مصطفى الفقي

الدولة المصرية والرؤية العصرية

من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل



دار الشروق

الدولة المصرية والرؤية العصرية

من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل

الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية ـ مدينة نصر ـ
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

د. مصطفى الفقى

الدولة المصرية والرؤية العصرية

من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل

دار الشروق

مقدمــة

بعـد أن أفردنا «لمحنة أمـة» كتابًا فى العـام الماضى فـإننا نقـدم هذا الكتاب الجـديد تحت عنوان (الدولة المصرية والرؤية العصرية) فى مناقشة موضوعية لمسألة الإصلاح وقضايا التحديث وكلها تمثل عاملاً مشتركًا بين الأقطار العربية والإسلامية بل والمجتمعات النامية بوجه عام، ويهمنى أن أسجل فى البداية أنه قد يحتدم الخلاف السياسى بين أبناء الوطن الواحد وتختلف التوجهات الحزبية حول القضايا التى تهم الشعب ومستقبل أجياله القادمة ولكن المهم دائمًا ـ قبل ذلك كله ـ أن يكون الخلاف، مهما اتسعت هوته وزادت حدته، واقفًا على أرض وطنية ورابضًا على ثوابت لا ينبغى التفريط فيها أو التنازل عنها، أقول ذلك وعينى على مصر ـ الوطن والشعب ـ فقد لاحظت فى السنوات الأخيرة أن الشعور بالانتماء لدى قطاع من الشباب يبدو سطحيًا أحيانًا وهامشيًا أحيانًا أخرى، مع أننا لو استعرضنا تاريخ الحياة السياسية المصرية لوجدناه مطابقًا لتاريخ الحركة الوطنية، فحزب «الوفد» مثلاً فى الفترة الليبرالية بين الثورتين 1952 - 1919 لم يكن يجسد فقط شعارات الوحدة الوطنية والسعى نحو الاستقلال التام واحترام دستور 1923، ولكنه كان يتجاوز ذلك لكى يكون وعاء كاملاً للحركة الوطنية بكل أطيافها حتى جرى تلقيبه «بالثوب الفضفاض» الذى يحتوى تيارات متعددة تحت مظلة المصلحة العليا للوطن، ونحن مستعدون الآن لقبول الحوار الحر والرأى المخالف، بل وأيضًا الشطحات الفكرية والمبادرات السياسية بشرط أن نكون جميعًا فوق أرضية واحدة نقف عليها ولا نحيد عنها وأعنى بها الأرضية الوطنية، ولعلى هنا أفرد بوضوح ما أوجزته فى السطور السابقة، إذ إن ظهور فكر العولمة والتقدم المذهل فى تكنولوجيا المعلومات والسرعة الهائلة فى وسائل الاتصال قد أفرزت فى مجملها ذلك النوع الجديد من المواطن الذى قد لا يتمسك بالثوابت، ولكن يمضى وراء مجتمع إنسانى واسع سقطت فيه الحواجز وتلاشت منه الحدود، خصوصًا وأنه مع انهيار مبدأ السيادة المطلقة للدولة فإن المشاعر الوطنية يمكن أن

تكون قد اهتزت لدى بعض الأجيال الجديدة بحكم الانبهار بنمط الحياة فى مجتمعات أخرى أكثر تقدمًا، كما أن التداخل بين السلطة والثروة قد أدى إلى حالة من الميوعة الوطنية والأخلاقية أيضًا، فالسلطة ترتبط بهيبة الدولة، أما الثروة فلا وطن لها لأنها تسعى بامتدادتها وتنساب بأموالها وتتحرك وفقًا لمصالحها دون اعتبار - فى الغالب - للمشاعر الوطنية أو المواقف القومية، وقد تدفع أصحابها أحيانًا إلى الوقوف على أى أرضية لأن المصالح الفردية تطغى والأهداف الذاتية تسيطر، كذلك فإن الحس الوطنى يرتبط بالاهتمام بالعمل العام والرغبة فى خدمة المجتمع وهى مظاهر بدأت تتراجع فى السنوات الأخيرة بفعل انحسار الأحلام القومية وتوالى الهزائم السياسية والعسكرية وتبدل الخريطة الدولية بين الأصدقاء والأعداء، فضلاً عن الفوضى فى الأوضاع الإقليمية والإحباط الذى أصاب الأغلبية الساحقة من شباب هذا العصر، وليس من شك أن غياب الرؤية السياسية الواضحة تعنى اختفاء النوتة الموسيقية التى تحرك عازفى الأوركسترا فى توافق بين النغمات وانسجام بين الآلات، وإلا أصبح اللحن نشازًا لا يعبر عن هوية متميزة أو شخصية مشتركة أو قيمة يمكن الالتفاف حولها والإيمان بها والدفاع عنها، وما كان يسميه أستاذ العلوم السياسية الراحل د. «حامد ربيع» - الذى كان فى حد ذاته موسوعة متنقلة فى الفقه السياسى الغربى والإسلامى معًا على نحو منقطع النظير - «بالدولة الكفاحية» كان يعنى بها تلك التى تملك مشروعًا وطنيًا جرى حوله توافق عام وسعى مشترك ورغبة طوعية من كل القوى السياسية والاجتماعية. ونلاحظ فى السنوات الأخيرة أن شحوب الدور الوطنى ونقص المشاركة السياسية قد أديا إلى نوع من اللامبالاة وضعف الانتماء اللذين أديا بدورهما إلى تراجع الولاء، ولعلى أكون منصفًا هنا فأقول إن ذلك جزء من ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها أو إغفال تأثيرها، فالأجيال الجديدة لا تحمل على كواهلها ما حملته أجيال سابقة من مطلب الحرية ومسعى الكرامة والنضال من أجل غايات تطلعت إليها شعوب كثيرة فى القرن الماضى.

. . وإذا انتقلنا - قياسًا على ذلك - إلى تطبيق تلك الأفكار العامة على مصر . . فإننا نقول إن العصور البارزة فى التاريخ الحديث بدأت من العهد الملكى ثم عهود «عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك» على اعتبار أن فترة حكم «محمد نجيب» هى فترة قصيرة وفاصلة بين عهدين، ولم يكن فيها ذلك «الجنرال» الطيب القلب صبور الشخصية مطلق اليد أو حر الإرادة، وسوف نكتشف أن حكام مصر كانوا يقفون دائمًا على أرضية وطنية،

فالأسرة العلوية التى بدأت بمحمد على وانتهت بفاروق لم تعرف نموذجًا صارخًا للخروج على الوطنية المصرية باستثناء الخديو «توفيق»، وحتى «فاروق» نفسه والذى قامت ثورة 1952 للإطاحة به كان ملكًا فاسدًا ولكنه لم يكن حاكمًا خائنًا، فكراهيته للاحتلال البريطانى معروفة وارتباطه بالوطن المصرى كان مؤكدًا، أما «عبد الناصر» فمثله مثل «أحمد عرابى» ابن للعسكرية المصرية التى قدمت لهذا الوطن دائمًا أفضل ما لديها وأسهمت فى الحركة الوطنية والدفاع عن الأمن القومى على نحو نادر فى تاريخ الشعوب، و«عبد الناصر» فوق هذا وقبله قامة قومية عالية وطراز وطنى فريد قد تكون له أخطاؤه الكبرى مثلما كانت له إنجازاته الكبرى أيضًا، ولكنه وقف على أرضية وطنية بل وقومية حتى النفس الأخير من حياته، أما «السادات» الذى يعتبر «رجل دولة» من طراز فريد فإنه قد وقف دائمًا منذ مطلع حياته وصدر شبابه على أرضية وطنية مصرية صلبة، يكفى أن يتذكر القارئ أن «السادات» كان عضواً فى تنظيم «الضباط الأحرار» مع ارتباط بما سمى بمجموعة «الحرس الحديدى» الموالى للملك فى نفس الوقت، ولكن ولاءه كان بغير جدال مع الحركة الثورية فى الجيش ولم يخن يومًا وطنه ولا أمته، حتى رؤيته للعلاقة بين العرب وإسرائيل كانت اجتهاداً سياسيًا من زعيم يعرف المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية ويلعب ببراعة عليهما، وعندما جاء «مبارك» إلى السلطة فقد كان وراءه رصيد طويل من التاريخ العسكرى المشرف، فقد بدأ السلم من بدايته ووصل إلى نهايته مشاركًا فى كل حروب مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين فضلاً عن دوره الفريد فى حرب أكتوبر 1973، وتربيته المباشرة للكوادر الباسلة من ضباط القوات الجوية المصرية، ولقد عملت شخصيًا على مقربة منه قرابة سنوات ثمانية ورأيته يضع يده على الخيار الوطنى فى كل المواقف وينحاز للمصلحة العليا لمصر بغير تردد، فذلك كله جيل رفيع القدر واضح الغاية من أبناء مصر الذين وقفوا دائمًا على أرضية وطنية أمام كل التحديات وفى كافة الظروف، ولكن مصر الإصلاح والتنوير بعد ثورة التحرير تتطلع إلى كل أبنائها من الأجيال الجديدة لكى يواصلوا الطريق ويحملوا الشعلة، موقنة أن انتماءهم لمصر الوطن والأرض والشعب سوف يعلو على سواه، وأن جذور الوطنية المصرية سوف تمتد فيهم برغم الظروف الدولية المختلفة والأحوال الإقليمية المضطربة والفوضى السياسية التى تسود عالم اليوم، ولا شك أنهم سوف يكونون على وعى كامل بآلام الكادحين ومعاناة الفقراء ودراية صادقة بآمال الشعب - كل الشعب - وأحلامه وأمانيه، لأنهم سوف يقفون

بالضرورة على أرضية مصرية وعربية لا تنال منهم تيارات وافدة أو مواقف عارضة أو حسابات متشابكة أو أهواء شخصية أو مصالح فردية، فمصر دائمًا أمة منجبة قدمت للمنطقة تنوير «الطهطاوى» و«محمد عبده»، وجهاد «عرابى» و«مصطفى كامل»، ووطنية «سعد زغلول» و«مصطفى النحاس»، ونضال «عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك»، وسوف يمتد الطريق وتتواصل سلسلة الزعامات المصرية الوطنية التى لا يرضى الشعب عنها بديلاً ولن يعرف غيرها أبدًا، إننى أبغى من هذه المقدمة تمهيد الأرض المشتركة للبحث فى موضوعات دولية وإقليمية، خارجية وداخلية، ولكن يجمعها كلها رابط أساسى وقاسم مشترك، هو أنها تصب فى خانة المستقبل الذى نتطلع إليه، والمجتمع الذى نريده، والغد الذى نترقبه للأجيال الوافدة فى موجات بشرية دافقة تطلب الحياة المستقرة، والأمن الدائم فى إطار رؤية عصرية لشعوب المنطقة العربية بغير استثناء.

د. مصطفى الفقى

يناير 2005

الفصل الأول

الدولة المصرية والرؤية العصرية

«أن يحلم الإنسان فهذا حق طبيعى لأن الخيال هو طريق الإبداع ومقدمة التغيير نحو الأفضل، لذلك فإن تشكيل رؤية المستقبل إنما يتحدد من خلال التصور المسبق والحلم البعيد والخيال الواسع، وإذا كان الإصلاح يعبر عن عملية المواءمة الزمنية بين ما هو قائم وما هو مطلوب، فإن الذى ننشده هو الإصلاح الحقيقى فى المنطقة التى نعيش فيها ونعانى معها ونتأثر بها».

الدولة المصرية والرؤية العصرية

أن يحلم الإنسان فهذا حق طبيعى لأن الخيال هو طريق الإبداع ومقدمة التغيير نحو الأفضل، لذلك فإن تشكيل رؤية المستقبل إنما يتحدد من خلال التصور المسبق والحلم البعيد والخيال الواسع، وإذا كان الإصلاح يعبر عن عملية المواءمة الزمنية بين ما هو قائم وما هو مطلوب، فإن الذى ننشده هو الإصلاح الحقيقى فى المنطقة التى نعيش فيها ونعانى معها ونتأثر بها، ومصر دولة قديمة صنع شعبها الحضارات وتعاطى الثقافات ولم يتوقف أبدًا عند لحظة معينة، ولكنه كان دائما ذلك الشعب الذى يملك الحيوية الدافقة والتجدد المستمر، منه خرجت التيارات الفكرية وانطلق زعماء الإصلاح ودعاة التغيير وأصحاب الرؤى الذين يملكون عبقرية الموازنة بين الثابت والمتغير، وبين المستقر والوافد، وبين الأصيل والمعاصر، لذلك يجب أن نحلم لوطننا ونتمنى له وليس فقط أن نعشقه ونتغنى به، وهناك محاور ثلاث يجب التركيز عليها باعتبارها المقومات العصرية للدولة الحديثة خصوصًا وأن الدعوة للإصلاح لا تتجه إلى النظم وحدها ولكنها تتجه إلى الشعوب بعدها، فنحن محتاجون إلى الوقوف على أعمدة ثلاث هى التعليم والثقافة والتكنولوجيا، فضلاً عن ضرورة القيام بعملية ترتيب واسعة للبيت العربى كله.

تطوير التعليم

لا أظن أن هناك مشكلة تؤرق العقل العربى مثل مشكلة التعليم لأنه هو بوابة العصر ومدخل التعامل مع الأجيال الجديدة، وليس التعليم شأنًا نختص به وحدنا ولكنه مشكلة المشكلات، حيث اكتشفت الدول المتقدمة مسئوليته الكبيرة فى تكييف الحاضر وصنع

المستقبل، وعندما أصدر الأمريكيون ذلك الكتاب الشهير «نظرة على الخطر» كانوا يلوحون من بعيد بالمخاطر المحتملة على العملية التعليمية، ويجب أن ننتبه أن قيمة التعليم بالنسبة لنا - فى مصر مثلاً - لم تكن مجرد تقدم فكرى يتصل بالمعارف من علوم وفنون وآداب ولكنه كان أيضًا قيمة سياسية نعتز بها فى كل مراحل تطور الدور المصرى فى المنطقة، فلقد لعب التعليم دورا أساسيًا فى ترسيخ مكانة مصر الإقليمية على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين عندما حملت مصر لواء التنوير وقادت تيارات الإصلاح فى كافة المجالات، كما أن التعليم يمارس التأثير عند المنبع فهو الذى يتحكم فى مستوى الأداء الوطنى والنهضة القومية، ولا يمكن أن نتعامل مع التعليم باعتباره عملية إدارية تقاس بالكم لأنه عملية إنسانية ذات خصوصية فريدة وفلسفة متميزة تتمثل فى ضرورة التركيز على العلوم الجديدة التى نشأت عن التزاوج بين عدد من العلوم القديمة وفقًا لتقسيمها الكلاسيكى، فلا نتوقف عند العلوم الحدية بل نتطلع إلى فروع جديدة تتصل بمناهج البحث العلمى وتنمية القدرات الذهنية والتدريب على الذكاء والهندسة الوراثية وترتيب الأولويات، فلقد حدث انقلاب ضخم فى نظرية المعرفة ودخلت التعددية الفكرية فى مجال العلوم التطبيقية، ولم يعد ممكنًا أن نظل نتعامل بمقررات القرن العشرين والدنيا تجرى حولنا والعالم يسبقنا بخطوات واسعة، فالتعليم هو التحدى الحقيقى الذى تواجهه أمتنا، ولن نتمكن من إدارة الصراع السياسى أو ننجح فى الإصلاح الاقتصادى أو نتقدم على طريق البحث العلمى بغير نظام تعليمى يلبى حاجات العصر ويستجيب لمقتضيات الزمن، وتبدأ مسيرتنا فى ذلك من الاعتراف الموضوعى بتدهور العملية التعليمية، فبعد أن كنا فى المقدمة أصبحنا لا نحتل الصدارة وسبقنا غيرنا، وهنا ينبغى أن نقرر صراحة أن معظم خريجى الجامعات المصرية يمثلون حجمًا هائلاً من المعروض الكمى الذى لا علاقة له بالطلب العصرى، فضلاً عن أن مجانية التعليم أصبحت شعاراً نظريًا والكل يدرك ذلك ولكنه يردد غير ذلك!! . . كما أن هناك تحولاً واضحًا فى مصر لصالح التعليم النظرى وهو أمر يدعو إلى القلق لأن ذلك التوجه سوف يكون على حساب التخصصات التطبيقية والعلوم البحتة، وتلك ظاهرة خطيرة لأنها تؤثر فى مستقبل البحث العلمى والتقدم التكنولوجى الذى يأتى من التزاوج بين العلم والصناعة، كما أن البحث العلمى يبدأ وينتهى من أجل خدمة أهداف المجتمع وغاياته وليس ترفًا يمارسه العلماء فى أبراج عاجية.

تصدير الثقافة

الثقافة هى أغلى سلعة مصرية، بها يتحدد الدور المصرى فى المنطقة العربية منذ كانت مصر هى المصدر الرئيسى للكتاب والصحيفة والقصة والقصيدة والمسرحية والفيلم السينمائى حتى تشكلت شخصية مصر الحديثة فى الوجدان العربى من خلال أدواتها الثقافية، لذلك فإننا نظن وبحق أن الدور الثقافى لمصر أمر بالغ الأهمية شديد الحيوية فضلاً عن ما نشهده فى العقود الأخيرة من تزايد دور العامل الثقافى فى العلاقات الدولية، ولا يظن البعض أن الدور المصرى كان دوراً سياسيًا أو عسكريًا فقط، ولكنه ارتكز على قواعد راسخة من الثقافة والتعليم ومظاهر التقدم الأخرى التى صاحبت عصر النهضة المصرية مع ميلاد الدولة الحديثة منذ قدوم الحملة الفرنسية وحكم «محمد على»، وقد ظلت مصر هى الدولة النموذج حتى شب غيرها عن الطوق، وجاءت الإمكانات المادية السريعة لبعض الدول العربية مبرراً للتنافس مع الشقيقة الكبرى، ومصدراً جديداً لسلعة ثقافية بدأت تأخذ طريقها إلى جانب السلعة المصرية الرئيسية التى نقلت عنها وتعلمت منها، ولا يمكن أن نتحدث عن الدولة العصرية فى بعدها الثقافى إذا أغفلنا أهمية التحرر الاجتماعى وشيوع ثقافة الإصلاح والتسامح معًا، وترسيخ مفاهيم الحوار الديمقراطى وأدواته الحقيقية، وتغيير النظرة التقليدية تجاه عناصر المجتمع وفى مقدمتها المرأة، فالثقافة السائدة هى التى تصنع المناخ العام وتحدد الإطار الذى تنضوى تحته قيم المجتمعات وتقاليد الشعوب، لذلك فإننى أرى أن التركيز على العامل الثقافى فى مصر أمر له حيويته وقيمته فى وقت واحد إذ يمثل عنصراً أساسيًا من عناصر الإصلاح المطلوب.

توطين التكنولوجيا

لا يمكن أن نتصور أمة عربية تظل عالة على غيرها، وتستورد كل احتياجاتها، وتتوقف عن البحث العلمى والتقدم التكنولوجى، مستعيضة عن ذلك بفتح أسواقها لكل من تشاء، لقد حان الوقت الذى يجب أن تكون فيه التكنولوجيا العصرية راسخة الوجود فى بلادنا، لأن توطين التكنولوجيا هو الضمان الوحيد للاستقلال الوطنى والإصلاح الاقتصادى والتحديث الإدارى والتحول السياسى والاجتماعى، والترابط بين العلم والثقافة والتكنولوجيا لا يحتاج إلى دليل جديد، فالتعليم هو المصدر الأساسى للبحث

العلمى وعليه يعتمد التفوق التكنولوجى، كما أن الثقافة هى التى تصنع المناخ العام الذى تمضى فيه المجتمعات النامية والديمقراطيات الحديثة التى تتعامل مع روح العصر ومفرداته بكل انفتاح وشفافية، وقد يقول قائل إن أعباء التكنولوجيا الحديثة فادحة التكاليف وهذا وهم حقيقى، فالهند فقيرة تقدمت تكنولوجيًا أو اليابان معدومة الموارد الطبيعية استعاضت بتفوق العنصر البشرى عن نقص مصادر الطاقة وعناصر الثراء الطبيعى، فالعقل البشرى فى النهاية هو الحاكم، والتفوق الإنسانى مطلب لا بديل له، وقد جاء الوقت الذى يجب أن نستيقظ فيه وأن ندرك حقيقة لا يجب أن تغيب عن أذهاننا وهى أن العالم المتقدم لا يعطى الدول المتخلفة أسرار التكنولوجيا (Know How) بمستواها الكامل وهو أمر يربط بالضرورة بين استقلال الإرادة وبين حيازة التكنولوجيا.

.. هذه عناصر أساسية فى مسيرة الإصلاح الذى ننشده على طريق الدولة العصرية وذلك يقتضى ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن إعادة ترتيب أوضاع البيت الوطنى تمثل قضية مرتبطة تمامًا بالعناصر الثلاث التى أشرنا إليها، إذ أن مصر دولة تنفرد دون غيرها بأن الإصلاح عملية متواصلة تشترك فيها الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى وترتبط أيضًا بالإرادة السياسية قبل أى عامل آخر، ولا شك أن الرؤية الجديدة لمؤسسات المجتمع وهيئاته بل ووزاراته تحتاج إلى مراجعة وتنسيق، فقطاع الآثار مثلاً يرتبط بالثقافة والسياحة معًا بل وربما بالطيران المدنى أيضًا، كذلك فإن المشكلة السكانية تشترك فيها كل وزارات الحكومة تقريبًا، وعلى الأخص الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والتأمينات حيث تتعاون الأخيرة مع وزارة الأوقاف فى الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية، كما أن التعاون الدولى يدخل تحت مظلة الشئون الخارجية وعلى ذلك لا توجد خطوط فاصلة أو حدود مانعة، فالمسئولية الوزارية مشتركة والحكومة مسئولة أمام البرلمان، والبرلمان مسئول أمام الشعب الذى انتخبه، ورئيس البلاد هو ولى الأمر والحكم بين السلطات، ولكننا نضيف إلى ذلك أيضًا أن هناك مجموعات جديدة من الوزارات المستحدثة بدأت تأخذ بها دول العالم المختلفة، بحيث تغطى الموضوعات ذات الاهتمام الواسع مثل التنمية البشرية والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمى، بل إننى أحيانًا أتصور أن مصر يمكن أن تسمى وزارة الأشغال العمومية وزارة «النيل والمياه»، مثلما أن قطاع الآثار يحتاج إلى شخصية محددة قد تتصل إلى حد المطالبة بوزارة مستقلة، تلك كلها أفكار عامة إلا أنها تصب فى خانة واحدة وهى أن ترتيب البيت من الداخل شأن وطنى يرتبط بالإصلاح

السياسى والدستورى اللذين يكملان الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ويمهدان لثقافة عصرية تحتوى كافة التيارات الجديدة والتوجهات الحديثة فى الفكر المعاصر فضلاً عن استيعابها لكافة القوى السياسية فى المجتمع .

. . إننى أرى مصر ـ الشقيقة الكبرى والدولة القدوة غالبًا ـ تخطو خطوات جادة نحو الإصلاح وتسعى فى رصانة إلى الفهم الحقيقى للعالم الذى اختلف كثيراً دون أن تتخلى عن شئ من هويتها، أو تفرط فى واحد من مبادئها، أو تتساهل فى عنصر ثابت لديها، ما بقى النيل يجرى، وما ظلت الأهرامات شامخة تحكى قصة الزمان والمكان حيث الكل فى واحد .

فصول من دفتر أحوالنا

إن التقليب فى دفتر الأحوال العربية وتصفح الأجندات القطرية يقدم لنا صورة مهتزة للواقع المعاصر فى هذه المنطقة من العالم، وهو الذى يحتاج منا إلى زخم ضخم من الأفكار البناءة والرؤى المتجددة والمبادرات الواقعية لمواجهة حالة التردى التى شعرنا بها فى السنوات الأخيرة، فإذا كانت الحالة العربية جزءًا من الحالة الدولية إلا أنها تبقى ذات خصوصية إقليمية وقومية ولست أرى فى الأفق القريب معجزة يمكن أن تتحقق ولكننى أرى إرادة يمكن أن تولد وفكرًا يجب أن يزدهر، إنهـا تلك الإرادة التى تولد من الآلام العظيمة التى تصنع الأمم الناهضة، وهو الفكر الذى تصنعه المعاناة الكبيرة التى تصهر الشعوب المتقدمة، وقد يقول قائل إن العرب قد عرفوا من قبل مراحل قاسية وعاشوا ظروفًا مؤلمة عبر تاريخهم الطويل، ولكن الفارق هذه المرة هو أن التطورات الدولية ومعدل الحركة العالمية يجعلان الأمر مختلفًا أمام تحد من نوع غير مسبوق يقتضى التفتيش فى تاريخنا، واستلهام أقوى ما لدينا، واستنهاض أصدق عزائمنا، لذلك نبحث الآن فيما يجرى حولنا حتى ندرك أن دفتر أحوالنا حافل بكل أسباب القلق ومظاهر التوتر، وسوف نرصد ذلك من خلال العناصر التالية :ـ

(1) إن العقل العربى ما زال يتأرجح فى فضاء حاضره الملىء بالمتناقضات والذى يعبر عن حالة انفصام فى الشخصية القومية، إذ تتذبذب المواقف العربية مائة وثمانين درجة فأعداء الأمس هم حلفاء اليوم وأصدقاء الماضى هم خصوم الحاضر، إنها أمة تتخذ مواقفها بحسابات وقتية لا تعرف الرؤية البعيدة ولا تفكر بجدية فى المستقبل، ويكفى أن نتذكر أن الهزائم العربية الكبرى والخسائر القومية الفادحة قد ارتبطت بنزوات الحكم الفردى وغياب الديمقراطية وتضليل الشعوب.

(2) لا نكاد نعرف أمة فى العصر الحديث بددت إمكاناتها وبعثرت ثرواتها وفرطت فى

مقوماتها مثلما فعل العرب، لديهم تشابك شديد بين السلطة والثروة، وأجندات قطرية متضاربة، وحساسيات مكتومة تغطيها شعارات زاعقة تتحدث عن (الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة)! مع هرولة منفردة فى الخفاء نحو مراكز النفوذ الدولى والعواصم الكبرى لها، بل إننى أرى الآن مباراة بين النظم العربية فى الحديث عن الاعتدال والتشدق بالإصلاح والرغبة فى التغيير، كما أن بعضها قد أصبح يؤمن بغير مواربة أن أوراق الاعتماد إلى العاصمة الأمريكية تمر أولاً بإرضاء الدولة العبرية!

(3) هل هناك من يفسر لنا لماذا يواجه الشعب العراقى هذه المحنة القاسية مع أن لديه وفرة فى النفط والمياه معًا وفى الأرض الخصبة والكوادر المدربة أيضًا؟ وماذا جلبت عليه الديكتاتورية الحزبية وحكم الفرد المطلق من ويلات وآلام وأحزان؟ ومن الذى يفسر لنا ما أنفقته دول عربية أخرى فى صراعات إقليمية فى ظل شعارات تنادى بالقومية والوحدة، وما تكبدته تلك الدول من نفقات فادحة سعيًا نحو أهداف فضفاضة؟ ومن الذى يشرح لنا لماذا أصبحت القضية الفلسطينية هى قضية الفرص الضائعة؟ وكيف لم تتوفر لذلك الشعب المنكوب قيادات تواجه الحقيقة وترى الأمور كما هى وتسمى الأشياء بمسمياتها وتخترق حاجز المعاناة، لكى تخرج من النفق المظلم بأقل الخسائر مع الحفاظ على معظم الثوابت؟

(4) إن العرب يتشدقون باتفاقية الدفاع العربى المشترك التى لم نر لها تجسيداً حقيقيًا ولو مرة واحدة لأنها مجرد طرح نظرى لا تحيطه بيئة سياسية واقتصادية ملائمة، وهم أيضًا أنفسهم العرب الذين بدأوا الحديث عن السوق العربية المشتركة منذ منتصف الخمسينيات ـ قبل إعلان قيام السوق الأوروبية المشتركة بسنوات ـ ولكن بقيت تلك السوق العربية وهمًا يطارد القادة فى المؤتمرات ومادة لثرثرة الخبراء فى الاجتماعات لأن غياب الإرادة السياسية حرم الأمة من ميزاتها، حتى أن التجارة البينية العربية لا تكاد تصل الآن إلى خمسة بالمائة من التجارة العربية الكلية . . ويكفى أن نقول هنا إن بعض الواردات العربية من الخارج هى سلع عربية المنشأ من دول شقيقة يجرى استيرادها عبر طرف ثالث!، كما أن حاجة العرب إلى العالم الخارجى واعتمادها عليه تبدو واضحة لكل ذى عينين، فالعرب يستوردون ما يقرب من تسعين بالمائة من احتياجاتهم كما تبدو صادراتهم ـ خارج إطار النفط ـ رقمًا ضئيلاً أمام صادرات إحدى دول جزر شرق آسيا.

(5) إنها تلك الأمة التى لا تواجه نفسها بالحقيقة ولا تتحدث مع ذاتها بصدق ولا تتعامل مع الواقع فى شفافية لأن المصداقية لديها شعار نظرى، بينما الحساسيات القطرية تستنزف كل الجهود وتمتص كافة الطاقات، بل إن الغيرة المكتومة بين بعض الدول العربية أصبحت أمرًا نلاحظه فى المحافل الدولية والمنتديات الاقتصادية والمباريات الرياضية، بل وفى الصراع حول استضافة الكأس الكروية!

. . هذه ملاحظات عامة أخلص منها بالحديث عن ظاهرة بدأنا نشعر بها فى اللقاءات القومية وبرامج الفضائيات العربية، حيث تشير كلها إلى حالة التشرذم العربى والاتجاه نحو التحوصل القطرى بل والغمز واللمز أحيانًا من الصغار تجاه الكبار، كما أن «الشقيقة الكبرى» قد أصبحت تتعرض هى الأخرى لحملة إعلامية مستترة وحصار ثقافى خفى، فالحياء القومى لم يعد له وجود والعرفان التاريخى بالتضحيات الكبرى قد أصبح فى ذمة التاريخ، إن البحث فى دفتر أحوالنا المعاصرة سوف يؤكد أن فصلاً جديدًا من فصول المحنة ما زال مطروحًا، والأمر فى ظنى لابد أن يعتمد فى ذلك على أعمدة ثلاث :ـ

أولاً : اعتراف أمين بالواقع ومصداقية كاملة وشفافية بغير حدود تضرب كلها الفساد فى المجتمعات وتفتح أبواب الحريات وتدفع بالمجتمع المدنى إلى الأمام، ولا تكون مجرد عابر مؤقت تحكمه مخاوف النظم من مواجهة رياح التغيير وعواصف السياسات.

ثانيًا : مبادرات بناءة وخطوات محسوبة نحو المستقبل، بحيث تستوعب دروس الماضى وتحديات الحاضر فى إطار رؤية شاملة لا تضيع فى الجزئيات ولا تستغرق فى التفاصيل ولكنها تبدأ من العام إلى الخاص لكى تنتشل الأمة من غياهب الضبابية وبراثن التخلف الفكرى.

ثالثًا : التفكير الجدى فى نظام إقليمى يضع العرب فى مكان لائق داخل شرق أوسط جديد، تحكمه اعتبارات مختلفة أفرزتها تطورات المسألة العراقية وانتكاسات القضية الفلسطينية وتحولات السياسة الليبية.

. . إننا أمام فصل مؤلم من تاريخنا المعاصر، حيث دخلت حضارتنا قفص الاتهام وتحولنا إلى مذنبين وجناة، بينما نحن الذين دفعنا الضريبة عدة مرات، مرة للإرهاب المحلى وأخرى للوجود الأجنبى وثالثة للاحتلال الإسرائيلى ورابعة للتخلف السياسى والاقتصادى والثقافى، ولابد لنا ـ والأمر كذلك ـ من صحوة تعيد الرشد لأمتنا والروح

لشعوبنا حتى نتقدم نحو عملية طويلة لتجديد البيت العربى وترميم قلاع الحرية وإرساء قواعد المستقبل، مع التركيز على التعليم العصرى والثقافة الإنسانية والتكنولوجيا الحديثة.

.. إن دفتر أحوالنا الذى يسجل وقائع العصور الماضية يتهيأ الآن لصفحات جديدة نمحو بها خطايا الماضى الطويل، وعذابات السلطة الطاغية، وذنوب النظم المستبدة.

الدولة والمجتمع فى مصر

هل يمكن فصل الدولة عن المجتمع الذى ينتمى إليها؟ سؤال يطرح نفسه فى هذه المرحلة الاستثنائية من تاريخ المنطقة التى نعيش فيها ونعنى به سؤالاً استنكاريًا، حيث لا قبول بحالة الانفصال التى قد تحدث أحيانًا بين جهاز الدولة فى جانب وأحوال المجتمع فى جانب آخر، فالترابط بينهما حتمى لأنهما يقفان ـ أو هكذا يجب ـ على أرضية واحدة من منطلق ثقافى مشترك إذ إنه لا يمكن أن تبحر الدولة فى اتجاه وأن يسبح المجتمع فى اتجاه مختلف، وإذا كنا نقرر بداية أن المجتمع المدنى يكتسب أهمية متزايدة فى العصر الحالى وتتصاعد قيمته على الساحة الدولية إلى الحد الذى صرح فيه «كوفى أنان» أمين عام الأمم المتحدة «إن العولمة تعنى التقارب والتواصل والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى أنحاء العالم»، لذلك فإن الدولة ـ أى دولة ـ تكتسب أهميتها من نوعية المجتمع القائم وطبيعة العلاقات بين أطرافه والثقافة السائدة فيه، فلا يمكن أن تسمح الدولة بالازدواجية بين جهاز الحكم وفكر المجتمع، لأن التعارض فى هذه الحالة يثير إشكاليات بغير حدود، وإذا أردنا أن نفصل ما أجملناه وأن نوضح الهدف مما نقول فإننا نشير إلى العناصر التالية :ـ

أولاً: إن القيمة المتزايدة لأهمية المجتمع المدنى فى العصر الحالى تجعل له تأثيره القوى وحضوره الظاهر فى إطار الدولة الحديثة، حيث لم تعد الأخيرة هى السياج الحاكم الذى يتسم بالمركزية المطلقة أو الشمولية الكاملة، إذ إن مستقبل المجتمع المدنى يوضح درجة الاختلاف بين ما كانت عليه بعض المجتمعات فى الماضى وما يصل إليه وضعها فى ظل الأطروحات الجديدة التى ترتكز على العدالة والشفافية.

ثانيًا: إن ثقافة المجتمع التى تنعكس فى النهاية على سلوك أفراده وتقاليد جماعاته تلتزم بقيمه السائدة وأفكاره المسيطرة وتمثل فى النهاية شخصية المجتمع بأثره، وإن كنا قد

لاحظنا فى السنوات الأخيرة بعض التفاوت بين التوجه العام للدولة فى جانب والتيارات السائدة فى المجتمع على الجانب الآخر، وكأن لسان حال الموقف يقول «اتركوا لنا إدارة الدولة ونترك لكم فى المقابل السيطرة على المجتمع».

ثالثًا: إن مكونات العقل الجمعى للمجتمع تخضع فى النهاية لمؤثرات متعددة يأتى فى مقدمتها الرافد الدينى، «فخطبة الجمعة» - على سبيل المثال - تمثل جزءًا كبيرًا من خلفية المواطن ودرجة حماسه الذى يؤثر على حياته اليومية، لذلك فإن الخطاب العام الذى يحيط بالإنسان المصرى هو الذى يشكل فى النهاية ثقافته اليومية وسلوكه تجاه الحكم.

رابعًا: إن وسائل الإعلام الحديثة وأساليب الاتصال المتطورة قد كسرت الحواجز وأسقطت الحدود وحرمت الدولة قدرتها السابقة على السيطرة الفكرية أو الهيمنة الثقافية، فأصبحنا أمام تيارات وافدة وأفكار متزاوجة تجعل قدرة الدولة محدودة فى السيطرة عليها خصوصًا بعد أن انتقلنا - بمنطق التطور وحركة التاريخ - إلى مرحلة الإقلال من دور الحكومة والتخفيف من قبضتها إلى الحد الذى جعل المجتمع المدنى كيانًا حرًا، من هنا تبرز أهمية الديمقراطية باعتبارها القنطرة القوية بين الدولة والمجتمع، حيث يتبادلان عبرها بعض مظاهر التغيير وأسباب الاختلاف التى قد لا تبدو إلا من خلال الوفاق الوطنى الذى تحققه المشاركة السياسية بمعناها الصحيح ووجودها الحقيقى.

خامسًا: إن درجة الشفافية - التى أصبحت مطلبًا ملحًا فى السياسة كما فى الحكم - تحدد مستوى العلاقة بين الحكومة والمجتمع إذا اعتبرنا الحكومة هى التعبير الرسمى عن الدولة، والمجتمع هو الكتلة البشرية التى تتعامل معها، فالوضوح وتقديم المعلومات الصحيحة فى الوقت المناسب يغلقان الفجوة بين ما يجب أن يكون وما هو قائم بالفعل، وهنا يأتى دور الإعلام المرئى والمسموع والمكتوب وتأثيره فى تشكيل عقل المجتمع وتكوين رؤيته والإسهام فى صنع وعيه لمواجهة ما يجرى حوله خارجيًا وداخليًا.

سادسًا: إن المجتمع هو وعاء التقاليد والقيم ووريث التاريخ والتراث، لذلك فهو يجسد ضمير أمته ووجدان شعبه ولا يمكن أن يترك ذلك المجتمع فريسة لتأثيرات مريضة أو أفكار مسمومة، بل لابد له دائمًا من أن يعيش فى مناخ صحى وظروف سوية تجعل المدخلات القادمة إليه قادرة على تحسين المخرجات التى تنطلق منه.

سابعًا: إن الدولة ممثلة فى حكومتها - إذا جاز أن نختزل شخصية الدولة فى أداء الحكومة - تحتاج إلى حشد إمكاناتها الحقيقية وتعبئة مواردها الصحيحة لرفع مستوى الحياة والنهوض بالمجتمع من خلال التنمية البشرية والمشاركة السياسية والتوعية الاجتماعية والتأكيد على الجوانب الإيجابية فى الهوية الثقافية.

.. إننا أردنا من هذه الملاحظات السبع أن نضع الإطار العام لأهم الركائز للعلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.. وهنا ننبه إلى أمر لا يخفى على فطنة القارئ، وهو ذلك الذى يتعلق بالعلاقة الطردية بين كل من حسن الأداء الحكومى والنهوض الاجتماعى، ولعلى أشير هنا إلى عدد من المحاور المتعلقة بشخصية مصر - كمثال - إذا كان لنا أن ننتقل من العام إلى الخاص ونحاول تطبيق ما أجملناه على تفاصيل الحياة اليومية المصرية.

(1) إن جوهر المشكلة المصرية لا يكمن فى حكومتها وحدها ولكنه يتركز أيضًا فى المجتمع المصرى العجوز الذى يحمل على كاهله عبء التاريخ الطويل منذ الحضارة القديمة حتى الآن، ويرزح تحت ركام ثقيل من القيم والأعراف والتقاليد بصورة تشكلت منها شخصيته وتحددت بها هويته، كما أسهمت الأديان - خصوصًا الإسلام الحنيف - فى تكوين نظرته للأمور وتقويمه للقضايا وحكمه على المسائل، وهنا يجوز أن نتحدث عن الخصوصية المصرية فى العالمين العربى والإسلامى حيث هى نسيج وحدها، بل ونموذج يختلف عن سواه.

(2) إن التاريخ الزراعى القديم ونظم الرى الأولى قد أعطت الإدارة المصرية عمقًا تاريخيًا طويلاً وصل بها إلى حد الترهل أحيانًا والاستغراق فى الروتين دائما، فأصبح الجهاز الإدارى واحدًا من مشكلاتها وجزءًا من تكوينها الذى يمارس دوره السلبى غالبًا فى حركة المجتمع ونشاط مؤسساته المدنية وهيئاته الحكومية والأهلية على السواء.

(3) إننا لو أخذنا المشكلة السكانية المصرية - على سبيل المثال - لوجدنا أنها أفضل مثال على الفجوة بين الدولة والمجتمع، فالحكومة التى تعبر عن الدولة فى مرحلة معينة تدعو منذ بدايات النصف الثانى من القرن الماضى حتى الآن إلى مسألة تنظيم الأسرة وضبط النسل، وتستعين فى ذلك بالبراهين الاقتصادية والنصائح الطبية والمحاذير المستقبلية، بينما المجتمع يسبح فى محيط آخر تلعب فيه القيم الدينية دورًا أساسيًا ويمارس خلاله الاقتصاد غير المسجل - خصوصًا فى الريف - دورًا إضافيًا مستمدًا من أهمية «العزوة»

فى القرى والمدن الصغيرة، بغض النظر عن مقومات الحياة التى يجب أن تكون مكفولة للجميع خصوصًا فى ميادين التعليم والصحة وغيرها.

(4) إن المجتمع المصرى الذى عرف خمسة حروب متتالية على امتداد ربع قرن فقط وشهد مدًا دينيًا متطرفًا فى أعقابها هو ذاته المجتمع الذى انتقل عبر فترة قصيرة نسبيًا من دولة العشرين مليون إلى دولة الملايين السبعين، وأنا أزعم أن قضية الأعداد الكبيرة والزيادة الكمية الهائلة قد مارست تأثيرها القوى فى حياة المصريين خلال العقود الأخيرة، وقد انعكس ذلك على مستوى الأداء فى المجتمع المدنى ذاته سواء فى الجامعات أو النقابات أو التقاليد المهنية أو التجويد الحرفى فضلاً عن مؤسساته الأخرى؛ فانخفض مستوى التعليم عمومًا والجامعى خصوصًا، وتدهورت الخدمات الصحية فى كثير من قطاعاتها الوقائية أو العلاجية أو الدوائية، وأصبحنا أمام أوضاع تحتاج إلى المراجعة وبناء جسور المصداقية بين الحكم والشعب أو بين الدولة والمجتمع

(5) إن مصر دولة تتميز بالفرادة ويتحدد دورها بقدرتها على الإصلاح وإسهامها فى التقدم، ولا يستقيم لها ذلك -أو لأى دولة غيرها- دون وجود الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة.. بين المجتمع والحكومة، لأن كليهما ركيزة أساسية فى المسيرة الطويلة نحو عالم أفضل ومستقبل أكثر وضوحًا وربما أكثر إشراقًا أيضًا.

.. هذه محاولة تتصف بالعمومية حاولت من خلالها اقتحام قضية معقدة تتعلق بتجسير الفجوة بين الدولة والمجتمع فى عصر تتزايد فيه قيمة المجتمع المدنى وتتعدد معه وسائل الاتصال وتتعقد التقنيات فيه، فلم يعد ممكنًا بناء أسوار العزلة بين الشعوب أو فرض الوصاية على المجتمعات، فالسموات مفتوحة وحجم الأسرار فى الحياة اليومية يتضاءل أمام الشلال المتدفق من المعلومات والتعليقات.. لذلك فإننا نقرر عن يقين أن الدولة العصرية هى التى تتحقق فيها مصالحة راسخة بين أطراف الدولة ومقومات وجودها، حتى يصبح المجتمع كيانًا سويًا فى دولة حديثة تقوم العلاقات فيها على الثقة المتبادلة والشفافية المطلقة والمصداقية الدائمة، دولة ليس فيها من يقول لتيار فكرى معين: «لنا الحكم ولكم المجتمع!».

حصار المواهب وحرق البدائل

يعانى المناخ السياسى والجهاز الإدارى فى كثير من الدول خصوصا تلك الآخذة فى النمو من ظواهر مقلقة وسلوكيات سلبية أدت إلى نتائج خطيرة، وتتمثل تلك الظواهر والسلوكيات فى عملية الاستئثار بالمواقع والتمسك بالمناصب، والقيام بعملية حصار حقيقى حول المواهب وعدم التورع عن المضى فى حرق البدائل حتى اختفى الصف الثانى فى معظم الأجهزة والهيئات والمؤسسات، وأصبحنا أمام عملية جمود فى كثير من الدول على نحو يدعو إلى كل القلق وينذر بكل الخطر، وإذا أردنا أن نوضح ما نقول، فإننا نوجز فهمنا لأبعاد تلك القضية المعقدة من خلال النقاط التالية :ـ

أولاً: إن الظاهرة التى نشير إليها ونتحدث عن مخاطرها ليست ظاهرة مصرية أو عربية فحسب، ولكنها ظاهرة إنسانية عالمية وإن كان حجمها فى المنطقة التى ننتمى إليها من عالم اليوم تبدو أكبر من حجمها فى دول العالم الأخرى، وهى تنطلق أساسًا من شعور داخلى بعدم الإحساس بالأمان ونقص الكفاءة الذاتية وضعف الوازع الوطنى والرغبة فى الاستئثار بالمزايا على حساب الغير، ونزعم هنا أن هذه الظاهرة تكاد تكون موجودة فى كثير من المؤسسات والهيئات والوزارات، ونلاحظ أيضًا أن تأثيرها يتزايد، وأن وجودها يبدو الآن أكثر من أى وقت مضى، ربما بسبب ندرة المتاح وتعدد المطلوب.

ثانيًا: إن هذه الظاهرة مقلقة بكل المعايير لأنها لا تعيد إلى الأذهان فقط تاريخ ملوك الفراعنة عندما كانوا يحاولون محو أسلافهم ونسبة كل انتصارات لهم، هكذا فعل أبناء مع آبائهم وملوك مع نظرائهم، ولحسن الحظ أن الذى يحتل موقع المسئولية الأولى اليوم من أحفاد مصر الفرعونية ليست لديه النزعة ولا يعانى من هذه الظاهرة، فقد كرم أسلافه ووضع «محمد نجيب» و«جمال عبد الناصر» و«أنور السادات» بل وكل الزعامات الوطنية من «عرابى» إلى «مصطفى كامل» إلى «سعد زغلول» إلى «مصطفى النحاس» فى مكانهم اللائق وأجرى مصالحة تاريخية تبدو خارج السياق الطبيعى للشخصية المصرية المعتادة.

ثالثًا: إن الغيرة المهنية وكراهية التفوق ومخاصمة الناجحين هى كلها مفردات ترتبط بالظاهرة التى نتحدث عنها، فالمنافسة مطلوبة، ولكن الغيرة القاتلة والأحقاد المدمرة أمور يجب أن نقف أمامها طويلاً وأن نحذر منها كثيرًا لأنها ليست مجرد أزمة أخلاق، ولكنها تتجاوز ذلك إلى عملية قطع الطريق على الأجيال الجديدة والعناصر المتميزة فى الدولة والمجتمع . . نعم إننا نعترف بأن الصراع لصيق بالحياة، ولكننا لا نرى فى الوقت ذاته أن يتحول الصراع الطبيعى بين الناس إلى مرحلة محمومة توصد فيها الأبواب وتزرع فيها الأشواك وتحارب فيها القدرات.

رابعًا: إن حرق البدائل أصبح سمة شائعة، فكل مسئول فى موقع معين يبدأ بالتفكير فى من حوله وتأمل قدراتهم ورصد إمكاناتهم، وعندما يكتشف بينه وبين نفسه فى لحظة صحوة ضمير أن أحدهم يصلح بديلاً ناجحًا له، فإنه يتفنن فى تحطيمه ويوجه إليه تحت الحزام ضربات قاتلة ويزداد تمسكه بالمقعد الذى يجلس عليه، ويحرق بغير هوادة كل شخصية تتجاسر بالطموح للوصول إليه، إنها محنة إنسان وأزمة أخلاق وغيبة ضمير.

خامسًا: إن حصار المواهب والمنافسة المحتدمة بين أصحاب المهنة الواحدة، قد أدت فى النهاية إلى اختفاء الصف الثانى واستحواذ بعض العناصر المحظوظة على المقاعد الأولى لسنوات طويلة، وهذه هى الأخرى خطيئة كبرى لأن قيمة المسئول الحقيقية تتحدد من قدرته على تقديم البدائل ودفع المواهب والتفاخر بأن لديه صفًا ثانيًا يمكن أن يتقدم به نحو المواقع الأولى فى أى وقت، والمسئول الذكى الذى يملك قدرات حقيقية وكفاءات موضوعية لا تستبد به الغيرة أبدًا، لأنها من خصائص الصغار وليست من صفات الكبار، والإنسان الذى يعرف يكون واثقًا من نفسه محترمًا لذاته، لا يفكر فى السطو على حقوق الغير أو انتزاع المزايا والانفراد بالموقع.

. . إن الحديث عن حصار المواهب وحرق البدائل لا ينطلق من أرضية طبيعية أو مناخ صحى، إذ إن مثل هذه الظواهر تجد البيئة الحاضنة لها فى أجواء التوتر والقلق والغيرة والحسد، وغالبًا ما لا يكون الإنسان واعيًا بقدراته الحقيقية بل يكون مبالغًا فيها مستغلاً بعض الظروف من أجل تحقيق مكاسب استثنائية، لأنه يتصور أنه حالة خاصة غير قابلة للتكرار، وهنا نصبح أمام حالة انحياز شديد للذات وجنوح قوى نحو تصفية قدرات

الآخرين وتشويه صورتهم، ولعلى أعالج هذه الأمور من زاوية العلاقة بين الأجيال المختلفة لأن الأمر ينسحب فى النهاية على قدرة كل جيل على متابعة الجيل السابق عليه والبناء فوق ما شيده الجيل الأب، فالذى حدث فى كثير من بلاد العالم عمومًا والبلاد العربية خصوصًا، أننا أصبحنا أمام خلل حقيقى فى التوازن بين الأجيال المختلفة، حيث جرى افتئات من جيل على مقدرات الأجيال التالية له بحيث ابتلع ذلك الجيل قدراً كبيراً من مستحقات الأجيال التالية عليه، ولعل ظاهرة «الجيل المسروق» التى كتبنا عنها وناقشناها فى مناسبات مختلفة لا تزال مطروحة على الساحة الوطنية والقومية باعتبارها تمثل ترجمة مباشرة لجزء كبير من الواقع الذى يحيط بنا، وإذا كنا نتحدث عن التواصل بين الأجيال والعلاقة الصحية بين مستويات الأعمار المختلفة ودرجات الكفاءة المتعددة والخبرات المتنوعة، فإنه يصبح من الضرورى تهيئة المناخ الصحى للتعامل بين شرائح العمر المختلفة فى المجتمع الواحد خصوصًا فى بلد تبلغ نسبة الشباب فيه قرابة ثلثى سكانه وهو ما يعنى أن الأجيال الجديدة يجب أن تكون شريكًا أساسيًا فى عملية اتخاذ القرار على كل مستوياته، إذ إن الوصاية عليه أو استبعادهم من جوهر العمل العام هى أمور سوف تؤدى بالضرورة إلى عملية انقطاع حقيقى وفجوة كبيرة قد لا تشعر بها الشعوب ولا تدركها المجتمعات إلا بعد فوات الأوان، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى عناية زائدة وشفافية كاملة على نحو يخلق بصورة مصداقية الأجيال ولا يعبث بدرجة الاحترام المتبادل بينها، ويجب ألا نتصور وهما أن الذين يحتلون مواقع قيادية هم بالضرورة شخصيات استثنائية لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها وفقًا لقواعد الحياة والعمر الافتراضى لنشاطها وحيويتها واضعين فى الاعتبار أن الخلود لله وحده، كما أن الشعوب المتقدمة قد استطاعت أن تقيم تزاوجًا منسجمًا بين حماس الشباب وحكمة الشيوخ لأننا إذا لم نعلم الأجيال الجديدة ونضعها فى مواقع المسئولية المباشرة فى شرائح العمر الوسطى على الأكثر فإننا لن نكون قادرين على الاعتماد عليها وتحميلها مسئولية المستقبل بتبعاته الثقال وتوابعها الضخمة، وكثيراً ما نسمع عمن يتباكون - فى مجال الفن على سبيل المثال - على أصوات «أم كلثوم» و«عبد الوهاب» وغيرهما بينما واقع الأمر أن هناك مواهب جديدة لا تجد فرصتها لأن ظاهرة الأعداد الكبيرة والزحام المتزايد قد حرمت كثيراً من المواهب من الحصول على استحقاقتها وإظهار قدراتها للاعتبارات سالفة الذكر مضافًا إليها حصار مضروب حول المواهب يمارسه كل من له ميزة أو تحققت له أسبقية، ثم نعود بعد ذلك

لنتساءل أين الكفاءات؟ ولماذا اختفت المواهب؟ ولماذا غابت البدائل؟ بينما الأمر غير ذلك تمامًا، فالأمم لا تعقم والشعوب لا تتوقف عن دفع عناصر واعدة وضخ دماء جديدة، وهنا أريد أن أشير إلى بعد سيكولوجى لا نفطن له كثيراً، فإذا تخيلنا مؤسسة ما على قمتها شخصية معينة فإننا نتصور أنه ارتبط بها وأصبح جزءاً منها وكأنه زواج الأسقف بالأبرشية فى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ولكن الأمر فى الحياة العادية يختلف تماما فكل من يتولى موقعًا سوف يرتبط به تلقائيًا ويصبح جزءًا من شخصيته ولن تحتاج المسألة كما نتصور إلى بريق وتألق منذ البداية، لأننا نقع فى خطأ كبير عندما نقارن بين المسئول فى لحظة تركه للموقع ووراءه رصيد من الأعمال ونصيب من الشهرة وبين المسئول الجديد القادم بغير رصيد أو نصيب منهما معًا، مع أن المنصب يضفى على صاحبه تلقائيًا مظاهره ولوازمه ويعكس عليه بريقه أيضا، ثم أن طغيان الفرد على المؤسسة هو تعبير عن ظاهرة سلبية لا تتفق مع الحياة السياسية المعاصرة ولا تتمشى مع أصول علم الإدارة فنحن جميعا نخدم أوطاننا ونوظف المواقع لذلك دون سواه، أما التفرغ لتلميع الأسماء وحياكة الدسائس وحصار المواهب وحرق البدائل فتلك كلها أمراض وفدت علينا مع طوفان الأعداد الكبيرة وغياب المعايير الموضوعية وزحف العوامل الشخصية، فإذا كنا نسعى نحو الإصلاح فإنه لابد من رفع الحصار عن المواهب وفتح الأبواب أمام البدائل حتى تنضج الزهور اليانعة، وتتفتح البراعم الشابة، ونحيا جميعًا فى مناخ فكرى سليم، وبيئة اجتماعية سوية.

مقاومة الإصلاح وإجهاض التغيير

ترددت على امتداد الساحة العربية تعبيرات تدور حول الإصلاح السياسى والدستورى بل والثقافى والاجتماعى وارتبطت فى معظمها بالتطورات الأخيرة على مسرح أحداث الشرق الأوسط، كما عكست إلى حد كبير رغبة أمريكية فى تأكيد الارتباط بين عجز بعض الأنظمة السياسية وبين الظاهرة الإرهابية التى طاولت الوجود الأمريكى فى أكثر من موقع داخل الولايات المتحدة وخارجها، إذ تقوم النظرية الأمريكية على الادعاء بأن مسئولية توفير البيئة الحاضنة للإرهاب إنما تقع فقط على عاتق بعض الأنظمة العربية التى لم تتمكن من الارتقاء بمستوى معيشة شعوبها ومحاربة الفساد فى مجتمعاتها أو المضى فى طريق الديمقراطية الحقيقية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وعلى الجانب الآخر فإن هناك من يرد على هذه النظرية الأمريكية معتبراً أن البيئة الحاضنة للإرهاب إنما تغذيها سياسة ازدواج المعايير الدولية والدعم الأمريكى المطلق لإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية واحتلال الأرض العربية، فالإحساس بغياب العدالة فى القضايا الإقليمية واختفاء التوازن فى العلاقات الدولية إنما يجسدان سبباً قوياً لدعم الإرهاب وإعطائه مبرراً للاستمرار، كما أن واقع الأمر يؤكد أن الإرهاب يعتمد على مجموعتى الأسباب فى النظريتين الأمريكية والعربية معاً، وعندما وجه رئيس مصر النصيحة للمجتمع الدولى كله قائلاً إن الإرهاب لن يتوقف إلا بحل سياسى عادل وشامل للصراع فى الشرق الأوسط لأن استمرار الأوضاع المتردية فى المنطقة سوف يؤدى إلى ظهور مائة «بن لادن» إنما كان يعبر بتجرد وموضوعية عن حقيقة أصبحت شديدة الوضوح ساطعة البيان، وإذا كان الإصلاح مطلباً حضارياً لا نقاش فيه، وإذا كان التغيير ظاهرة بشرية طبيعية منذ الأزل فإن مقاومة الإصلاح وإجهاض التغيير هما تعبيران عن حالة من الفكر العبثى التى تصيب

بعض الأمم وتنتاب عدداً من الشعوب، كما أن الإصلاح والتغيير ينبعان من الواقع الذاتى ولا يمكن استيرادهما من الخارج أو فرضهما بسطوة الغير، لذلك فإننا نتناول هذه القضية شديدة الحساسية بالغة الأهمية من خلال المحاور الخمس التالية :ـ

أولاً : إن الإصلاح بكل جوانبه، دستورية وسياسية . . اقتصادية واجتماعية . . فكرية وثقافية هو مطلب حيوى للإنسان المعاصر ولشعوب الأرض كافة كما أنه غاية للنظم وهدف للمجتمعات، فضلاً عن أنه يمثل مرحلة أساسية من مراحل التطور تتحدد من خلالها النقلة النوعية فى كل ما يتعاطاه المجتمع من قيم وأفكار وما يتداوله من تقاليد وأعراف، لذلك فإن المجتمعات تحدد مسارها الصحيح من خلال موجات الإصلاح وعمليات التغيير، من هنا فإنه لا ينبغى أن ننظر إلى كل دعوة إلى الإصلاح باعتبارها معادية للنظم القائمة أو الأفكار السائدة، إذ إن الإصلاح يأتى تدريجيًا ولا يعتمد على صدمات مفاجئة أو خبطات غير مبررة، وهنا يختلف الإصلاح عن الثورة فالأخيرة تعتمد منطق القوة من أجل التغيير وتستبدل بالشرعية الدستورية مسميات أخرى فى مقدمتها تعبير الشرعية الثورية، ونحن هنا فى المنطقة العربية أحوج ما نكون إلى الإصلاح العاقل والفاعل فى ذات الوقت، خروجًا من المعاناة الطويلة التى دفعت بالمنطقة إلى حالة من الهوان العربى والتشرذم القومى حتى دخلت جامعة الدول العربية وهى المحصلة المؤسسية لمجموع الأنظمة العربية فى مرحلة من مراحل الضعف نتيجة غياب الإرادة السياسية الساعية إلى التغيير نحو الأفضل وتحقيق الإصلاح المطلوب.

ثانيًا : إن الحساسية التى تولدت من الطرح الأمريكى الذى جاء مقترنًا بالحرب على العراق عندما كان يردد دعوته العامة إلى الإصلاح الشامل ويربطها بالحرب المفتوحة ضد الإرهاب على نحو يثير الشك ويعطى إحساسًا بأن ذلك يتم لصالح تحقيق ادعاءات إسرائيل واتهاماتها المستمرة للعرب بالقصور الديمقراطى وغياب مناخ الحريات واختفاء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، كذلك فإنها هى أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية التى طرحت مؤخراً مشروع اتفاق شراكة يربط اقتصاديات دول الشرق الأوسط بالاقتصاد الأمريكى فى محاولة للرقابة المستمرة والمتابعة الدائمة لمستوى أداء النظم العربية وأساليب الحكم فيها، كما كانت محاضرة وزير الخارجية الأمريكى «كولين باول» فى منتصف ديسمبر 2002 بمثابة محاولة تصدير للفكر الأمريكى من خلال تقديم رؤية محددة لمستقبل

المنطقة بصورة تتبناها «واشنطن»، لذلك كله جاء رد الفعل العربى سلبيًا إذ أنه بدلاً من أن يفتش كل قطر عن أسباب تخلفه وعوامل ضعفه والفرص الضائعة منه، فإن الذى حدث كان هو الإحساس بأن الإصلاح إنما يجتاح حتمًا فى طريقه حكومات قائمة وقيادات راسخة، مع أن فلسفة التغيير لا تقف عند ذلك، كما أن دعوة الإصلاح إنما تتجه إلى المؤسسات والسياسات والمناخ ولا تستهدف الأفراد بالضرورة، ثم تبقى هنا حقيقة أساسية وهى أنه إذا كان الإصلاح ضرورة للبعض فإن المطلب الخارجى له لا يكون دافعًا لتجاهله أو مبرراً لرفضه فالعبرة فى الحاجة إليه والهدف منه.

ثالثًا: إن الإصلاح والتغيير لا يستهدفان الأنظمة وحدها ولكنهما يتجهان إلى الشعوب والمجتمعات لرفع ركام ضخم من الأفكار البالية والرؤى الأحادية التى لا تدرك معنى التطور ولا تتجاوب مع طبيعة العصر، فالأصل فى الحياة هو التجدد المستمر، حيث يمثل دوران النخبة وتداول السلطة محطات سياسية لا مفر منها ولا تجاوز لها، لذلك فإن بلداً مثل «مصر» تبدو للباحثين والخبراء وكأنها تستأثر بوضع خاص يمثل نموذجًا فريداً فلا هى بالدولة المتخلفة فكريًا وثقافيًا ولا هى أيضًا بالدولة العاجزة اقتصاديًا واجتماعيًا، ورغم ذلك كله فهى تعانى من أمراض الحضارات القديمة ومشكلات الإدارة العتيقة التى بدأت مع عملية توزيع مياه النهر وتنظيم مواقيت الزراعة فى مجتمع عرف الدولة قبل غيره وامتلك جهازاً إداريًا سبق به الدنيا منذ آلاف السنين، كذلك فإنها هى أيضًا مصر التى صدرت الأفكار الكبرى والتوجهات الأساسية التى تلقفتها شعوب إسلامية واحتضنتها مجتمعات عربية، لذلك كان قلق الأنظمة وارداً وجاءت مخاوف الشعوب مبررة فهناك من يرى - ومعه بعض الحق - أن الهوية ستكون مستهدفة والثقافة سوف تصبح محل جدل ويظل التعليم محور نقاش، ثم نأتى إلى أخطر النقاط وأكثرها إثارة عندما تطفو المخاوف من محاولات المساس بالخطاب الدينى لأن العقيدة ليست قابلة للحوار كما أن قداسة النص أمر غير قابل للمجادلة، من هنا فإننى أزعم أن مقاومة التيار الإصلاحى تبدو روتينًا تاريخيًا عرفناه فى كل العصور ولعل أقربها إلى الأذهان تلك المقاومة التى واجهت الإمام «محمد عبده» رائد الإصلاح الدينى والاجتماعى، أو «قاسم أمين» داعية تحرير المرأة، أو «على عبد الرازق» الذى قام فى كتابه الشهير بعملية فك اشتباك بين الإسلام الحنيف والخلافة كمظهر للملك ووراثة الحكم، ولماذا نذهب بعيداً إن فى عصرنا الحالى ووقتنا الراهن رموز للاستنارة

واجهت المتاعب وأجبرت على أن تترك أوطانها وأن تفر بأفكارها لأن حجم التسامح الدينى قد تضاءل كما أن مساحة الليبرالية الفكرية قد انكمشت.

رابعًا: إن محاولة تصوير الأوضاع العربية كما لو كانت تعبيرًا حضاريًا غير قابل للتغيير أو هى انعكاس لجذور روحية وأصول قومية لا نقاش فيها إنما هى محاولة تعكس القلق من أوهام لا يجب أن تسيطر على الإنسان وهو يعيش فى القرن الحادى والعشرين من الميلاد، كما أنه لا يجب أن يغيب عن الذهن أن مقاومة الجديد هى طبيعة بشرية ورفض التغيير هو ظاهرة إنسانية، ولكن تبقى فى النهاية مسئولية فى أعناقنا تجاه الأجيال القادمة التى لا نريد لها أن ترمينا بالجمود الفكرى أو التعصب الدينى أو الجفاف الثقافى.

خامسًا: إن إضاعة الفرصة الحالية للإصلاح العربى قد تكون هى «العشاء الأخير» لأمة الأصل فيها أنها «خير أمة أخرجت للناس» فالإصلاح يجب أن ينبع من داخلها كما أن التغيير يجب أن يصدر عنها، وهنا أنبه إلى حقيقة هامة وهى أن التأخير فى المضى نحو الإصلاح الحقيقى وتطبيق برامجه الجادة والسعى نحو التغيير إلى الأفضل، سوف تكون له آثاره السلبية على الجميع وبغير استثناء لأن الزمن لا يقف عندنا، والدنيا لا تنتظرنا، وقوافل التطور تجرى أمامنا، لذلك فإن التوقيت المناسب للقرار الصحيح والرؤى المبكرة والآراء الصائبة هى أمور ترتبط بالمصلحة العليا للأمم والأمن القومى للأوطان.

.. هذه ملاحظات نسوقها بكل تجرد وموضوعية فى ظرف شديد الخصوصية وأمام تحديات غير مسبوقة لأننا نريد أن يتذكر الجميع - أنظمة وشعوبًا - أن القلق من الإصلاح والخوف من التغيير هى أمور تكبل الإرادة، وتوقف الحركة، وتعيد الإنسان إلى الوراء، وتجعلنا نلفت النظر إلى المحاولات العفوية والآراء السطحية التى تسعى أحيانًا إلى مقاومة الإصلاح وإجهاض التغيير مع أنهما مرتبطان معًا برؤية المستقبل، واستشراف الغد، ونهضة الأمة.

هبة النيل.. مصر ومستقبل النهر

مصر بلد ضارب بجذوره فى أعماق الزمان، عرف الدولة المركزية مع طفولة التاريخ فعندما قال «هيرودوت» أن مصر هبة النيل إنما كان يقرر حقيقة قائمة، إذ إن تنظيم مياه النهر هو الذى صنع الإرادة المصرية المبكرة وأوجد مجتمعًا زراعيًا تحكمه ثقافة الاستقرار وروح الانصهار، كما أن الحضارة المصرية فى مراحلها المختلفة قد ارتبطت بالنهر الخالد وازدهرت على ضفافه، أقول ذلك الآن بعد أن تابعنا فى الشهور الأخيرة لغواً كثيراً حول توزيع مياه النيل ولغطًا حول حصص دول المنبع والمجرى والمصب، والأمر فى ظنى سياسى أكثر منه فنى لأنه نتاج ظروف جديدة فى المنطقة وليس ذلك غريبًا لأن المياه هى الحياة ومن الطبيعى أن تثير الاهتمام الشديد وتستحوذ على فكر أصحاب القرار فى دول حوض النهر، فإذا كان البترول محوراً أساسيًا فى صراعات القرن العشرين فإن المياه هى محور أساسى فى صراعات القرن الحادى والعشرين، ولكى نناقش هذا الموضوع بروية وموضوعية فإننا نفضل أن نضعه فى إطار الملاحظات الرئيسية التالية :

أولاً : إن إثارة هذا الموضوع فى الظروف الراهنة ليس مجرد مصادفة ولكنه جزء من مخطط يستهدف مصر ويسعى للتطاول على مكانتها وحقوقها لأنه لا توجد مشكله حقيقية، فدول حوض النهر مرتبطة بعدد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية التى تجعل الأمر مفتعلاً، ولو أن هناك من يريد مراجعه تلك الاتفاقيات ومناقشة مسألة الحصص فإن ذلك ممكن بالطبع دون وضع الأمور فى إطار سياسى تحركه قوى لا تخفى على أحد، كما أن الإمكانات الفنية والتوجهات السياسية لدول النهر ليست كافية لدفعها فى الاتجاه الجديد دون توجيه خارجى وتخطيط مدروس.

ثانيًا : إن الفاقد من مياه النهر ـ بالبخر أو فى البحر أو بسوء الاستخدام أو ضعف الاستغلال ـ يفوق عشرات المرات كل المطالب الإضافية المحتملة من دول حوضه، وكان يمكن لتلك الدول أن تطلب التعاون الإقليمى مع مصر وغيرها للبحث فى تقليل ذلك

الفاقد ومنع إهدار مئات الملايين من الأمتار المكعبة من مياه النيل كل عام، ولكن الهدف من الحملة أكبر من ذلك وأعمق.

ثالثًا: لقد طلبت إسرائيل ـ في حكم الرئيس الراحل السادات ـ مد مياه النيل عبر سيناء إليها، وكان ذلك مطلبًا عصيًا لأن مياه النهر ملك لدوله ولن تقوم مصر بتغيير مساره ومحاربة الطبيعة لأسباب سياسية مهما كانت.. وأيامها وقف دكتاتور إثيوبيا السابق «مانجستو» وكسر زجاجة مليئة بالدماء فى خطاب عام أمام جماهير شعبه محذرًا ومتوعدًا مع أنه يدرك أن مصر أحرص على مصالح شقيقاتها من دول النهر أكثر من حرصه عليها عشرات المرات.

رابعًا: أشار القائد الليبى «معمر القذافى» فى أكثر من مناسبة إلى إمكانية توصيل رافد من نهر النيل الذى يمر بمصر مع النهر العظيم فى ليبيا أو إمداد منطقه زراعة مشتركة بين البلدين بمياه النيل، ولكن مصر لم تتمكن من ذلك أيضًا ـ رغم حرصها على إرضاء الجار الشقيق لما تربطها بليبيا من أواصر وصلات لا يجادل فيها أحد ـ ولكنه التزام مصر القانونى الدولى الذى يمنعها من العبث بمجرى النهر الذى تشترك فيه مع عدد كبير من الشقيقات الإفريقيات.

خامسًا: عندما أزمعت مصر المضى فى بناء سدها العالى سارعت إلى عقد اتفاقية مع السودان لتوزيع حصص المياه، وقد وقعها عن مصر عام 1959 السيد «زكريا محيى الدين» احترامًا منا لإرادة القطر التوءم وفى إطار روح وادى النيل، كما أسهمت مصر فنيًا فى تقديم المشورة والمساعدة لأية محاولة تفيد الأشقاء ـ من الدول التى يمر بها النهر ـ وقد حظى السودان مثلاً بمباركة مصر تجاه «خزان الروصيرص» أو «قناة جونجلى» التى لم يكتب لها الظهور حتى الآن.

سادسًا: لم تبخل مصر على دول حوض النيل بأى معونة فنية، بل سعت دائما إلى تعظيم استفادتهم من مياه النهر إذا طلب إحداها ذلك، كما حرصت دائمًا على المحافظة على حبل التواصل وتوثيق روابط النهر، فالذين يشربون من نهر واحد يجب أن تكون بينهم قواسم مشتركة بل ودماء متقاربة، وقد عالجت مصر كل المشكلات المتعلقة بمياه النيل ـ تاريخيًا وحاضرًا ـ بالهدوء المطلوب والحكمة اللازمة.

سابعًا: إن الدول الإفريقية هى الأعرف من غيرها بدور مصر التحريرى والتنويرى فى

القارة . . ولعلى أشهد هنا ـ من سابق خبرتى فى العمل الدبلوماسى ـ أن الأفارقة وقفوا إلى جانب مصر سياسيًا عندما هاجمها الأشقاء العرب وطاردوا عضويتها فى منظمة المؤتمر الإسلامى وحركة عدم الانحياز ، فالعلاقة بين مصر وإفريقيا عميقة وقوية وغير قابلة للعبث والتشويه .

ثامنًا : إن كل الهمسات السياسية فى الآذان الإفريقية هى تعبير عن أطماع خارجية وليست لسواد عيون دول النهر بل هى جزء من التآمر المعتاد على الغير ، والدول الأفريقية النيلية أول من يدرك ذلك ، فالذين يحاولون تحريكهم هم الطامعون فى مياههم الوافدون على واديهم ممن يريدون تغيير مجرى النهر ونزف خيراته التى هى هبة من الله لشعوبه .

تاسعًا : إن التضخيم الإعلامى والحملة التى واكبت إثارة موضوع مياه نهر النيل توحى بالشك فى صدق الدوافع وحسن النوايا ، فقد بدت تلك الحملة وكأن الأمر مواجهة بين دول النهر ومصر أو بينهم وبين مصر والسودان معًا على الأكثر ، مع أن الأمر يتعلق بكل دول الحوض سواء من ينبع من مساقط الأمطار عليهم أو من يمر بأرضهم أو يصب فى بحارهم ، فالنهر مسئولية مشتركة وحق طبيعى لكل دوله .

عاشراً : إن الدول الإفريقية النيلية حسنة النية فى ذاتها ، ولقد جمعتنى الظروف مؤخراً بوفد برلمانى من إحدى دول حوض النهر الهامة والتى تسهم بقدر كبير فى مياهه التى تهطل أمطارها فوقها ، ووجدت منهم روحًا طيبة وحديثًا متزنًا ورؤية عاقلة ، أما بعض التصريحات الهوجاء التى ترددت من بعض المسئولين فى عدد من عواصم حوض النهر فهى عامة وغير محددة وتتحدث عن مراجعة الاتفاقيات وحصص دول النهر دون برامج واضحة للاستفادة من الفاقد الضخم لمياهه .

. . هذه ملاحظات عشر قصدت منها وضع النقاط فوق الحروف ومحاولة كشف أبعاد الحملة الحالية حول مياه النيل ، فالمشكلة ـ إذا كانت هناك فى الواقع مشكلة ـ يجب أن تدرس جماعيًا من خلال هيئة مشتركة تشترك فيها كل دول النهر وتجرى خلالها الدراسات والبحوث الفنية لتعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل بدلاً من الهمسات أو التصريحات ، خصوصًا وأن لدى النهر من المياه ما يكفى برامج التنمية فى كل دول حوضه ، كما أن حجم الفاقد يمكن أن يغطى الزيادة المطلوبة من كل الدول بما فيها مصر التى لم تعد حصتها تفى بمستقبل احتياجاتها ، ونحن يجب أن نتطلع إلى قيام منظمة سياسية وفنية ثابتة

لدول حوض النيل بدلاً من الاجتماعات المتفرقة والجهود المبعثرة تكون مهمتها القيام بعملية مسح شامل لاحتياجات الدول النيلية وبحث خطط التنمية فيها ودراسة الإمكانات التى تؤهلها لتحقيق الاستغلال الأمثل للمتاح من مياه النهر، كما أن العمل على ربط دول النهر سياسيًا وإيجاد آلية مباشرة لتبادل الآراء والتشاور عند اللزوم سوف تقطع الطريق على من يوسوسون للبعض فى محاولات للتحريض وخلق المشكلات، خصوصًا وأن ما تتفق عليه دول حوض النهر يصبح ملزمًا لها وإطارًا لحدود حركتها، وليس هناك من يريد أن يتجاوز حقه أو يحرم شقيقه مما يستحقه، فالمياه هبة السماء تهبط على شعوب تحتاجها وتظل حقًا لها. . كما أننا لا نرى فى اختلاق مشكلة حول مياه النيل أمرًا بعيدًا عن مجريات الأمور فى الشرق الأوسط، فلقد عانت دول «الفرات» من خلافات سابقة وحالية وإسرائيل تسعى نحو كل قطرة ماء تستحقها أو لا تستحقها وجزء كبير من أطماعها يرتبط بمشروعات المياه من أنهار المنطقة وهى التى تشكل خطرًا دائمًا على حقوق الغير وهل نسينا أن القمة العربية الهامة عام 1964 بدعوة من الرئيس الراحل «عبد الناصر» كانت لأن إسرائيل اتجهت لتغيير مجرى نهر الأردن، فالمياه عنصر فاعل وأساسى فى مشكلة الشرق الأوسط، ولكن لا يجب تصدير جزء من تلك المشكلة إلى القارة الإفريقية التى تحتاج إلى تنمية حقيقية ومواجهة للتصحر ورفع لمستوى حياة شعوبها.

. . إن موضوع المياه سوف يكون بؤرة الصراع السياسى للعلاقات الدولية فى كثير من أقاليم العالم وأحواض أنهاره الكبرى خصوصًا وأن تكاليف تحلية مياه البحار لا تزال باهظة ولا تقدر عليها كثير من الدول فى عالمنا المعاصر، ولكن لحسن الحظ فإن أساليب الرى الحديثة ووسائل الزراعة المتقدمة تساعد على ترشيد استخدام المياه وتحقيق أفضل استخدام لها، كما أن حملات التوعية التى تقوم بها دول كثيرة تفيد فى إقلال الفاقد والمياه المهدرة وترفع من مستوى وعى الشعوب بأهمية الاستفادة من كل قطرة مياه، وقد سعت منظمات دولية أذكر منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مساعدة عدد من الدول فى مشروعات تحلية مياه البحار باستخدام الطاقة النووية ولكن ذلك لا يبدو كافيًا للوفاء باحتياجات البشرية فى قرننا الحالى أو ما يليه من مستقبلها المجهول، إن الله الذى جعل من الماء كل شىء حى وربط دورة الكون من إنسان وحيوان ونبات بها هو الذى جعل منها أيضًا وسيلة للتطهر فى كل الديانات وطقسًا فى كل العبادات. . إن الدول لابد أن تستيقظ إذا احتلت أرضها أو مست مياهها فهما رمز وجودها ومصدر حياتها.

اليوم.. عيد ميلاده

تتحدد قيمة الأمم ومكانة الشعوب من خلال الرموز التى تعبر عنها وأسلوب تعامل مجتمعاتها مع المناسبات الهامة فى حياة أعلامها، فالإسرائيليون احتفلوا بالعيد الثمانين لميلاد سياسى لم يفز مرة واحدة فى أى انتخابات عامة على امتداد نصف قرن كامل وأعنى به «شيمون بيريز»، والمصريون احتفلوا كذلك بالعيد الثمانين لميلاد قداسة البابا «شنودة»، كما يستأثر عيد ميلاد «نجيب محفوظ» دائمًا بحفاوة خاصة حتى قبل حصوله على «نوبل» منذ أن بلغ الخمسين حتى الآن - أمد الله فى عمره الطويل - ونحن هنا أمام شخصية قد يختلف الناس معها ولكنهم لا يختلفون عليها، إذ إن الأستاذ «هيكل» الصحفى الكاتب و«الجورنالجى» الجوال هو قيمة فريدة ونموذج متميز، يبدو دائمًا مصدراً للإثارة والجدل فى حياتنا العامة متنقلاً بين الصحافة والسياسة، متحركًا على المسرح السياسى الإقليمى والدولى أيضًا، ولعلى أبادر فى البداية فأقرر أن هناك من يتحمسون له وهناك أيضاً من يربطون بينه وبين بعض سلبيات فترة حكم الرئيس الراحل «عبد الناصر» بصورة سطحية تدعو إلى التأمل أحيانًا، إذ إن «هيكل» فى ذاته هو مشروع فكرى ضخم ومؤسسة سياسة مستقلة وطراز صحفى قد لا يتكرر، إنه هو «هيكل» المرموق منذ أن كان مراسلاً عسكريًا فى الحرب الفلسطينية الإسرائيلية الأولى، ثم الحرب «الكورية» إلى أن جلس فوق بركان «إيران» أثناء أزمة «مصدق» بعد أول حركة تأميم للنفط يمارسها نظام فى الشرق الأوسط مع مطلع خمسينيات القرن الماضى، وإذا كانت سيرة «هيكل» الفكرية والسياسية أو الصحافية والثقافية تمثل جدلية دائمة بين من يقدرون قيمته وبين من يتخذون منها موقفًا غير ودى، إلا أن دراسة تاريخه والاهتمام بقصة حياته أمران يحتاجان إلى اهتمام على المستوى الوطنى يمكن بهما تقديم صورته الحقيقية لأجيالنا القادمة بدون رتوش تجميل أو دوافع افتراء أيضًا، ولعلى أطرح قيمة «هيكل» الحقيقية من خلال عدد من المفردات التى تميزت بها تلك الشخصية الاستثنائية وأوجزها فى العناصر الخمس الآتية :

دقة المعلومة

إن من مظاهر القوة فى هذا العصر حيازة المعلومة الصحيحة فى الوقت المناسب، و "هيكل» هو تجسيد حى للإدراك المبكر لهذه الحقيقة والتعامل معها، وقد كنا نظن فى مرحلة معينة أن ما يحوزه من معلومات يعود إلى ميزات ينفرد بها فى العصر الناصرى، ولكن الأمر الذى يدعو إلى الدهشة هو أن حيازة «هيكل» للمعلومات ما زالت على نفس قوتها ودقتها منذ أن كان رئيسًا لتحرير «آخر ساعة» فى أواخر الأربعينيات، فهو رجل عاش حياته يلتقط الأخبار ويجمع المعلومات، يرصد ويحلل، يفكر ويكتب، حتى أصبح بحق ظاهرة يجب الوقوف عندها طويلاً.

قوة الوثيقة

لا يعتمد «هيكل» فى حصوله على الأخبار والمعلومات ـ والخبر هو تعبير عن المعرفة الجديدة فى المدى القصير العاجل، بينما المعلومة هى معرفة على مدى أطول وأكثر استمرارًا ـ على مصادر مشكوك فيها أو ضعيفة المصداقية، بل يتميز دائمًا بالمصادر الرصينة التى ربما تأتى من لقاء عابر مع شخصية دولية أو قراءة فيما وراء السطور فى تحليل إخبارى أو رصد لظاهرة تكررت أو متابعة طويلة لقضية معينة أو مسألة بذاتها، فمصادره غالبًا مؤكدة، وروافد نهر المعرفة لديه تنبع من المنابع الأصيلة وتصب فى عقلية تحليلية تقف وراء الوثيقة فى مصداقية كاملة.

شمولية النظرة

إن الفارق بين «هيكل» وغيره من معاصريه إنما يتركز فى رؤيته الشاملة للأمور وفهمه الدقيق للأحداث، فهو لا يعيش داخل الظاهرة ولكنه ينظر إليها من بعيد فتبدو أمامه واضحة دون الاستغراق فى الجزئيات أو التيه فى الفرعيات، ويستطيع بقدرة فائقة أن يمسك أمهات المسائل وأن ينتقل من الكل إلى الجزء تعينه فى ذلك ذاكرة حديدية ونظرة فاحصة تجعله يكتشف بسهولة أين مربط الجياد الأصيلة وسط زحام الأخبار وركام المعلومات، خصوصًا فى عصر هو بحق عصر الخبر والمعلومة قبل أن يكون عصر المدفع والدبابة.

الإحكام الفكرى

يتمتع «هيكل» بقدرة فريدة على طرح المقدمات المرتبطة بنتائج محددة فهو يستخلص بعبقرية العلاقة بين السبب والنتيجة وتتميز كتاباته بالإطار النظرى القوى، وما زلت أذكر الفصول الأولى لأحد كتبه الحديثة عندما أسهب فى سرد العلاقة التاريخية بين الإرهاصات الأولى للحركة الصهيونية وكل من «محمد على» و«نابليون» والإمبراطورية العثمانية وغيرهم على نحو يدعو للإعجاب بل والانبهار، فهو كاتب يبدأ من الجذور ولا يكتفى بالنتائج النهائية على قمة السطح فقط، وتتميز كثير من تحليلاته بالصرامة الفكرية والإحكام النظرى وكأنها امتداد للصرامة الذاتية والبرنامج المحدد اللذين الزم بهما «هيكل» نفسه عملاً وتوقيتًا وطعامًا بل ونزهة أيضًا، لا يختلف الأمر فى ذلك أن يكون موجودًا فى مزرعته «ببرقاش» على مشارف أهرام الجيزة أو فى قرية «الرواد» على ساحل البحر الأبيض أو فى «الغردقة» على ساحل البحر الأحمر أو فى إحدى العواصم الأوروبية خصوصًا عاصمته المفضلة «لندن»، فهو فى كل الأحوال «هيكل» المنظم والمبرمج، المتقد ذكاءً، المتوهج فكرًا، اللامع شخصًا.

روعة الأسلوب

تميز «هيكل» منذ بداياته الصحفية كمراسل حربى مرورًا بالسنوات الطويلة التى قضاها على قمة أكبر مؤسسة صحفية فى الشرق الأوسط «الأهرام» بذلك الأسلوب الذى تختلط فيه نبرة الأدب بمسحة الفن مع عمق التحليل العلمى وبريق الصفاء الذهنى، فهو يصك العبارة «كالجواهرجى» الذى يتعامل مع الأحجار الكريمة والفصوص النادرة تشهد بذلك عناوين مقالاته الصحفية وكتبه التحليلية، فهو الذى كتب مقالاً فى ذكرى الأربعين لرحيل «عبد الناصر» كان عنوانه «عبد الناصر ليس أسطورة»، وهو الذى أصدر كتابًا تحت عنوان «لمصر لا لعبد الناصر»، وهو أيضًا الذى علمنا أن هناك «مقالات يابانية» كما أن هناك علاقة بين «العروش والجيوش»، وهو الذى وضع القارئ العربى أمام المفهوم المعاصر للخبر الصحفى، ومازلت أتذكر أنه جعل العنوان الرئيسى لصحيفة «الأهرام» يومًا جملة واحدة هى (إنى أعترض) وذلك بعد مراوغات «البعث» فى مباحثات الوحدة الثلاثية مع «عبد الناصر»، وهو الذى جعل مانشيت «الأهرام» («شاسترى» يموت فى «طشقند»)

وكأنه عنوان لرواية مثيرة، بينما لو كتبه صحفى عادى لجعله (وفاة رئيس وزراء الهند فى أثناء المباحثات مع جيرانه خلال زيارته للاتحاد السوفيتى) والفارق بين الطريقتين كبير من حيث الحس الصحفى والإثارة الإعلامية والذكاء فى التعامل مع الخبر، ولا يتميز أسلوب «هيكل» فقط بالألفاظ التى ينحتها والعبارات التى يرصع بها كتاباته ولكن الأمر يمتد أكثر من ذلك إلى أسلوب قصصى رائع، فيه من التقديم والتأخير وتحليل الشخصيات وسبر أغوار النفس البشرية ما يتأرجح فى تأثيره ما بين «البورتريه» و«الكاريكاتير».

.. تلك سمات خمس لكتابات ذلك الصحفى الكبير ذى الوزن الدولى الثقيل الذى كانت مقالته الأسبوعية «بصراحة» فى «الأهرام» هى الرئة الوحيدة التى يتنفس بها جيلنا فى الستينيات من القرن الماضى بحثًا عن معلومة صحيحة أو استشرافًا لمستقبل غامض، وكنا نظن أيامها - منذ أن تحدث عن «أزمة المثقفين» و«أهل الثقة وأهل الخبرة» - أنه يمثل الجناح اليمينى للثورة المصرية حيث لم تكن علاقته بالاتحاد الاشتراكى ودية، كما لم يكن على وفاق مع اليسار المصرى فى السلطة أثناء حكم الرئيس «عبد الناصر»، فلقد كان الود مفقودًا بينه وبين «على صبرى» على سبيل المثال، كما أن ذلك الجناح اليسارى كان ينظر إليه دائمًا بريبة ويرى أنه محسوب على الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا، وكنا نلمح نحن أبناء الجيل الجديد فى ذلك الوقت بعض ومضات الليبرالية من بعيد ونبحث عن مساحة أكبر من حرية التعبير، ومازلت أتذكر الآن عنوان صحيفة «الأهرام» الشامت فى «على صبرى» عائدًا بطائرة خاصة من «موسكو» متهمًا بالتهرب الجمركى فى مطار القاهرة، كما أتذكر رده على تشدد السيد «أمين هويدى» رئيس المخابرات المصرية بعد النكسة - وهو وطنى غيور - عندما رأى أن أرقام وبيانات الجهاز المركزى للإحصاء الذى كان يترأسه الفريق «جمال عسكر» يمكن أن تكون، دون قصد، مادة لمخابرات أجنبية ترصد حجم استعداد «مصر» لعمل عسكرى يزيل آثار العدوان، فكانت عناوين أهرام «هيكل» حينذاك ساخرة للغاية حيث رأى أن أمن «مصر» لا يختفى فى كمية المعلبات المحفوظة أو إحصاءات السلع المطروحة فى الأسواق، أما «خريف الغضب» برغم روعته من حيث التبويب والصياغة وحجم الإثارة ونوعية التحليل ونتائج الدراسة إلا أنه يظل - فى ظنى على الأقل - أقل كتب الأستاذ موضوعية وأكثرها تأثرًا بالمعاناة الشخصية والتجربة الذاتية بعد التضييق عليه وتقديمه للمدعى الاشتراكى، ثم

اعتقاله أثناء عاصفة الغضب فى ذلك الخريف المضطرب الذى انتهى بدراما اغتيال رئيس الدولة وسط جنوده فى يوم الاحتفال بانتصاره.

. . إننا نقدم «لهيكل» فى يوم عيد ميلاده الثمانين باقة ورد نضع فيها من أزهار الفكر ورحيق الوجدان ما يستحقه ذلك الكاتب الفريد من نوعه والمتميز فى قدراته، وإذا كان قد كتب يومًا يقول «كيسنجر وأنا . . مجموعة أوراق» إلا أننا لا نريد أن نقول له «هيكل ونحن . . مجموعة ذكريات»، بل نتطلع معه إلى مزيد من العطاء الذى يتناسب مع ريادته الصحفية، وقيمته القومية، ومكانته الدولية.

ثرثرة سياسية حول ذكريات بريطانية

فى السادس والعشرين من أغسطس 1977 نوقشت أطروحتى للحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن، وكان أستاذى المشرف هو البروفيسور الراحل «بانايوتى فاتيكيوتس» وهو يونانى الأصل تخرج من جامعة «إنديانا» الأمريكية وأصبح أستاذًا مرموقًا لدراسات الشرق الأوسط فى جامعة لندن لا يناظره إلا البروفيسور الراحل «البرت حورانى» فى جامعة «أوكسفورد»، وقد اخترت موضوعًا لرسالتى هو «الأقباط فى السياسة المصرية» مع دراسة تطبيقية على دور «مكرم عبيد» سكرتير عام حزب الأغلبية لأكثر من خمسة عشر عامًا، ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضى كانت أصداء الأحداث الطائفية المؤسفة فى «الخانكة» و«الزاوية الحمراء» تعصف بى وأنا أعيش فى عاصمة الضباب وشعرت أن شيئًا غريبًا على الوطن وروحه المتجانسة ومزاجه العام يتسلل فى ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلى ورحيل «عبد الناصر» والبابا «كيرلس السادس» فى نفس الفترة تقريبًا، ولما كنت مهتمًا بالمعنى الموضوعى للوحدة الوطنية المصرية مع شعور عميق تجاه المسيحيين المصريين - أشقاء الوطن وشركاء الحياة - فإننى انزعجت كثيراً وغيرت اتجاه دراستى من قسم الدراسات الاستراتيجية فى «كينجز كولدج» إلى كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (سواس) لكى أغوص بحثًا فى الفترة الليبرالية المحصورة بين الثورتين 1919 و1952، وكنت أناقش بينى وبين نفسى الأسباب المختلفة لاستقرار الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط فى العصر الليبرالى الذى أفرزته ثورة 1919 وبين سكونها الظاهرى بعد ثورة 1952، وما زلت أذكر من أحاديثى مع المفكر المصرى الراحل الدكتور «لويس عوض» أنه قال لى ذات مرة (إن أجهزة «عبد الناصر» كانت تتابع المواعظ فى صلوات الكنائس وإن ثورة يوليو كانت أحادية التوجه إذ لم يكن بين الضباط الأحرار قبطى واحد)، وقلت له (إننى أختلف معك فأجهزة «عبد الناصر» كانت تتابع خطب المساجد قبل عظات الكنائس، فقد كان «عبد الناصر» -

مثلما كان «محمد على» ـ علمانى التوجه، وهو الذى ضرب حركة «الإخوان المسلمين» ضربتين قاصمتين فى عامى 1954 و1965 وهو الذى وقف ضد سياسة الحلف الإسلامى وأيد القبارصة اليونانيين بقيادة الأسقف «مكاريوس» ضد الأتراك وناصر السياسة الهندية ضد باكستان المسلمة وحل الوقف الخيرى وألغى المحاكم الشرعية وأصدر قانون تنظيم الأزهر واستبدل بهيئة كبار العلماء مجمعًا للبحوث الإسلامية، وكانت هذه كلها سياسات تصب فى خانة فصل الدين عن الدولة، كما أن هناك أقوالاً تتردد عن علاقة طيبة ووثيقة ربطته بالبابا الزاهد «كيرلس السادس»، وهو أمر يختلف عن تنافر الكيمياء الشخصية بين الرئيس «أنور السادات» والبابا «شنودة الثالث»)، لهذه الأسباب ولغيرها عايشت فى سنوات الدكتوراه بالعاصمة البريطانية كل ما يتصل بقضية الانصهار الوطنى فى مصر، بل لقد تضمنت رسالتى للدكتوراه فصلاً كاملاً عن العلاقة البيانية بالأرقام بين نسبة تمثيل الأقباط فى البرلمانات المصرية منذ عام 1924 حتى عام 1950 ووصول حزب الوفد إلى السلطة وهو حزب الوحدة الوطنية والليبرالية بل والعلمانية أيضًا، وقد كنت أرتاد يوميًا بعد انتهاء عملى بالسفارة مركز الوثائق البريطانية لمتابعة المراسلات بين الخارجية البريطانية وقصر «الدوبارة» فى مصر خلال النصف الأول من القرن الماضى، كما اعتكفت لعدة شهور فى مكتبة المتحف البريطانى الشهيرة، وهنا تحضرنى قصة لابد أن أرويها فقد كان فى لندن مبعوث أزهرى جليل هو الشيخ الراحل «عبد الجليل شلبى» الذى كان مديراً للمركز الإسلامى فى لندن ـ والأرض البريطانية المقام عليها ذلك المركز هى ملكية مصرية بالتبادل مع أرض كاتدرائية «جميع القديسين» التى كانت تقع على نيل القاهرة ونقلت إلى الزمالك مع إنشاء كوبرى 6 أكتوبر ـ والدكتور «عبد الجليل شلبى» كان عالمًا صالحًا متسامحًا متفتحًا وأصبح أمينا عامًا لمجمع البحوث الإسلامية قبل وفاته، أما سبب إشارتى إليه الآن فهو تلك القصة التى عايشتها معه فى أحد الأيام بمكتبة المتحف البريطانى عندما جاءته إحدى الموظفات باكية لأن مخطوطًا إسلاميًا قد فقد منها وأنها متهمة بالإهمال على نحو يهدد مستقبلها الوظيفى وأظن ـ إن لم تخوننى الذاكرة ـ أنه كان كتاب الفتوحات المكية «لابن عربى»، فإذا الشيخ الجليل يطلب منها البقاء بعد ساعات العمل ويتطوع فى رقة وشهامة للبحث معها فى أنحاء المكتبة الضخمة عن المخطوط المفقود، ولقد علمت أنه تمكن من الوصول إليه فى منتصف الليل فأنقذ مستقبل الفتاة الإنجليزية وضرب مثالاً نادراً للخلق الرفيع لرجل الدين المسلم، ولقد سمعت أن تلك الموظفة قد أشهرت إسلامها بعد ذلك

بأيام قائلة «إن دينًا هذه صفات أتباعه لابد أن يشدنى إليه»، لقد كان ذلك فى زمن جميل قبل أن يتفرغ بعض المسلمين لذبح الرهائن ونحر الأبرياء ووصم الإسلام الحنيف بكل ما لا علاقة له به، وأعود الآن إلى أستاذى «فاتيكيوتس» صاحب الكتاب الشهير «مصر من محمد على إلى عبد الناصر» والذى أضاف إليه قبل رحيله فصلاً جديداً وأسماه «من محمد على إلى مبارك»، وهو أيضًا صاحب الكتاب المعروف «الجيش المصرى فى السياسة»، ولقد أرهقنى كثيراً رحمه الله لعنايته بالتفاصيل، بل لقد أحالنى فى الأسبوع الأخير قبل المناقشة إلى «الموسوعة الإسلامية» لإعادة كتابة الأسماء العربية وفقًا لقواعد الموسوعة حتى يكون نطق اسم واحد كالإمام العظيم «محمد عبده» هو النطق العربى لقارئ أجنبى وليس النطق الإفرنجى لحرف العين مثلاً، وكان سعيداً بإثبات العلاقة الطردية التى توصلت إليها فى خاتمة الرسالة بين ازدهار الديمقراطية واستقرار أوضاع الأقليات، خصوصًا وأنه كان يستفزنى أحيانًا بقوله إن الديمقراطية فى مصر كانت مرتبطة بالوجود الأجنبى المتمثل فى الاحتلال البريطانى، بل كان يزيد على ذلك من أفكاره التى عارضتها دائمًا قوله أن الإسلام مسئول عن تعطيل تطبيق الديمقراطية الغربية مقارنًا بين الهند أكبر ديمقراطية فى العالم وباكستان الإسلامية التى تعانى من انقلابات عسكرية دورية، وهو قول مغلوط بالطبع لا يعبر عن الحقيقة ويحمل الإسلام ما لا صلة له به أيضًا. . إننى ما زلت أذكر ذلك اليوم منذ سبعة وعشرين عامًا مع أواخر صيف لندن عندما جلست أمام لجنة علمية من كبار الأساتذة المتخصصين فى دراسات الشرق الأوسط كان من بينهم البروفيسور الشهير «روجر أوين» والذى كان أستاذاً فى جامعة «أوكسفورد» ويشغل حاليًا منصب رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة «هارفارد» الأمريكية، ولقد اجتزت امتحان الدكتوراه الشفهى خلال جلسة المناقشة من أول مرة رغم أن المعمول به فى النظام البريطانى يجيز إعادة المناقشة بعد فترة أخرى أو ينزل بالأطروحة إلى مستوى ماجستير ثانية، ويومها قال لى «فاتيكيوتس» كلمة «مبروك» باللغة العربية وكانت أول مرة يتحدث معى بها رغم أنه يجيدها. . إنه يوم بحق لا أنساه أبدًا!.

المغتربـون

عرف الوطن العربى موجات الهجرة إلى الخارج مع منتصف القرن التاسع عشر عندما خرجت مجموعات من «سوريا الكبرى» أو «الشام الكبير» لتعبر البحار والمحيطات فى طريقها إلى «العالم الجديد»، بينما خرجت منهم مجموعات أخرى لتستقر فى مصر خصوصًا أولئك الذين اشتغلوا مع بدايات القرن العشرين بالصحافة والمسرح والسينما ووجدوا فى مناخ الحرية الذى عرفته مصر فى تلك الفترة بيئة حاضنة للشعراء والأدباء والمفكرين دون النظر لجنسية أو دين، وإذا كان خروج العرب فى موجات الهجرة مدفوعًا بأمرين أساسيين هما الفرار من اضطهاد الحكم العثمانى والبحث عن مناخ فكرى وسياسى مختلف بالإضافة إلى طلب الرزق والسعى نحو فرص عمل وتكوين ثروة خصوصًا فى الأرض البكر «للعالم الجديد»، فإننا نقرر بذلك أن الاغتراب العربى والهجرة من المنطقة قد بدأت من دول المشرق خصوصًا تلك المطلة منها على ساحل البحر المتوسط، ولم يتقدم المصريون للهجرة بمعناها الحقيقى إلا مع نهايات الخمسينيات من القرن العشرين ثم حدث ذلك بأعداد أكبر بعد نكسة يونيو 1967، فالمصرى ليس مهاجرًا بطبعه لأنه يرتبط بالأرض ويكره الاغتراب إلى الحد الذى يجعله إذا ترك قريته إلى مدينة مجاورة فإنه يقسم بغربته! ومع ذلك فإن لمصر مئات الألوف من المغتربين فى أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا وبعض مناطق إفريقيا فضلاً عن تواجدهم فى دول الخليج العربى بل والمشرق العربى أيضًا طلبًا للرزق وسعيًا نحو تحسين مستوى المعيشة، وإن كان المصرى لا يترك وطنه إلا وفى ذهنه حلم العودة إلى أحضانه مرة أخرى، ولقد أتاحت لى رحلة أخيرة إلى «نيويورك» و«واشنطن» و«مونتريال» أن أرى عن قرب أوضاع الجاليات العربية والمصرية وأن أتعرف على آمالهم وأحلامهم وآلامهم ومشكلاتهم حتى تعزز لدى إدراك كامل بدرجة ارتباطهم بأمتهم الأصلية وأوطانهم العربية، وكنت قد شعرت بذلك أيضًا من قبل أثناء عملى سفيرًا لبلادى فى «فيينا» واكتشافى إن أكثر من خمسة وعشرين ألف مصرى يعيشون فى النمسا

مع وطنهم الأم لحظة بلحظة ويتأثرون بكل ما يجرى لها ولا يبدو أبداً حصولهم على الجنسية من بلد الإقامة نهاية لعلاقتهم الوثيقة بوطنهم الأصلى . . والآن دعنى أفصل ما أجملناه من خلال النقاط التالية :

أولاً : إن المغتربين العرب والمصريين - من بينهم - لم يلقوا منا الاهتمام الكافى وقد يكون لنا فى ذلك أكثر من عذر ولكن المشكلة تبقى فى النهاية موجودة ، ومع تسليمنا بأن علاقتهم بالوطن هى طريق ذو اتجاهين أى أن عليهم أن يسعوا إلينا مثلما نسعى إليهم إلا أن ظروف المنطقة العربية فى العقود الأخيرة قد حرمتها من خبرات ضخمة وعقليات متميزة وخبرات نادرة ، وقد اخترت تعبير المغتربين ولم أقل المهاجرين أو أبناءنا فى الخارج لأننى أرى أن لفظ الاغتراب أشمل وأعم لأن فيه معنى واسعًا يضم كل من ترك وطنه بشكل مؤقت أو دائم ، ويكفى أن نتذكر بعض الأسماء اللامعة من المغتربين العرب بدءاً من «جبران خليل جبران» الفيلسوف والمفكر صاحب كتاب «النبى» وهو أكثر الكتب توزيعًا فى القرن الماضى ، وصولاً إلى «مجدى يعقوب» جراح القلب الدولى الشهير ، مروراً بعشرات بل ومئات النماذج المشرفة فى كافة مجالات العمل فى الخارج الذين يرصعون سماوات الغرب من علمائنا الأفذاذ وعلى قمتهم صاحب نوبل «أحمد زويل» ، وغيرهم ممن ينتشرون فى الجامعات ومراكز الأبحاث ويسهمون فى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية للدول التى يقيمون فيها .

ثانيًا : لقد أنشأت دول مثل «سوريا» و«لبنان» وزارة للمغتربين ونحت مصر هذا النحو لفترة قصيرة منذ عقدين تقريبًا عندما كانت وزارة الهجرة هى همزة الاتصال مع المصريين فى الخارج ، وأعترف أنها لم تنجح بالشكل المنتظر ولم تحقق الفائدة المأمولة منها ولم تقم بالدور المتوقع لها لأسباب كثيرة لا أرى مبرراً للخوض فيها خصوصًا وأننا تصورنا وقتها أنها وزارة معنية بشئون العلاقة بين الأقباط والمسلمين فى الخارج ولم نتجاوز ذلك إلى فهم أشمل لطبيعة المشكلات القائمة والأهداف المطلوبة ، فلم تتمكن تلك الوزارة من فتح قنوات مستمرة مع أبناء الوطن ولم تقدم لهم من عوامل الجذب ونوعية التسهيلات ما يدعوهم بقوة للاستثمار بالفكر والخبرة والمال فى بلدهم ، وبقى الروتين التقليدى حاجزاً يعصف بكل قادم إلى وطنه مجهضًا لكل حماس يشعر به مغترب يريد أن يفعل شيئا إيجابيًا لبلده وبقيت الأوضاع على ما هى عليه ، مغتربون يتحرقون شوقًا لوطنهم ويفيضون عاطفة وحماسًا له ولكنهم لا يجدون الترحيب العملى

والترتيب الصحيح فالأحاديث كثيرة والأفعال قليلة، والنوايا حسنة ولكن الوسائل محدودة.

ثالثًا: إننا ننظر أحيانًا ـ عربًا ومصريين ـ إلى المغتربين وكأنهم مندوبون لأمتهم وأوطانهم لدى مجتمعات أخرى، وتلك نظرة خاطئة لأننا نحملهم ما لا يطيقون، فهم بحكم اغترابهم واندماج معظمهم فى الشعوب التى يعيشون بينها ويرتبطون برباط المصلحة فيها، يجب أن يكونوا جزءًا لا يتجزأ منها يخضعون لقوانينها ويتعايشون مع أسلوب الحياة فيها ولا يمكن أن نطلب منهم أن يكونوا أداة سياسية فى القضايا القومية أو الوطنية لبلادهم الأصلية إلا بالقدر الذى تسمح به ظروفهم ولا يؤثر على أوضاعهم بما قد يؤدى إلى تصنيفهم وعزلتهم، وأنا أشير هنا تحديدًا إلى ما يتردد كثيرًا حول ضرورة وجود جماعات ضغط عربية «لوبى»، خصوصًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكأننا نتصور وهمًا أن العربى المقيم هناك يمكن أن يرفع صوته فجأة بين حين وآخر ليتحدث عن الحقوق الفلسطينية أو المسألة العراقية أو غيرهما من همومنا وشواغلنا دون أن يكون ذلك المتحدث شريكًا فاعلاً فى الحياة اليومية للمجتمع الأمريكى، وله رأى فى مسائل الضرائب والإجهاض والشذوذ وغيرها من الأمور المثارة أحيانًا على مسرح الحياة السياسية، بحيث يتحول العرب الأمريكيون إلى قوة تصويتية ينظر إليها ويطلب رأيها ويعمل حسابها، فالانكماش والعزلة لا يجديان والمطلوب هو الاندماج والانتشار مع ولاء للمجتمعات الجديدة لا ينتقص من انتماء دفين للمجتمعات الأصلية.

رابعًا: إننا قد فهمنا موضوع الجنسية المزدوجة فهمًا خاطئًا وتصورنا أنه يعنى بالضرورة نقص الولاء للوطن وضعف الارتباط به، وهذا قول مردود عليه، إذ إن واقع الأمر أن الذين يتطلعون إلى حمل جنسية أجنبية إنما يتطلعون إلى التسهيلات التى يتوقعونها والأبواب التى تفتحها الجنسية الجديدة أمامهم، ولا يعنى ذلك أبدًا نقصًا فى الولاء أو ضعفًا فى الانتماء خصوصًا وأن معظمهم يحافظ على جنسيته الأصلية ويظل وطنه الأول شاغلاً يؤرقه صباح مساء، ولقد رأيت بعينى انفعال المصريين مع قضايا وطنهم من خلال مواقع العمل الدبلوماسى الذى انخرطت فيه لقرابة خمسة وثلاثين عامًا، قضيت منها أربعة عشر عامًا فى الخارج، وأدركت أن العربى عمومًا والمصرى خصوصًا يحمل فى أعماقه هموم أمته أينما ذهب، ولا يقلل من ذلك جنسية أخرى يحملها أو فرص عمل جديدة يتطلع إليها، وقد لاحظت أن الجاليات العربية ترتبط بالمناسبات القومية والأعياد

الدينية بشكل ملحوظ لأن الأوطان لا يمكن نسيانها كما أن الأم يصعب التفريط فى الارتباط بها.

خامسًا: لا أجد حرجًا فى التعرض لمسألة الوحدة الوطنية فى الخارج، وإذا أخذنا المصريين كمثال فسوف نجد أن العلاقة بين المسلمين والأقباط قد بلغت درجة عالية من الفهم المشترك والتواصل الرائع بل والاندماج الوطنى الصحيح خصوصًا وأنها تبدو انعكاسًا لما يجرى داخل الوطن، وإذا كنت أزعم أننا قد قطعنا شوطًا كبيرًا على طريق إصلاح جوانب الوحدة الوطنية فى الداخل وإنهاء قدر كبير من مشكلات ملف الوحدة الوطنية وتصفية معظم هموم الشأن القبطى، فإن ذلك قد انعكس بالضرورة على جالياتنا فى الخارج خصوصًا فى مراكز تجمعهم ومواقع تمركزهم، ولقد شعرت من لقاءاتى بالعرب والمصريين المقيمين فى «مونتريال» و«نيويورك» و«واشنطن» ـ على سبيل المثال ومن خلال آخر زيارة لهم ـ أنهم يعيشون فى ظل مناخ اجتماعى صحى ويتمتعون بعلاقات ودية للغاية، وعندما استمعت إلى الأصوات القبطية المستنيرة وجدت أنها تتطابق مع نظيرتها المسلمة فى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال الإصلاح الشامل الذى لا يعرف التفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

.. خلاصة ما أريد أن أصل إليه هو أن أشدد على أن المغتربين جزء لا يتجزأ من أمتهم يحملون ثقافتها، ويعبرون عن هويتها، ولكنهم فى الوقت ذاته يجب أن يندمجوا فى الحياة اليومية بل والمشاركة السياسية لمجتمعاتهم الجديدة بدلاً من أن يكونوا كالجزر المعزولة التى لا تفيد ولا تستفيد، وما زلت أذكر يومًا كان فيه أكثر من سبعة من رؤساء الدول فى أمريكا اللاتينية ينحدرون من أصول عربية ـ سورية لبنانية ـ وقد جاء الوقت الذى يجب أن تسيطر فيه قضية المغتربين على تفكيرنا وتطفو على سطح توجهاتنا، وحسنًا ما تفعله الجامعة العربية فى هذا السياق وسوف يكون الأمر أفضل إذا استوعبت الحكومات أبعاد هذه القضية الهامة وأعطت المغتربين ما يستحقون من دراسة جادة وقرارات واعية وإجراءات لازمة حتى لا تضيع العروة الوثقى بين من ينتمون إلى الأمة الواحدة.

ديمقراطية الأغلبية ودولة القانون

تبنى كاتب أمريكى يهودى اتجاهًا جديدًا فى تفسير الظاهرة الديمقراطية وأوضح ـ ربما لأول مرة فى تاريخ النظرية السياسية ـ الفارق بين الديمقراطية باعتبارها حكم الأغلبية وبين الديمقراطية باعتبارها تجسيدًا لدولة القانون، ولقد كان الذى لفت نظرى إلى ذلك المفكر وكتابه هو اللورد «كارى» رئيس أساقفة الكنيسة الإنجليزية سابقًا والذى زار القاهرة فى يوليو ٢٠٠٤، حيث انتحى بى جانبًا بعد عشاء موسع فى منزل السفير البريطانى ليناقش معى ذلك الطرح الجديد الذى سوف يكون له ـ بغير شك ـ تأثيره الكبير على الأقليات المختلفة فى ظل الديمقراطيات المعاصرة إلى جانب القدرة على مواجهة الإشكالية الناجمة عن الاختلاف بين مفهومى المساواة القانونية والمساواة السياسية، وبداية فإننى أعتبر أسقف «كانتبرى» السابق شخصية مستنيرة متوازنة حتى أنه عندما أسىء فهم محاضرة له من جانب بعض الدوائر الإسلامية منذ سنوات قليلة فإنه بادر بالاعتذار موضحًا ومصححًا فى مناسبات عديدة كان آخرها محاضرته القيمة فى القاهرة والتى استمع إليها كبار رجال الدين الإسلامى والمسيحى وعدد من رجالات الدولة والشخصيات العامة، ولقد ذكر اللورد «كارى» أن مناقشة الاختلاف بين تصورين مختلفين للديمقراطية المعاصرة من شأنه أن يفتح آفاقًا رحبة أمام مستقبل الحياة السياسية فى كثير من الدول، لذلك قد يكون من المفيد مناقشة هذه المسألة برمتها من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن التناقض بين منطوق المساواة القانونية ومفهوم المساواة السياسية أمر يؤرق الأقليات عمومًا ويجعل الديمقراطية ظاهرة سياسية أكثر منها حقيقة قانونية، فالأقليات *العددية فى العالم* تشكو مما يمكن تسميته بديكتاتورية الأغلبية، فلم يصل يهودى إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما يزيد على مائة مليون مسلم فى الهند لم

تشفع لهم نسبتهم السكانية لكى يقدموا رئيسًا للوزراء فى ذلك البلد الذى ينص دستوره على الربط بين العلمانية والديمقراطية، بل إن المهاتما «غاندى» حاول دفع مولانا «أبو الكلام أزاد» لمنصب رئيس الوزراء وسط شعور هندى عام بالوحدة الوطنية إلا أنه أخفق فى ذلك، ولم يتمكن المسلمون بملايينهم الذين يزيدون على المائة من الوصول إلى موقع رئاسة الحكومة باعتباره الوظيفة التنفيذية الأولى فى البلاد فى ظل نظام برلمانى، واقتصر وجودهم على منصب رئاسة الجمهورية بطابعه المراسيمى واختصاصاته الشكلية.

ثانيًا: إن وصول رئيس وزراء فى الهند من طائفة السيخ عام 2004 والتى لا يتجاوز عددها عشرة ملايين من مجموع سكان الدولة هو ظاهرة تستحق الالتفات إليها والحفاوة بها، لأنها تعنى أن الهند قد ضربت المثل فى الاحتكام إلى المعيارين السياسى والقانونى دون اعتبار بالتقسيم الدينى أو الطائفى، ولماذا نذهب بعيداً إن هناك دولاً إفريقية فى غرب القارة وشرقها تناوبت الرئاسة فيها بين المسلمين والمسيحيين مثلما حدث فى السنغال (سنجور ـ ضيوف) وما حدث فى تنزانيا (نيريرى ـ عوينى).

ثالثًا: إن مصر ما قبل 1952 عرفت فى الفترة الليبرالية شيئًا واضحًا من تغليب المساواة القانونية على الأغلبية العددية، فقد كان «مكرم عبيد» باشا القبطى يكتسح منافسه «ياسين أحمد» باشا نقيب الأشراف فى الانتخابات البرلمانية عن دائرة «قنا» ذات الأغلبية المسلمة، وتلك شهادة لمصر سبقت بعشرات السنين ذلك التوجه الذى يطرحه المفكر اليهودى الأمريكى فيما ذهب إليه من التفرقة بين ما نقصده بالديمقراطية التى تجسد طغيان الأغلبية والمعنى الآخر لها، الذى يجعلها مجرد دولة القانون الذى تنصرف قواعده العامة والمجردة إلى المواطنين جميعًا بغير تفرقة بسبب العقيدة الدينية أو الأصول العرقية أو السمات اللونية.

رابعًا: أذكر أننى ألقيت محاضرة منذ أكثر من عشر سنوات فى دار «روز اليوسف» حول الأغلبية السياسية والمساواة القانونية وقلت خلالها صراحة أن المساواة القانونية ترتبط بقضية المواطنة ولا مساس بها ولا جدال فيها، أما المساواة السياسية فهى ترتبط بالأغلبية العددية وصناديق الاقتراع وضربت مثالاً «بهنرى كيسنجر» الذى لم تشفع له عبقريته السياسية وخبرته التفاوضية فى أن يكون رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية لا لأنه فقط غير أمريكى المولد ولكن أيضًا لأنه يهودى الديانة، وطالبت فى محاضرتى حينذاك بتفهم

العلاقة بين الأغلبية العددية والمساواة القانونية بروح التسامح المطلوب والقبول الوطني العام.

خامسًا: إن حديثي مع اللورد «كاري» أسقف «كانتبري» السابق كان يتركز حول الوضع في الشرق الأوسط والتوزيع الديني والعرقي في بعض دوله، بدءًا من ميثاق 1943 ثم مقررات الطائف في لبنان، وصولاً إلى التعددية العرقية والمذهبية في العراق، وكيف أن حسم الجدل بين المدلول العددي والمعنى القانوني هو الكفيل بتأكيد الاستقرار وتثبيت الأوضاع في تلك الدول، وما زلت أذكر أنني تلقيت رسالة واعية من صديق قبطي مرموق بعد محاضرة «روز اليوسف» يستغرب فيها من الصراحة التي انطلقت منها مفاهيم تلك المحاضرة والتي اعتبرها تكريسًا للتفرقة بين ما يسمى بالسيطرة السياسية للأغلبية مع التسليم بالمساواة الكاملة من الناحية القانونية، ولقد كان ردي - ولا يزال - هو أن تعريف الديمقراطية بمفهومها التقليدي يضع حاجزًا أمام أوضاع الأقليات في مناطق مختلفة من العالم ويصادر على حركتها.

.. وسوف أظل أتذكر دائمًا تلك المشاعر الحبيسة التي كانت تراود سياسيًا مرموقًا في تاريخ مصر هو «مكرم عبيد» سكرتير عام حزب الأغلبية «الوفد» وهو يتطلع إلى رئاسة الوزارة المصرية، ويرى أن أسبابًا دينية بحتة حالت دون ذلك وسبقه إلى المنصب «أحمد ماهر» و«النقراشي» رغم أن تاريخه في الحركة الوطنية قد يتفوق عليهما، بل إن الدكتور «بطرس بطرس غالي» ربما عاني هو الآخر من شيء مثل ذلك وهو يشغل موقع وزير الدولة للشئون الخارجية ولا يتقدم نحو منصب وزير الخارجية لأسباب لا تتصل بكفاءته العالية ومكانته الأكاديمية والدبلوماسية، لذلك وجدت نفسي متفهمًا لما يطرحه اللورد «كاري» مستوعبًا في الوقت ذاته إشكالية التعارض بين المساواة السياسية التي تقوم على التفسير الديمقراطي من خلال جوهر تأثير الأغلبية وبين المساواة القانونية القائمة على كفالة الدساتير لها وضمان وجودها من خلال التكييف القانوني لمعنى المواطنة، ولا شك أن التوجه الجديد في الفقه الدستوري الذي يستجيب للمفهوم القانوني للديمقراطية، ويغلبه على المفهوم السياسي هو بمثابة فكر انقلابي في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية وسوف يكون له مردوده الكبير على التعامل بين الأغلبية السياسية والأقلية التي تستند إلى أرضية قانونية وضمانات دستورية، وهو أمر يثير مباشرة طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة ويتجه نحو الفصل بينهما في إطار مفهوم شامل للوحدة الوطنية يجعل

نظرية «البقاء للأصلح» هى الفيصل فى الخيارات السياسية دون أن يتم تلوين المناخ العام بأسباب التفرقة وعوامل الاختلاف، وقد تقبل الأقلية العددية الحرمان من بعض المواقع السياسية بشرط أن تكون المساواة القانونية تعويضًا كاملاً لذلك وتأكيداً لمعناها المطلق وليس النسبى بين أبناء الوطن الواحد. . لذلك فإننى أرى أن الترويج لطرح الكاتب الأمريكى اليهودى يمثل مصدراً للقلق الفكرى ومادة للحوار السياسى وسببًا للاختلاف القانونى تجاه واحدة من أخطر قضايا النظم السياسية وأكثر إشكالياتها تداخلاً وتعقيداً، وسوف نظل نتطلع إلى يوم يستقر فيه التوازن بين الأغلبية السياسية والمساواة القانونية، بحيث تختفى مشاعر المرارة ويحل محلها إدراك عميق بقيمة الوطن وفهم صحيح لمعنى المواطنة.

الإصلاح ليس تحولاً تكنولوجياً ولكنه عملية سياسية

توهمت بعض الأنظمة العربية أن مفهوم الإصلاح ينصرف فقط إلى عملية تحديث البنية الأساسية ودفع التقدم التكنولوجى ولا بأس من بعض الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية، بينما الأمر لدينا يتجاوز ذلك ليكون عملية متكاملة تقوم على رؤية شاملة تبدأ بالإصلاحات السياسية والدستورية التى لا مناص من اعتبارها المتغير المستقل الذى تتبعه باقى المتغيرات، ولسنا نقول ذلك لغواً أو عبثاً، إذ إن واقع الأمر هو أن رأس النظم السياسية هو الذى يتحكم فى إرادة التغيير ويملك مفاتيح أبواب المستقبل ولا يمكن أبداً أن يصلح الجسد إلا بصلاح الرأس، لذلك فنحن نرى أن التغييرات التكنوقراطية وحكومات الموظفين لا تكفى وحدها تعبيراً عن التغيير أو رمزاً للإصلاح، فالقضية كانت وما زالت وسوف تبقى هى قضية الرؤية الشاملة والنظرة البعيدة والقدرة على استشراف ملامح المستقبل العربى كما نريده لأجيالنا القادمة، ولعلنا نتناول هذا الأمر من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن سوابق العمل العربى المشترك وأساليب إدارة الصراع توضح كلها بجلاء أن النظرة الجزئية هى أخطر ما يسيطر علينا وأسوأ ما يواجه مستقبلنا، فنحن مغرمون بالفروع وإذا اتجهنا إلى الأصول فإننا نقوم بعملية اختيار تحكمى تكون نتائجها سلبية فى الغالب، بينما يقودنا علم مناهج البحث إلى حقيقة مؤداها أن من لا يملك الرؤية لا يستطيع أن يخطط للمستقبل.

ثانياً: لنأخذ التجربة الهندية مثالاً تاريخياً قوياً نفهم به ما جرى لنا وما يمكن أن نفعله فى غدنا، فالهند قامت بعد الاستقلال مباشرة بتشكيل مجلس أعلى للتخطيط بمباركة من مهندس الهند الحديثة «جواهر لال نهرو» تمكنت به تلك الدولة الضخمة أن تحسم أمرها وأن ترسم الخطوط العريضة لمستقبلها، رغم كل التحديات التى كانت تواجهها وهى

الناجمة عن المعدل المرتفع فى زيادة السكان، فضلاً عن المشكلات الطائفية والاختلافات السياسية واتساع الرقعة الجغرافية، ولكن الذى صنع الهند الحديثة هو أنها امتلكت فى وقت مبكر - غداة الاستقلال مباشرة - رؤية بعيدة لمستقبلها، واستطاعت بخيال خصب لقادتها المستنيرين أن تستشرف ملامح الطريق وأن تمضى فيه دون تراجع أو نكوص ولننظر أين هى الهند الآن، دولة نووية، وأبحاث فضاء، وصناعات ثقيلة، واكتفاء ذاتى فى الغذاء لأكثر من مليار نسمة.

ثالثًا: إن الجدية والاستمرار عنصران أساسيان فى أية عملية للإصلاح، ونحن فى العالم العربى مغرمون بالشعارات الكبيرة والكلمات الفضفاضة التى تساعدنا عليها لغة شديدة الثراء، لذلك فنحن نبدأ بالإعلان عن الأفكار المختلفة والمشروعات المتعددة، ولكننا غالبًا لا نكمل الطريق ونقف فى منتصفه وإن لم يكن قبل ذلك أيضًا، وقد استهلكنا كثيراً من معطيات التقدم وتحدثت دول عربية عديدة عن البحث العلمى والصناعات الثقيلة وصواريخ الفضاء وحيازة الأسلحة النووية، بينما واقع الأمر يختلف عن ذلك تمامًا لأنه يحتاج إلى تعامل موضوعى يسمى الأمور بمسمياتها، ولا يجعل الكلمات الطموحة مضللة للواقع ومزيفة للحقيقة، فالجدية والاستمرار أمران يفتقدهما العقل العربى بشكل ملحوظ.

رابعًا: إن تجزئة المواقف وتفتيت السياسات والتفكير بعقلية روتينية قد تصلح لدولة الموظفين ولكنها لا تفى بمتطلبات الإصلاح وغايات التغيير، وقد تتقدم الدولة تكنولوجيًا بل وتزدهر اقتصاديًا، ولكنها تظل متخلفة سياسيًا حيث تغيب الحريات ولا يحترم القانون ولا توجد الديمقراطية، فالسياسات هى صانعة المستقبل وهى مؤشر التحول و«بوصلة» التغيير.

خامسًا: إن احترام حقوق الإنسان ورعاية قيمة الفرد أمران لهما دلالة خاصة فى تحديد مفهوم الإصلاح، وما أكثر النظم التى تقدمت على حساب الإنسان وكرامته والفرد وحريته، ولعل النسق «الماركسى» للنظم الشيوعية كان خير شاهد على هذا المعنى عندما سحقت «الايدولوجية» كثيراً من القيم الروحية والأخلاقية وفرضت بديلاً عنها نماذج السيطرة والقبضة الحديدية والقهر الفكرى.

سادسًا: إن تحويل عملية الإصلاح إلى إجراءات يومية وقرارات فورية وتغييرات حكومية هى التفاف واضح على المعنى الواسع للإصلاح ودلالته الكبيرة، فالإصلاح يستند إلى أساس نظرى وفلسفة واضحة ولا يقف عند حدود الإجراءات أو القرارات أو التغييرات المرحلية.

سابعًا: إن الإصلاح السياسى والدستورى هو قاطرة التغيير ونهج التحول، وحيث إن العالم العربى يعانى من أزمة فى الحريات وترهل فى الفكر السياسى فإن الأمر يقتضى والحال كذلك ضرورة الدخول فى مجالات رحبة تتمشى مع روح العصر وتواكب إيقاع التغيير وتستجيب لإرادة الشعوب.

. . هذه ملاحظات أساسية حول قضية الإصلاح الذى أصبح شعاراً يتردد وتعبيراً تلوكه الألسنة دون أن تكون له دلالات واضحة تقود إليه أو تمهد الطريق نحوه، وما أكثر الأنظمة التى تبنت شعارات زاعقة وسياسات طموحة ولكنها لم تتجاوز ذلك ووقفت عند نقطة معينة لتكرس كل جهدها فى تأمين سلامة النظام السياسى والحفاظ على الأوضاع القائمة، فكانت النتيجة جمود وتدهور وابتعاد عن ما يدور فى عالم اليوم، وإذا جاز لنا أن نفكر بصوت مرتفع فى قضية الإصلاح فإننا نطرح النقاط التالية لعلها تكون رءوس موضوعات للتفكير فى مستقبل هذه الأمة التى تواجه من التحديات أكثر من غيرها وتتعرض للعديد من أسباب الضغط وعوامل التدخل الأجنبى، وهذه النقاط تدور حول:

(أ) إذا كانت وحدة التغيير مؤسسية فإن مظلة التغيير فلسفية ومن يتصورون أن التقدم صناعة عصرية مستوردة لا تستند إلى فكر وطنى واهمون ولا يدركون الحقيقة، فالإصلاح لا ينبع من فراغ والتغيير لا يأتى مصادفة بل لابد من رؤية بعيدة المدى شاملة الجوانب، والمؤسسة فى العالم العربى أضعف من الفرد الذى يقودها ولذلك يرتبط ازدهارها بمن يتولى أمرها وهو ما من شأنه أن يجعل قيمة المؤسسات رهينة بحفنة من الأفراد كما يترك للظروف وحدها تحديد مدة ازدهار تلك المؤسسة ودرجة نجاحها.

(ب) إن السياسات هى المعيار الأساسى فى فهم التغيير والحكم على سلامة برامج الإصلاح، والسياسات بطبيعتها لابد أن تستند إلى أسس نظرية لكى تحيلها إلى قرارات إجرائية ولكنها ليست أبداً مجموعة أساليب مجردة ليس لها إطار توضع فيه وكيان تنتمى إليه.

(ج) إن عملية الإصلاح تحتاج إلى كوادر خضعت لعملية تسييس كاملة، لذلك فإن وجود الأحزاب السياسية واعتبارها مدارس للكوادر هى مدعاة للاطمئنان على المضى فى الطريق الصحيح، كما أنها تأكيد على أن العملية هى فى النهاية سياسية بالدرجة الأولى وليست شيئًا قبل ذلك.

(د) إن حيوية النظم السياسية شرط لازم لإتمام عملية الإصلاح كما أن الارتباط بين الإصلاح والعوامل الخارجية أمر لا يمكن إغفاله لأن المؤثرات الوافدة تبدو فاعلة في عملية الإصلاح ومؤثرة في مسارها ولا يمكن التحكم في جوهر الخطوات المطلوبة دون تأمين للقدر القائم من الضغوط الأجنبية.

(هـ) سوف يبقى الإصلاح مرتهنًا بقضية الديمقراطية والذين يحاولون التملص من هذه الحقيقة والمراوغة فيها إنما يهدرون وقتًا ثمينًا ويضيعون الفرص المتاحة، فالمشاركة السياسية الواسعة وأبواب الحريات المفتوحة هي الكفيلة بإحداث التغيير ومواكبة التطور.

(و) إذا كان التغيير يتصل بالمؤسسات والسياسات فإنه لابد وأن يطاول القيادات أيضًا، كما أننا نرى في الوقت ذاته أن تغيير الأفراد لا يكفي وحده للولوج إلى عملية الإصلاح بل لابد من مضمون تستند إليه، وفكر تنطلق منه، ورؤية ترسم الطريق.

.. إننا نهدف من هذه السطور إلى الوصول للجوهر الحقيقي لعملية الإصلاح والمحتوى الشامل له لأننا لاحظنا أن بعض الأنظمة العربية قد اعتمدت أساليب وظيفية بدعوى التغيير وانتهجت أسلوبًا يخلط بين الإصلاح من منظوره الحقيقي وبين حكم التكنوقراط، بينما تؤكد محاولات الشعوب وتجارب الأمم أن السياسة هي التي تقود، فالمسئول السياسي هو المطالب بأن يضع الرؤية بينما يقوم على تنفيذها الفنيون كل في مجاله، أما أن نقلب الآية ونجعل القيادة للتكنوقراط فذلك أمر لا تستقيم معه مبادرات الإصلاح الحقيقي.. نعم إن التكنولوجيا مطلوبة والتقدم التقني أحد مظاهر الإصلاح ولكن الرؤية السياسية والإرادة الوطنية هما الركيزتان الأساسيتان للتحرك نحو المستقبل وبدونهما فإننا نكون كمن يحرث في البحر أو يعوم ضد التيار.. ولا ينبغي أن نتصور أن حديثنا هذا بعيد عن الظرف القومي الراهن وحال الأمة في هذه الفترة لأن إعادة ترتيب البيت العربي هي المدخل نحو الأفضل كما أن إدارة الصراع لم تنجح يومًا في ظل غيبة الرؤية الشاملة، فالانتصار قرار عقلي كما أن الهزيمة استسلام نفسي، كذلك فإن التفوق في كافة جوانب الحياة ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة كلها ظواهر لعملية الإصلاح المستند إلى رؤية، ونتائج لروح التغيير القائم على وعي قومي، وثمار للديمقراطية الحقيقية التي تحترم كرامة الإنسان العربي.

أجندة الإصلاح.. 2005

تتجه مصر نحو مرحلة من الإصلاح السياسى والدستورى تبلغ عام 2005 هو عام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى وقت واحد تقريبًا، ومصر مهيأة الآن أكثر من أى وقت مضى ـ لأسباب سوف نشرحها ـ لإعمال بنود أجندة الإصلاح كما لم يحدث فيها من قبل، فالعصر الناصرى تميز بصراعات داخلية ومراكز للقوى ومواجهات خارجية على جبهات عديدة من أزمة الانفصال إلى حرب اليمن وصولاً إلى نكسة 1967، كما أن رفاق الثورة قد انسحبوا تدريجيًا من الساحة وظل محور «ناصر» «عامر» فاعلاً إلى أن دفع الرئيس الراحل «عبد الناصر» فاتورة غالية لتلك الصداقة التاريخية، أما العصر «الساداتى» فقد تميز بالسعى نحو التخلص من الاحتلال الإسرائيلى وتحرير سيناء، ولم يخل هو الآخر فى بداياته من صراعات القوى عندما تخلص الرئيس «السادات» من خصومه فى «مايو» 1971 مثلما تخلص «محمد على» من المماليك فى «مذبحة القلعة» مع فارق واضح هو أن «السادات» استخدم دهاءه المتراكم والظروف المواتية دون إراقة قطرة دم واحدة، ثم كانت زيارته الشهيرة «للقدس» بداية جدل قومى صاخب انتهى بمشهد درامى عندما دفع رئيس مصر حياته ثمنًا لسياسته فى يوم الاحتفال بانتصاره، وعندما وصل الرئيس «مبارك» إلى رئاسة الدولة فى ظل ظروف مأساوية معقدة داخليًا وعربيًا ودوليًا فإنه حاول اجتياز معظم العقبات بالنفس الطويل والصبر الذى لا ينفد وبدأ عهده بإصلاح البنية التحتية لكافة المرافق العامة تمهيداً لإصلاح اقتصادى طويل المدى، ولم تكن لديه مشكلة احتلال أجنبى باستثناء منطقة «طابا» التى واصل بإصراره تحريرها بالتحكيم الدولى، كما لم يوجد لديه صراع على السلطة، فالعصر «المباركى» يتميز بدرجة من الاستقرار النسبى، من هنا كان طبيعيًا أن يكون ذلك العهد مرشحًا أكثر من غيره للإصلاحات الكبرى والتغيرات الإيجابية والتحولات البناءة، وفى ظنى أن عام 2005 سوف يكون هو الامتحان النهائى لجهد أكثر من عقدين من الزمان، لذلك نتطلع جميعًا ـ رئيسًا وشعبًا وأحزابًا وحكومة ـ إلى

أن يكون العام القادم نقطة تحول ضخمة فى مسار العمل الوطنى، ونحن لا نرفع بذلك سقف التوقعات أو نزايد على الواقع لأننا ندرك أن الإصلاح عملية تدريجية وليس نقلة نوعية مفاجئة، ومع ذلك فإن شفيعنا فى الأمل وحماسنا للمستقبل يعتمدان على الأسباب الآتية:

أولاً: إن عملية الإصلاح سلسلة متصلة حاولتها مصر منذ ميلاد الدولة الحديثة ببدء حكم الأسرة العلوية بعد سنوات قليلة من حملة «نابليون» الفرنسية، بحيث قام المؤسس الأول «محمد على» وخلفاؤه من أمثال «إبراهيم» وإسماعيل ـ وأحمد فؤاد» بجهود نهضوية وإن كانت دوافعها غير وطنية بالضرورة أو ناقصة أيضًا، «فإبراهيم» باشا رغم قصر مدة حكمه هو الأب الشرعى لجيش مصر الحديث، والخديوى «إسماعيل» برغم إسرافه إلا أنه صاحب الطموح الشهير بجعل مصر قطعة من أوروبا، و«فؤاد» بجهامته وعزلته عن الحركة الشعبية إلا أن عصره شهد طفرة فى التعليم والمؤسسات الفكرية والثقافية وهيئات المجتمع المدنى، ثم كانت ثورة يوليو ضد حكم «فاروق» ـ الذى كان فاسداً ولم يكن خائنًا ـ حيث حاولت تلك الثورة الوطنية إجراء تحول جذرى فى شكل الحياة المصرية وطبيعة العلاقات العربية وحققت إنجازات وإخفاقات فى نفس الوقت، ورغم ذلك كله تظل مصر هى رائدة التنوير فى القرن التاسع عشر وقائدة التحرير فى القرن العشرين، لذلك يصبح طبيعيًا أن تمضى على طريق الإصلاح الذى يقود المنطقة كلها فى القرن الحادى والعشرين.

ثانيًا: إن الظروف الدولية والإقليمية بدءًا من فكر العولمة مرورًا بصراع الحضارات وصولاً إلى الحرب على الإرهاب تدعو فى مجملها إلى مسايرة جديدة للعصر ومعايشة حقيقية لظروفه، لذلك فإن توسيع مساحة المشاركة السياسية وفتح أبواب الحريات وتأكيد الديمقراطية الحقيقية وصيانة حقوق الإنسان تبدو كلها أدوات لازمة ومفردات عصرية يصعب تجاهلها، ونحن لا نعنى بذلك أن الإصلاح سلعة أجنبية يجرى استيرادها تحت ضغوط دولية، إذ إن مصر بالذات هى آخر دولة فى المنطقة يمكن أن ينطبق عليها مثل هذا الاتهام بحكم تاريخها القديم والحديث وتراثها البعيد والقريب، إنما الذى نعنيه من هذه النقطة هو أن نؤكد على أن التغيير سنة الحياة والتطور فلسفة الوجود، ولا يمكن لدولة ما أن تعيش فى عزلة عن ما يجرى فى العالم بأسره.

ثالثًا: إن دور مصر الريادى ومكانتها الإقليمية لا يتمشيان مع أى تراجع أو جمود، فإذا كانت مصر قد قادت المنطقة بالتعليم والثقافة حينًا وبجيشها القومى حينًا آخر فإنها مدعوة الآن لأن تقود المنطقة بالنموذج الجديد للانفتاح السياسى والتوسع الديمقراطى، فقد تعودت مصر أن تقدم للعرب جديداً فى كل عصر، كما أن مسئولياتها القومية التى جعلتها قائدة فى الحرب ورائدة فى السلام هى التى تدعوها لأن تواصل رسالتها من أجل شعبها أولاً وأمتها ثانيًا.

رابعًا: إن «روشتة» الإصلاح السياسى والدستورى فى مصر - إن جاز هذا التعبير - تحمل فى مضمونها انفراجة مطلوبة فى أسلوب قيام الأحزاب السياسية وممارسة أعمالها فضلاً عن إجراء انتخابات برلمانية تكون بالضرورة قفزة إيجابية فى الشفافية والنزاهة مقارنة بكل الانتخابات السابقة، كما أن تجديد ولاية الرئيس سوف تكون مناسبة تاريخية لترشيد وعصرنة أسلوب تلك العملية على نحو يعطى دفعة للنظام السياسى ويتمشى فى ذات الوقت مع شعبية الرئيس ذاته.

خامسًا: إن إرهاصات الإصلاح ومقدمات التغيير قد ارتبطت بالمؤتمر العام للحزب الوطنى الحاكم ومؤتمراته السنوية، وقد قطعت مصر شوطًا لا بأس به فى ذلك الاتجاه وبقى عليها أن تكمل الطريق فى جسارة ومصداقية، ولن يتحقق ذلك بغير تضافر كافة الجهود لأن الإصلاح فى مصر لا ينصرف إلى الدولة وحدها، ولكنه يتجه أيضًا إلى المجتمع ومؤسساته المدنية وهيئاته الثقافية والروافد التى تتشكل منها مجموعة القيم الحاكمة والتقاليد الراسخة، لذلك فإن تطوير التعليم العصرى وتصدير الثقافة القومية وتوطين التكنولوجيا الحديثة فى ظل إصلاح سياسى شامل واقتصادى متكامل هى كلها تباشير الحياة الحديثة على أرض مصر ومقدمات الصحوة العقلية التى تؤدى إلى القرار الصحيح فى الوقت المناسب عل جميع الأصعدة وفى كافة الاتجاهات.

.. هذه أسباب نستند إليها فى ذلك التفاؤل الحذر الذى نشعر به تجاه العام الحاسم 2005 والذى سوف يمثل علامة فارقة فى مسيرة العمل الوطنى من حيث المنهج والأسلوب والغايات، كما أننى أريد أن أقول هنا إن الإصلاحات السياسية والدستورية لا تبدو عصية أو صعبة على بلد مثل مصر لأنه بلد غنى بالكوادر، طويل الخبرة، عميق الجذور، فهو لا يبدأ من فراغ ولا ينطلق من نقطة الصفر بل على العكس، فإن تراكم

التجارب قد أعطى الشخصية المصرية مقومات تسمح لها بالانطلاق إذا توفرت الإرادة السياسية العليا وتغلبت مصالح الوطن على الأهواء الذاتية والطموحات الفردية لأن مصر تستحق فى مستقبلها ما هو أفضل مما حققته فى حاضرها، فتلك لغة التقدم وذلك هو منطق الإصلاح، ولست أشك فى أن العام القادم سوف يكون إضافة إيجابية لرصيد العمل الوطنى وبداية حقيقية لتحديث الفكر السياسى المصرى وتطوير آلياته وفتح آفاق جديدة أمامه، ونحن إذ نقول ذلك كله فإننا لا نستغرق فى الأحلام ولا نقدم طرحًا مستحيلاً، ولكننا نقترب من غايات هذا الوطن واستحقاقات شعبه وهى كلها تبشر بإصلاح حقيقى وتحول إيجابى ورؤية شاملة تأخذ بيد الوطن من منظور متكامل فى عصر يؤمن بتداول السلطة ودوران النخب السياسية وتغيير القيادات الحزبية.

الفصل الثانى

العروبة من فقه المراجعة إلى فكر الإصلاح

«إن المشهد العربى الراهن يقدم لنا بصورة غير مسبوقة ما لم نعرف له مثيلاً فى تاريخنا الحديث، فلقد اختلطت المواقف وتقاطعت الخطوط، ومن كان متشدداً جنح إلى الاعتدال، ومن كان يقود تياراً يناوىء قوى معينة لم يعد أمره كذلك».

العروبة من فقه المراجعة إلى فكر الإصلاح

إن المشهد العربى الراهن يقدم لنا بصورة غير مسبوقة ما لم نعرف له مثيلاً فى تاريخنا الحديث، فلقد اختلطت المواقف وتقاطعت الخطوط ومن كان متشدداً جنح إلى الاعتدال ومن كان يقود تياراً يناوئ قوى معينة لم يعد أمره كذلك، فأصبح بحاجة ملحة إلى خطاب قومى جديد نتفق عليه ورؤية مستقبلية نقبلها جميعًا، فالطريق إلى الإصلاح يمر بمحطات مختلفة يتوقف عندها لإجراء المراجعة المطلوبة والتقليب فى دفتر الأحوال تصحيحًا للمسار واستلهامًا للرؤية، والواقع العربى الراهن يعكس ذلك بصورة واضحة، وإذا أردنا أن نستعرض الوضع العربى العام فى المشرق والمغرب فإننا سوف نكتشف أن الخريطة السياسية قد تغيرت وأن بعض المواقف قد انتقل إلى مئة وثمانين درجة فى الاتجاه المعاكس.

أعاصير المشرق

إن العواصف التى هبت على المشرق العربى فى السنوات الأخيرة قد أحدثت هزات عميقة فى موازين القوى الإقليمية وغيرت بشكل واضح كافة المؤشرات الاستراتيجية لمستقبل المنطقة، فلم يعد الخليج مثلما كان، كما أن الشام الكبير قد تعرض هو الآخر لقدر كبير من التغيير الملحوظ، ولو أخذنا القضية الفلسطينية كمثال باعتبارها جوهر الصراع ولبه فى الشرق الأوسط فإننا يجب أن نكون واضحين لنؤكد أن الخطر الخارجى على إسرائيل يكاد يكون صفراً، فمصر أكبر دولة عربية ملتزمة باتفاقية السلام مع إسرائيل وكذلك الأردن، وسوريا فيها ما يكفيها وهى تسعى جاهدة للخروج من دائرة الضغوط الأمريكية مع الحفاظ على الحقوق الوطنية، ولبنان يبدو بعد تحرير جنوبه مركزاً على مزارع

«شبعا» على اعتبار أن المسار السورى اللبنانى واحد، أما العراق كقوة عسكرية واقتصادية - بغض النظر عن تقويمنا لمصداقية النظام السابق فى مواجهة إسرائيل - لم يعد لها وجود هى الأخرى حيث جرت خلخلة كاملة للأوضاع فى الشرق الأوسط خصوصًا فى ما يتصل بالمشرق العربى ومنطقة الخليج، كما أن إيران كقوة إسلامية شرق أوسطية دخلت هى الأخرى فى دائرة المواجهة الحادة مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تسريبات معلوماتية عن صفقة غير معلنة بين «طهران» و«واشنطن» من شواهدها احتواء مشكلة الملف النووى الإيرانى بسرعة مفاجئة، بالإضافة إلى طرد جماعة «مجاهدى خلق» من العراق، مع تصريحات غامضة عن احتمال تسليم «إيران» بعض معتقلى القاعدة لواشنطن، كما كانت مأساة زلزال مدينة «بم» الإيرانية مناسبة مارست فيها واشنطن ما جرى تسميته «بدبلوماسية الكوارث» عن طريق المساعدات الإنسانية التى دفعت بها إلى ضحايا ذلك الزلزال المدمر، على الجانب الآخر فإن دول الخليج دخلت مرحلة المراجعة الشاملة لنظمها وفتح أبواب العصر أمام شعوبها، ولعل الأشواط التى قطعة النظام السعودى على ذلك الطريق هى من صميم ما نطلق عليه «فقه المراجعة» والتهيؤ «لفكر الإصلاح»، وما زالت هناك جيوب كثيرة تعادى توجهات الحداثة والانطلاق نحو المستقبل معتصمة بالدين أحيانًا وبالقبلية أحيانًا أخرى ومتذرعة بالوجود الأجنبى الذى يتفق الجميع على ضرورة زواله.

ريـــاح المغــرب

وإذا قلبنا البصر نحو الجناح الأيسر من خريطة الوطن العربى لوجدنا أن دوله التى شاركت فى هموم المشرق العربى خصوصًا بعد استضافة «تونس» لجامعة الدول العربية لقرابة عقد من الزمان، ورئاسة ملك المغرب «للجنة القدس»، وتنامى التيار الإسلامى الداعم للقضية الفلسطينية بالجزائر، وسياسات القائد الليبى القذافى التى اتسمت بالحدية على المسار القومى لعدة عقود، بحيث أصبحت هذه كلها مؤشرات لانخراط دول المغرب فى الشأن العربى العام على نحو غير مسبوق ولم تكن العروبة وحدها عامل الارتباط، بل ربما كان للإسلام الصدارة فى ذلك، إلا أن ضيق ليبيا بسياسات الأمة العربية وأعبائها والالتزامات القومية ومشكلاتها قد دفعتها نحو الفضاء الأفريقى تمارس فيه دوراً انتهى بها إلى عملية اختراق أخيرة للعلاقات مع واشنطن بصورة قلبت موازين القوة على الساحة

العربية، ، ووضعت المنطقة أمام تغيرات هائلة لم تقف حدودها عند المشرق العربى، وأعاصير التغيير التى اجتاحته بل أضافت إليها رياح التغيير التى هبت على المغرب العربى والتى ستظل تمارس تأثيرها لسنوات قادمة . . وإذا تأملنا الدور المصرى ـ بحكم مركزيته القومية ومحوريته العربية ـ لوجدنا أنه يواجه تحديات جديدة لم تكن قائمة من قبل فلم يعد الاعتدال ميزة، فلقد غاب صخب العراق وهدأت صيحات ليبيا، واختفت بالتالى نسبية الأمور التى كانت تجعل للدور المصرى فرادة فى التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وتميزاً فى معالجة القضايا العربية، وينسحب نفس الأمر على كل الدول العربية المعتدلة حيث اختفت نوعية التشدد العربى التى سادت المنطقة لعدة عقود، وبدأ الخطاب القطرى يعتدل بشكل ملحوظ بل إنه دخل فى منافسة محمومة للاعتدال وخطب ود الولايات المتحدة الأمريكية وهو أمر لا نجادل فيه كثيرا فلكل بلد ظروفه ولكل نظام مخاوفه، ولكن الثابت يقينًا هو أننا أمام مشهد مختلف تمامًا، فلقد جرت تحولات ضخمة على مدى عام واحد وأصبحنا أمام عالم عربى مختلف .

. . فإذا كانت هذه هى أعاصير المشرق ورياح المغرب فما هو الطريق الذى يسلكه العرب نحو عالم مختلف؟ إن ذلك الطريق يبدأ فى اعتقادى من القيام بعملية مراجعة شاملة لكافة أحوالنا بدءاً من النظام الإقليمى العربى وصولاً إلى أساليب الإصلاح فى كل أقطار المنطقة، وليست المراجعة هنا هى بالضرورة استجابة أمريكية ولكنها بالتأكيد استجابة لمقتضيات الحال، فلم يعد ممكنًا أن نتعامل مع الأوضاع الجديدة بنفس الأدوات القديمة، بل أصبحت عملية تصحيح المسار مطلبًا قوميًا ملحًا على الأصعدة السياسية والدستورية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولعلى أتقدم هنا برؤية محددة تدور حول الوضع العربى العام مؤداها يتلخص فى المحاور الثلاث التالية :

أولاً : يجب أن تسود لدينا ثقافة الاعتراف بالواقع وأن نرى الأمور على طبيعتها دون تزييف أو مغالطة، فالشعوب العربية تعانى فى مجملها من غياب الحريات وضعف تمثيل القوى السياسية الحقيقية فضلاً عن انتشار الفساد وضعف المصداقية بل وانعدام الشفافية، فالتوصيف الحقيقى للواقع هو المدخل الأمين لقراءة المستقبل ولا يمكن أن نقيم تصوراتنا على حسابات زائفة أو معطيات خاطئة، دعونا نرى الواقع العربى كما هو دون يأس أو تزييف فبداية العلاج هى الحديث عن الأعراض الحقيقية دون مواربة أو ازدواجية

والإفصاح عن الداخل بشكل مجرد وبغير عمى ألوان أو انحياز للذات، وأبادر هنا وأقول وأيضا دون مبالغة فى جلد الذات ونشر الشعور بالإحباط وتعميم ثقافة اليأس.

ثانيًا: إن إفساح الطريق أمام الدماء الجديدة فى النظم العربية المختلفة لم يعد ترفًا نطلبه ولكنه أضحى ضرورة لا فكاك منها، لذلك فإن الدفع بالقيادات الجديدة لن يتأتى إلا بالتسليم بحقائق العصر ولوازمه بدءًا من دوران النخبة ومرورًا بتجديد القيادات ووصولاً إلى تداول السلطة، فالديمقراطية الحقيقية تلك هى ركائزها، كما أن سيادة القانون هو سندها أولاً وأخيرًا.

ثالثًا: إن توافر عنصر الإرادة السياسية يبدو أمرًا أساسيًا فى إرساء قواعد المستقبل وتحديد ملامح الغد، ولا سبيل لنا للمضى فى الطريق الصحيح إلا بتوافر تلك الإرادة والتصميم عليها، فالرأس هو الذى يتحكم فى الجسد كما أن التفوق قرار عقلى والإصلاح إرادة واعية، ولا يمكن أبدًا أن نتحدث عن المستقبل ونحن نغفل أنه مرتبط بعنصر الرغبة ومرتهن بوجود القدرة، وكل حديث عن الإصلاح فى ظل غيبة الإرادة السياسية هو لغو لا طائل من ورائه واستهلاك لفظى بغير مضمون.

.. إن «فقه المراجعة» و«فكر الإصلاح» مرتبطان لا يمكن الفصل بينهما أو تجاوز العلاقة التى تربطهما، فالتهيؤ للمستقبل يحتاج إلى دراسة الماضى وتوصيف الحاضر، ونحن أمة دفعت فاتورة غالية من أجيالها التى مضت وتلك التى لا تزال فى ضمير الغيب وهو أمر يستوجب الصدق مع النفس والأمانة مع الغير عند مراجعة ما هو قائم استعدادًا لما هو قادم، والمراجعة هنا تشمل المؤسسات والسياسات معًا ولا تقف عند حدود معينة ولكنها تحتوى كل ما يحيط بنا وتستعد لكل ما يواجهنا، إننى أظن عن يقين أن مستقبل أمتنا محكوم تمامًا «بفقه المراجعة» و«فكر الإصلاح».

الفكر العربى من الإحياء إلى التجديد

الفارق بين الإحياء والتجديد واضح فى اللغة، فالإحياء هو إعادة الشأن إلى ما كان عليه، أما التجديد فيحمل دلالة مختلفة لأنه يعنى الاختلاف والتطور إلى الأفضل وإدخال عنصر الحداثة بحيث يصبح الفكر عصريًا والتطبيق واقعيًا، من هنا فإننا عندما نتحدث عن الفكر العربى من الإحياء إلى التجديد فإننا نرصد أهمية النقلة النوعية وليس مجرد التغيير الكمى، لأن الإحياء قد يكون هو مجرد بعث التراث وإيقاظ الأفكار ذاتها ولا يعنى بالضرورة الخروج عن دائرة الجمود والاتجاه نحو التطور، وعندما يتعلق الأمر بالفكر العربى فإننا أمام توجهات جديدة يحسن أن نتعرض لها فى النقاط التالية:

أولاً: إن للفكر العربى معنى واسع لا يقف عند الحدود الضيقة للتراث العقلى والنقلى للحضارة العربية الإسلامية وحدها ولكنه يتجاوز ذلك إلى عمليات التأثير والتأثر المتبادلة بينها وبين الحضارات الأخرى والثقافات المختلفة، فالفكر العربى الذى نقصده هو ذلك الفكر المتفتح الذى يتواصل مع الغير ويدرك شخصية الآخر ويتفاعل مع العالم فى كل العصور، أما الفكر المغلق المتزمت فلا سبيل لتجديده ولا مبرر لإحيائه.

ثانيًا: إن للفكر العربى معنيين مختلفين، فقد يرى البعض أنه يحمل الإشارة إلى تاريخ الأفكار المرتبطة بالحركة القومية وأدبيات الوحدة العربية ومفردات الأسس النظرية التى تقوم عليها الشخصية القومية للمواطن العربى المعاصر، بينما يراه البعض الآخر أنه ذلك الذى يتصل بالتراث الثقافى والتراكم الحضارى فى المنطقة العربية ماضيها وحاضرها بل وربما استشراف مستقبلها أيضًا، إننا ندرك أهمية هذا المفهوم الواسع عندما نتحدث عن الفكر العربى ونرى فيه روافد من السياسة والاقتصاد والأدب والفن والعلم والتكنولوجيا وكل فروع المعرفة التى تنطلق من الفكر العربى السوى

وتصب فيه عبر دورة إنسانية تعرفها الحضارات وتدركها الثقافات، ونحن نظن على الجانب الآخر أن الإشارة إلى الفكر القومي تحديداً أمر مختلف إذ يحتل ذلك النوع من الفكر مكانة ذات خصوصية متميزة برغم كل النكبات والنكسات والكوارث التي مر بها العرب منذ بداية القرن الماضي.

ثالثًا: إن الفكر العربي القومي الذي نميزه عن الفكر العربي عمومًا قد ولد في أحضان الشام الكبير عندما انطلقت الفكرة القومية العربية من الرواد الأوائل في بلادهم أو في المهجر، بل لقد أسهم المسيحيون العرب بدور كبير في بلورة ذلك الفكر القومي وتأكيد وجوده وتلك علامة صحية في تاريخنا إلا أننا لم نحسن استثمارها والبناء عليها ودخلنا بعد ذلك في سراديب ضيقة من الخصوصية القطرية والدهاليز المظلمة للتبعية مع غياب الرؤية وجزئية النظرة.

رابعًا: إن الفكر العربي القومي في أكبر الدول العربية وهي مصر لم يكن موضع رعاية كافية حتى نهايات النصف الأول من القرن العشرين، بل نظر إليه كتّاب التغريب المصريين ومفكروه نظرة دونية حيث تطلعت أبصارهم عبر البحر المتوسط إلى دول جنوب أوروبا وحاولوا ربط الثقافة المصرية بثقافات اليونان والرومان على حساب التأثير العربي في مصر الإسلامية، ولعل كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» لطه حسين هو خير شاهد على ذلك، كما أن أسماء مثل «أحمد لطفي السيد» و«سلامة موسى» و«توفيق الحكيم» كانت تتحرك كلها في إطار الخصوصية المصرية ولا تعير اهتماما يذكر للفضاء العربي الذي تحتل مصر قلبه برغم أنهم كانوا يكتبون بالعربية وينهلون من تراثها الثرى وبحورها الواسعة، ولم تتعرف مصر على هويتها العربية من منظور سياسي إلا بعد ثورة يوليو (تموز) 1952 ووصول قيادة «عبد الناصر» القومية إلى الحكم.

خامسًا: لعبت قضايا الحريات والمشاركة السياسية والديمقراطية الغربية دوراً فاعلاً في تعطيل مسيرة العمل العربي المشترك لعدة عقود مضت، فالتخلف السياسي وغيبة الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية وخنق الحريات أسهمت كلها في تحويل الفكرة القومية إلى مظاهر سطحية لا ترتبط بطموحات الشارع العربي وغاياته، حيث الأنظمة تفعل ما تريد والشعوب تقول ما تشاء! بينما الأصل في الفكرة القومية ضرورة تعبيرها عن روح المواطن العادي بحيث تجسد مصالحه وتعبر عن آماله وتفتح أبواب المستقبل أمامه.

سادسًا: إن الفكر القومى العربى قد واجه مأزقًا حقيقيًا كاد يحكم عليه بالعزلة ويحيله إلى إطار نظرى جاف لا يلبى مطالب الجماهير ولا يستجيب لروح العصر، وقد أسهمت شخصيًا فى محاولة متواضعة للخروج من هذا المأزق بإصدار كتابى «تجديد الفكر القومى» منذ أكثر من عشر سنوات حاولت أن أقول فيه إن الفكر القومى لا يعبر عن قوالب جامدة أو أفكار محنطة أو شعارات صماء ولكنه تعبير عن المصلحة العربية المشتركة لذلك، فهو لا ينكر الخصوصية القطرية كما يحترم الأقليات العرقية والدينية ويركز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ولا يظل حكرًا على الجوانب السياسة وحدها، فالشعوب لا تعيش بالشعارات والأمم لا تقتات بالخطب الرنانة ولكنها تحتاج إلى من يدير بكفاءة مصالحها لا من يخاطب فى انفعال عواطفها، كذلك أشرت فى كتابى سالف الذكر بوضوح إلى أهمية استيعاب الفكر القومى المتجدد لكافة التطورات التى استجدت على الساحتين الدولية والإقليمية، فالتطور سنة الحياة والتغيير جزء من فلسفة الوجود.

سابعًا: إننى أقرر هنا أننا أمام موقف مختلف أفرزته الأحداث الدامية ـ خصوصًا فى العامين الأخيرين ـ فوق الأرض الفلسطينية وفى العراق بعد احتلاله، ولعلى أجازف بأننا أمام حالة من سقوط الحياء القومى وغياب الروح العربية، إذ تعودت النظم وربما الشعوب أيضًا على حالة الإحباط الدائم والفشل المستمر والقهر المتواصل برغم نزيف الدم الذى تدفعه المقاومة الفلسطينية الباسلة ضد الاحتلال والأرواح التى تزهق فى أرض الرافدين عبر المواجهة بين الوجود الأجنبى والشعب العراقى الذى خرج من قبضة الديكتاتور ليدخل تحت سطوة الاحتلال.

ثامنًا: إن المقارنة بين الفكر القومى العربى الذى عشنا نتحدث عنه ونسعى الآن لتجديده يختلف بالضرورة عن الفكر المقابل لدى قوميات أخرى، مثل تلك التى استعادت وجودها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق والأنظمة الشيوعية فى دول ما كان يسمى بالكتلة الشرقية، عندما كان غطاء الأيدلوجية الماركسية يخفى تحته القوميات الحبيسة والمشاعر المكتومة والروح الخامدة، فالفكرة القومية فى تلك الدول أعيد ميلادها على أنقاض الكيانات الكبيرة، أما القومية العربية فهى تسعى فى اتجاه عكسى لأنها تتجه إلى وحدة الكيان وجمع الشتات وتوحيد الأمة.

تاسعًا: إن الهوة بين القومية والقطرية تتسع فى عالمنا العربى، فلكل دولة عربية

اتصالاتها الأجنبية وأجندتها الخارجية يندفع بعضها فيها ويحجم بعضها عن اتجاه آخر، فالتنسيق العربى غائب فى مجمله فضلاً عن التكامل رغم أهميته، ونحن نظن أن حل تلك الإشكالية ميسور إذا سلمنا باحترام الخصوصية والتعددية والتنوع بما لا يمس الثوابت ولا ينال من المبادئ ولا يفرط فى الحقوق ولا يتخلى عن الانتماء العربى حتى وإن حاولت بعض الدول الموازنة بين ذلك الانتماء وبين التزاماتها الدولية.

عاشراً: إن الأصل فى الفكر القومى أنه لا يقع ضحية بين توجهات رأسمالية أو أفكار اشتراكية فالقومية تعبير عن هوية الأمة وليس عن طبيعة النظم الحاكمة، ولعل المواجهة التى شهدها الوطن العربى بين ما كان يسمى بالأنظمة التقليدية الرجعية والأنظمة الثورية التقدمية على امتداد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، هى تعبير عن روح عبثية خلطت بين الشعوب والنظم وبين الأفكار والقيم وبين القومية والأيدلوجية، ولقد انتهى ذلك العصر الذى جرى فيه تصنيف العرب لأسباب عابرة وظروف طارئة وضغوط أجنبية وأصبحنا أمام عالم عربى يعانى أكثر من غيره وتعيش أمته محنتها القاسية نتيجة لخطايا عدد من النظم والغزو الفكرى الذى اخترق بعض الشعوب.

. . هذه ملاحظات عشر أردنا بها أن نخرج من أسر الماضى لنرى المستقبل بحيث لا نتصور أن الفكر القومى جامد متعثر معزول بل هو على غير ذلك، إذ يمكن أن يكون إيجابيًا وفاعلاً ومؤثراً يستوعب ما جرى ويتهيأ لما هو قادم، وينفض الغبار عن ضبابية الرؤية ويرى الأمور بحجمها الطبيعى ويتعامل مع المستقبل الذى يطرح مفردات جديدة فيها ما هو مقبول نسبيًا وما هو مرفوض مطلقًا بدءاً من العولمة وصولاً إلى صراع الحضارات، لأن كم المشكلات التى تحيط بأمتنا والعقبات التى تعترض طريقنا تفرض علينا بالضرورة أن نسعى لتجديد تراثنا الفكرى وإحياء الصالح من تاريخنا القومى، وبعث الروح العربية العصرية التى تؤمن بأهمية التوازن بين القومية والقطرية. . بين العروبة والالتزام الدولى. . بين الماضى والحاضر. . أمة ترى نفسها فى مرآة المستقبل ولا تواصل مغازلة الذات فى مرآة الماضى، حيث تستغرق فى ترديد أشعار ديوان الحماسة بلا جدوى وتتباكى على ماضيها دون هدف، إنها أمور لابد من الأخذ بها والوعى بأهميتها لأننا أمام تحد كبير هو أن نكون أو لا نكون.

توافق الحضارات وصدام السياسات

الأصل فى العلاقات بين البشر هو التواصل والتكامل بل والاندماج، لذلك ظهرت المجتمعات الإنسانية ومضت الحياة بينها بالتعاون المتبادل والتوافق المشترك، فالحضارة فى النهاية هى مخزون إنسانى تستمد منه الأمم فكرها وتقاليدها وتستند إليه الشعوب فى قيمها وسلوكياتها، أما السياسات فهى تعبير عن مصالح قائمة وانعكاس لقوى ضاغطة كما أنها قادرة على أن تحيل القوة إلى حق مثلما تربط أيضًا بين الضعفاء والمظالم المستمرة عليهم.

وقد لاحظنا دائمًا أن الحضارات تعبير إنسانى يتميز بالرقى ويتصف بنبل الغاية وسلامة المقصد، أما السياسة فهى بعيدة غالبًا عن الأخلاق، وقد قام بتنظير ذلك «ميكيافيلى» فى كتابه الشهير «الأمير» عندما أجرى عملية فك اشتباك كامل بين السياسة والأخلاق وجعل «الغاية تبرر الوسيلة»، لذلك سوف نعالج مع السطور القادمة مدى تطابق ذلك مع الأوضاع فى المنطقة التى نعيش فيها لنستكشف مدى ملائمة السياسات التى يجرى تطبيقها مع الحضارات التى تنتمى إليها، لأننا نريد أن نجيب بوضوح عن التساؤل الذى يقول هل الحضارات تتصارع أم أنها السياسات التى تتصادم؟ ونشير فى ذلك السياق إلى النقاط التالية:

أولاً: إن البحث فى العلاقات التاريخية بين الحضارات الكبرى يؤكد أنها تتميز بالانفتاح والتواصل وليس بالصدام والتنافر، فالإسلام ـ على سبيل المثال ـ كبناء حضارى قبل أن يكون ديانة فقط قد امتد بثقافته إلى قارات العالم القديم ثم انتقل إلى العالم الجديد أيضًا عبر جاليات وافدة خلال القرنين الماضيين، بل إن الأساس النظرى للإسلام قد جرى تشويهه حتى ورث بعض أتباعه روح العزلة ومشاعر الحذر تجاه الآخر خصوصًا مع قدوم الاستعمار الغربى إلى الشرق المسلم، وما زلنا نذكر دهشة المؤرخ المصرى الشهير

«عبد الرحمن الجبرتى» تجاه الوجود الفرنسى القادم مع «نابليون بونابرت» فى حملته على مصر منذ أكثر من مائتى عام، وكيف أصابت المؤرخ المسلم صدمة حضارية واضحة؟! ولكنه لم يكن رافضًا لثقافة «الفرنسيس» بل كان مقارنًا فقط بينها وبين التقاليد المصرية التى كان يعيش بها ويعبر عنها، كما أن «رفاعة رافع الطهطاوى» ـ رجل الدين الأزهرى ـ قد عاد من «باريس» فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر لكى يكتب بشىء من الانبهار عن الحضارة الغربية والحياة الفرنسية، وينقل عنها فى رضا وإعجاب كتبه الشهيرة دون أن تقف أمامه حوائط الكراهية أو حواجز للتعصب، بل إن الإمام «محمد عبده» ـ المصلح الدينى والاجتماعى ـ هو الذى قال يومًا: «إنه قد ترك فى بلاده مسلمين بغير إسلام ووجد فى فرنسا إسلامًا بغير مسلمين»! لكى يدلل عن ارتياحه للأخلاق الغربية فى جانبها الإيجابى الذى يتمثل فى الصدق مع الذات والبعد عن الكذب والرياء وكأنها تطبيق لتعاليم الإسلام الحقيقية.

ثانيًا: إن حركة «الاستشراق» فى عمومها تمثل قدراً كبيراً من الجاذبية الحضارية للمؤرخين والمفكرين الغربيين خلال دراساتهم وكتاباتهم حول الشرق وخوضهم فى أعماقه نتيجة الإعجاب بطبيعة الاختلاف الذى يشعرون به مع المجتمعات الإسلامية والعربية وغيرها من الشعوب الشرقية دونما مفاضلة أو تمييز، ولست أنكر أن بعض كتابات المستشرقين قد احتوت سمومًا حاقدة تجاه الإسلام كدين وحضارة وأسلوب حياة، ولكن التعميم هنا يجافى الحقيقة ويخرج عن السياق الموضوعى الذى يرى أن حركة الاستشراق فى مجملها كانت تمثل درجة عالية من اهتمام الغرب بالشرق والرغبة فى التعايش معه، كما أنها دليل فكرى آخر على أن التواصل الحضارى وليس الانعزال الثقافى هو الأساس فى العلاقات بين الأمم والصلات مع الشعوب.

ثالثًا: إن ما نشهده فى السنوات الأخيرة من تنامى روح التعصب وظهور نزعات عرقية ودينية هو أمر لا يتصل بالأسس الثقافية والتقاليد الفكرية للحضارات، ولكنه انعكاس لتضارب المصالح واختلاف السياسات، ولو أخذنا آخر تلك الظواهر الجديدة والتى تتمثل فى اليمين الدينى المسيطر على الإدارة الأمريكية الحالية ويؤمن بالتفسير «التوراتى» «للعهد الجديد» وظهور المسيح المنقذ لأتباعه مع التبرئة الكاملة لليهود من دمه، لو أننا بحثنا فى تفسير تلك الأيديولوجية لوجدنا أن الغطاء الذى تشير إليه والمظلة التى تتحدث من تحتها ـ فى ظل دعاوى الاختلاف الثقافى والدينى ـ لا وجود لها فى الحقيقة، بينما يكمن جوهر

الخلاف فى تضارب المصالح وتعارض السياسات، بدءاً من شهوة السيطرة على مناطق الثروة فى الخليج والشرق الأوسط، مروراً بالالتزام المطلق بأمن الدولة العبرية، وصولاً لإحكام قبضة الهيمنة الأمريكية على عالم اليوم، والرغبة فى ظهور خريطة سياسية جديدة وفقًا لترتيب الأوضاع الذى تسعى إليه «واشنطن» فى العقدين الأخيرين، مع بدايات تهاوى الكتلة الشيوعية وسقوط «الاتحاد السوفيتى» السابق وانتهاء «الحرب الباردة».

رابعًا: إن إقبال الشرقيين - مسلمين وغير مسلمين - على الذهاب للمدن الغربية والإعجاب بالتقدم لديها ونمط الحياة فيها هو تأكيد لما يمكن أن نسميه بالإعجاب الحضارى المتبادل، لأن الاختلاف ميزة جاذبة وليس خطيئة طاردة، فكثيراً ما نرى أيضًا غرام الغربيين بالصحراء وحبهم للتراث العربى وذهابهم إلى الأحياء القديمة فى المدن الإسلامية، كذلك تتعلق الأجيال الجديدة من العرب والمسلمين وغيرهم من شعوب الجنوب بمراكز الأبحاث الدولية فى الشمال، ويظهرون اهتمامًا شديداً بالتقدم العلمى والتكنولوجى الذى حققته الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو اليابان وغيرهم دون رفض لها أو حساسية منها، بل إننى أزعم أن الاختلافات تولّد بين الحضارات حالة من الانسجام والتزاوج، اللذين يصدران عن مشاعر الدهشة الأولى ثم الاستحسان الدائم، كما لا تخلو نظرتهم من الرغبة فى الاستطلاع والفضول ثم المقارنة والمفاضلة.

خامسًا: إن ذلك كله لا ينفى وجود مراكز للرفض وجيوب للكراهية تنطلق كلها من روح التعصب وتراكمات العداء ضد الآخر، وهذه المراكز وتلك الجيوب موزعة - لحسن الحظ - بين الحضارات دون استثناء، ولا تختص بها ثقافة معينة أو قومية بذاتها، لذلك فإننا نرفض تمامًا كل التفسيرات التى تقوم على التصنيف أحيانًا والتعميم غالبًا بحيث تضع بعض الحضارات أو الديانات فى قفص الاتهام دون سند تاريخى أو حتى دليل واقعى، وقد عانت الحضارة العربية الإسلامية من هجمة شرسة لا مبرر لها استندت إلى أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، واتخذت من مسميات مثل «طالبان» و«القاعدة» رموزاً ظالمة يجرى بها اختزال شخصية الإسلام وصورة المسلمين.

.. إن خلاصة ما نريد أن نصل إليه هنا هو أن الحضارات لا تتصادم، ولكن السياسات تتنافر كما أن الثقافات تتشابك وتتكامل، ولكن المصالح تتضارب وتتناقض، وهل ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت منذ أعوام قليلة حربًا على «الصرب»

المسيحيين لصالح سكان «كوسوفا» ذات الأغلبية المسلمة؟! فالقضية فى النهاية ليست دينية ولكنها سياسية بالدرجة الأولى، ولو تأملنا واقع الحال فى العلاقات الدولية المعاصرة لوجدنا أن المشكلات المزمنة والنزاعات الطارئة تنطلق أساسًا من الأطماع الإقليمية والأهداف التوسعية واللهاث وراء الثروات الطبيعية، وهى لا تستند إلى المخزون الحضارى الذى تنتمى إليه أو الخلفية الفكرية التى تنطلق منها، ولكنها تقوم على المغامرات السياسية والحروب الدامية سعيًا وراء غايات وطموحات لا تخفى على أحد، وهى تستعير غالبًا أثواب الحضارات ومسوح الأديان ومظاهر الخلاف بين الثقافات، وذلك للهروب من مواجهة الحقيقة والتعمية على الأهداف غير المعلنة واستنفار مشاعر الناس وحشد تأييدهم من خلال استخدام الانتماءات الثقافية وترديد الرموز الدينية، وهو أمر جرى تكراره فى كثير من الصراعات المعاصرة واستخدامه فى العديد من المواجهات التى يعرفها عالم اليوم، . . ولعل إسرائيل هى أوضح نموذج نعرفه لتغليف المصالح والأطماع بالغطاء الدينى والادعاء التاريخى، وهى تفعل ذلك بوعى كامل وسوء نية متعمدة لأنها تجد من يدعمها فى احتلالها لأرض الغير ويبرر عدوانها على الشعوب الأخرى، ويقبل انتهاكاتها لحقوق ومقدسات العرب والفلسطينيين استنادًا إلى الخلل الإستراتيجى فى موازين القوى، وتوظيفًا لأحداث دولية طارئة فى السنوات الأخيرة، وخلطًا متعمدًا بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الوجود الأجنبى. . إنها تعكس فى النهاية حقيقة ما نريد أن نصل إليه من أنها أطماع دول وصدام سياسات وليست اختلاف ثقافة أو تنافر حضارات.

هل هى نهاية الخطاب القومى؟

الخطاب القومى أنواع منها القوى الصامد، ومنها الهش الزائف، ومنها النظرى الخيالى، ومنها الواقعى الحقيقى، لذلك فإننا عندما نطرح مثل هذا السؤال فإننا نرصد بعيون عربية حجم مأساتنا القومية ومعاناتنا اليومية، لذلك سوف أركز فى هذه السطور على حدثين كبيرين شهدتهما الساحة العربية يختص أحدهما «بالمسألة العراقية» ويرتبط الثانى بما يمكن تسميته «بالصحوة الليبية»، فهذان الحدثان يشكلان بصورة أو بأخرى المسار المستقبلى للخطاب القومى الجديد، وقد يكون لهما تأثيرهما الحاكم فى مسار الحركة القومية ومستقبلها، لا بما يمثلانه نوعيًا وكيفيًا ولكن بما يشغلانه حجمًا وكمًا، وبحكم مساحة الإعلام القومى الذى صدر عنهما والحيز الذى احتلته أخبارهما عبر السنوات الأخيرة مع الفارق بينهما بالطبع، فلكل نظام رؤيته وأدواته وأساليبه، وإذا أردنا أن نتطرق إلى الأمرِ تفصيلاً فإننا نبحث فيه من خلال البعدين معًا.

المأساة العراقية

إن مأساة شعب الرافدين تجاوزت بكثير كل التوقعات، فقد تحولت دولة المياه والنفط معًا والأرض الخصبة والكوادر البشرية المدربة، إلى دولة أخرى تعرف المقابر الجماعية والقتل العشوائى، إلى جانب شبح الطائفية بل وربما مخاطر التقسيم أيضًا، وهل كان المسئول عن ذلك إلا نظام ديكتاتورى لم يعتمد على حسابات دولية عاقلة، ولم يفكر بمنطق يتمشى مع روح العصر على نحو يضع العراق فى مكانه الصحيح طليعة لدول المنطقة رخاءً وازدهاراً؟! ولعل الصلة بين ما جرى فى العراق وبين الخطاب القومى العربى تدور أساسًا حول الشعارات القومية الزاعقة التى رفعتها بغداد فى العقود الأربع الماضية، والتى جسدت إلى حد كبير شعوراً متشدداً تجاه إسرائيل، ورفضًا ظاهريًا للسياسات

الأمريكية فى المنطقة حتى خلطت بين مفهوم الوحدة العربية وجريمة غزو دولة مجاورة، فضلاً عن القبضة الحديدية التى حكمت العراق تحت شعارات تتحدث عن الأمة الواحدة وأطروحات تدور حول الرسالة الخالدة! وهنا لابد أن نعترف بأن نظام «صدام حسين» قد استقطب فى مراحل معينة جزءاً كبيراً من التيارات الشعبية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية فى العالم العربى، وبدا أمامها وكأنه يجسد بطولة عصرية أمام هيمنة القوى العظمى الوحيدة فى عالم اليوم، لذلك فإننا نسلم بأن غياب النظام العراقى السابق - بكل ما عليه من ديكتاتورية فرد وسطوة حزب وقهر شعب - قد ترك فراغًا فى الخطاب القومى من حيث الشكل ولا أقول المضمون، من حيث الكم ولا أقول الكيف، وهو أمر يدعونا إلى ضرورة التفكير فى رؤية قومية عصرية تتجاوز أطروحات الأنظمة الفردية والحكم الديكتاتورى. . ولعلنا نقرر هنا صراحة أن الديمقراطية واحترام القانون ورعاية حقوق الإنسان يجب أن تكون شروطًا أساسية للتعامل مع المنهج القومى الجديد، ولا نتصور أبدًا أن ينطلق فرد أو نظام من فراغ سياسى وخواء فكرى، لكى يطرح نفسه على الساحة تعبيراً عن توجه قومى لا أساس له أو شعار عربى بلا مضمون، فشرعية العمل القومى تعتمد على صدقية العمل الوطنى أولاً ولا نتصور أن القهر القطرى يمكن أن يؤدى إلى أى إنجاز قومى.

الصحوة الليبية

لا يبدو الإعلان الليبى الأخير عن التخلص من أسلحة الدمار الشامل مفاجأة كما يردد البعض، فالخطاب السياسى الليبى شهد تحولات واضحة فى العقد الأخير، بدءاً من تطورات قضية «لوكيربى»، مروراً بالتوجه الإفريقى بديلاً للتورط العربى، وصولاً إلى مسألة التعويضات المدفوعة لضحايا حوادث الطائرات سعيًا نحو رفع الحصار الذى أرهق الشعب الليبى والقادمين إليه والمسافرين منه، ثم كان الإعلان عن الرغبة الليبية فى الانسحاب من الجامعة العربية حتى لو كان القرار مؤجل التنفيذ، وهو ما يعنى أن «طرابلس» قد مضت على طريق جديد امتد لما يقرب من سنوات عشر وبشكل مدروس ومنتظم، وذلك من أجل تغيير صورتها الدولية وتعديل سياستها الإقليمية، والوصول إلى تسويات مع الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، ونحن لا نعيب على القيادة الليبية ما اتجهت إليه لأنها تحاول أن توفق أوضاعها مع إيقاع عصر جديد، فى

وقت تشاركها فيه أمم كثيرة ونظم مختلفة بدأت فى مجملها تعى الدرس، وتقوم بنقلة نوعية فى سياساتها المعلنة داخليًا وخارجيًا، ولكن يبقى التساؤل المطروح هو هل سوف تكون نية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خالصة تجاه مستقبل العلاقات مع القائد الليبى ونظامه؟ أم أن ما يجرى هو مجرد تصفية للجهد الليبى ماديًا، وتفريغ لمضمونه القومى سياسيًا؟! مع احتمال مواصلة الأساليب القديمة فى العمل على عزلة ليبيا ولا أقول حصارها أيضًا، ولن يشفع للغرب دون ذلك تصريحات «تونى بلير» بذلك التحول ولا ترحيبات «واشنطن» بما حدث. . ولعلى أظن بهذه المناسبة أن دور الجيل الجديد من أبناء القائد الليبى بالإضافة إلى رؤيته هو التاريخية والمرارة التى شعر بها من حصاد التعامل مع العرب عبر السنين كانت هى أوراق اعتماده للتوجه الجديد، ولقد أتاحت لى شخصيًا ظروف العمل كسفيرٍ لبلادى فى «فيينا» منذ سنوات أن التقى بالشاب الليبى الواعد «سيف الإسلام معمر القذافى»، ولفت نظرى فيه رغبته فى المعرفة واهتمامه بالحوار وتطلعه إلى التغيير، وإن كان الذى يهمنا الآن هو أن نؤكد على أن ما يمكن تسميته «بالصحوة الليبية» سوف يكون له تأثيره الكبير على الخطاب القومى عمومًا لأن القائد الليبى جسد لسنوات طويلة نموذجًا نظريًا لرفض الشارع العربى لسياسات من يسيطرون عليه ويتحكمون فى مصائره، خصوصًا عندما كان «القذافى» هو «أمين القومية العربية» الذى يعبر عن ضمير الأمة - بكل ما له وما عليه - حتى أن ما كان يردده القائد الليبى أحيانًا مهما كانت حدته وقسوته كان صوتًا مرتفعًا لمشاعر عربية مكتومة وأحاسيس قومية كامنة. . وهنا نؤكد أنه برغم كل الانتقادات التى تلقاها «القذافى» من خصومه إلا أنه كان يمثل بؤرة ضوء فى كثير من الظروف خلال المشهد العربى القاتم عبر العقود الثلاث الأخيرة، حتى ارتبط الخطاب القومى الوحدوى بالثورة الليبية منذ رحيل «عبد الناصر» الذى كان يرى فى «معمر» شبابه الباكر، وها هى الدنيا تتغير الآن مائة وثمانين درجة لندخل فى مرحلة خفوت كمى للخطاب القومى الثورى الذى عاشت معه دول المنطقة طويلاً.

مستقبل القومية العربية

أظن جازمًا أن الطرح القومى المعاصر سوف يتأثر نتيجة لما جرى خلال الأعوام الخمس الأخيرة كما لم يحدث من قبل، وسوف يقول قائل إن «كامب ديفيد» كانت هى بداية سلسلة التحولات من الرباط القومى الوثيق إلى العزلة القطرية التائهة، وقد يقول قائل

آخر بل إنه الغزو العراقى للكويت الذى وجه ضربة قاصمة لمفهوم الوحدة العربية وأحدث شرخًا تاريخيًا فى التضامن القومى كله بصورة غير مسبوقة، كما يقول ثالث إن الصف العربى قد تمزق من ردود الفعل السلبية للدول العربية تجاه التصعيد الإسرائيلى ضد الفلسطينيين وبداية التعود الجماهيرى على مشاهدة الانتهاكات اليومية لحقوق ذلك الشعب والعبث بأرضه، حتى جاءت المسألة العراقية بتطوراتها العنيفة لتضيف بتلك المأساة الجديدة البعد الناقص من محنة الأمة كلها.

. . إن الخطاب الإعلامى «لبغداد» فى العقود الثلاث الأخيرة والطرح الوحدوى «لطرابلس» منذ عام 1970 قد غطيا الساحة القومية - بحق أو بغير حق - لسنوات طويلة وحقنا الأجيال العربية بأمصال الرفض وتطعيمات الحذر من السياسات الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا، وها هى مصادر ذلك الخطاب وتلك الأطروحة تتوقف لأسباب مختلفة لأن النظامين مختلفين، يحدث ذلك فى وقت تواجه فيه «دمشق» ضغوطًا غير محدودة من أجل تغيير نبرة خطابها القومى وتوجهاتها الإقليمية بحيث تخلو الساحة من شعارات القومية العربية التى تعودنا على ترديدها بخطاب إعلامى ملأ الفضاء العربى منذ قيام ثورة يوليو (تموز) عام 1952فى «مصر»، وانطلاق «صوت العرب» هادراً من المحيط إلى الخليج! ولسنا الآن بصدد تقييم نوعية ذلك الخطاب الذى ملأ الأسماع طوال تلك السنين، ولكن الذى يعنينا الآن هو حجمه دون كيفه، فلن يتحدث العرب الآن - على ما يبدو - بتلك اللهجة المطلقة كما كانوا يتناولون قضاياهم القومية، بدءًا من محاولة استعادة روح التضامن المفقودة، ووصولاً إلى مفردات الصراع اليومى مع الدولة العبرية! لذلك فإننى أزعم أن مستقبل القومية العربية وشعاراتها التاريخية ولغتها الإعلامية سوف تختلف كثيراً عن سوابق ممارساتها لأن النظم ذات الصوت المرتفع قد توارت برحيل «عبد الناصر» ثم بالتغيرات الجذرية فى سياسات «مصر» ودورها فى المنطقة، مروراً باجتياح «لبنان» وغزو «الكويت»، وصولاً إلى سقوط «بغداد»، ثم ما يمكن تسميته أخيراً «بالصحوة الليبية»، إننى لست مع الخطاب السابق على إطلاقه، ولكننى أيضًا أتوقف متأملاً فى المحاذير الجديدة من انحسار شكلى لتيار القومية العربية على نحو يسحب الأمل من أمام الأجيال الجديدة بل ويحيل الحلم إلى وهم، لذلك فإننى أسجل الآن بوضوح أننا أمام منعطف كبير قد تغرب فيه شمس ثم تختفى من الوجود لتشرق من جديد بخطاب قومى مختلف قد تكون مفرداته هى العقلانية الفكرية، والواقعية السياسية، والموضوعية الإعلامية.

ليس العيب كله فى غيرنا

نعيب على الزمان والعيب فينا، سلوا التاريخ كيف ضاعت أمانينا؟! تذكرت هذه الكلمات كلما قلبت فى أحوالنا وتأملت الظرف الذى يمر بأمتنا ولعلى أوضح بداية أننى ضد المغرمين بنظرية جلد الذات وأرى فيها تكريسا للإحباط وتثبيطا للهمم، ولكن رغم ذلك فإننى أحسب أن جزءا كبيرا مما نعانى منه يعود إلينا لأنه بدأ منا وقد حان الوقت الذى يجب أن نتوقف فيه عن التمسك المطلق بالتفسير التآمرى للتاريخ، وأن نقنع فقط بأن المؤامرة موجودة فى كل زمان ومكان لا يقف أمامها إلا وعى الأمم ويقظة الشعوب، ويجب ألا ننكر أننا نعيش فى منطقة مستهدفة تمثل مركز أطماع تاريخية لا سبيل إلى تجاهلها بحكم التراث الروحى والموقع الجغرافى والموارد الطبيعية، وهو أمر جعل بلادنا قبلة للطامعين وهدفًا لكل الدعاوى الدينية والمغالطات التاريخية . . وسوف أختصر المسافة بينى وبين القارئ لكى أقرر أن جرائم الآخرين تجاهنا وعدوانهم علينا وتدخلهم فى شئوننا ليست كلها - رغم جسامتها وفداحة تأثيرها - كافية للوصول بنا إلى ما نحن عليه، فنحن لم نتمكن حتى الآن من التعايش مع روح العصر ومسايرة طبيعة التطور وما زلنا نرى الأمور من منظار أسود قاتم أو أبيض ناصع، بينما تقع بينهما ظلال ودرجات تكفى لكى تشكل مساحة للحركة وتحدد قدرة على التأثير . . ودعنى أسوق هنا أمثلة لتلك الظلال التى نشير إليها:

أولا: إن الذى كشف عن الجرائم البشعة التى ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكى ضد العراقيين فى سجن «أبو غريب» هى مصادر أمريكية بالدرجة الأولى أو غربية فى أقل تقدير، وهكذا كشف الجانى جريمته، ولم تتستر أجهزة ومؤسسات على الجريمة، بل جرى فضحها أمام الرأى العام العالمى فى وضوح وعلانية دون إخفاء أو مواربة، وتلك مسألة تستحق الملاحظة، وتكشف أن للضمير الإنسانى حدوده، وأن فى كل مؤامرة حلقة ضعيفة يمكن التسلل منها لكشف المستور وفضح الخفايا.

ثانيًا: فوجئنا فى غمرة حملة الانتقاد العالمية للوحشية الأمريكية فى سجن «أبو غريب» بمن يقطعون رقبة مواطن أمريكى بالسيف فى فيلم تسجيلى للواقعة البربرية، ولنا أن نتصور الخصم التلقائى من حجم الإدانة الدولية لجرائم سجن «أبو غريب»، فكأننا ندمر بأيدينا نقاط قوتنا ونطيح طواعية بما يتحقق لنا، ثم نتباكى على ما جرى ونبحث عن اللبن المسكوب.

ثالثًا: إن القمة العربية الأخيرة اتسمت فى مجملها بالنغمة الهادئة واللهجة العاقلة وكنا نتصور أنه سوف يجرى استثمار مخرجات تلك القمة دوليًا وإقليميًا، ومع ذلك لا نكاد نرى شيئًا من ذلك حتى الآن، وكأنما كان انعقاد القمة العربية هدفًا فى حد ذاته ثم انفض السامر وذهب المدعوون كل إلى داره مع شعور لا مبرر له بإبراء الذمة وتحقيق الهدف.

رابعًا: إن مسألة القائد التاريخى الفلسطينى «ياسر عرفات» هى نموذج آخر لعدم القدرة على توزيع الأدوار بوعى وتوظيف الأوراق ببراعة، فالقائد الفلسطينى شخصية تاريخية يمكن أن ترتفع إلى مستوى «مانديلا» لو أراد، ولكن غياب المرونة فى المفاوضات الأمنية تحديداً يجعل الفلسطينيين أحيانًا أمام الزعيم قبل الوطن متمسكين بالوسيلة دون الغاية، والقائد الفلسطينى هو الرئيس الشرعى المنتخب من شعبه ولا سبيل للنيل من تلك الحقيقة، ولكن حصافة القيادة تستدعى أحيانًا التقديم والتأخير والمناورة بل والمراوغة وهى أمور لا نرى لها وجوداً على الساحة الفلسطينية فى ظل جرائم إسرائيل، بدءاً من عزلها لأبى عمار، مروراً باغتيال القيادات، وصولاً إلى قتل الأطفال وهدم المنازل.

خامسًا: إن المعالجة العربية الجماعية لقضية الإصلاح قد اتسمت إلى حد كبير بدرجة عالية من الوقوف أمام النص، وكان الأجدى بها أن تخطف الشعار وأن تتقدم به وأن تزايد على الأطراف الأخرى بحيث يتحول الأمر فى النهاية إلى إرادة قومية وليس دعاية خارجية، فالإصلاح فى الحقيقة مطلب قومى وهدف جماهيرى لا يجب أن يزايد علينا فيه من يريد أو أن يهددنا به من يشاء.

سادسًا: إن قانون محاسبة «سوريا» قد مر عربيًا دون أن يأخذ ما يستحقه من العناية والاهتمام رغم أنه نموذج صارخ لشطحات السياسة الأمريكية وعبثها الحالى فى الشرق الأوسط، فلم يكن حجم الإدانة العربية كافيًا لدعم ذلك القطر العربى المستهدف تاريخيًا المطلوب إسرائيليًا، ولقد أحسنت السياسة المصرية الخارجية إذ حافظت على الرباط الإستراتيجى للعلاقات القوية مع «دمشق» فى ذلك السياق.

سابعًا: إن أسلوب التعامل العربى مع العراق حاليًا يحتاج إلى قوة دفع فى اتجاه الرئاسة الجديدة والحكومة التى تشكلت؛ لأن الاحتواء العربى للعراق هو حفاظ على عروبته ودعم لمسيرته فى ظروف إقليمية معقدة، وفى ظل تركيبة عراقية شديدة الحساسية، ولا أظن أن الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها تستطيع أن تحول دون الإقبال العربى على العراق والتعامل مع الأوضاع الجديدة فيه.

ثامنًا: إن خارطة الطريق قد بدأت تتوارى أمام التوجهات الانفرادية لحكومة «شارون» الإسرائيلية، ومع ذلك فإن الأمر يحتاج إلى يقظة عربية أكثر وقدرة أسرع على التعامل مع المتغيرات خصوصًا فيما يتصل بالانسحاب من غزة، فإذا كان الهدف هو تجزئة القضية سعيًا نحو تصفيتها، فلابد من مقاومة ذلك المشروع الانفرادى بكل الطرق، أما إذا كانت مرحلة تتم بالاتفاق مع الفلسطينيين وتنسحب على الضفة الغربية بعد ذلك مع قبول الطرفين المصرى والأردنى للترتيبات الأمنية المطلوبة، فتلك قضية أخرى.

تاسعًا: إن قدرة «الإسلام العربى» - إذا جاز التعبير - على مواجهة ما جرى تبدو قاصرة عن التفرقة الواضحة لدى العقل الغربى بين شريعة التسامح وبين الإرهاب الذى يحاولون إلصاقه ظلمًا بالإسلام الحنيف، وإذا كان الإسلام دينًا أمميًا لا يفرق بين العربى وغير العربى، إلا أننى أزعم أن ما يمكن تسميته بالإسلام الآسيوى - غير العربى - يمارس تأثيرًا كبيرًا فى إعطاء الفرصة لأعداء الإسلام الذين يحاولون النيل منه، خصوصًا وأن الدول العربية تدفع فاتورة غالية لعمليات إرهابية متناثرة نخسر بها مرتين مرة بتشويه صورة الإسلام ومرة ثانية بالإضرار المباشر بحياة المسلمين وغيرهم من الأبرياء.

عاشرًا: إن الحساسيات القطرية بين الدول العربية والسباق المحموم أحيانًا نحو سيدة العالم حتى ولو أدى الأمر إلى المرور بقلب إسرائيل هى مسألة تحتاج إلى مراجعة، فالرؤية العربية الواحدة مطلوبة والنظرة الشاملة لازمة، ولا يمكن التعامل مع مستقبل على النحو الذى نمضى عليه، فالحد الأدنى المطلوب من التنسيق العربى لا يمكن تجاهله أو تجاوزه أيضًا.

.. ليست هذه هى الوصايا العشر، ولكنها نماذج وأمثلة لما تشهده الساحة الدولية والإقليمية، أردت منها أن أقول بوضوح أننا مستهدفون بل وربما مستضعفون أيضًا، والتآمر يحيط بنا والتدخلات الأجنبية تطوقنا، ولكن لا ينبغى أن تكون تلك الأمور مبررًا

لكى نلقى باللائمة كلها على غيرنا، ونتجاهل الثغرات التى نفذ منها أعداء أمتنا والطامعين فى ثرواتها والذين يغتالون أحلام شعوبها ويجب أن ندرك أن العيب كله ليس فى غيرنا وحده، بل نتحمل نحن جزءاً من المسئولية ونصيبًا من الخطيئة، عندما انفرط عقدنا وتبعثرت إرادتنا وتشتت كلمتنا، وقد حان الوقت الذى يجب أن نراجع فيه بموضوعية كل ما هو مكتوب فى دفتر أحوالنا وكل ما يدور على أرضنا، مدركين أن نقطة البداية هى إصلاح البيت العربى من الداخل وتعزيز إمكاناته وتحقيق درجة عالية من التنسيق القومى، الذى يحيل الوجود العربى إلى قوة فاعلة فى الإطار الإقليمى، ويفتح الأبواب لعلاقات جيدة مع دول الجوار خصوصًا إيران وتركيا ودول شرق أفريقيا. . ولعل ما جرى مؤخراً فى السودان يمثل بادرة نتمنى لها أن تؤتى ثمارها حتى يسود السلام باقى أجزاء ذلك القطر العربى الأفريقى الكبير، مدركين دائمًا أن لعنة الزمان وهم، وأن التفسير التآمرى للتاريخ مرض، وأن العبرة بما نفعله نحن، وليس فقط بما يفعله غيرنا.

الطفل العربى

الطفولة هى بوابة الحياة، يبدأ منها إصلاح الأمم وتكمن فيها ترقية الشعوب، ويعتمد عليها تطوير المجتمعات، فالطفولة الشقية المعذبة تقدم لأوطانها أجيالاً مضطربة التفكير، قلقة الوجدان، عصبية المزاج، غير قادرة على العطاء لذاتها أو لغيرها، وأنا واحد ممن تهزهم دائمًا معاناة الطفولة عندما تضطرها الظروف - بضغط من الفقر وتحت وطأة الحاجة - إلى أن تتعرض للاستغلال بكل أنواعه بدءًا من تشغيل الأحداث إلى الحرمان من التعليم فضلاً عن قصور الرعاية الصحية وانعدام كل أسباب الحماية التى يجب أن تتمتع بها تلك المخلوقات البريئة، وكلما نظرت إلى أحفادى رأيت من واقع المسافة العمرية الواسعة بينى وبينهم أننا نقدمهم للمجهول، فالحياة تزداد تعقيدًا وأطرافها تزداد تشابكًا ولا أحد يعلم ما تخفيه الأقدار لهم ولأجيالهم القادمة، والذى دفعنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع - رغم الظروف الصاخبة فى المنطقة حيث المواجهة المحتدمة فى فلسطين والعنف اليومى فى العراق - إنما هو ذلك الإحساس المتزايد بأن الطفولة هى المستقبل، فإذا كنا نسعى للتحرر من أسر الماضى والخروج من مأزق الحاضر فإن الأمل أمامنا يكون فقط فى غد أفضل وهو ما يعنى أن تشكيل الطفولة السوية هو بمثابة التغيير من عند المنبع حيث الاستجابة أقوى والتأثير أوضح، كما أن صدور تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) عن وضع الأطفال فى العالم 2004 وما تضمنه من حقائق وما كشف عنه من مفارقات وما احتواه من إحصاءات، يوضح أن المنطقة العربية تقع فى مجملها داخل نطاق الدول النامية، لذلك فإن تأمل أوضاع الطفل العربى يصبح قضية ذات مغزى ومسألة مأخوذة فى الاعتبار دائمًا، وقد يكون من الأفضل أن نسجل ملاحظاتنا حول هذه القضية من خلال محاور أربعة هى التعليم والصحة والمساواة والحماية، فضلاً عن التعرض من خلالها للجوانب التنموية فى إستراتيجية الطفولة العصرية مع البحث فى موقع الطفل العربى عمومًا والطفل المصرى خصوصًا، ولن يخلو الأمر بالطبع من العبور على أوضاع الأطفال

اليتامى الذين تجمعت عليهم الظروف القاسية من حاجة الفقر إلى فقدان أحد الأبوين أو هما معًا، وللأيتام موقع خاص فى تاريخ الإنسان، وقفت إلى جانبهم الديانات السماوية، وارتبطت معهم المشاعر الإنسانية، واهتمت بهم الأساليب التربوية.

الطفولة والتعليم

تثبت الدراسات العلمية يومًا بعد يوم أن التعليم هو مفتاح التقدم، كما تؤكد كل عمليات المسح الميدانى أن النهوض بالتعليم ينعكس إيجابًا على كافة نواحى الحياة وجوانب المجتمع، ولو أراد العرب النهوض بحق فإن التعليم هو وسيلتهم الأولى وطريقهم الصحيح، وإن كان واقع الأمر لا يدعو للتفاؤل، فالتعليم يتراجع فى كثير من أقطار المنطقة، ومصر تعانى من تعددية واضحة فى مسارات العملية التعليمية، فهناك تعليم حكومى وتعليم خاص وتعليم استثمارى وتعليم أجنبى وتعليم دينى فضلاً عن التعليم الفنى بالطبع، والطفولة تبدو فى النهاية موزعة على تلك الدروب المتعددة، وأعنى بالطبع سعداء الحظ فقط من الأطفال الذين سوف يجدون فرصة فى التعليم ومكانًا فى المدرسة بعد تصفيات الإهمال والتهرب والتسرب، فالتقرير الذى نتحدث عنه يشير إلى وجود 121 مليون طفل فى العالم حاليًا لا يذهبون إلى المدرسة ومنهم 65 مليون طفلة على الأقل، كما أنه يشير إلى أن نصف عدد النساء فى العالم العربى أميات، وهذا يعنى أن القضية فى النهاية ليست نوعية التعليم فقط ولكنها قبل ذاك وجود الفرصة من عدمها، وفى رأيى أن الحرمان من التعليم هو حكم مبكر بالهوان على الإنسان منذ بداية حياته، فالتعليم يرفع الفرد إلى أعلى ويسمو بمكانته ويحترم آدميته، فإذا كنا نشكو من الأمية ونسبتها التى تتراجع ببطء شديد فإننا نتجه إلى تعليم الطفولة بالدرجة الأولى لأنه كما يقولون كالنقش على الحجر، بينما قد يصبح فى مراحل عمرية متقدمة مجرد نقش على المياه، وما زلت أذكر من طفولتى أن تعليم الكتاتيب لم يكن خطيئة كما لم يكن بالضرورة نمطًا متخلفًا، وأظن أن مدرسة الفصل الواحد هى عودة جديدة لذلك النمط التقليدى الذى تعلم منه عدد ضخم من المفكرين والمبدعين والأدباء والعلماء.

الطفولة والصحة

تتجسد المعاناة الحقيقية فى طفل مريض أو عجوز فقير، فالأول يستهل حياته بالعجز والمرض ويختتمها الثانى بالحاجة والعوز والمهم دائماً هو نقطة البداية مثلما هى مهمة أيضاً نقطة النهاية، لذلك فإن قصور الخدمات الصحية التى يعانى منها الأطفال فى مناطق كثيرة من عالم اليوم تبعث على الألم والحزن فى وقت واحد، فغياب التطعيمات فى مواعيدها المطلوبة ونقص التغذية اللازمة للبراعم الجديدة أمر لا يساعد على تفتحها، ولعل القارة الأفريقية بما تعج به من مشكلات وما تواجهه من تحديات هى النموذج الأوضح للمعاناة الحقيقية فى عصرنا هذا، فالأطفال يولدون فى بقاعها المختلفة كى تستقبلهم الحياة بكل أسباب التوتر والمعاناة بل وتضيف إليهم وراثة الأمراض القاتلة وفى مقدمتها فيروس نقص المناعة «الإيدز»، ولا شك أن مشاهد الأطفال الأفارقة فى مناطق التصحر والفقر الشديد وهم يظهرون كالهياكل العظمية الشاحبة سوف تبقى فى ذاكرة الإنسانية وخزاً مستمراً فى الضمائر، وناقوساً يدق لمن ينفقون البلايين على أسلحة الدمار الشامل بدلاً من أن يقدموا جزءاً يسيراً منها لإنقاذ الطفولة الضائعة والأفواه الجائعة والعيون التى لا تطل منها ابتسامة فرح ولكن تكسوها غيمة حزن لا ينتهى، فالرعاية الصحية ضرورة أساسية للأطفال الذين يستقبلون الحياة بصفحات ناصعة لا جرم فيها ولا ذنب.

الطفولة والمساواة

يفرق الناس بين الذكر والأنثى ويفضلون الأول على الثانية - ربما فى كل أنحاء الدنيا - ولكن بنسب متفاوتة، بل إن مجتمعات كثيرة سواء فى الجزيرة العربية قبل الإسلام أو فى بعض مناطق الهند والصين قد اعتبرت ميلاد الطفلة عاراً ونكبة وصلت إلى حد شيوع وأد البنات ومواصلة الإنجاب انتظاراً للصبى الموعود! فأصبحت الطفلة الأنثى تحمل على عاتقها عبئًا ثقيلاً من الأفكار المتخلفة والقيم البالية حيث أنها توضع فى مرتبة ثانية، فالأولوية لأخيها والأفضلية له والفرص قد تكون متاحة له وحده وفى مقدمتها فرصة التعليم، وهنا نزعم - متأكدين - أن طريق التقدم والنهوض بالأسرة والمجتمع وإصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية يرتبط بتعليم المرأة، فهى «مدرسة إن أعددتها أعددت شعبًا طيب الأعراق» على حد تعبير الشاعر ، وهنا نلفت النظر إلى أن التعليم حق

للمرأة مثله مثل العمل كفلتهما شرائع السماء والإسلام فى ذلك سباق، وكل الدعاوى التى تحاول الحجر على المرأة وازدراء الأنثى وحجب فرصة التعليم عن الطفلة هى كلها جرائم تخلف آن لها أن تختفى من ساحة الحياة العصرية.

الطفولة والحماية

إن الحروب الدامية والنزاعات المسلحة قد اتخذت من الأطفال وقودًا لها ووضعت على كواهلهم الضعيفة منذ سنوات العمر الأولى أعباء لا قبل لهم بها ولا ذنب لهم فيها، ولعلنا نذكر الشهيد الطفل «محمد الدرة» الذى صرعته رصاصات غادرة وهو يحتمى بأبيه، كما أننا نزعم أن العنف قد حصد من الأطفال أعدادًا هائلة، بل إن بعض حركات التمرد فى العالم الثالث قد استخدمت الأطفال وصغار الصبية فى عمليات عسكرية بل واتخذت منهم أحيانًا دروعًا بشرية، وهذه كلها أمور تدعو إلى الأسى وتبعث على الإشفاق، لذلك فإن الحماية الدولية مطلوبة لهم كما أن الحرص على سلامتهم هو مسئولية فى أعناقنا جميعًا، ولا تقتصر أهمية الحماية على ظروف الحروب والنزاعات وحدها، فلابد من العمل الجاد من أجل صيانة الطفولة فى الشوارع والملاجئ وإصلاحيات الأحداث من جرائم الاعتداء البدنى والجنسى ممن غابت ضمائرهم وخربت ذممهم، فضلاً عن جرائم النخاسين وتجار الرقيق الأبيض فى عصر يتحدث عن الحريات ويتشدق بحقوق الإنسان، بينما لا يبدأ بالبداية الطبيعية وهى حقوق الطفل.

.. إن تقرير الأمم المتحدة يحمل من الأوجاع ما يربط بين الأمومة والطفولة، ويحتوى من المفارقات ما يقارن بين التقدم والتخلف، ويدعونا جميعًا إلى أن نمسح دموع أطفال العالم، بدءًا من الطفل العربى الذى قد تستقبله الحياة بصفعات قوية قاسية تزرع فى أعماقه المعاناة والمرارة، وربما تدفعه نحو الانحراف أيضًا ليمضى فى مسيرة حزينة تبدأ من لحظة الميلاد حتى لحظة النهاية.

الشرق الأوسط.. توازنات جديدة

إن ما يجرى فى العراق ومن قبله ما يحدث فى فلسطين يضعنا أمام شرق أوسط مختلف عن ما كان عليه منذ سنوات قليلة، إذ إن تفريغ الخريطة السياسية للإقليم من قوة العراق عسكريًا واقتصاديًا - بغض النظر عن تقييمنا لتوجهات النظام الذى سقط - قد أحدث خلخلة واضحة فى موازين القوى فى منطقة غرب آسيا والخليج العربى والشرق الأوسط أيضًا، أما استمرار نزيف الدم الذى لا يتوقف إلا ليبدأ من جديد بسبب ممارسات قوة الاحتلال الإسرائيلى لتصفية مقاومة الشعب الفلسطينى فى مشاهد أليمة تضعنا هى الأخرى أمام تصور جديد لظروف تبدو مختلفة فى إطارها العام وإن كانت متشابهة فى التفاصيل، فالصراع العربى الإسرائيلى ممتد طوال قرن كامل من الزمان لكنه بدأ يأخذ صورة جديدة فى السنوات الأخيرة، حيث ظهر نوع من الخلل فى موازين القوى نتيجة اختلاف المحاور وتباين أوزان الدول فضلاً عن تغير الظروف، حتى أن رئيس وزراء سوريا قد اقترح - بغير حرج - محوراً شرق أوسطى جديد يضم إيران وسوريا وتركيا، مع الأخذ فى الاعتبار أن سوريا كانت دائمًا هى قلعة الحركة القومية حيث يفترض أن ارتباطاتها العربية تعلو أية ترتيبات إقليمية فضلاً عن أن علاقتها مع تركيا لم تتحسن إلا فى السنوات الأخيرة، وهكذا نجد أنفسنا أمام تركيبة جديدة نرصد أبعادها فى النقاط التالية :

أولاً: إن الدولة العبرية - التى عبر عنها الرئيس الأمريكى «بوش» مؤخراً باسم الدولة اليهودية - قد حصدت مكاسب وامتيازات لم يكن لها أن تتحقق لولا الحادى عشر من سبتمبر وتداعياته، وهو الحادث الإرهابى الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عقدة الكبرياء المنهار والكرامة الضائعة إلى أن تقوم بمغامرتها الكبرى فى العراق والتى يبدو أنها لن تكون نزهة سهلة بل إن ثمنها يزداد ارتفاعًا كل يوم.

ثانيًا: إن الدور التركى لم يأخذ الاهتمام الذى يستحقه منا نحن العرب وتعاملنا معه باعتباره ظهيراً Backyard لأوروبا فقط، ونظرنا إلى علاقاته بالشرق الأوسط من منظور

تاريخى بحت وتناسينا تأثير الجوار الجغرافى المباشر، وفى رأينا أن أهمية الدور التركى تنبع من أنه همزة الوصل بين شمال العالم العربى وأوروبا فى جانب والشرق الأوسط ومجموعة الأطلنطى التى ينشط فى عضويتها فى جانب آخر، فضلاً عن علاقاته القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية والوثيقة مع إسرائيل، وكان يمكن لنا - بشىء من سعة الأفق ومرونة الحركة - أن نوظف ذلك الدور التركى لخدمة القضايا العربية واستقرار المنطقة، ولا أظن أن دولاً عربية قد سعت إلى ذلك ونجحت فيه، ولكننا نتذكر دائمًا الدور الكبير الذى قام به الرئيس «مبارك» فى نزع فتيل المواجهة التركية السورية بسبب نشاط حزب العمال الكردستانى وزعيمه «عبد الله أوجلان» قبل اعتقاله، حيث ترك الرئيس المصرى احتفالات النصر فى القاهرة واتجه إلى العاصمة التركية فى السادس من أكتوبر عام 1998 لينهى صراعًا محتملاً بدأ بمواجهة تركية سورية كان يمكن أن تستمر طويلاً وأن تستنزف الطاقات العربية كثيرًا.

ثالثًا: إن إيران دولة شرق أوسطية تقف على تخوم غرب آسيا كمحطة أخيرة للإسلام غير العربى فى خط التماس مع العراق ودول الخليج، ولقد تحولت العلاقات العربية الإيرانية على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين إلى قوة سلبية مخصومة من الشرق الأوسط مرة بسبب سياسات الشاه الموالية للغرب والمرتبطة بإسرائيل، وأخرى بسبب تداعيات الثورة الإسلامية ومحاولتها تصدير بعض أفكارها، ولا شك أن الاحتلال الأمريكى للعراق قد أدى مؤخرًا إلى غياب عنصر التوازن بين طرفى المعادلة حول شط العرب.

رابعًا: لقد شهد الشرق الأوسط فى العقود الأخيرة صراعًا مكتومًا بين التيار الإسلامى والتيار القومى فى جانب وبين الفكر العروبى والنزعة القطرية فى جانب آخر، وهو ما يعتبر لطمة مؤثرة فى القوى التقليدية فى المنطقة العربية، ويفتح بابًا لصراعات فكرية وخلافات سياسية تؤثر بالضرورة فى شكل المنطقة وتوازناتها الجديدة.

خامسًا: إن الدور المصرى ينفرد بأنه يمثل قوة مركزية محورية فى الشرق الأوسط، كما يمثل فى الوقت ذاته قيادة فكرية وسياسية وثقافية للدول العربية، وهو يبدو كمنظم التيار Stabilizer الإقليمى، وصدق الإنجليز - وهم خبراء فى شئون المنطقة - عندما قالوا إذا عطست مصر فإن ذلك يعنى أن الشرق الأوسط قد أصابته أنفلونزا!

. . هذه أبعاد أساسية للقوى الرئيسية فى الشرق الأوسط، وهنا يتعين علينا أن نبحث فى الخريطة السياسية الجديدة وتأثيرها فى التوازنات التى نجمت عنها وارتبطت بها، ويحتاج الأمر إلى مناقشة نتائج التصعيد الذى طرأ على المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية وكذلك الفراغ الذى نشأ بسبب ما حدث فى العراق ويبقى الأمر فى النهاية مرتبطًا بالقوى السياسية الجديدة فى الشرق الأوسط وتيارات الإصلاح التى بدأت تهب عليه، لذلك فإننا نرى:

(1) إن صراع الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل والذى تشكلت من خلاله موازين القوى الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو الآن أكثر اضطرابًا وقلقًا من أى فترة مضت، فالعملية السلمية توقفت والاحتلال يواصل انتهاكاته والشعب الفلسطينى ينتحر على أرضه، ويظل السؤال مطروحًا إلى متى وكيف سوف تمضى المواجهة؟ ويجب أن نقرر هنا أن المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها قد أدخلت بعدًا جديدًا فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، فلقد وجهت المقاومة ضربات موجعة لإسرائيل فى السنوات الأخيرة كما أن إسرائيل على الجانب الآخر قد عمدت إلى نوع من التصعيد غير المسبوق تجاه الفلسطينيين، وظهرت حالة من التعود العربى العام على ما يجرى فى الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن السياسة الأمريكية بعد الحادى عشر من سبتمبر قد نالت من حدة الشعور القومى لدى العرب وجعلت للواقعية السياسية دورًا يبدو لبعض المحللين كما لو كان تراجعًا سلبيًا عن مواقف بل وثوابت كان الاحتفاظ بها أمرًا لا جدال فيه، ولكن الحياء القومى سقط وأصبحت الدول العربية فى حالة انزواء قطرى، حيث طفت على السطح هموم أخرى سحبت البساط إلى حد كبير من تحت أقدام المناضلين الفلسطينيين، وهنا لابد لى أن أكرر ما كتبت عنه من قبل حول ضرورة النظر إلى الصراع العربى الإسرائيلى فى إطاره الإقليمى دون الاكتفاء بإطاره القومى كما كنا نفعل طوال السنوات الماضية.

(2) إن الوجود الأمريكى فى العراق قد ترك آثاره القوية على ميزان القوى فى منطقة الخليج العربى، ويكفى أن نتذكر هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت موجودة وجودًا مباشرًا بقواتها وسياساتها وثقافتها ولم يعد للوكلاء أهمية مثلما كانت لهم فى فترة الحرب الباردة وفى أعقابها، ولعل هذا يفسر ممارسة «واشنطن» لبعض

الضغط على الحكومة الإسرائيلية فى مسألة «خارطة الطريق»، إذ إن حاجتها إلى دور إسرائيل فى المنطقة قد بدأت تتناقص وربما ينسحب نفس الأمر على حاجتها إلى دول عربية أخرى أيضًا، ونحن نظن أن منطقة الخليج العربى سوف تشهد تأثيرات قادمة تأتيها عبر المحيط الهندى لأننا نتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبحث عن قوة قريبة من المنطقة وبعيدة عن المد الإسلامى تقوم بدور الشرطى المعاون للدور الأمريكى الأساسى فى المنطقة، ونكاد نرى للهند باعتبارها القوة الأكبر فى جنوب وغرب آسيا دوراً ترشحه لها إمكاناتها السياسية ووزنها الإقليمى وقبولها العام فى سياسات المنطقة.

(3) إن الدورين التركى والإيرانى يضاف إليهما منطقة التماس العربى الإفريقى فى السودان ومنطقة القرن الأفريقى تمثل كلها مراكز اهتمام عربى فى المرحلة المقبلة، حيث قد تأتى المخاطر منها مثلما يمكن أن تأتى أيضًا عوامل الاستقرار من خلالها والأمر يحتاج منا نحن العرب إلى شئ من البصيرة، فلو أننا سلكنا ـ على سبيل المثال ـ طريق الانتقاد الشديد والحملة الإعلامية الضخمة التى كان يمكن أن تصل إلى حد قطع العلاقات مع الدولة التركية بسبب علاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل، فإننا نكون قد ارتكبنا خطأً كبيرا، ولكن ذلك لم يحدث لحسن الحظ بسبب تغير الأساليب والتحول نحو احتواء من يختلفون معنا بدلاً من التعبئة القومية ضدهم وتركيز الحملات عليهم، وما زلت أظن أن توثيق العلاقات مع تركيا أمر مطلوب خصوصًا فى هذه المرحلة كذلك الانفتاح على إيران والعناصر المعتدلة والتيارات الإصلاحية فيها التى بدأت تطفو مؤخراً على السطح فى علاقة ودية نسبيًا بين إيران ومجلس الحكم الانتقالى فى العراق الذى أعطى الشيعة وزنًا يرضى «طهران» برغم الانفلات الأمنى فى العراق الذى كان من ضحاياه رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية آية الله «محمد باقر الحكيم»، ونحن نظن أن إيران تسعى عمومًا لتحسين صورتها سياسيًا وإقليميًا بل ونوويًا وتأمل فى فتح قنوات للاتصال مع «واشنطن» برغم خطاب «طهران» السياسى المتشدد ظاهريًا، ولا شك أن ذلك كله ينعكس على النظام الإقليمى الذى جعل دخول «تركيا» و«إيران» و«أثيوبيا» و«إريتريا» كأعضاء مراقبين فى جامعة الدولة العربية أمراً مطروحًا!

. . إننا عندما نتحدث عن الشرق الأوسط وموازين القوى فيه فإننا نقصد بذلك أن ما يجرى فى فلسطين والعراق إلى جانب حرب مفتوحة على الإرهاب مع تغيير فى التركيبة الدولية والإقليمية بعد الحادى عشر من سبتمبر، يمثل كله مستجدات تدعو إلى دراسة الأوزان المختلفة للقوى الإقليمية وإعادة النظر فى الحسابات العلوية التى تشكل صورة المستقبل الذى نتطلع إلى أبعاده الجديدة وآفاقه المختلفة.

العودة إلى الأصول الفكرية

إن الملاحظ على الفكر السياسى العربى والإسلامى عمومًا فى العقود الأخيرة اتجاهه نحو القشور السطحية مغفلاً - فى كثير من الأحيان - الجذور الأصلية، وليست هذه ملاحظة عابرة لأن الغوص فى أعماق العقل العربى المسلم يكشف عن تعلقه بالظاهر من الأمور دون الوصول إلى جوهر الحقائق وأمهات المسائل، بل إن الغايات اختلطت لدينا بالوسائل بشكل متواتر . . ونحن نهدف من هذه السطور إلى التنبيه على ضرورة الخروج من عباءة ذلك الفكر المسطح والدخول فى قضايا العصر والتعامل بعقلية زمانه، إذ يكفى أن نتأمل الإصدارات العربية والكتابات الدورية لكى نكتشف أن قدرًا كبيرًا منها قد تجاهل الأصول ومضى وراء الفروع وأغفل الأمور الرئيسة وعنى بالتفاصيل الصغيرة، ولكى نضع النقاط فوق الحروف فإننا نعالج القضية برمتها من خلال النقاط التالية :

الماضى والحاضر

تعتبر العلاقة بين الماضى والحاضر لدى العرب والمسلمين ظاهرة تستحق التأمل، فهم يفكرون فى الحاضر أحيانًا بلغة الماضى ويناقشون الماضى بلغة الحاضر حتى أصبحنا أمة ماضاوية تراثها أكبر من واقعها ومرجعياتها أكثر من مواقفها، فلست أرى أمة على الأرض لم تتمكن من حسم العلاقة بين الماضى والحاضر مثلما حدث لنا، ولقد تحول ذلك إلى حاجز زمنى بيننا وبين أساليب العصر وروح التطور وجعل الماضى هو سيد الموقف فى أغلب الظروف، وفى رأينا أن حسم العلاقة بين الماضى والحاضر هو أمر حاكم تتوقف عليه قدراتنا فى استخدام المخزون الحضارى عند اللزوم دون أن نعيش على ذلك الرصيد بمناسبة وبغير مناسبة، فالفكر العربى الإسلامى كبل نفسه وغل يديه بإرادته ودخل فى مواجهة كان يمكن تفاديها مع تسليمنا بعدم صدق نوايا الطرف الآخر أو وضوح سياساته نحونا بل ومع تسليمنا بوجود عنصر المؤامرة ضدنا .

الإستراتيجية والتكتيك

إن المتأمل فى سياساتنا الخارجية وعلاقاتنا البينية سوف يكتشف أن هناك خلطًا آخر بين ما هو إستراتيجى وما هو تكتيكى، فلم نفرق بين المدى الطويل والمدى القصير، ولم نمتلك الرؤية الشاملة التى تعين على التفكير المنظم والنظرة الواضحة، ولعل ردود فعلنا فى المواجهة العربية الإسرائيلية تعكس هى الأخرى شيئًا من ذلك، حيث أسرفنا فى المواقف التكتيكية وأغفلنا السياسات الإستراتيجية وهى كلها أمور تدعو إلى القلق الحقيقى، لأن التفرقة بين الإستراتيجية والتكتيك هى عامل أساسى لتحديد العلاقة مع عنصر الزمن وتوظيفه لخدمة الأهداف المطلوبة.

الوسائل والغايات

كما تداخل لدينا الماضى والحاضر واختلطت الإستراتيجية بالتكتيك فإن الأمر ينسحب أيضًا على خلط من نوع آخر بين الوسائل والغايات، فكثيراً ما تحولت الوسائل لدينا إلى غايات فى حد ذاتها وتاهت الغايات الحقيقية فى غابة الفوضى الفكرية التى لم تسمح بالتمييز الدقيق بينهما، ويكفى أن نتأمل مؤتمرات القمة العربية التى يجب أن تكون وسائل لعمل عربى مشترك، فإذا انعقادها فى حد ذاته غاية نهائية بغض النظر عن النتائج المترتبة على مجرد الانعقاد، ولأننا لا نفرق بدقة بين الوسائل والغايات فإننا نتحمس بشكل زائد فى بعض المراحل تجاه مسألة معينة، ثم يخبو الحماس مع الوقت ويتحول الأمر إلى شعار جامد لا جدية فيه ولا اهتمام به، ولعل موضوع السوق العربية المشتركة هو نموذج آخر لباب طرقناه مبكراً ثم اكتفينا منه بالأحاديث المكررة والعبارات الموسمية.

الشريعة والفقه

لعل هذه أخطر النقاط على الإطلاق خصوصًا فى ظل الحملة المنظمة ضد الإسلام والترويج لنظرية صراع الحضارات وفقدان القدرة على التمييز بين الوافد والمستقر وبين الأصيل والفرعى، فالشريعة الإسلامية نزلت من عند الله - سبحانه وتعالى - بينما الفقه الإسلامى صناعة بشرية تقبل التأويل والتفسير لأنها اجتهادات بشر واختلاف مذاهب، ومع ذلك لا يزال الجدل محتدمًا بين الفقهاء أو المتفقهين دون الأخذ فى الاعتبار بتلك

التفرقة الكبيرة بين ما هو تنزيل من الله لا جدال فيه وبين ما هو صناعة بشرية تقبل الأخذ والرد، وفى ظنى أن المسئولية الأولى تقع على العالم الإسلامى الذى يجب أن يرفض تحويل التفاسير الفقهية والاجتهادات المذهبية إلى مادة للحوار المرسل واستهلاك للجهود الذاتية والدخول فى متاهات ليس هذا أوانها، والمهم فى النهاية هو معالجة هذا الموضوع الحساس الذى يدور حول التفرقة بين الشريعة والفقه، فليس حتميًا أن تحكمنا اجتهادات «ابن تيمية» أو كتابات «ابن حزم»، تاركين مساحة واسعة من سماحة الشريعة لكى نركز فقط على ما يخدم أغراضًا سياسية معينة أو أطروحات تدور حول «الحاكمية»، بينما شريعة الإسلام تتصف بالرحابة والشمول مع السماحة فى التعامل مع الآخر خلافًا لما جرى فى العقود الأخيرة حتى وصم الإسلام ظلمًا بالتطرف والتشدد وممارسة الإرهاب.

النظم والشعوب

إن التناقض الواضح فى معظم الدول الإسلامية والعربية بين النظم والشعوب هو أمر جوهرى للغاية، إذ إن هامش الحريات المتاح فى الديمقراطيات العربية والإسلامية محدود، فلم تأخذ تلك الدول بمنطق المشاركة السياسية وإقامة «دولة القانون» واعتبار الأمة وحدها مصدراً للسلطات، ولكنها اعتمدت إلى حد كبير على فردية الحاكم وسحقت الفرد العادى فى كثير من الظروف التى غابت فيها حقوق الإنسان وتعطلت الشرعية الدستورية، وهذا التناقض الواضح هو الذى أغرى غيرنا بأن يتدخل فى شئوننا وأن يقدم لنا وصفات الإصلاح وبرامج التغيير فى ظل ما أسماه «بالشرق الأوسط الكبير»، لذلك فقد حان الوقت الذى يتحتم فيه مراجعة النظم لأدائها وفتح الأبواب أمام الدماء الجديدة، والتأكيد على تداول السلطة ودوران النخبة والمضى فى عملية إصلاح ذاتى تكون جادة ومؤثرة بدلاً من التباكى على المؤامرات التى تحاك ضدنا والنوايا غير الحسنة الموجهة إلينا، إن قضية الديمقراطية هى بوابة المستقبل وبدونها سوف تظل الأوضاع راكدة وجامدة لا تخلو من فساد سياسى، وإهدار اقتصادى، واضطراب ثقافى.

الجذور والقشور

ما زال غياب الرؤية الشاملة وضبابية الفكر عوامل مؤثرة فى أساليب حياتنا وطرائق

تفكيرنا ونواحى حياتنا، وما زلت أذكر ذلك المسلسل الشهير الذى كان عنوانه «الجذور»، وهو الذى كان يروى قصة العبودية واستجلاب الأفارقة مقيدين بالسلاسل للإبحار تحت إشراف النخاسين إلى العالم الجديد، وآمنت فى ذلك الوقت بأهمية التعرف على الجذور الحقيقية للأمم والشعوب حتى يتشكل لديهم مخزون إنسانى يسمح بالانطلاق نحو المستقبل بدلاً من الدوران حول القشور والابتعاد عن الحقائق والعزوف عن الموضوعية.

أساليب إدارة الصراعات

وهنا نأتى إلى أكثر النقاط خطورة وسخونة، ونعنى بها ذلك المنطق الذى يسيطر على تفكيرنا ونحن نتصدى للصراعات التى نكون طرفًا فيها، وسوف نكتشف بسهولة أن أسلوب إدارة الصراع لدينا يتسم بالعفوية فى جانب أو أنه مجرد رد فعل لأحداث ومواقف على الجانب الآخر، فى وقت تنعدم فيه لدينا روح المبادرة أو القدرة على تجديد الفكر القومى لمواكبة الصراعات المختلفة والتعامل معها، ولعل الصراع العربى الإسرائيلى هو نموذج لحالة الإخفاق التى سيطرت علينا منذ أكثر من نصف قرن كامل، فحتى الإنجازات التى حققناها والانتصارات النسبية التى أنجزناها قد فقدت قيمتها الحقيقية بسبب سوء إدارة الصراع وعدم القدرة على توظيف النتائج الإيجابية فى مردود حقيقى، ولعل الفارق بين دولة وأخرى بل وبين أمة وغيرها هو التفوق فى فن إدارة الصراع والقدرة على الدفع بأفكار مختلفة ومبادرات بناءة والإمساك بزمام الأمور بصورة دائمة، إن الذى يتأمل مراحل الصراع العربى الإسرائيلى والشعارات التى رفعت والفرص التى ضاعت، لابد أن يكتشف أن الجانب العربى لم يوظف إمكاناته المتاحة ولم يأخذ الأمور بالموضوعية المطلوبة، بل غلبت لديه المشاعر العاطفية على القرارات العقلية فكانت النتيجة كما نراها الآن جرائم إسرائيلية، اختراقات سياسية، تهديدات أمنية، بينما نبدو نحن فى حالة عجز أقرب إلى الشلل السياسى منه إلى الجمود المرحلى.

.. هذه رؤية لما يجرى حولنا من خلال المنظور الذى يحاول أن يرد المسائل إلى أصولها، وأن يضع الأمور فى نصابها وأن يواجه الحقائق كما هى، من أجل العودة إلى الأصول الفكرية والخروج من حالة الازدواج التى أوصلتنا إلى ذلك النفق المظلم، ووضعتنا أمام هذا المأزق التاريخى نتيجة تسطيح الأمور، والتهوين منها أحيانًا، أو التهويل منها أحيانًا أخرى.

رسالة إلى قمة عربية

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو . .

لقد ضاق المواطن العربى بحياته وهو يرى قوافل الشهداء تمضى كل يوم فى فلسطين والجدار العازل يمتد ساعة بعد ساعة، والتفجيرات لا تنقطع فى أرض الرافدين، والمشروعات الكبرى تدور حول العالم العربى، والحديث عن الإصلاح والتغيير والديمقراطية يصم آذان الجميع، لذلك فقد قرر مواطن عربى أن يكتب إليكم مباشرة من مصر قبيل قمتكم ولكى لا تضيع الكلمات ـ أمام رهبة أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ـ فإننا نسطرها على الورق فى النقاط التالية :

أولاً : إن العالم كله يتقدم حولنا وكلما زرنا بلداً كبيراً أو صغيراً وجدنا العقل يتطور والروح تختلف والحياة ترقى، أما عالمنا العربى فهو غارق دائمًا فى النظريات، مستقبل فقط للمشروعات، تسوده حالة إحباط وتسيطر عليه مشاعر متناقضة بين الألم والمعاناة واليأس نتيجة تراكم الهزائم وضياع الفرص، وهو يتطلع إلى واحدة من أخطر القمم العربية على الإطلاق لأنها قمة «نكون أو لا نكون»، فأنتم يا قادة العرب إذا استخدمتم نفس اللغة التقليدية أمام مواقف أصبحت بطبيعتها غير تقليدية فإننا نكون كمن يصرخ فى وادى الصمت أو يحفر على الماء .

ثانيًا : إننا نعتبركم جزءا لا يتجزأ من الشارع العربى أو هكذا يجب أن تكونوا، فإذا كنتم أنتم ضمير هذه الأمة ولسان حالها فإننا نذكركم بأن الموقف جد خطير، فالقضية الفلسطينية تكاد تدخل مرحلة التصفية، والوضع فى العراق لا يبشر بالخير، وهناك عدد من الدول العربية لا يزال مستهدفًا بقوانين المحاسبة وتهديدات التغيير الخارجى، كما أنه لا توجد أجندة عربية واحدة ولكن توجد أجندات مختلفة بعدد الأقطار العربية كلها، وحتى إصلاح جامعة الدول العربية الذى تعددت حوله الاجتهادات لم يسلم من روح المضاربة الإعلامية مع أن المطلوب أولاً هو الإرادة السياسية قبل كل شىء .

ثالثًا: إن خلافاتكم يا حكام العرب حول مشروعات تطوير الجامعة والشرق الأوسط الكبير» هى ظاهرة صحية، فما أكثر ما اختلف الأوروبيون حول قضايا عديدة فى مسيرة اتحادهم ولكنهم اعترفوا بالخلافات ودفعوا بها إلى السطح وتجادلوا حولها تحت الضوء فى شفافية كاملة دون استخدام ألفاظ التشكيك وعبارات التخوين، حتى انتهت بهم الأمور إلى تبنى سرعات مختلفة على الطريق الواحد ألم يختلفوا فى أوروبا حول السياسة الزراعية للاتحاد وحول التعريفة الجمركية والعملة النقدية وتأشيرات الدخول بل وغير ذلك من عشرات الموضوعات، ولكن لم يضع منهم الهدف فى زحام الخلاف ولم تحتجب الغاية فى ظل ضوضاء الحوار لأنهم رجعوا إلى مجتمعاتهم واستفتوا مواطنيهم، لأن الشعوب تتفاوت فى درجات تقدمها ومستويات رقيها.

رابعًا: إن الحساسيات القطرية ومخاوف الصغير من الكبير وقلق الغنى من الفقير، كلها جزء من المشهد العربى الحالى بخيره وشره، كما أن الحياء القومى لم يعد بنفس كبريائه الذى كان، لقد أصبحت الجماهير العربية واقعية دون وهم، تدرك الأشياء كما تراها وتسمعها، فالسماوات مفتوحة والفضائيات متاحة ولم تعد تجدى عمليات التشويش الإذاعى أو التعتيم الإعلامى، فلقد تغيرت الدنيا ولا يوجد مبرر لإخفاء حقيقة أو تزييف واقعة أو رفع أسوار الحماية، فالشارع يدرك ما فى كواليس السياسة ويتابع أدق تفاصيل الحكم ويعلم أن المعادلة التاريخية للعمل العربى المشترك لم تعد صالحة لمجابهة تحديات غير مسبوقة ومخاطر جديدة تمامًا على الساحة كلها.

خامسًا: إن مباراة الاعتدال التى بدأت فى الفضاء العربى بين دول وأقطار لم تكن تسعى إلى ذلك من قبل هى ظاهرة مقلقة، فليس مطلوبًا التحول الظاهرى فقط تحت ضغط الأحداث وتلويحات التصريحات والتهديدات، كما أن التطور الحقيقى يجب أن يصدر عن قناعات وطنية جادة تدرك حاجتها إلى التغيير ورغبتها فى الإصلاح وتعلم أن للديمقراطية أكثر من نموذج، كما أن النظم القائمة يجب أن تعكف على دراسة المتغيرات وتتعامل معها بمنطق رصين لا تبهره القرارات المفاجئة ولا تكبله قيود الماضى فى ذات الوقت، إن المطلوب هو خطوات ثابتة على طريق الديمقراطية التى قطعت فيها دول عربية أشواطًا طويلة منذ أن عرفت مصر أول مجلس نيابى عام 1866 وبعد صدور أول دستور فيها عام 1824.

. . هذه ـ أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ـ خواطر مواطن عربى لا يريد أن ينكأ الجراح أو يفتح الملفات ولكنه يسعى إلى دق ناقوس الخطر أمام مؤتمركم القادم الذى نريده أن يكون خطوة مستنيرة تستوعب التغيرات الدولية وتدرك أبعاد المخاطر التى تطوقنا بدلاً من العويل على اللبن المسكوب صباح مساء، أو «البكاء بين يدى زرقاء اليمامة» على حد تعبير شاعر عظيم من صعيد مصر رحل منذ سنوات، فأنتم تعلمون أن الولايات المتحدة الأمريكية فاعل رئيسى فى المنطقة له مصالحه واهتماماته كما أن له أهدافه وسياساته، وبالمناسبة فنحن لا نطلب التناطح معها أو الاستسلام الكامل لرؤيتها أيضًا، إن المطلوب هو الخروج بمبادرات من جانبنا وطرح أفكار تأتى منا فنحن شركاء لا متفرجين، والعالم لا يحب ويكره، إنما تعرف العلاقات الدولية فقط الاحترام أو الاستخفاف، ولكنها لا تهتم كثيرًا بمشاعر التعاطف المؤقت أو السياسات الاستجدائية، ولدينا ـ نحن العرب ـ مقومات ضخمة وموارد هائلة، ولكن حين يحسن توظيفها ويجرى بأمانة استخدامها فنحن فى حاجة إلى عملية فك اشتباك بين الألفاظ الكبيرة والعبارات الضخمة فى جانب وبين الواقع الصعب الذى نعيشه والتحديات الحقيقية التى نواجهها فى جانب آخر.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو . .

إن الرسالة التى ننتظرها من مؤتمركم القادم يجب أن تكون واضحة وقاطعة مؤداها أن العرب يشعرون بحاجتهم الماسة ـ شأن الكثير من الشعوب النامية ـ إلى التغيير والإصلاح والديمقراطية، ولكنهم بخلاف كثير من الأمم المعاصرة، يعانون من أوجاع أخرى تسببها جرافات إسرائيل التى تهدم المنازل وطائرات «الأباتشى» التى تقتل الأطفال وتغتال القيادات وتنتهك كرامة ذلك الشعب المقهورة إرادته، المحتلة أرضه تحت سمع الدنيا وبصرها، فالعدالة فى العلاقات الدولية والإقليمية والتوقف عن سياسة ازدواج المعايير سوف تساعد حتمًا فى تخفيف العبء وتحرير الإرادة للمضى نحو التغيير اللازم والإصلاح الحقيقى والديمقراطية الصحيحة كما تعزز شفافية العمل العربى المشترك وتؤكد مصداقية النظم القائمة، وليعلم الجميع أن هناك دولاً فى المنطقة قادت حركة التنوير فى القرن التاسع عشر من «رفاعة الطهطاوى» إلى «محمد عبده» ومن جاء بعدهم، وقادت حركة التحرير فى القرن العشرين بثورة يوليو بما لها وما عليها، وهى مرشحة الآن

لأن تقود حركة الإصلاح الكبرى فى القرن الحادى والعشرين . . إن لدى العرب - كما قلت - مقومات ضخمة وموارد هائلة نضعها على مائدة لقائكم المنتظر فى قمتكم القادمة يا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو .

توقيـــع

مواطن عربى من مصر

الصراع العربى الإسرائيلى.. من توازن القوى إلى توازن المصالح

مضينا نتحدث لسنوات طويلة عن التوازن الإستراتيجى فى القوى بين العرب وإسرائيل وكيف أن الخلل فى ذلك التوازن هو السبب فى كل ما حاق بالعرب والفلسطينيين من نكسات وإحباطات، ولقد طالب الرئيس السورى الراحل «حافظ الأسد» يومًا بضرورة التوقف عن التفريط فى الحقوق العربية وإرجاء المواجهة مع الدولة العبرية لحين تحسن ميزان القوى الإستراتيجى فى صالح العرب لأنه ليس من حق أجيال الضعف أن تقرر المستقبل برمته وتحدد فى فترة الهوان النتيجة النهائية التى سوف تتحملها أجيال قادمة بحكم منطق التاريخ، وليس من شك، والأمر كذلك، فى أن ميزان القوى الإستراتيجى مازال - وقد يستمر - لصالح إسرائيل بحكم القوة العسكرية والتقدم التكنولوجى والدعم الأمريكى اللا محدود، لذلك يتعين علينا إعمال ميزان آخر ومحاولة الاعتماد عليه فى حسم الصراع مستقبلاً، ولعل تصرفات إسرائيل الأخيرة، من حملة الاغتيالات ضد القيادات الفلسطينية وصولاً إلى محاولة القيام بإجراءات أحادية الجانب مروراً بمواصلة بناء الجدار العازل هى كلها شواهد على دعم أمريكى شبه مطلق للدولة العبرية فى ظل إدارة تقترب من موعد الانتخابات الرئاسية فى «واشنطن»، لذلك فإن المشهد الفلسطينى بل والعربى عمومًا يدعو إلى تفكير بعيد المدى حول مستقبل الصراع والمفاجآت التى تظهر على الطريق وإن كنت أظن أن تصريحات الرئيس الأمريكى «جورج بوش» أثناء زيارة رئيس وزراء إسرائيل «شارون» للولايات المتحدة لا تبدو مستغربة فى سياق الموقف الأمريكى فى السنوات الأخيرة، ولعلنا نتذكر بهذه المناسبة خطاب الرئيس الأمريكى فى «شرم الشيخ» يونيو2003 عندما استخدم تعبير (الدولة اليهودية) عند الإشارة إلى إسرائيل ولم يكن ذلك حديثًا عفويًا، إذ إن له دلالة مزدوجة أولاها أن «حق العودة» لم يعد قائمًا وأصبح مجرد «مطلب عودة»، فالدولة الفلسطينية - من وجهة النظر هذه - هى الأولى باستقبال العائدين وليس (الدولة اليهودية) وثانيها يتمثل فى دعوة

مباشرة للهجرة اليهودية إلى (الدولة اليهودية) التى أصبحت بالهوية والتسمية هى دولة استقبال يهود العالم، ونحن نرى أن هذا التصور يحتوى على مغالطة صارخة بل ويشكك فى نوايا «واشنطن» عندما دعمت قرار مجلس الأمن الذى تقدمت به حول الحل وفقًا لمفهوم دولتين مستقلتين، فكأنما كانت تستهدف بشكل غير مباشر إجهاض حق العودة على المدى الطويل بدعوى أن هناك دولة فلسطينية مستقلة تستقبل اللاجئين العائدين مثلما يصبح من حق إسرائيل أن تستقبل موجات جديدة من المهاجرين اليهود، وبذلك فإن مصداقية الدور الأمريكى فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى تبدو مهتزة للغاية ولا يجب فهم تصريحات الرئيس الأمريكى الأخيرة حول حق العودة وحدود 1967 إلا فى إطار السياق العام للموقف الأمريكى الداعم لإسرائيل بصورة لم تحدث من قبل على امتداد سنوات الصراع منذ بدايته، و«شارون» أكد ذلك معتبراً أن الموقف الأمريكى غير مسبوق، ونحن حين نتحدث الآن عن توازن المصالح فإننا نحاول التخلص من الخلل القائم فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل ناهيك عنه بين الفلسطينيين وآلة الحرب الإسرائيلية، وإن كنا نسجل بموضوعية كاملة تلك البسالة غير المسبوقة أيضًا للشعب الفلسطينى والتى لا نكاد نجد لها نظيراً فى حركات التحرر الوطنى من قبل، وسوف نحاول أن نفرد فى نقاط محدودة عدداً من العناصر التى تشكل فى مجموعها مفردات ميزان المصالح العربية - الإسرائيلية فى محاولة لصياغتها فى إطار يعطى الجانب العربى استحقاقاته من العوامل الإيجابية بعد أن خذله ميزان القوى حتى هذه اللحظة، وهذه المفردات تتمثل فى السلام والأمن والتعايش المشترك والتعاون الإقليمى والتنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية:

أولاً: إن السلام غاية يتحدث عنها الجميع - الغاصب والمغتصبة حقوقه - ولكن المهم هو ذلك السلام القائم على العدل والذى يتسم بالشمول، فإسرائيل لديها مفهومها الخاص بالسلام القائم على ابتلاع الأرض وطرد الشعب وتزييف التاريخ وتشويه الواقع، ولكن عندما نتخذ من توازن المصالح معياراً لتحديد مفهوم مشترك للسلام فى الشرق الأوسط فإن ميزان القوى لا يتصدر ولكن رؤية المستقبل هى التى تصبح المؤشر الجديد، فحاجة إسرائيل للسلام قد تكون أكثر من حاجة العرب والفلسطينيين له بغض النظر عن التفسيرات التاريخية المكررة التى كانت ترى أن إسرائيل لا تريد السلام أبدًا لأن وجودها مرتهن بحالة الحرب المستمرة.

ثانيًا: لا يمكن الحديث عن الأمن بمعزل عن السلام لأن الأول نتيجة للثانى وليس العكس كما يتوهم «شارون»، وحصول المواطن الإسرائيلى على الأمن هو جزء ضخم فى معادلة توازن المصالح، فقد وصل «شارون» إلى رئاسة الحكومة بدعوى تحقيق أمن الشعب الإسرائيلى ونحن نرى أن ذلك الأمن الآن أبعد منالاً عن أى وقت مضى، لذلك سقطت النظرية الإسرائيلية التى كانت تؤمن بإمكانية تحقيق الأمن العاجل دون السلام الآجل ومعيار توازن المصالح يربط تمامًا بين تحقيق السلام وكفالة الأمن.

ثالثًا: لا يبدو التعايش المشترك حلمًا بعيدًا إذا ما حصل أصحاب الأرض على حقوقهم المشروعة وآمالهم الوطنية فى دولة مستقلة بالمعنى الحقيقى، وإذا تأملنا المشهد العام فى الشرق الأوسط عام 2000 ـ قبل زيارة « شارون الاستعراضية الاستفزازية للمسجد الأقصى والتى كانت هى الشرارة التى اندلعت عنها انتفاضة الشعب الفلسطينى ـ لوجدنا أن التعايش المشترك كان احتمالاً قائمًا فى ظل أجواء اتفاق «أوسلو» وحزمة الاتفاقيات التى تمخضت عنه، وكنا نظن وقتها أن الدولة العبرية تسعى للتعايش الحقيقى مع جيرانها بدلاً من سياسة العدوان المستمر وهدم المنازل واغتيال القيادات وقتل الأطفال، ولكن «إسرائيل شارون» كشفت عن أقبح وجوهها ولم يعد التعايش المشترك هدفًا لها برغم أنها سعت إليه طويلاً وضاقت بالعزلة الإقليمية على امتداد عدة عقود، ويجب أن يدرك أصحاب القرار فى إسرائيل أن الوجود القسرى لها لن يدوم ولكن الوجود الحقيقى هو الذى يقوم على توازن المصالح ويحقق الاستقرار الحقيقى للمنطقة ويلقى قبولاً من شعوبها.

رابعًا: ظل التعاون الإقليمى شعارًا ترفعه إسرائيل لسنوات طويلة وتربط بينه وبين السلام وتدعو إلى المؤتمرات الدولية للشرق أوسطية حتى تصورنا أن الأمل فى ذلك التعاون الإقليمى سوف يمثل وحده حافزًا قويًا لإسرائيل نحو التسوية السلمية العادلة، ولقد كان أصدقاء إسرائيل يرددون مقولة أنها تسعى للسلام طلبًا للتعاون الإقليمى فى شرق أوسط جديد ترفرف فوقه رايات التعامل الاقتصادى والتوازن السياسى والانفتاح الدولى، ولكن مسار الأحداث أثبت زيف ذلك الإدعاء وكشف عن أن أهداف إسرائيل أكبر من ذلك بكثير وأصبحنا نظن أن طنطنة إسرائيل ببريق التعاون الإقليمى كان غطاء لابتلاع الحاضر بدعوى التحضير للمستقبل.

خامسًا: تلعب التنمية الاقتصادية لدول المنطقة العربية دوراً هامًا فى تغيير شكل المنطقة، فقد كانت إسرائيل تزعم أن التخلف العربى واحد من مخاوفها وأنها تبدو وحدها مركز التفوق وقلعة التكنولوجيا، وأن إسهامها فى انتشال بعض الدول العربية - إذا تحقق السلام المزعوم - سوف يكون تأكيداً لدورها الإقليمى ومصدراً للنفع العام فى الشرق الأوسط كله، ونحن الآن نتحدث عن رفع مستوى معيشة عدد من الشعوب العربية لتوفير بيئة مناسبة لأجواء السلام الموعود، ومع ذلك فإن إسرائيل تعمل على تحقيق العكس تقريبًا، إذ إن جرائمها تضرب استقرار المنطقة وتعطل برامج التنمية لشعوبها وتدفع نحو الإنفاق العسكرى وتحرم الشرق الوسط من الازدهار الحقيقى والتنمية الفعلية.

سادسًا: زعمت إسرائيل دائمًا أنها «واحة الديمقراطية» فى الشرق الأوسط وأنها محاطة بنظم فردية تختنق فيها الحريات السياسية، وظلت تروج لذلك المفهوم فى المؤتمرات الدولية والمنتديات العالمية مدعية أن الديمقراطية العربية ستكون ضمانًا للسلام الحقيقى، ولكن ذلك كله كان ادعاء لا يستند إلى مفهوم صحيح فالديمقراطية الإسرائيلية ذات طابع عنصرى يفرق بين اليهودى والعربى بل ويفرق بين اليهود ذاتهم غربيين وشرقيين، كما أن اتجاه الدول العربية نحو الإصلاح السياسى والدستورى وتوسيع مساحة الديمقراطية وفتح أبواب الحريات ما يمثل إغراء لإسرائيل المعتدية فى هذه الظروف إطلاقًا.

. . إن هذه المفردات تشكل مؤشرات محددة تسمح بالدخول فى مباحثات تعتمد على توازن المصالح وليس توازن القوى، فالصراع فى الشرق الأوسط لا يبدو متكافئًا إذا اعتمدنا على مفهوم توازن القوى الإستراتيجية والعسكرية ولكنه يمكن أن يصبح متكافئًا عندما نعمل معيار توازن المصالح التى يحققها السلام العادل والشامل إذا صدقت نوايا إسرائيل وغيرت من طرحها الحالى القائم على استخدام القوة العسكرية وحدها . . إننى أزعم أن التركيز فى الخطاب العربى على توازن المصالح بين الطرفين سوف يكون أكثر جاذبية عن الحديث على توازن القوى التى لا تبدو فى صالحنا حتى الآن، ويكفى أن الفلسطينيين لا يجدون سلاحًا لمقاومة الاحتلال إلا التفجير الذاتى من خلال العمليات الاستشهادية التى برعت إسرائيل فى تصويرها أمام العالم كإرهاب دولى، حتى أن القضية الفلسطينية تدفع وحدها ثمن الخلط المتعمد بين المقاومة والإرهاب على نحو غير مسبوق فى كل حركات التحرر الوطنى . . إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن أوضح أنه إذا

كان ميزان القوى فى الشرق الأوسط قد خذلنا، فإن ميزان المصالح فى الصراع العربى الإسرائيلى لا يجب أن يخذلنا، فالحديث عن المستقبل - إذا دخلت إسرائيل مع الفلسطينيين والعرب فى مباحثات جادة للسلام الحقيقى - يمكن أن يكرس توازن المصالح كطريق للمستقبل وسبيل للتسوية العادلة التى سوف تعطى إسرائيل المختلفة عنها الآن إمكانية التعايش المشترك مع جيرانها، لأن السلام القائم على توازن المصالح هو الذى يدوم، أما إذا شعر طرف بالظلم فى صفقة التسوية فلن يطول بقاؤها، ولعل درس «ألمانيا» من الحرب العالمية الأولى إلى شن الحرب العالمية الثانية هو دليل تاريخى على صدق ما نذهب إليه، فالتوازن فى المصالح هو الذى يسحب الصراع من ميادين المعارك ويتجه به نحو موائد المفاوضات.

الدول العربية.. سرعات متفاوتة

عندما امتلأ السوق السياسى فى الشرق الأوسط بمبادرات الإصلاح ودعوات التغيير التى جاء بعضها من الداخل ومعظمها من الخارج بدا واضحًا أن التعميم صفة مشتركة بين معظم المبادرات عندما يكون الحديث عن المنطقة العربية وكأنها خضعت لذات الظروف وحققت نفس المستويات الفكرية والثقافية، ووصلت إلى درجة واحدة من الاندماج الاجتماعى وأصبح لديها رأى عام ناضج وموحد دون تفاوت، ويهمنى فى البداية أن أقرر إن ما نبحثه الآن لا يتصل بمفهوم المفاضلة ولكنه ينصرف إلى منطق التباين والتفاوت فى مراحل النمو وأساليب التقدم، وإذا أخذنا تجربة الاتحاد الأوروبى - رغم التباين بين العرب والأوروبيين فى كثير من الخصائص والظروف - لوجدنا أن الاعتراف بالاختلاف كان هو المدخل القوى لميلاد شخصية الاتحاد الأوروبى، والأمر فى الوطن العربى يستند إلى مقومات تاريخية وثقافية لا سبيل إلى إنكارها ولكنه لا يخلو من فوارق قطرية يحسن التعامل معها بصراحة ووضوح، ونحن عندما نتناول موضوع السرعات المتعددة فى المنطقة العربية فنحن لا ننتقص فى الوقت ذاته من جوهر الروح القومية والقواسم المشتركة للأمة الواحدة، وسوف نمضى فى تحليل هذا الأمر من خلال عدد من النقاط أهمها ما يلى:

أولاً: إن التاريخ العربى مشترك ولكن آثار الوجود الأجنبى تختلف من قطر عربى إلى قطر آخر كما أن خصائص التطور اختلفت بين دولة وأخرى، كذلك فإن إمكانيات الشعوب العربية ليست واحدة، فهناك دول أكثر ثراء ودول أكثر تحضراً فضلاً عن الاختلاف القائم بين دول الأنهار ودول الصحراء Cult of River & Cult of Dessert وهناك ثقافة المدينة وثقافة القبيلة، ونحن لا نميز إحداها على غيرها ولكن نؤكد فقط أن مقاييس التطور متعددة كما أن ظهور النفط قد قدم أبعاداً جديدة للتفاوت فى الثروة مع تقديم نماذج جديدة لدول النهضة العربية بإمكاناتها المادية الكبيرة وتراثها الثقافى ذى الخصوصية.

ثانيًا: طبعت شخصية الحركة الوطنية من أجل الاستقلال الشعوب العربية بسمات

قطرية لا يمكن تجاهلها، فالاستعمار الأجنبى كان مختلفًا من منطقة لأخرى كما أن المطالب متباينة، فهناك من كان هدفهم الاستقلال والدستور، وهناك من كانت غايتهم توحيد الدولة وتجميع شمل القبائل والعشائر من أجل كيان سياسى ثابت على أسس حضارية ذات طابع قومى ذاتى، لذلك فإنه عندما نأخذ المنطقة العربية فى تعميم كامل فإننا نرتكب فى الواقع خطأ منهجيًا واضحًا.

ثالثًا: أحدث قيام الدولة العبرية تأثيرًا ضخمًا فى الوطن العربى فالكل شعر بالخطر منذ فترة مبكرة، ولو راجعنا محادثات الملك «عبد العزيز» مؤسس المملكة العربية السعودية والرئيس الأمريكى «روزفلت» لاكتشفنا الإحساس العميق لدى الملك بخطورة القضية الفلسطينية ودفاعه الرصين عنها، كما أن دولة مثل مصر قد حشدت مع ثورة يوليو (تموز) 1952 كافة المشاعر ضد الوجود الإسرائيلى وحذرت من مخاطره فى إطار مد قومى كان قويًا وكاسحًا، ولكن هذه الرسالة وصلت إلى الدول العربية بشكل متفاوت وليس بذات الدرجة فدول الجوار للكيان العبرى تختلف عن الدول العربية الأخرى.

رابعًا: تمثل مستويات التعليم ونوعيات الثقافة عاملاً آخر يجعل التعميم أمرًا يفتقر المصداقية والموضوعية، فالكل لديه الآن المدارس الراقية والجامعات الكبيرة، ولكن ذلك لم يكن متاحًا للجميع منذ البداية فهناك اختلاف فكرى وثقافى لا يجب إنكار وجوده وتفاوت فى عمر العملية التعليمية وعراقة الجامعات ومؤسسات التنوير ولا يقف الأمر عند هذا الحد، ولكنه يتجاوز ذلك إلى مظاهر عديدة أخرى توضح الخصوصية القطرية والتنوع فى مراحل النمو.

خامسًا: إن الدول العربية متشابهة فى كثير من مراحل النمو ودرجات التقدم ومستويات التصنيع، ولكن نشوء أجهزة كل دولة ارتبط بظروف قيامها أو استقلالها، فهناك الدولة ذات الطابع الدينى الذى يستلهم فلسفته من الإسلام الحنيف ويعتمد نظرية الشورى بديلاً للديمقراطية الغربية، وهناك دول تحكمها دساتير على النمط الغربى وتحاول المضى فى المشاركة السياسية عن ذلك الطريق الذى ينتمى للتيار السائد فى عصرنا، فالخلاف هنا لا يخفى على الباحثين بين من ينتمون للنشوء الدينى للدولة ومن يعبرون عن النشوء الوطنى ذى الطابع العلمانى نسبيًا رغم أن كل دساتير الدول العربية الإسلامية تشير إلى الإسلام مصدرًا للتشريع بشكل أو بآخر.

سادساً: يعتبر السجل التاريخى للمجتمع المدنى فى كل دولة عربية هو عامل اختلاف آخر فهناك دول عرفت الجمعيات الأهلية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر مثل مصر وغيرها، كذلك فإن المرأة التونسية - على سبيل المثال - نالت حقوقها القانونية فى وقت مبكر نسبيًا مقارنة بدول عربية أخرى، كما أن الحركة النقابية تختلف من بلد عربى إلى آخر، وخصائص المجتمعات العربية لا تبدو واحدة فى هذا السياق.

سابعًا: يعد التاريخ السياسى أيضًا أحد عوامل الاختلاف، فهناك دول عرفت الدستور المكتوب فى القرن التاسع عشر كما قام فيها برلمان منتخب عام 1866 كما هو الحال فى مصر مثلاً، كذلك فإن وجود الأحزاب السياسية من عدمه يعد علامة أخرى للتفاوت بين الأقطار العربية، ومع تسليمنا بأن الديمقراطية ليست كاملة فى كل الأقطار العربية وإدراكنا لصغر مساحة المشاركة السياسية فيها إلا أن المسألة نسبية فى النهاية ويظهر الاختلاف واضحًا طبقًا لطبيعة كل نظام سياسى عربى وأدوات الحكم فيه.

ثامنًا: يظل الدور الإقليمى لكل دولة عربية عاملاً آخر يجب التعويل عليه قبل التعميم فى الإشارة إلى كل الأقطار فى إطار واحد، فهناك دول تتحمس للعب دور أكثر من غيرها، ودول أخرى لا تسعى إلى ذلك لأسبابها، والدور فى النهاية ليس متوقفًا على حجم الدولة صغيرة أو كبيرة بقدر ما تحدده الإرادة الوطنية للدولة ذاتها، خصوصًا وأن الطرح التقليدى لمفهوم الدول العربية الكبرى وارتباط ذلك بدورها القيادى لم يعد ارتباطًا إلزاميًا فى كل الظروف.

تاسعًا: نقترب فى هذه النقطة من مسألة ذات حساسية وهى تلك المتعلقة بالفروق بين المشرق والمغرب العربيين وهى فروق لا تنال من الخصائص المشتركة للأمة الواحدة، إلا أن هناك سمات متميزة لكل منهما، فالمشرق العربى يتشابه تاريخه خصوصًا من حيث سيطرة الاستعمار البريطانى فترة غير قصيرة عليه وتأثيره فيه، بينما يختلف الأمر بالنسبة للمغرب العربى الذى عرف الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا وتأثرت بعض دوله بروح «الفرنسة» ثقافيًا وفكريًا مما جعل المغرب العربى أقرب إلى المزاج الأوروبى من المشرق العربى، وانعكس بالتالى على مستويات الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، وإن بقيت الظاهرة الإسلامية غطاءً مشتركًا إلى جانب العروبة بينهما.

عاشراً: إن التجمعات الإقليمية العربية تعبر فى ذاتها عن السرعات المتفاوتة على

الساحة العربية الأكبر التى يجسدها الوجود السياسى والقانونى لجامعة الدول العربية، ولكن تلك التجمعات بدءاً من مجلس التعاون الخليجى وصولاً إلى الاتحاد المغاربى تعبر فى مجملها عن الإحساس بالخصائص المشتركة لمجموعات متميزة من العالم العربى وهو أمر لا نعترض عليه ولكن نسجل نتائجه وآثاره.

. . هذه نقاط عشر قصدنا منها إبراز الخصائص الذاتية للأقطار والتجمعات العربية على نحو لا يمس القواسم القومية والدينية المشتركة بينها، ويكفى أن نتأمل التجربة الأوروبية مرة ثانية لنرى نتائج التباين بينها وكيف اعترفت بذلك وتعاملت معه، فمنها من قبل الاتحاد الجمركى ومنها من تحفظ عليه ومنها من قبل الاتفاق المشترك حول تأشيرات الدخول (شينجن) ومنها من لم يرغب فى الانضمام، لذلك كما أن موضوع العملة الموحدة لا يزال محل جدل فى بعض دول الاتحاد الأوروبى، بل إن الانضمام للاتحاد فى حد ذاته اختلف أيضًا وفضلت دولة أوروبية مثل «سويسرا» إبقاء وضعها والحفاظ على حيادها. . وأنا أقرر هنا بوضوح أن العرب يختلفون عن ذلك لأنهم يمثلون أمة واحدة بلغة واحدة وهو أمر لا يعرفه الأوروبيون ولا يتمتعون به، ومع ذلك توحدوا واتفقوا ولكن العرب من فرط ما لديهم من مقومات الوحدة وعناصر القومية المشتركة لا يفعلون ذلك. . وكل ما أهدف إليه من هذه السطور هو أن أوضح أن كل المبادرات الجديدة التى تتحدث عن الإصلاح والتغيير والديمقراطية قد وضعت العالم العربى - وربما الإسلامى أيضًا معه - فى سلة واحدة، وافترضت بحكم حساسيتها من المد الدينى وربطه بالإرهاب الدولى أن الشرق الأوسط الكبير هو وعاء متجانس لا توجد اختلافات بين أقطاره أو خصوصيات لدى شعوبه، مع أننا إذا تأملنا الوطن العربى وحده لميزنا فيه سرعات ثلاث على الأقل بين دول قطعت تاريخيًا شوطًا لا بأس به نحو الإصلاح، وأخرى لا تزال على الطريق، وثالثة لا تزال تعانى من التخلف السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى أو هم جميعًا معًا، ولعل تسليمنا بفلسفة السرعات المتفاوتة يعتبر خدمة حقيقية للعمل العربى المشترك فى إطار جامعة الدول العربية أو خارجه، فالتفاوت يسمح بمرونة الحركة ويدفع الدول العربية نحو التقدم وفقًا لمعدلات الأسرع وليس وفقًا لحركة الأبطأ من أجل أمة أفضل فى ظروف أوفق وفى ظل مناخ إقليمى ودولى أحسن.

حيوية السياسات العربية على طريق التغيير والإصلاح

ازدادت وتيرة الحديث فى الشهور الأخيرة حول قضايا التغيير والإصلاح والديمقراطية فى الدول العربية، وأصبح الشعار مرفوعًا فى كل العواصم تقريبًا وتبارت الأنظمة العربية فى حديث مسترسل حول جهودها فى الإصلاح والأشواط التى قطعتها بدوافع ذاتية قبل أن تكون هناك توجيهات خارجية، والأمر يثير تساؤلاً حول درجة حيوية السياسات العربية المتصلة بهذا الموضوع، فالترهل والجمود اللذين أصابا العلاقات بين بعض الحكومات العربية وشعوبها أصبح مثارًا للتساؤل ومدعاة للقلق، إذ إن ديناميكيات النظم المعاصرة تنطلق أساسًا من العلاقات الصحية والروابط السوية بين الشعوب والحكام، وهو أمر لا يبدو متاحًا على الساحة العربية فى هذه الظروف المركبة بل والمعقدة، ويدفعنا ذلك إلى إثارة عدد من الملاحظات الرئيسة ذات الصلة بالموضوع:

أولاً: إن الإصلاح السياسى والدستورى هما المتغيران الأساسيان اللذان يتبعهما باقى المتغيرات ولا نتصور إصلاحًا اقتصاديًا أو ثقافيًا أو اجتماعيا دون البدء بالإصلاح السياسى والدستورى، فالبداية دائمًا من الرأس كما أن التدهور يبدأ أيضًا من الرأس (ففساد السمكة يبدأ من رأسها) كما هو الحال فى بعض النظم العاجزة عن متابعة روح العصر وملاحقة حتمية التغيير، ثم إن الأمر فى النهاية هو مجموعة السياسات على كافة الأصعدة، لذلك فالإصلاح السياسى والدستورى هو المتغير المستقل الذى تتبعه التغييرات الأخرى.

ثانيًا: إن شعار الإصلاح قد بدأ يتردد فى إسراف واضح وتكرار ممل دون أن تواكبه جهود حقيقية على طريقه الصحيح والجاد وهذا أمر يدعو للقلق ويثير المخاوف، إذ إن رفع الشعار وترديده فى إسراف واضح هو إجهاض مستتر له ومحاولة للالتفاف عليه، أما ما يتردد من انتقادات لفكر الإصلاح باعتبار أنه قد جرى تصديره إلينا أو فرضه علينا فهى مقولة حق يراد بها باطل، إذ إن حاجاتنا إلى الإصلاح والتغيير أكبر وأسبق من دعاوى السيطرة الأجنبية أو التدخل الخارجى.

ثالثًا: نبهنا من قبل إلى خصوصية كل قطر عربى وظروفه ولكن الحديث عن تلك الخصوصية لا يجب أن يتحول إلى تكأة لتعطيل الإصلاح والتلويح ببعض المحاذير الوهمية التى قد تعبر من قريب أو من بعيد عن المستقبل وما يجب أن يكون عليه، فالخصوصية لا تتعارض مع سيادة القانون واحترام الحريات وتوسيع مساحة المشاركة السياسية وتمثيل كافة القوى على مسرح الحياة العامة، لذلك فإن هذه النغمة لا تعبر بصدق عن الواقع والظروف المحيطة به.

رابعًا: إن الصراع العربى الإسرائيلى أو المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية لا تعتبر مبرراً لإرجاء العمل بآليات الإصلاح والتغيير، بل إن مأساتنا الحقيقية فى إدارة ذلك الصراع قد نجمت عن شعارات مرحلية رفعناها لكى نعتبر النزاع العربى الإسرائيلى السبب الرئيسى فى تعطيل مسيرة الديمقراطية والإبطاء فى عملية التنمية والعزوف عن الجدية على طريق الإصلاح بدعوى أنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، بينما كسبت إسرائيل معظم معاركها العسكرية والسياسية معًا بسبب التفوق العلمى والتكنولوجى والتطور الصناعى والعسكرى، والأخذ بديمقراطية كان لها عائدها الإيجابى على القرار الإسرائيلى مهما كانت ملاحظاتنا على تلك الديمقراطية التى لا تخلو من مسحة عنصرية.

خامسًا: إن التفاوت الذى أشرنا إليه فى كتابات سابقة بين مستويات التقدم الفكرى والاجتماعى فى الدول العربية إنما يحدد نقاط بداية مختلفة لكل منها ولكنه لا يضع سقفًا يصادر على طموحات أى منها، ولنا فى بعض الدول الأفريقية الصغيرة حديثة الاستقلال عبرة، فتلك الدول الأفريقية قطعت أشواطًا واضحة على طريق التعددية والديمقراطية إلى الحد أنها أزاحت بعض القيادات التاريخية حتى من أبطال الاستقلال الوطنى وأحلت بديلاً لهم قيادات جديدة بحكم صناديق الاقتراع وبقرار الديمقراطية الذى لابد من احترامه.

سادسًا: يظل الفقر وتدنى مستوى المعيشة ظاهرة حاكمة فى معظم المجتمعات العربية، وليس من شك فى أن فشل بعض الأنظمة فى الوفاء بالتزاماتها تجاه الطبقات محدودة الدخل فضلاً عن انتشار الفساد المالى والإدارى، وهما بالمناسبة ابنان شرعيان للفساد السياسى، يظل ذلك الفقر بمثابة المعوق الأساسى والمانع القوى دون التطور إلى الأفضل، لذلك فإن مسيرة الإصلاح الاقتصادى ذات أهمية كبيرة، بل إننى أزعم صادقًا أن

الإرهاب هو الآخر ابن للفقر والتخلف الاجتماعي والانهيار الأخلاقي، وقديمًا قال الإمام «على» كرم الله وجهه «لو كان الفقر رجلاً لقتله».

سابعًا: إن ما يجرى فى العراق من تطورات بل إن سلسلة المحاكمات للرئيس العراقى المخلوع وقيادات نظامه سوف تكشف عن جزء هام من العوار العربى، وإذا كنا نعترف أن ذلك النظام العراقى السابق ليس له نظير فى المنطقة إلا أنه يبقى عبرة لمن يعتبر، كما يؤكد أن حكم الفرد هو الذى يؤدى إلى الكوارث والنكبات، وأنه لابد من المراجعة الأمينة لسياق السياسات الداخلية فى الأقطار العربية المختلفة فى ظل الظروف الدولية والإقليمية المعاصرة.

ثامنًا: تبقى حقوق الإنسان بوابة العصر وطريق الشعوب نحو الغد، ولقد أصبحت لحقوق الإنسان مفاهيم واسعة ومضامين شاملة لا تقف عند حدود مقاومة التعذيب البدنى والنفسى فى السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة، ولكنها تتجاوز ذلك إلى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية يقع فى مقدمتها وجود حد أدنى من مستوى المعيشة يحافظ على كرامة المواطن العربى فى أقطاره المختلفة.

تاسعًا: إن أخطر ما تواجهه قضايا التغيير والإصلاح والديمقراطية أن الكثيرين ممن يجب أن يستهدفهم ذلك هم الذين يقودون التيار الذى يرفع تلك الشعارات، وهذه نقطة خطيرة للغاية لأن بعض الذين يتحدثون عن الإصلاح هم أولى الناس بأن تقتلعهم رياح التغيير القادمة، ولعل هذه المسألة تثير من المخاوف ما يرتبط بمبررات مكررة مثل الخصوصية والذاتية والهوية الوطنية.

عاشراً: يظل هناك سؤال معلق يتصل بصدق نوايا القوى الخارجية التى تدعو إلى الإصلاح والديمقراطية فى المنطقة العربية فهل الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة مصلحة فى وجود نظم ديمقراطية فى الدول العربية؟ وبمفهوم أوسع هل تتحمس إسرائيل لإصلاح حقيقى فى المنطقة العربية؟ إن الإجابة على هذين التساؤلين تحتاج إلى قدر كبير من المصداقية التى لا نضمن وجودها، بل إننا نرى فى تحقيق التغيير والإصلاح والديمقراطية ما يتعارض مع مصالح القوى الطامعة فى موارد المنطقة والراغبة فى التواجد بها أو السيطرة عليها.

.. هذه ملاحظات نستهدف منها أن نقرر أن تيار الإصلاح الذى تجتاح شعاراته المنطقة

وتمتد أفكاره فى كل اتجاه يحتاج إلى نظرة فاحصة ورؤية شاملة تميز بين الظواهر المختلفة وتضعها فى حجمها الطبيعى ووضعها الصحيح، بقى أن نشير إلى أن مكانة النظم وقيمة الحكومات تتحدد بدرجة حيويتها وقدرتها على التواؤم مع مجريات الأمور، خصوصًا وأن لدينا فى العالم العربى خلطًا غير مفهوم بين حالة السكون ومفهوم الاستقرار، فالأولى تقوم على درجة الجمود القائم بغض النظر عن النار تحت الرماد، أما الاستقرار فهو محصلة لعوامل وعناصر ومقومات تؤدى إلى التوازن الاجتماعى والتصالح الطبقى وكفالة الحريات العامة وتمثيل كافة القوى الموجودة فى الشارع السياسى، بحيث يكون من نتائج ذلك تداول السلطة ودوران النخبة وتجديد الدماء فى المواقع المختلفة، وليس سرًا أن دول المنطقة العربية فى معظمها تتميز بالقسوة فى التعامل مع مواطنيها ولا تبدو سجلات حقوق الإنسان فيها على المستوى المطلوب، فضلاً عن أن بعضها لا يخلو من الظواهر السلطوية المرتبطة بحكم الفرد وتأليه القيادة وتقديس الحكام، وكلها أمور عفا عليها الزمن وأودعتها الشعوب متاحف التاريخ، لذلك فإن خروج الدول العربية من دائرة التخلف السياسى سوف يمثل النقلة النوعية المطلوبة لمواكبة أحداث العصر الكبرى وتطوراتها السريعة ولا يحسبن أحدًا أن الصراع العربى الإسرائيلى أو الوضع فى العراق بعيدين عن قضايا التغيير والإصلاح، بل إننا نرى فى ذلك المدخل الطبيعى بل والوحيد للخروج من المأزق والتخلص من الأوضاع الراهنة وفتح آفاق أكثر إشراقًا أمام المستقبل العربى. .
خلاصة القول إن علينا ـ نحن العرب والمسلمين ـ أخذ مسألة الإصلاح بجدية كاملة لأن من عيوبنا التاريخية أننا نرفع الشعارات ولا نمضى وراءها ونبدأ الطريق ثم لا نستكمله، وقد حان الوقت بحكم التحديات الصعبة والظروف الخطيرة أن تتغير عقلياتنا وأن تتسع آفاقنا لتستوعب المستقبل بكل ما يحمله من تطلعات ومفاجآت وأحداث، وإذا كان هناك حديث متكرر عن صراع الحضارات وصدام الثقافات فإنه يتعين علينا أن نبدأ بأنفسنا وأن نسيطر على زمام أمورنا حتى لا تظل صورتنا شوهاء أمام الآخر، ولعلى أقول هنا أنه كلما تذكرت المشاهد المذاعة من محاكمة «صدام حسين» رأيت فيها تلخيصًا لآلام شعوبنا ومحنة أمتنا، وآمنت أن الخلاص لن يتحقق إلا بالتغيير الحقيقى، والإصلاح الكامل، والديمقراطية الدائمة.

الفصل الثالث

الشرق الأوسط والخروج على النص

«علينا أن نتأمل ما يجرى، لكى ندرك أن الأمور ابتعدت عن السياق الطبيعى وخرجت عن النص المكتوب، وأعنى به المواثيق الدولية وقرارات الشرعية التى كان متفقًا عليها بشكل عام حتى سنوات قليلة مضت».

الشرق الأوسط والخروج على النص

إن متابعة الأحداث الجارية فى الشرق الأوسط الذى نعرفه ـ وهو غير الشرق الأوسط الكبير ـ توحى بأن الأمور تتبدل بسرعة وأن الأحوال تتغير بشكل غير مسبوق، فلم يعد هو ذلك الشرق الأوسط الذى كان منذ سنوات، فقد زاد اللاعب الإسرائيلى فى هجومه على امتداد المسرح وفتح على العرب جبهة إضافية فى العراق لتشتيت جهودهم وبعثرة إمكاناتهم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى إدارة أمريكية مفرطة فى خلط المفاهيم، (الدين بالسياسة والمقاومة بالإرهاب والإسلام بالعروبة)، لذلك أصبح من المتعين علينا أن نتأمل ما يجرى لكى ندرك أن الأمور ابتعدت عن السياق الطبيعى وخرجت عن النص المكتوب، وأعنى به المواثيق الدولية وقرارات الشرعية التى كان متفقًا عليها بشكل عام حتى سنوات قليلة مضت، ولعلنا نتطرق إلى تفسير ذلك من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن التاريخ الحديث للشرق الأوسط والذى كانت تطلق عليه وزارة المستعمرات البريطانية الشرق الأدنى أثناء الحرب العالمية الأولى كانت له شخصيته التقليدية وأطرافه المعروفة، إلى أن تفتحت الشهية الأمريكية على المنطقة وبدأت تمارس سطوتها فى إطار وراثتها للاستعمارين البريطانى والفرنسى، إلا أنه يبدو لنا كما لو أن الأمور كانت معدة سلفًا ومرسومة من قبل، ورغم أننا لا نميل إلى التفسير التآمرى للتاريخ إلا أننا نرى عناصر المؤامرة فى كل أركان الشرق الأوسط، حيث لعبت القوى الغربية ـ أوروبية وأمريكية ـ أدوارًا متتالية فى إعداد المسرح السياسى لما هو عليه الآن.

ثانيًا: إن تكوين الشرق الأوسط من أغلبية عربية كان ولا يزال أحد مصادر القلق فى ربط الإقليم جغرافيًا بالعروبة قوميًا، ولعل تعبير «الشرق الأوسط الكبير» الذى خرجت علينا به الولايات المتحدة الأمريكية هو تأكيد لمعنى تذويب الوجود العربى فى كيان أكبر، بحيث لا يصبح الشرق الأوسط مرادفًا لأغلبية عربية بل لأغلبية إسلامية تبدأ من غرب الهند إلى شواطئ الأطلسى ومن جنوب روسيا إلى أعالى النيل، إنها محاولة ضخمة

لتذويب الكيانات فى إطار واحد واعتبار هذه المنطقة هى البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب كما تراها الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل ذلك يفسر الدوافع التى انطلق منها ذلك التعريف الجديد وتوابعه المختلفة.

ثالثًا: إن إسرائيل - فكرة ودولة - قد نشأت نشوءًا طويل المدى بتخطيط إستراتيجى بعيد منذ أن بدأت الحركة الصهيونية تداعب «نابليون» مرة و«محمد على» مرة أخرى، ثم تتسلل إلى البلاط العثمانى وتحاول الوثوب إلى فرصة للتواجد فى «أرض الميعاد» كما يسمونها، ولا شك أن إسرائيل كيان استيطانى عدوانى توسعى لا حدود لتطلعاته، لذلك فإنها هى المصدر الرئيسى للخروج على النص والعبث بالقرارات الدولية والاستهانة بالشرعية وتحويل الشرق الأوسط إلى بؤرة للصراع الدامى، بل إننى أتصور أحيانًا لو أن إسرائيل ظهرت كجيب صغير فى دولة الصين أو الدولة الهندية معتقدًا أنها كانت يمكن أن تسبب أيضًا إزعاجًا لتلك القوميات الضخمة والشعوب الكبيرة، فالعيب كله ليس فينا بل إن جزءًا كبيرًا منه يقبع فى رؤية إسرائيل للعالم حولها وتصورها لمستقبلها الذى يقوم على سياسة عنصرية انتقامية تصفى بها حسابات المسألة اليهودية تاريخيًا.

رابعًا: إن التطورات الجديدة فى الأعوام الأخيرة وما حملته من عواصف فكرية ورياح سياسية قد أدت إلى خلط كبير بين الأمور وجعلت الشرق الأوسط حلبة لصراعات إضافية ومشكلات لم تكن قائمة من قبل، ولعل المسألة العراقية هى أوضح نموذج لذلك، فهى فى ظنى واحدة من إفرازات الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) 2001، إذ لم تكن أفغانستان كافية للثأر الأمريكى وكان لابد من التاسع من أبريل (نيسان) 2003 يوم سقوط بغداد تعويضًا مطلوبًا عن الهجوم الإرهابى على كل من «نيويورك» و«واشنطن»، ولسنا ندرك حتى الآن حجم التداعيات المنتظرة لذلك الحادث المشئوم الذى دفع الشرق الأوسط أغلى أثمانه وتحملت القضية الفلسطينية تحديدًا أفدح تكاليفه، وهل الانتهاكات اليومية والجرائم الإسرائيلية غير المسبوقة فى الأراضى الفلسطينية إلا نتيجة لتلك التداعيات وأثرًا من آثارها؟

خامسًا: يجب أن نعترف أن هناك مجموعة أخرى من مظاهر الخروج على النص فى سياسات الشرق الأوسط تصدر هذه المرة من الجانب العربى الذى اختفت منه مظاهر الحياء القومى وشاعت فيه سياسة إبراء الذمة، فلم يعد هناك مشروع قومى واحد أو رؤية عربية

محددة، كما أن تصرفات البعض لا تزال تمضى على نفس الوتيرة القديمة، إذ يدور القادة العرب فى حلقة مفرغة من الأمانى والأحلام والخطب والقرارات، بل إن تغيب بعض قادة العرب عن مؤتمرات القمة بغير عذر واضح يعد هو الآخر إضافة سلبية للعمل العربى المشترك وخصمًا من حجم المسئولية العربية الواحدة، فالعرب اليوم ليسوا هم العرب الذين كنا نعرفهم فى سنوات المد القومى أو حتى فى ذروة المواجهة مع إسرائيل، لذلك فإننا لا نجد غضاضة فى أن نقرر صراحة أن العرب أيضًا قد تغيروا وأن الخروج على النص قد شمل جميع الأطراف فى الشرق الأوسط بغير استثناء.

.. هذه ملاحظات أردنا منها أن نبحث فى الشرق الأوسط الجديد - ولا أقول الكبير - من حيث مظاهره الوافدة وسياساته المتغيرة على امتداد السنوات الأخيرة، ويمكننا أن نرصد مظاهر محددة للخروج الفاضح على النص من جانب الدولة العبرية ونشير فى ذلك السياق إلى المظاهر الثلاث التالية:

(1) العبث الكامل بالشرعية ومرجعيات التسوية السلمية والاستهانة بالقرارات الدولية، فإسرائيل لا تعير اهتمامًا للمجتمع الدولى ولا تبالى بردود الفعل المختلفة وتتصرف فى اتجاه واحد دون اعتبار بالآخرين، تدعمها فى ذلك إدارة أمريكية مواتية تستجيب لمطالبها وتقيم وزنًا كاملاً لرغباتها وتقف فى وجه كل إدانة توجه إليها، إن الدولة العبرية قد اصطنعت لنفسها قاموسًا سياسيًا جديدًا استبدلت فيه كلمة الإرهاب بالمقاومة ضد الاحتلال والاستيطان بحق الفلسطينيين فى أراضيهم وتجاوزت كل الخطوط الحمراء وانتهكت كل الأعراف الإنسانية، وهى تفعل ذلك كله تحت مظلة خطاب إعلامى مغلوط يتحدث عن حق الدفاع عن النفس ويعتبر العمليات الاستشهادية نمطًا وحيدًا للإرهاب الدولى.

(2) تعرض «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين هو الآخر لمحاولة تشويه كبيرة ولم يكن ذلك أمرًا جديدًا، فالذين تابعوا خطاب الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» بشرم الشيخ فى يونيو (حزيران) 2003 لاحظوا أن الرئيس الأمريكى قد استخدم تعبيرًا جديدًا عند الإشارة إلى إسرائيل إذ أسماها «الدولة اليهودية» وهى تسمية ذات دلالة واضحة ومغزى محدد، فهى تعنى أن «حق العودة» للفلسطينيين لم يعد قائمًا لأن هناك دولة يهودية، كما أن هناك دولة فلسطينية هى التى تستقبل الفلسطينيين العائدين، أما الدولة اليهودية فأولى بها أن تستقبل أبناءها من المهاجرين اليهود،

فتعبير «الدولة اليهودية» الذى استخدمه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كان بمثابة إشارة مزدوجة ومبكرة تشير إلى تراجع بلاده عن الالتزام التاريخى بحق العودة بل وتشجيعها فى الوقت ذاته للهجرة اليهودية إلى إسرائيل، لذلك لم يكن جديداً ما صرح به الرئيس الأمريكى فى حضور رئيس الوزراء الإسرائيلى «شارون» فى «واشنطن» حول هذا الأمر الذى يعد تأكيداً للخروج الصارخ على النص التقليدى لمفردات التسوية فى الشرق الأوسط.

(3) إن القرار 242 رغم ما أحاط به من غموض التفسير إلا أنه ظل بمثابة النص المتفق عليه فيما يتصل بحدود 5 يونيو (حزيران) 1967، ولقد تبع ذلك القرار قرارات أخرى مكملة ومؤكدة كان من أهمها القرار 338، لذلك قد استقر فى الوجدان العربى شعور راسخ بأن الشرعية الدولية تحمى حدود 1967حماية كاملة وأن أقصى ما يستلزمه الوصول إليها هو القبول بمبدأ الأرض فى مقابل السلام، ولقد كان نموذج استعادة مصر لحدود 1967 باتفاقية السلام فى 26 مارس (آذار) 1979 بمثابة تأكيد عملى للقرار 242 وتوابعه، ولكن ها هى الدولة العبرية تواصل استهانتها بالمسَلَّمات المتفق عليها وتخرج مرة أخرى على النص، وتعبر - بدعم أمريكى معلن - عن أن حدود 1967 ليست نهائية، وهو أمر يزعج المجتمع الدولى كله ويمثل خرقًا لقواعد مستقرة لا تسمح باكتساب الأراضى بالقوة.

.. هذه مظاهر ثلاث للخروج على النص الذى برعت فيه الدولة العبرية فى السنوات الأخيرة، مع الوضع فى الاعتبار أن تلك الدعاوى الباطلة تأتى فى إطار مشروعات مطروحة حول الشرق الأوسط ومفهومه الجغرافى والسياسى وأبعاد تلك المشروعات وجوانبها المختلفة، وهو أمر يستلزم إعادة النظر فى خطابنا السياسى العربى والذى كانت آخر مظاهره قرارات القمة العربية فى «تونس» وما تضمنته من تصور لمستقبل العمل العربى المشترك وتطوير الجامعة العربية وتحديث الحياة فى أقطار الأمة وشعوبها، وأعنى بإعادة النظر هنا الخروج من تلك القرارات بما يمهد لخطاب سياسى جديد يعيد الأطراف إلى النص الأصلى ويضع حداً لخروج إسرائيل عليه، فالمبادرات العربية والأفكار الجديدة وموجات الإصلاح الذاتى كلها عوامل تسهم فى محاصرة إسرائيل سياسيًا ومن يدعمونها دوليًا ويقفون معها إقليميًا.

عالم مختلف.. مفاهيم جديدة

يلعب عنصر الزمن دوراً مؤثراً فى الحكم على السياسات وتقييم المواقف، ولعله من أخطائنا العربية أننا نتعامل أحيانًا مع الأوضاع المختلفة دون اعتبار لعامل الزمن أو تقدير لاختلاف الظروف، وربما كان تاريخ القضية الفلسطينية بل والمسألة العراقية أيضًا هو تأكيد لتلك الظاهرة المتكررة فى تاريخنا الحديث، ونحن نظن أن جزءاً كبيراً من متاعبنا قد نشأ من استبعاد الحساب الدقيق لعنصر الزمن عند التعامل مع القضايا أو تحليل المواقف، ولقد لاحظنا أن إسقاط ذلك العنصر يؤدى إلى تسطيح الرؤية وإهمال الفوارق بين أطراف الصراع، ولا يقتصر الأمر فى ظنى عند حدود تأثير عامل الزمن على المواقف والسياسات بل إن تأثيره يبدأ أيضًا من الأفراد - فى السلطة وخارجها - إذ كثيراً ما يستهوينى أنا وغيرى متابعة لعبة الكراسى الموسيقية بين أصحاب المواقع وشاغلى المناصب ونرى ما يحدث لمن تنسحب من حولهم الأضواء بعد طول بريق وشدة لمعان بسبب تغير الظروف وتأثير عامل الزمن وانحسار السطوة وتضاؤل الهيبة، كما أن نسيج العلاقات البشرية يتأثر هو الآخر وفقًا لمراكز القوى بين الأفراد وفى إطار الجماعات، وينسحب نفس الأمر على القادة والحكومات حيث يصبح ما هو ممكن اليوم مستحيلاً غداً أو ما كان غير محتمل بالأمس متاحًا اليوم، لذلك فإن ممارسة قوانين النسبية لآثارها الحاكمة أمر وارد وواضح ومؤثر، ويكفى أن نتذكر قرار التقسيم فى القضية الفلسطينية ورد فعل العرب تجاهه عند صدوره وأين نحن منه الآن؟ كذلك فإننى أزعم أن صيف عام 2000 كان يحتوى بارقة أمل فى اختراق محتمل لجمود القضية العربية المركزية الأولى، ولكن إسرائيل تتحمل المسئولية الأولى فى ضياع تلك الفرصة كما يتحمل العرب والفلسطينيون أيضًا مسئولية ضياع فرص أخرى منذ بداية الصراع، وهكذا تحولت القضية بحق إلى «قضية الفرص الضائعة»، وهكذا فإن ما يعرض على الطرفين فى مرحلة معينة يصبح مستحيلاً فى مرحلة لاحقة، كما أن ما كان غير قابل للعرض فى فترة بذاتها يصبح مطروحًا فى زمن مختلف،

فعنصر الوقت أساسى فى التعامل السياسى وحاكم فى أسلوب اتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب، لذلك فإنه يجب أن ننسب الأحداث السياسية والمواقف الدولية لبعدها الزمنى ولايمكن تجريدها لتصبح مطلقة، فالنسبية فى الحياة السياسية تبدو أمراً يفوق فى خطورته تأثيرها فى العلوم التطبيقية لأن السياسة تتعامل مع الظاهرة البشرية المركبة دائمًا والمعقدة أحيانًا، ويكفى أن نتأمل شكل المجتمع الدولى قبل وبعد 11 سبتمبر 2001 لنتعرف على حجم الاختلاف وبروز عنصر النسبية عند مقارنة الظروف بينهما، ألم تكن هناك فترة امتد فيها التحرر الوطنى ونشطت خلالها حركات الاستقلال وانحسرت الظاهرة الاستعمارية، ثم جرت بعد ذلك تحولات ضخمة وتغييرات كبرى أدت إلى انتكاسة حقيقية وتحول كبير؟ إن هذا يدل على أن دورات التاريخ وموجات الانتعاش والانكماش وعمليات الصعود والهبوط تؤكد فى مجموعها أن الأمور منسوبة دائمًا إلى عنصرى الزمان والمكان، أى البعدين الأفقى والرأسى أو العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ، فما هو ممكن فى مكان معين قد يكون مستحيلاً فى مكان آخر، كما أن ما كان ممكنًا فى عصر بذاته قد يكون غير قابل للتكرار فى عصر يليه، ولعلى أوضح ما أريد أن أصل إليه من خلال النقاط التالية:

أولاً: إننا عندما نقول إننا أمام عالم مختلف جرت فيه صياغة مفاهيم جديدة، فإننا لا ننطلق من فراغ ولا نتحدث بغير إطار فلسفى سبق الهيكل المؤسسى بسنوات طويلة، فعندما تقدم الغرب بفكر العولمة لم ننتبه فى هذه المنطقة من العالم إلى أن ذلك يعبر عن إرهاصات مبكرة لكثير مما جرى بعد ذلك، ففكر العولمة كان يعنى إسقاط تأثير الحدود السياسية والحواجز القومية لكى نتحدث بعد ذلك عن عالم واحد تحكمه أطر جديدة وقواعد مختلفة، إنه هو نفسه العالم المتغير الذى ظهرت شخصيته بوضوح بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، عالم إعادة ترتيب الأمور وصياغة النظم وهيكلة الأوضاع السياسية وتقنين الأفكار المخزونة وجدولة الأبعاد الاقتصادية فى ظل سياسات جديدة وتحديات مختلفة.

ثانيًا: عندما تحدث الغرب أيضا عن صراع الحضارات بعد انتهاء فترة الحرب الباردة واستبدال خطر ينتهى بخطر جديد، كانت صفحة من التاريخ الإنسانى تطوى ليبدأ فصل آخر من فصول العلاقة بين الهويات والثقافات، ذلك أن صراع الحضارات كان يبدو نقيضًا لفلسفة العولمة وتوجهًا يختلف عنها إلى حد كبير، فبينما العولمة تدعو إلى الانفتاح

بين الأمم والانسياب بين الشعوب، فإن فلسفة صراع الحضارات تقوم على النقيض الذى يعتمد على التصنيف والتقسيم ثم ينطلق نحو التعميم وتوسيع دائرة الحساسيات واللعب بالفروق الحضارية المتصلة بخصوصية المجتمعات المعاصرة.

ثالثًا: إن الأوضاع الدولية والإقليمية تبدو الآن أكثر اضطرابًا كما أن العلاقات بين الدول لا تخلو من ظلم وتتصف بغيبة العدالة الحقيقية وانعدام التوازن الصحيح، ولاشك أن هذه الفوضى الجديدة قد تركت بصماتها القوية على الأحداث التى جرت فى السنوات الأخيرة، حيث غابت المعايير وسادت العشوائية فى المجتمع الدولى وتبدلت التحالفات واختلفت الارتباطات، وأصبحنا بحق أمام عالم غريب تحكمه قواعد طارئة ونسب عارضة لم تكن معروفة من قبل.

رابعًا: إن منطقة الشرق الأوسط تستأثر بالقدر الأكبر من المفاهيم الجديدة فى ظل عالم مختلف، فالمقاومة الوطنية ضد الاحتلال أصبحت إرهابًا وغزو قطر عربى - مهما كانت الدوافع والأسباب - تحول إلى جزء من الحرب المفتوحة ضد الإرهاب أيضًا، بينما تعرض الإسلام والمسلمون لحملة شرسة طاولت صورة ذلك الدين فى أعين الغرب عمومًا والأمريكيين خصوصًا حتى جرت عملية تعميم ظالمة ربطت اسم ذلك الدين الحنيف بالعمليات الإرهابية والتفجيرات ضد الأبرياء، بدءاً من جزيرة «بالى» مروراً بأفغانستان وصولاً إلى الخليج العربى وشمال إفريقيا، إنها حملة غير مسبوقة ضد حضارة بأثرها ودين بذاته.

خامسًا: إن القدرة على التنبؤ أصبحت أمرًا صعبًا للغاية، فالتطورات تكاد تكون يومية والأحداث تجرى بسرعة والأرض الفلسطينية تحولت إلى ساحة قتال، بينما أصبح العراق مهددًا فى عروبته معرضًا لمشروع مختلف يضعه فى حالة عزلة قومية قد لا تنتهى، ونحن عندما نتابع ما يجرى فإننا نكتشف أن إيقاع التغيير ينذر بتحولات جذرية فى المفاهيم والأفكار قبل أن يكون فى الوقائع والأحداث، فنحن أمام خريطة جديدة ومشروعات وافدة ورؤى متشابكة ومصالح متعارضة.

.. هذه ملاحظات سريعة تدور حول المفاهيم الجديدة لذلك العالم الذى تتحدد ملامحه حاليًا وتتشكل صورته من الآن، ونحن نعتقد أنه على الرغم من أن «الأجندات»

تبدو طارئة إلا أننا نظن أنها قد تحددت منذ سنوات وأخذت صورتها النهائية فقط فى المرحلة الأخيرة، ولاشك أن حادث تفجير «نيويورك» و«واشنطن» فى عام 2001 هو الذى أعطى شرعية مصطنعة لتبرير كل ما جرى والذى مازلت أؤكد أنه أكبر بكثير مما نرى، ولابد أن نعترف هنا أن البوادر الأولى لمقدمات أحداث العامين الأخيرين قد ولدت من رحم العولمة، وكانت أيضًا نتيجة مباشرة لفكر صراع الحضارات ولم تكن وليدة أحداث بعينها أو مواقع تحددت مؤخراً، وهل يخفى علينا أن أطروحات جديدة ومفردات مختلفة ومسميات لم يكن لها وجود من قبل قد أصبحت الآن هى اللغة المتداولة فى الدوائر السياسية والمصادر الإعلامية؟! حتى أننى أشعر أحيانًا ـ وقد أكون مخطئًا ـ أن «تنظيم القاعدة» قد جرى تضخيمه والمبالغة فى تهويل قوته إلى حد لم نعد نعرف معه كيف تحول ذلك التنظيم البدائى فى جبال أفغانستان إلى شبح مخيف تجرى مطاردته فى الظلام عبر قارات الدنيا كلها؟! وكيف أنه بعد كل تلك العمليات العسكرية الضخمة فى أفغانستان والعراق لا يزال «بن لادن» ومساعده يمارسان حياة تبدو لنا طبيعية؟! كما أن فلول نظام «طالبان» لازالت هى الأخرى تمارس دورها ولو محدوداً، بينما يظل اختفاء صدام حسين مستمراً، والذى يعنينا من ذلك هو التركيز على أمرين أساسيين هما:

1 ـ إن الحرب المفتوحة ضد الإرهاب قد احتوت ضمنيًا دعوة عالية النبرة لمسميات ذات بريق وجاذبية مثل تحرير الشعوب وإصلاح النظم وترسيخ الديمقراطية، وهنا نكون أمام عملية مقايضة معقدة تجعل ثمن التحرير الوطنى والإصلاح السياسى هو الغزو العسكرى واستعراض القوة، والربط بين الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط وبين نهوض دوله وتقدم مجتمعاته، وهذه كلها أمور تدور حولها الكثير من التساؤلات القوية وعلامات الاستفهام المتعددة.

2 ـ إن دور إسرائيل يبدو أساسيًا فى كل ما حدث وما سوف يحدث لأنها لاعب رئيسى وإن لم تكن كل المشاهد التى تلعب فيها معلنة بالكامل سواء على المسرحين الدولى أو الإقليمى، فهى فى النهاية مستفيد كبير من العمل الإرهابى فى 11 سبتمبر 2001، وهى أيضًا صاحبة مشروع للهيمنة على المنطقة التى تعيش فيها بغير أى حساب منها لعوامل التعايش الإنسانى أو التعاون الإقليمى، فهى تسعى لكى تكون هى صاحبة الكلمة العليا فى الشرق الأوسط بل وصاحبة نفوذ دولى كبير أيضًا.

. . إن من سوء حظ العرب أن إسرائيل هى الخصم الذى يقف أمامهم يمزق وحدتهم ويخترق خصوصيتهم ويلتهم مواردهم ويعبث بكرامتهم، كل ذلك يحدث فى ظل شعارات جديدة ومفاهيم مختلفة لم يكن لهما وجود من قبل، حتى أصبح من المتعين علينا أن نخرج من دائرة العواطف والأحلام بل والأوهام لنرى الواقع فى إطاره الزمنى الصحيح بدلاً من التعامل مع ما يجرى كأن أمامنا الدهر بكامله ينتظرنا، أو كأننا نعيش كل الزمان وكل المكان.

الدوافع الاقتصادية للسياسة الأمريكية

لست متأكداً من سلامة عنوان هذه الدراسة لأنه لا يضيف جديداً، إذ إنه من تحصيل الحاصل أن يكون لسياسة الدولة - أية دولة - أهداف اقتصادية تسعى إليها قبل أن تكون لها غايات سياسية تتجه نحوها، ولكنني اخترت كلمة الدوافع لكى أربط بين الداخل والخارج الأمريكيين، فالأوضاع الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال وسوف تظل عنصراً حاكمًا فى تشكيل مواقفها وتوجيه سياساتها بل وتحديد مواقع مغامراتها، وهنا لا ننكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أقوى دولة حالية فى عالمنا المعاصر بسبب الوفرة الاقتصادية والتقدم التكنولوجى والقوة العسكرية، كما لا ننكر أيضًا أنها دولة مؤسسات قوية فى إطار مجتمع مفتوح - أو هكذا كان - فضلاً عن سوق حر وآليات مرسلة للنشاط الاقتصادى كله يسيطر فيها الأقوى ويبتلع الكبير الصغير، ويكون صاحب القرار هو ذلك الذى يملك رصيداً أضخم وبالتالى توجد لديه عوامل التأثير فى الأحزاب السياسية والمجلسين النيابيين وكافة قوى الضغط التصويتية فى الانتخابات الرئاسية، ونحن نظن - وليس كل الظن إثمًا كما نقول - أن الحرب على العراق لم تكن بريئة من الدوافع الاقتصادية الأمريكية المباشرة بل إن قرارها كان يستند إلى أجندات مختلفة لمجموعة شركات أمريكية عملاقة مارست تأثيراً تكميليًا على الإدارة الحالية فى «واشنطن»، نقول ذلك ونحن نكتشف كل يوم وهن الحجج التى أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن معها كمبرر للحرب، فأسلحة الدمار الشامل لدى «صدام» تكاد تكون وهمًا، كما أن علاقة النظام السابق فى «بغداد» بتنظيم «القاعدة» يعوزها الكثير من براهين الإثبات وتأكيدات الوقائع، لذلك فإننا نعتقد أن «لوبى» الشركات الضخمة ذات النفوذ الكبير عند دوائر صنع القرار الأمريكى قد مارست دوراً فى قرار غزو «العراق»، ذلك البلد العربى الغنى الذى حباه الله الوفرتين فى المياه والنفط معًا فضلاً عن تربة شديدة

الخصوبة وكوادر فنية كافية بالإضافة إلى موقع جغرافى حاكم فى غرب آسيا والمشرق العربى والشرق الأوسط ومفتاح مباشر لمنطقة الخليج بأهميتها الجغرافية وثروتها النفطية، ويهمنى هنا أن أركز على ثلاث مجموعات من قوى الضغط الاقتصادى على القرار الأمريكى، وهى تشكل فى مجموعها قوة ضغط هائلة فى بلد تتداخل فيه السياسة مع الاقتصاد وتفرض فيه الشركات العملاقة توجهات معينة عند اللزوم، وسوف أتناول فى السطور القادمة ذلك «اللوبى» الثلاثى لشركات البترول والسلاح والأدوية:

أولاً: لقد بدأت بالتعرض للتأثير الضاغط لشركات البترول الكبرى قبل شركات السلاح رغم أن الأخيرة هى التى يجب أن تقف فى الصدارة وبحماس وراء العمليات العسكرية الأمريكية فى مناطق مختلفة من العالم، إلا أننى أعطى شركات البترول أولوية عليها بحكم حماسها الموجه تحديداً لمنطقة الخليج وبترولها الحاضر والواعد معًا، والتى تبدو حراسة منابعه هدفًا أمريكيًا تدفع إليه شركات البترول العملاقة عابرة القارات متعددة الجنسيات ذات التأثير الفاعل فى القرار الأمريكى الباحث عن مصادر الطاقة والمعنى بالشرق الأوسط وتطورات الصراع فيه وكيفية استخلاص الثروة منه، وعلى كل حال فإن تأثير شركات البترول العالمية ليس جديداً فهى بإمكاناتها الهائلة وأموالها الطائلة تسيطر وتقرر وتدفع وتمنع، ونحن لا ننسى تأثير «الشقيقات السبع» فى ميدان البترول عالميًا وتأثيرها على الساحة الدولية خصوصًا فى غرب آسيا والشرق الأوسط على امتداد القرن العشرين كله.

ثانيًا: إن مجموعة شركات السلاح الأمريكية التى يبدو طبيعيًا أن تمارس ضغطها من أجل دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى ساحات مواجهة عسكرية تستخدمها حقول تجارب لصناعاتها الجديدة وأسلحتها المتطورة، بما يفتح المجال أمام مبيعات هائلة لا للولايات المتحدة الأمريكية وحدها ولكن لكل من يعنيه الأمر من أطراف الصراع الأخرى، وتضرب تلك الشركات عدة عصافير بحجر واحد ففرصة التجريب قائمة واحتمالات المبيعات مؤكدة واكتساب مواقع جديدة أمر يلوح فى الأفق، كما أن الفاتورة النهائية ليست أمريكية بالضرورة فقد تشارك فيها دول أخرى تدفعها مرتين، مرة من سلامة أراضيها ثم مرة ثانية من أموالها، فالعراق على سبيل المثال قد يتحمل الجزء الأكبر من الفاتورة النهائية للسلاح الذى هوجم به وجرى احتلاله بواسطته! ونحن ندرك أن تجارة السلاح أمر معقد وشديد الحساسية وبالغ الخطورة لأن تأثيره على عملية اتخاذ القرار

السياسى تأثير بالغ ، كما أن السلعة التى يتعامل فيها هى سلعة يجرى استهلاكها بمعدلات عالية فى الحروب إلى الحد الذى يجعل حجم المبيعات مخيفًا ، ويكفى أن نتأمل قيمة ثمن الطائرة العسكرية أو الدبابة المقاتلة أو الأسلحة الإلكترونية المتطورة والصواريخ الجديدة التى تنطلق أحيانًا من طائرة بلا طيار ، إنه عالم يحفل بالعجائب وقد تستحيل فيه التفسيرات أحيانًا .

ثالثًا : أما المجموعة الثالثة من مجموعات «اللوبى» الاقتصادى على الساحة الأمريكية فهى تتمثل فى شركات الأدوية التى أصبحت تمارس تأثيراً متزايداً على القرار الأمريكى تنافس فيه سطوة شركات البترول وضغوط شركات السلاح ، وشركات الأدوية فى هذا الشأن قد تبدو جديدة على الساحة ولكن تأثيرها قد أصبح ملحوظًا فى السنوات الأخيرة لا فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ولكن على الساحة الدولية كلها ، وما زلت أذكر من زيارة أخيرة لجمهورية «أيرلندا» ـ على سبيل المثال ـ أن القوة التصديرية لتلك الدولة من السلع الدوائية قد أصبحت بعشرات المليارات ، فما بالنا والحال كذلك بدولة فى حجم الولايات المتحدة الأمريكية مع تقدمها الكاسح ، لذلك فإننى أضيف مجموعة شركات الأدوية إلى عناصر الضغط الثلاثى ، فصناعة الدواء تبحث عن أسواق جديدة وتطمئن إلى أهمية الوجود الأمريكى فى الخارج مروجًا لاستثماراتها وضامنًا لمبيعاتها ومعززاً لانتشارها .

. . ولا تقف حدود التأثير المعاصر لقوى الضغط الاقتصادى على القرار الأمريكى عند هذه المجموعات من الشركات الضخمة التى تقف وراءها صناعات متطورة ، ولكن الأمر يتجاوز ذلك ليصل إلى العلاقة بين مفهوم الثروة واستخدام السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن لهذه المجموعات من الشركات تأثير هائل على الحزبين الكبيرين فى الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل إدارتيهما فى الحكم من خلال التمويل الذى تقدمه والأموال التى تحشدها للتأثير فى صناع القرار ، خصوصًا فى بلد تتداخل لديه السلطة مع الثروة ويصعب فيه فك الاشتباك بينهما ، ولا نظن أن الإدارة الأمريكية الحالية بريئة من ذلك ، فالرئيس الأمريكى هو شقيق لرجل أعمال كبير له مصالحه فى الشرق الأوسط ، كما أنهما ينتميان إلى عائلة جمهورية ارتبطت تاريخيًا بشبكة من العلاقات مع قوى اقتصادية أمريكية تمارس أدواراً مؤثرة فى مواقع خارجية يقع الشرق الأوسط فى قلبها ، ونحن عندما نتحدث عن «اللوبى» الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية

لا نطرق بابًا مغلقًا ولا نشير إلى حديث ممنوع أو قضية محرمة، فالساحة هناك مفتوحة يسيطر فيها الأقوياء ويتحكم الأغنياء من كل أنواع جماعات الضغط الاقتصادية أحيانًا واليهودية غالبًا، ولكنها للأسف ليست العربية أبدًا! ونحن إذ نبحث فى هذا الموضوع فإننا نلفت الأنظار إلى الأهمية المتزايدة للدوافع الاقتصادية على السياسة الأمريكية، خصوصًا فى السنوات الأخيرة مع التقدم التكنولوجى غير المسبوق فى الصناعات الحديثة والقدرة الملحوظة على توظيف التقدم، لكى يكون فى خدمة القرار السياسى فى عالم نتحدث عنه باعتباره قرية كونية سقطت فيها الحواجز واختفت الحدود وتصدرت أفكار العولمة كل ما عداها، ولم يعد هناك حياء دولى يغذيه قانون أو تردعه ضوابط أخلاقية، بل أصبحنا أمام تأثير مباشر لقوة دولية تستمد قيمتها من قاعدة اقتصادية قوية تسمح لها بالمضى فى سياساتها وتحقيق أهدافها ودعم مغامراتها، ولست أظن أن هناك مثالاً يجسد صحة ما نقول أكثر من المرحلة التمهيدية للحرب على العراق، حيث التقت الدوافع الاقتصادية مع المبررات السياسية والواجهات الإعلامية، وتشابكت فى مجموعها لتحشد رأيًا عامًا مواتيًا قدر الإمكان لعمل عسكرى شبه منفرد وبطريقة غير مألوفة فى العلاقات الدولية عبر تاريخها الطويل، وهو أمر يستوجب أن نفتح قنوات اتصال مع قوى الضغط فى الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعات الشركات المؤثرة فى القرار السياسى لأقوى دولة فى عالم اليوم، وأخطر لاعب على مسرح السياسة المعاصرة، لقد كان الجنرال «أيزنهاور» رئيسًا قويًا لأنه كان واحدًا من أبرز قادة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، كما أن قوى الجمود المتطرف على الساحة الأمريكية هى التى حصدت فى طريقها روح سيد البيت الأبيض عندما اغتالت «جون كيندى» عام 1963، ومثل هذه النماذج لم تعد متاحة الآن خصوصًا فى ظل رئيس تولى منصبه بحكم قضائى وبفارق أصوات لا يكاد يذكر، ثم هو يتطلع بعد ذلك لفترة رئاسة تالية يكون مدعوًا فيها بجماعات وقوى جديدة لم تشارك بالضرورة فى اختياره أول مرة، ولكنها قادرة بالتأكيد على الإطاحة به فى المرة الثانية، وهذا مالم يحدث، حيث تحققت له فترة ثانية للرئاسة، فالحياة السياسية الأمريكية حافلة بالمتناقضات، مليئة بالغرائب، لا يتوقف إيقاعها، ولا ينتهى تأثيرها، ولا تغيب روح المخاطرة عنها.

هل تغيرت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟

رصدنا تحولاً عارضًا فى الموقف الأمريكى تجاه النزاع الفلسطينى الإسرائيلى، وليس يعنى ذلك أن «واشنطن» سوف تتخلى ـ لا قدر الله ـ عن الدعم المطلق لإسرائيل وضمان أمنها والاستمرار فى منحها معاملة تفضيلية لا تعطيها لسواها! ولكن المقصود بطرح السؤال يصدر عن التغيرات الجديدة على الساحة العالمية والتحولات التى حدثت دوليًا وإقليميًا، فمنذ سقوط «بغداد» وبدء الاحتلال الأمريكى للعراق وقد تولدت قراءة جديدة للموقف فى الشرق الأوسط وهو أمر انعكس بالضرورة على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، كما أنه لا يبدأ من «قمة البحر الأحمر» فى شرم الشيخ والعقبة، ولكن من المؤكد أنه تعبير عن رغبة أمريكية فى تحسين صورتها وتخفيف حدة الانتقادات الموجهة لها، ونستطيع أن نتلمس مظاهر ذلك التغيير ودوافعه ونتائجه من خلال النقاط الآتية:

أولاً: شعرت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا بحاجتها الماسة لاستقرار سريع للمنطقة وتهدئة عاجلة للأوضاع حولها بعد أن ابتلعت وجبة ضخمة تتمثل فى واحدة من أكبر الدول العربية وأهمها وأكثرها ثراءً وأعنى بها «العراق»، فالأمريكيون ما زالوا حتى الآن يتعاملون مع تلك البلاد بخبرة محدودة فى إدارة المستعمرات وفهم ضيق أحيانًا لسيكولوجية الشعوب، لهذا فان من صالحهم إحداث تهدئة فى المنطقة يتفرغون بها لمواجهة نتائج احتلال «العراق» ومتاعبه اليومية.

ثانيا: تقود «واشنطن» حربًا مفتوحة ضد الإرهاب وتتلقى بعض ضرباته أحيانًا وترصد تهديداته دائمًا وهى تريد دعمًا من الأنظمة فى المنطقة وتهدئة لشعوبها أيضًا، ولن يتحقق ذلك فى ظل جرائم إسرائيل اليومية وقتلها للأطفال واغتيالها للقيادات وهدمها للمنازل، لذلك ظهر التعارض المحتمل بين الرغبة الأمريكية فى التهدئة والتوجه الإسرائيلى نحو

التصعيد، ولست أشك فى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحسم الأمر حماية لمصالحها وإقلالاً للمخاطر المحيطة بها.

ثالثًا: من المتوقع أن تنصح الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل ـ حبًا فيها وحرصًا عليها ـ بضرورة التوقف عن الممارسات الدامية، خصوصًا وأن الأمن الخارجى للدولة العبرية قد أصبح مكفولاً بعد زوال «العراق» كقوة تهديد محتمل كما كانت تتدعى إسرائيل، و«سوريا» تتعرض حاليًا لضغوط قد تدفعها نحو تغيير خطابها السياسى العلنى، و«الأردن» و«مصر» لهما اتفاقيتا سلام مع إسرائيل، و«لبنان» ليس فيه ما يهدد الدولة العبرية باستثناء جماعة «حزب الله»، وهو ما يعنى فى مجمله أن خدمات أمريكية عظيمة قد تلقتها إسرائيل مؤخرًا حتى أصبحت فى مأمن كامل وهو أمر يدعوها إلى الشعور بالعرفان للدور الأمريكى والاعتراف بالجميل الذى أسدته «واشنطن» لإسرائيل فى كافة المناسبات.

رابعًا: تدرك إسرائيل حاليًا أن المخاطر الإقليمية المحيطة بها قد تضاءلت، وإذا تحدثت عن الخطر الإيرانى فهى تعلم جيداً أن إيران ـ الدولة والثورة معًا ـ تتصرف بشكل محسوب وبحذر شديد ولا ترحب فى أعماقها بفتح جبهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل فى ظل العلاقات الدولية الإقليمية الملتهبة، وتلك كلها معطيات تدفع إسرائيل إلى التركيز على أمنها الداخلى وضرورة إيجاد مخرج من المأزق الذى وضعته فيه المقاومة الفلسطينية الباسلة.

خامسًا: تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن حاجتها للدور الإسرائيلى فى الشرق الأوسط قد تضاءلت، وهو أمر يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلى عن سياسة الاعتماد على وكلاء فى المنطقة، حيث كانت إسرائيل دائمًا هى «الوكيل الأول والنائب الدائم» فى الشرق الأوسط، فالذى حدث هو أن صاحب الشأن أصبح موجوداً فى المنطقة ويستطيع مباشرة من خلال مائة وخمسين ألف جندى فى «العراق» وحدها أن يستغنى عن الوكلاء ولو إلى حين، فهو يشعر أن قواته قريبة من مواقع مصالحه ومراكز اهتمامه، وليس يعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتخلى عن التزاماتها تجاه إسرائيل أو حتى تقلل من ذلك، ولكن المؤكد أنها تشعر بأن استمرار العنف فى الأراضى الفلسطينية نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلى هو أمر يشكل عبئًا يصعب تحمله فى هذه الظروف الحساسة وذلك التوقيت الصعب.

سادسًا : لا يخفى على «واشنطن» ـ الحريصة على أمن إسرائيل ومستقبلها ـ أن وضع الاقتصاد الإسرائيلى أصبح حرجًا، كما أن أمن المواطن الإسرائيلى أصبح مضطربًا، وإذا كان «شارون» قد أنتخب أول مرة وأعيد انتخابه بعد ذلك معتمدًا على شعار يدور حول ضمان أمن المواطن الإسرائيلى، إلا أننا لا نرى ذلك الأمن بعيد المنال مثلما هو الآن ربما منذ قيام الدولة العبرية ذاتها، وبذلك فإن الهدنة مطلب إسرائيلى ملح ورغبة أمريكية ضاغطة، ولكنها قد تكون أيضًا فرصة فلسطينية لإعادة ترتيب الأوراق ومراجعة المواقف وتحقيق أى إفادة محتملة من خارطة الطريق.

سابعا : تلتقى إرادة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معًا حول أهمية وضع بعض منظمات المقاومة الفلسطينية فى قائمة الإرهاب، وذلك تعبيراً عن هدف مزدوج تنظر إليه الدولتان من زاويتين مختلفتين، ولكن الهدف فى النهاية واحد ويصب فى مصلحة مشتركة، لذلك فإن الاتجاه نحو تنفيذ خارطة الطريق يعطى الذريعة فى بعض مراحل التنفيذ للإجهاز على تلك التنظيمات ما أمكن ذلك.

. . هذه بعض ملاحظات أردت أن أقدم بها للتحضير للإجابة عن السؤال الهام الذى طرحناه عنوانًا، ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نقطع برغم كل هذه المسببات بأن هناك تحولاً حقيقيًا بدأ وسوف يستمر فى السياسة الأمريكية، ذلك أن «واشنطن» التى استقبلت عام الانتخابات الرئاسية قد صرفت الأنظار عن الشرق الأوسط للاتجاه نحو الرئيس القادم وتوقعات الفرصة المحتملة حينذاك لتجديد رئاسة «جورج دبليو بوش» أو أن يكون هناك رئيس جديد، فالانتخابات الأمريكية تحتاج إلى تركيز على الشئون الداخلية خصوصًا الاقتصادية منها، كما أن السياسة الخارجية لم تشفع للرئيس «بوش» الأب عند الفشل، ولم تحمى قبله الرئيس الراحل «ريتشارد نيكسون» عند السقوط، فالعبرة دائمًا بالأوضاع الاقتصادية والنظم الضريبية والاهتمامات الداخلية، لذلك فإننا نضع أمام المستقبل القريب للوضع بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيناريوهات ثلاث للموقف الأمريكى لا نرى أنه سوف يخرج عن أحدها:

(أ) أن تمضى الولايات المتحدة الأمريكية على طريق دعم تنفيذ إسرائيل لمقتضيات «خريطة الطريق» ومطالبها فى جدية ووضوح، وألا يفتر حماسها بحيث يصبح تحركها مجرد نوع من العلاقات العامة الدولية فى إقليم الشرق الأوسط المقصود

منها فقط هو تحسين الصورة مؤقتًا ومواجهة الظروف الطارئة بعد ما حدث فى «العـراق»، كـمـا لا يجب أن تكون تكراراً لما قـامت به عندمـا دعت إلى مـؤتمر «مدريد» غداة انتهائها من مهمة تحرير الكويت عام 1991، ثم توقفت بعد ذلك ولم يكن لها الحماس المستمر وقوة الدفع المطلوبة

(ب) أن تقع الولايات المتحدة الأمريكية فريسة للأفكار الإسرائيلية الخاطئة بحيث تتبنى تحفظات «شارون» الأربعة عشر وتحيلها إلى عقبات حقيقية عند التفاوض فتختفى قوة الدفع تدريجيًا ويبدأ التصعيد العسكرى الإسرائيلى على الجانب الآخر، لكى يقتل أية محاولة للدخول فى تسوية سلمية مثلما فعل دائمًا من قبل، وعندئذ تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد خاطرت بجزء كبير من رصيدها الباقى فى المنطقة إذا كان لا يزال لها رصيد معقول.

(ج) إن انشغال الإدارة الأمريكية فى عام الانتخابات، أدى إلى تزايد متاعبها فى «العراق» وهبوط القضية الفلسطينية فى سلم أولوياتها، ويظل الوضع متأرجحًا بين العنف دائمًا والسكون أحيانًا مع استمرار الاحتلال لعامين قادمين على الأقل، وعندئذ لن تحقق «واشنطن» أملها فى تحسين صورتها أيضًا.

. . هذه رؤية شاملة لاحتمالات غير مؤكدة تشير فى مجملها إلى بعض الإيجابية عند الرد على السؤال المطروح حول احتمالات التغيير فى السياسة الأمريكية تجاه النزاع الإسرائيلى الفلسطينى، كما أنها تنطوى أيضًا على قدر كبير من القلق لأن إسرائيل ـ وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ـ قد عودتنا على إجهاض محاولات السلام والعبث بجهوده، فالتفاؤل مشوب بالحذر والأمل محاط بنتائج المفاجآت والاحتمالات المختلفة، وهنا يثور سؤال فرعى آخر هل يعنى ذلك التفاؤل الحذر أنه لم يكن هناك مبرر لدى الفلسطينيين لأن يقبلوا المضى فى اتجاه خريطة الطريق؟ والإجابة بالتأكيد أنه كان لابد أن يفعلوا ذلك لكى يقطعوا الطريق على إدارة أمريكية غير عادلة فى توجهاتها أو متوازنة فى سياساتها، برغم أننا نعترف أنها أول إدارة أمريكية تتبنى مبدأ قيام الدولتين اليهودية والفلسطينية جنبًا إلى جنب، ولكن تبقى فى النهاية تساؤلات حول نوعية الدولة الفلسطينية وحجمها ودرجة استقلاليتها ومدى تلبيتها للحقوق الفلسطينية العادلة. . إنه مشوار طويل، ورحلة نضال قاسية، ولكن الخيارات محدودة، والمواقف معقدة، والظروف صعبة.

ماذا نريد من الولايات المتحدة الأمريكية؟

إننا ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الأولى في عالمنا، ولا نجادل في حقها أن تدس أنفها في كل صغيرة وكبيرة في العلاقات الدولية، فالذي يقود المجتمع العالمي يتعين عليه أن يتحمل مسئوليات ضخمة وأن يسعى نحو توازنات حقيقية، وأن يظل قادراً على أن يكون حكماً في الصراعات لا طرفاً فيها لكي يصبح عاملاً فاعلاً في خدمة السلم والأمن الدوليين، ونحن في هذه المنطقة من العالم لم يكن بيننا وبين الولايات المتحدة مشكلات كبيرة، فقد نظرنا إليها في عصر انتهاء الاستعمار التقليدي كقوة جديدة ترفع شعارات الحرية وتحمي تقاليد الليبرالية وتبشر بالديمقراطية، ولكن الأمر اختلف الآن مع التوغل في العصر الأمريكي وبروز طغيان القوة وغياب الحسابات العادلة، إذ إنه رغم إعجاب بعض الأجيال الجديدة بالنمط الأمريكي في الحياة والتطلع إليها باعتبارها «أرض الأحلام»، إلا أن الإحباط يبدو شديداً من سياستها الخارجية خصوصاً في الشرق الأوسط وما حملته في السنوات الأخيرة من أسباب للتوتر، وإحساس عام بالظلم نتيجة استخدامها لمعايير مزدوجة، واتباعها سياسة الكيل بمكيالين في أزمات المنطقة الطارئة ومشكلاتها المزمنة، وبحثاً عن الموضوعية والتجرد في مناقشة ما نريده من «واشنطن» فإنني أخوض في النقاط التالية:

أولاً: إن هذا هو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية وهو آخر وقت يمكن أن يوجه فيه من يريد رسالة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث الصراع يدور حول مقعد الرئاسة بين الرئيس الحالي «جورج بوش» ومنافسه الديمقراطي «جون كيري»، وعندما يأتي الحديث عن الشرق الأوسط فإنهما معاً يتفقان على إرضاء إسرائيل وتبرير اغتيالها للقيادات وهدمها للمنازل وقتلها للأطفال، وهو أمر يقلق المواطن العربي ويثير لديه مشاعر الإحباط والحيرة في آن واحد، ولا شك أن سعي الرئيس «بوش» لفترة رئاسة أخرى هو أمر لا يرحب به من يفضلون دائماً فترة واحدة لكل رئيس أمريكي يكون أثناءها متطلعاً لفترة أخرى وخاضعاً للضغوط ولا يتجاوز حدوداً مرسومة.

ثانيًا : إن الذى يعنينا بالدرجة الأولى هو أن تعطى الإدارة الأمريكية الحالية والقادمة الشرق الأوسط والوضع فيه ما يستحقه من اهتمام فى ظل ظروفه المعقدة والمتدهورة، وأذكر أنه قد جمعتنى الأقمار الصناعية فى برنامج تليفزيونى مع السيد «دينيس روس» مبعوث إدارة الرئيس الأمريكى «كلينتون» للشرق الأوسط وسألته لماذا لا تلقى الولايات المتحدة بثقلها لوضع حد للمواجهة الدامية الفلسطينية ـ الإسرائيلية وكان ذلك عام 2002، فكان رده إن الولايات المتحدة لا تريد التدخل للتسوية إلا إذا هدأت الأوضاع فى المنطقة، وتساءلت يومها لو أن الأوضاع هادئة ما كانت هناك حاجة لتدخل أمريكى أو غير أمريكى، وبهذه المناسبة فقد سمعنا مؤخرًا أن المرشح الديمقراطى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية «جون كيرى» ينتوى فى حالة فوزه بالرئاسة اختيار الرئيس الديمقراطى السابق «بيل كلينتون» مبعوثًا شخصيًا له فى الشرق الأوسط.

ثالثًا : إننا نريد من الولايات المتحدة الأمريكية ـ فى إطار علاقة إستراتيجية معها ـ ضرورة الأخذ فى الاعتبار بسيكولوجية الشعوب وهويتها القومية وخصوصياتها القطرية، فدراسة العوامل النفسية فى تركيبة الأمم ومزاج الشعوب أمور هامة للغاية، ولعل نموذج التعامل الأمريكى مع العراق منذ دخول قواتها إليه هو دليل افتقاد الخبرة ونقص الدراية، فالشعب العراقى شديد المراس ويتميز تاريخيًا بشىء من العنف والخشونة ويأبى أن تسيطر عليه قوة أجنبية بعد سنوات الحصار المفروض وحكم الفرد الديكتاتورى لعدة عقود، وكان الأحرى بالولايات المتحدة أن تدرس طبيعته جيدًا قبل الإقدام على حل الجيش والشرطة والمخابرات العراقية، لأن «واشنطن» كان يجب أن تدرك أن كل هذه الأجهزة لم تكن «صدامية» خالصة ولكنها عراقية بما لها وما عليها، وقد حاولت إصلاح خطئها مؤخرًا بإدماج عناصر بعثية فى جهاز الحكم تعزيزًا لأهل «السنة» التى ينتمى إليها معظمهم واستفادة من قدرات تلك العناصر وخبراتها.

رابعًا : إن البريطانيين والفرنسيين ـ رغم بعض الصفحات السوداء لتاريخهم فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ لهم خبرة بالمنطقة ومعرفة بأساليب إدارة الأقاليم أو الدول التى يدخلونها، أما المنطق الأمريكى فهو يستعيض عن ذلك بالاستخدام المفرط للقوة أحيانًا وبالحسابات غير الدقيقة أحيانًا أخرى، ولو أن «واشنطن» استمعت لنصائح دول المنطقة وفى مقدمتها مصر لتعاملت مع الوضع العراقى بطريقة أفضل ولكانت الصورة مختلفة

تمامًا عن تلك المواجهة اليومية الدامية هناك، ويكفيها جرائم سجن «أبو غريب» سجلاً سوف يبقى فى الذاكرة الدولية لسنوات طويلة قادمة.

خامسًا: لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن من استبدال لغة القوة واستخدام السلاح بلغة التحديث للطرف الآخر ومساعدته الحقيقية على القيام بعمليات الإصلاح الذاتى، ولا يتحقق ذلك دون إدراك أن المساعدة فى مجالات الصحة والتعليم والارتقاء بمستويات المعيشة هى مداخل بديلة للقوة العسكرية والاتفاق على التسليح، فالشرق الأوسط يحتاج - فى معظمه - إلى من يدعم بتجرد كامل مسيرة الإصلاح فيه لا أن يسعى لفرضها عليه، فلكل منطقة فى العالم تصنيف مختلف و«أهل مكة أدرى بشعابها» كما يقولون.

سادسًا: ترى المدرسة السياسية الأمريكية أن الإرهاب الدولى قد نما واستفحل فى ظل البيئة الحاضنة فى بعض دول الشرق الأوسط، حيث لم تتمكن النظم فيها من مواجهة الفقر والقضاء على الفساد وتمثيل القوى السياسية الفعلية فى الحكم القائم، ونحن نقول أيضًا فى المقابل إن غياب العدالة الدولية والشعور الإسلامى والعربى بالظلم والاستهداف واستمرار المأساة الفلسطينية هى كلها أسباب ودوافع للعناصر الإرهابية - رغم أننا لا نوافق على ما تفعل وندين جرائمها التى عانينا نحن أيضًا منها - ويكفى أن نتذكر أن القضية الفلسطينية قد جرى استخدامها مثل «قميص عثمان» ارتداه «صدام حسين» كما ارتداه «أسامه بن لادن».

سابعًا: يجب أن تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد أحرجت الأنظمة العربية المعتدلة خصوصًا فى السنوات الأخيرة بل وخذلتها أيضًا لأنها لم تدرك جيداً ظروف المنطقة ونبض الشارع العربى وإحباطاته ومشاعره بل مضت وراء حسابات مطلقة لا تفكر فى ردود الفعل ولا تتصرف وفقًا لرؤية متكاملة وعادلة، بل إننى أظن أنها أعطت التطرف السياسى مبرراً قويًا لكى يقود المنطقة بدلاً من لغة الاعتدال المطلوب والحكمة اللازمة.

ثامنًا: لعل فهم السياسة الأمريكية لروح الإسلام وتعاليمه تبدو هى الأخرى واحدة من النقاط التى نطالب بمراجعتها وإعادة النظر فى جوهرها، إذ إن «واشنطن» التى تحالفت تاريخيًا مع بعض التيارات الإسلامية فى سنوات المواجهة ضد الحزام الشيوعى كانت دائمًا - كدولة متدينة عمومًا - محل قبول عام فى العالم الإسلامى بالمقارنة بالاتحاد السوفيتى

السابق، وما زالت الذاكرة الإسلامية تحتفظ بصورة افتتاح الرئيس الأمريكي الأسبق «دوايت أيزنهاور» للمركز الإسلامي في «واشنطن» عام 1959، ولكن واقع الأمر يختلف عن ذلك حيث لا تبرأ الملفات الأمريكية من الخلط بين الإسلام كدين وفلسفة وفكر وبين ممارسات بعض المتطرفين المسلمين شأنهم شأن المتطرفين في كل دين وقومية.

تاسعًا: الدولة التي تقود العالم ينبغي أن تكون لديها درجة قلق متساوية تجاه تواجد أسلحة الدمار الشامل وبنفس الدرجة دون النظر لمن يحوزه، ونحن نقول للولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم إن البرنامج النووي الإسرائيلي مصدر قلق شديد لشعوب المنطقة، ولا يعقل أن توقع الدول العربية كلها دون استثناء على معاهدة منع الانتشار النووي وتبقى إسرائيل وحدها متمتعة بميزة الردع المخيف لترسانة سلاحها النووي الذي لم يعد سرًا على أحد، أما آن الأوان لكي تقول «واشنطن» كلمة عادلة ومسئولة حول البرنامج النووي الإسرائيلي الذي لا يزال خارج المظلة الدولية ولا يخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

عاشرًا: لمصر أحيانًا عتاب على السياسة الأمريكية الإقليمية في الشرق الأوسط عندما نشعر بأن هناك تجاوزًا لدورها أو تجاهلاً لمكانتها، إن السوفييت دخلوا المنطقة من البوابة المصرية في عهد الرئيس «عبد الناصر»، وخرجوا من المنطقة من البوابة المصرية أيضًا في عهد الرئيس «السادات»، والولايات المتحدة الأمريكية دشنت وجودها الحقيقي في الشرق الأوسط بزيارة الرئيس الأسبق «ريتشارد نيكسون» لمصر عام 1974.

.. هذه ملاحظات عشر تدور حول ما يتمناه مواطن عربي مصري من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتلخص في عدالة سياستها الإقليمية في الشرق الأوسط، والتوازن في الصراع العربي الإسرائيلي، والسعي للمضي في تنفيذ خارطة الطريق، والتعامل مع المسألة العراقية بشكل مختلف.. إنها آمال نعلقها في رقبة «تمثال الحرية» الرابط فوق الأرض الأمريكية، لعله يستجيب يومًا ما.

العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية

مخطىء من يظن أن هناك خلافات سياسية حادة بين الحلفاء على ضفتى الأطلنطى، وواهم من يعول على تعارض السياسات الأوروبية ـ الأمريكية لمصلحة طرف ثالث، فالحرب الباردة سياسيًا انتهت فعليًا يوم سقط حائط «برلين»، وإن كانت هناك حرب باردة فهى حرب اقتصادية هادئة تدور حول المصالح التجارية والتوازنات النقدية بين واشنطن وأوروبا والقوى الاقتصادية الدولية الأخرى، بدءًا من اليابان مرورًا بالصين والهند وصولاً إلى البرازيل، ولعل درس العراق يسجل سابقة لا تحتاج إلى شرح طويل للقبول الأوروبى بالسياسات الأمريكية رغم كل التحفظات والملاحظات التى سبقت تدخل «واشنطن» وبعض حلفائها عسكريًا فى ذلك القطر العربى الذى عانى من قبضة الدكتاتور الفرد ثم من سطوة الوجود الأجنبى، وهو الأمر الذى دفع بالعراق إلى دائرة العنف الذى يحصد من العراقيين أضعاف أضعاف مما ينال من الأمريكيين، ولقد وعى الأوروبيون الرسميون الدرس جيداً فكان تأييدهم مباشراً أو غير مباشر للحرب على العراق، بل لقد بدأ الموقف الأوروبى يتحول عشية العمليات العسكرية عندما أدرك الجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدخل فى مغامرة سياسية وعسكرية كبرى فى الشرق الأوسط، ولو كان ذلك دون غطاء دولى من شرعية الأمم المتحدة أو دعم الحلفاء فى أنحاء العالم، وهكذا فعلت «واشنطن» حتى تلقن «عواجيز أوروبا» درسًا على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكى حينذاك، ونحن نلفت النظر إلى أن ارتباط أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجى ويقوم على فلسفة حلف الأطلنطى، وقد تكون هناك بعض الخلافات المرحلية أو التفاوت فى المواقف التكتيكية أو رفض عدد من التفاصيل الفرعية، ولكن يظل التوجه العام هو ذلك الذى يقوم على التجانس الثقافى والتاريخ الحضارى الذى يربط القارة الأوروبية بالعالم الجديد خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف نسعى من خلال النقاط التالية إلى البحث فى أعماق تلك العلاقة المركبة بين أوروبا و«واشنطن»:

أولاً: إن الخلاف الاقتصادى بين «واشنطن» والعواصم الكبرى فى أوروبا والذى تشهده أحيانًا أروقة منظمة التجارة العالمية WTO، إنما هو انعكاس لتضارب محدود فى المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمعاملات التجارية على الصعيد الدولى، ولكنه لا يعكس خلافًا سياسيًا أو تباينًا مذهبيًا مثلما كان الوضع فى الحرب الباردة على امتداد عدة عقود.

ثانيًا: يعتبر الدور الفرنسى قياديًا على مستوى المواجهة الأوروبية ـ الأمريكية التى تحدث أحيانًا، وذلك امتدادًا للتقاليد التى أرساها الرئيس الفرنسى الراحل «شارل ديجول» بطل التحرير فى بلاده وصاحب المواقف الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار التحالف الغربى، وهى محاولة للتوازن الفرنسى مع التأييد شبه المستمر من جانب المملكة المتحدة للسياسات الأمريكية خصوصًا فى العقدين الأخيرين، وذلك لأسباب تاريخية ثقافية واقتصادية أمنية، ورغم ذلك فإن الموقف الفرنسى لا يمثل اعتراضًا مطلقًا على سياسات ومواقف «واشنطن»، ولكنه يمثل تأييدًا مؤجلاً لها وفقًا لاتجاهات كل سياسة وظروف كل موقف.

ثالثًا: يكمن التفاوت بين بعض السياسات الأمريكية والمواقف الأوروبية فى الأساليب والفرعيات وليس فى الرؤى والاستراتيجيات، فالعقلية الغربية متقاربة وتحالف الأطلنطى هو نتاج لتشابه ثقافى وخبرة حربين عالميتين فى القرن العشرين فضلاً عن أن الحضارة الغربية المسيحية تمثل أرضية تاريخية لذلك، وكل خلاف بين ضفتى الأطلنطى كان عارضًا مهما بلغت شدته مثلما حدث قبيل الحرب على العراق أو هو على الأقل خلاف لا يتجاوز مرحلة الانتقاد الصامت من جانب بعض الدوائر الأوروبية تجاه عدد من السياسات الأمريكية.

رابعًا: يدفع توسيع الاتحاد الأوروبى باتجاه تعزيز التقارب بين القارة والولايات المتحدة الأمريكية، فالدول التى تنضم إلى الاتحاد مؤخراً هى فى معظمها دول شرق أوروبا بمعاناتها السابقة ولهفتها الشديدة على الانفتاح والتواصل مع «واشنطن» لأسباب اقتصادية وأمنية، بل إن اندفاع بعضها على عضوية حلف الأطلنطى كان سابقًا على اتجاهها نحو الاتحاد الأوروبى، إن أوروبا الجديدة لم تعد كما كانت من قبل هى بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو حتى إيطاليا وإسبانيا، ولكنها أضحت أيضًا تلك المجموعة من الدول الجديدة

القادمة من شرق أوروبا وجنوبها والتى سيكون تأييدها المتصل للسياسات الأمريكية عنصر توازن فى تحديد العلاقة بين الاتحاد الأوروبى و«واشنطن».

خامسًا: لقد كانت الخبرة الاستعمارية لبعض الدول الأوروبية الكبرى خصوصًا بريطانيا وفرنسا مصدر نصيحة دائمة للولايات المتحدة فى بعض الأقاليم الدولية، فالعصر الاستعمارى أفرز تاريخيًا خصوصية فى العلاقة بين لندن وباريس ودولاً كثيرة فى آسيا وأفريقيا، كما أن عصر الكشوف الجغرافية قد جعل الوجود الإسبانى البرتغالى فى أمريكا اللاتينية مصدر تأثير ثقافى تدرك «واشنطن» أبعاده ومكوناته، وهى كلها أمور تضع مفاتيح عدد من المشكلات الإقليمية المعاصرة فى أيد أوروبية لا تترك للولايات المتحدة الأمريكية وحدها الانفراد الدائم عند وضع بعض السياسات، ولعلنا نتذكر هنا أن الدور البريطانى يلعب تأثير الناصح الأمين للولايات المتحدة كامتداد للتقاليد الأنجلوسكسونية ونتيجة ارتباط الخبرة البريطانية بالقوة الأمريكية فى تزاوج واضح جسدت الحرب على العراق نموذجًا عمليًا له.

سادسًا: إن الذى يعنينا هنا هو تأثير العلاقات الأوروبية الأمريكية على الشرق الأوسط الذى نعيش فيه ونتأثر بأحداثه، خصوصًا وأنه كلما تحدثنا إلى الأوروبيين عن ضرورة وجود دور أكثر فعالية فى الصراع العربى الإسرائيلى عمومًا والمواجهة الدامية فى الأرض المحتلة تحديدًا، فإن رد فعلهم المتكرر هو الحديث عن انفراد الدور الأمريكى بالقدرة فى الضغط على إسرائيل وأن «واشنطن» تملك وحدها مفاتيح الحل فى الشرق الأوسط، وأن حدودهم فى المشاركة لا تتجاوز تبنى الاتحاد الأوروبى لصيغة «الرباعية» التى أسهمت فى طرحها مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الروسى لتقدم «خارطة الطريق» التى ماطلت إسرائيل فى قبولها ثم خرجت عليها وجمدت بنودها.

.. هذه ملاحظات طرحناها للتدليل على طبيعة الخلافات الأوروبية الأمريكية فى إطار وحدة الأطلنطى، إلا أن المواقف بينهما تظل غير متطابقة فى بعض القضايا، ولعل نظرة أوروبا للشرق الأوسط والارتباط الأمنى بينهما على اعتبار أن البحر المتوسط همزة وصل مشتركة تؤكد تفاوت درجة التأثير ونوعية الاختلاف فى تقييم المواقف والأحداث فى هذه المنطقة القريبة جغرافيًا وتاريخيًا من أوروبا، والقريبة سياسيًا وإستراتيجيًا من الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد كان الطرح الأوروبى تجاه قضايا التغيير والإصلاح والديمقراطية فى الشرق الأوسط أكثر اقترابًا من مزاج المنطقة، بينما تعامل المشروع

الأمريكى من منطق مختلف لا يستوعب التركيبة البشرية فى المنطقة والمزاج العام بها، كما أن التفكير الأوروبى قد ربط بين حل الصراع فى الشرق الأوسط وبين مسيرة الإصلاح وهو ما تجاهله الطرح الأمريكى تماماً، ولا شك أن الاستيعاب الأوروبى للشخصية القومية للعالمين العربى والإسلامى له عائده فى فهم طبيعة ما يسمونه بالشرق الأوسط الكبير والعوامل النفسية والتراث الثقافى والميراث الفكرى فى المنطقة، وما زلنا نتذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستمع إلى النصيحة البريطانية حينما كان «هنرى كيسنجر» يقوم بدبلوماسية التنقل لفك الاشتباك المصرى ثم السورى-الإسرائيلى بعد حرب أكتوبر 1973 ويمر بلندن فى طريق الذهاب والعودة من وإلى الشرق الأوسط، ولا شك أن موقف «تونى بلير» الداعم بشدة للسياسات الأمريكية خصوصاً فى المسألة العراقية يبدو نغمه نشازاً على الساحة الأوروبية، بل إن موقفه داخل بلاده يبدو مهتزاً فى كثير من المناسبات.

.. وقد يكون من المفيد فى نهاية هذه السطور أن نؤكد أمراً يمارس تأثيره فى العلاقات الأوروبية-الأمريكية، ونعنى به العامل الاقتصادى الذى يحيط بالدولة العظمى الوحيدة، والذى يتجسد فى تفوقها العسكرى والتكنولوجى، وانتشار دورها فى أنحاء العالم وتدخلها فى كافة قضاياه الكبرى بدءا من الشرق الأوسط وصولاً إلى كوريا مروراً بالمسألة الأيرلندية، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع المشكلات الدولية والإقليمية من منطق قيادتها للمجتمع الدولى إلا أن جيوب المقاومة لا تزال تناصب السياسة الأمريكية العداء تحت مسمى جرى اختزاله فى كلمة (الإرهاب)، الذى أصبح شبحًا مخيفًا يصعب التخلص منه ما لم يطرأ تحول على السياسة الأمريكية لتقترب من اعتدال بعض السياسات الأوروبية، كما أن العلاقات بينهما لا تزال تتأرجح صعوداً وهبوطًا ولكنها لا تصل إلى نقطة خلاف جذرى فى ظل تحالف الأطلنطى الذى لا يزال نتاجًا لآخر حرب عالمية جرت فى القرن الماضى، إنها الحرب التى أدخلت دولة مثل تركيا فى دائرة ذلك التحالف رغم رفض قبولها فى الاتحاد الأوروبى، كما جسدته تصريحات «جيسكار ديستان» الرئيس الفرنسى السابق ورئيس لجنة تطوير الاتحاد الذى رأى أن دولة كالمغرب أقرب إلى الاتحاد الأوروبى من تركيا!! ولا شك أن الموقف الإسبانى بعد الانتخابات الأخيرة يشكل هو الآخر تحولاً سلبيًا فى الإطار العام للعلاقات الأوروبية-الأمريكية فى أحدث مراحلها.. إنها علاقات متجانسة فى ظاهرها ولكنها لا تخلو من نقد صامت غالبًا وصاخب أحيانًا.

نحن وأمريكا.. رؤية مباشرة

نسجت فى مخيلتى صورة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001 جعلتنى أشعر بتردد فى زيارتها تحت انطباع شكلته روايات متعددة عن الإجراءات الأمنية المعقدة والمعاملة غير المريحة التى يلقاها بعض الوافدين إلى المطارات الأمريكية، ولكن عندما تلقيت اقتراحًا من سفيرنا فى «واشنطن» بالمشاركة فى ندوة موسعة عن الديمقراطية فى العاصمة الأمريكية بدأت تراودنى فكرة السفر إلى الولايات المتحدة واستكشاف الصورة على حقيقتها لتكوين رؤية مباشرة لما يجرى هناك، ولكن رئيس مجلس الشعب حسم ترددى بإصداره قراراً يوفدنى فيه للمشاركة فى الحوار السنوى بين الاتحاد البرلمانى الدولى والجمعية العامة للأمم المتحدة، وعندما وصلت إلى «نيويورك» وجدت أن الإجراءات المتبعة فى المطار ليست بالصعوبة التى تصورتها، وقد امتدت إقامتى فى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة وصلت إلى خمسة وعشرين يومًا قطعتها بزيارة يوم واحد فقط لمدينة «مونتريال» الكندية تلبية لدعوة مؤجلة رأيت أن ألبيها وأنا على مسافة قريبة منها، وسوف أحاول فى السطور القادمة التعرض للمحطات الثلاث التى مرت بها زيارتى وهى مدن «نيويورك» و«واشنطن» و«مونتريال».

صخب «نيويورك»

يتفق الجميع على أن مدينة «نيويورك» ذات ملامح خاصة وشخصية متميزة، وما زلت أذكر دهشتى عند أول زيارة قمت بها لتلك المدينة الضخمة منذ أكثر من عشرين عامًا، ولا شك أن صخب «نيويورك» أمر يدركه كل من عاش فيها أو مر بها فهى مقر الأمم المتحدة، كما أنها تضم أكبر تجمع لليهود فى العالم الذى يبدو حضورهم فيها قويًا وواضحًا حتى مسميات الشوارع الكبرى لا تخلو من اسماء «إسحاق رابين» و«جولدا مائير»، وإن كنت

اعترف أننى قد رأيت أيضًا المساجد مضاءة فى أوائل شهر رمضان يؤمها الآلاف من المسلمين الأمريكيين والأجانب لأداء صلاة «التراويح»! ولقد بدأت زيارتى لـ «نيويورك» بتلبية دعوة من مجلس العلاقات الخارجية للتحدث على غذاء عمل مع مجموعة من المتخصصين والخبراء فى شئون الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى، وقد انعقد ذلك اللقاء برئاسة السيد «هنرى سيجمان»، وكان من بين الحاضرين السفير الأمريكى السابق فى دمشق ووكيل الخارجية الأمريكية الأسبق لشئون الشرق الأوسط «ريتشارد ميرفى»، وقد دار حديث تبعه حوار حول القيادة الفلسطينية والسياسة الإسرائيلية وما يتردد ظلمًا عن موجة العداء للسامية فى الدول العربية، ولم يسعدنى الحظ بلقاء السفير الأكاديمى «ريتشارد هاس» لأنه كان خارج المدينة وهو الذى أعرفه منذ مشاركتى الأولى فى منتدى «دافوس» بداية 1995، كما شاركت فى الحوار مع الوفود البرلمانية فى الجمعية العامة خصوصًا تلك المناقشات التى امتدت ليوم كامل حول إصلاح الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب وارتباط قضايا الديمقراطية بمتطلبات التنمية، وقد دعا الدكتور «كلوفيس مقصود» إلى إفطار رمضانى لمناسبة زيارتى - وهو المدير السابق لمكاتب الجامعة العربية فى «نيودلهى» و«نيويورك» و«واشنطن» والأستاذ الحالى بالجامعة فى «واشنطن»، حيث يحتل كرسيًا باسمه - ولقد ضم الإفطار عددًا من سفراء الدول العربية فى الأمم المتحدة، إلى جانب نخبة متميزة من القيادات الفكرية للجالية العربية فى الولايات المتحدة ولقد اعتبرتها لفتة كريمة تجاه «مصر» من ذلك المفكر العربى الكبير الذى جاء من «واشنطن» إلى «نيويورك» خصيصًا للقيام بهذه المجاملة، وقد اختتمت زيارتى لـ «نيويورك» بتلبية دعوة القنصل العام المصرى للقاء مع الجالية دار فيه حوار صريح حول هموم الوطن وشئونه وآماله.

غموض «واشنطن»

رتب لى السفير المصرى المرموق فى واشنطن أكثر من اثنين وعشرين لقاء فى العاصمة الأمريكية ما بين مسئولين فى الخارجية من أمثال «ويليام بيرنز» وكيلها لشئون الشرق الأدنى و«ليز تشينى» وكيلتها المساعدة للتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط، وعدد كبير من أعضاء الكونجرس ورؤساء اللجان فى مجلسى النواب والشيوخ بمن فيهم أولئك المعنيون بالتطورات فى الشرق الأوسط والأوضاع فى دوله، وأذكر منهم النائب «فرانك

وولف» المهتم بالشئون القبطية والمسألة السودانية، كذلك رئيسة اللجنة الفرعية للميزانية والمعنية بالمسائل المتصلة بالمعونة الخارجية، كما كانت لى فرصة اللقاء مع السيد «اليوت ابراهامز» المسئول عن الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، فضلاً عن لقاءات أخرى مع وكيلى الخارجية لحقوق الإنسان والشئون التشريعية والبرلمانية، كذلك زرت مركز أبحاث الحزب الديمقراطى الذى تترأسه السيدة «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية السابقة، ومركز دراسات الحزب الجمهورى الذى كان يتطلع إلى المشاركة فى أعمال المؤتمر السنوى الأخير للحزب الوطنى الديمقراطى فى القاهرة، كما ذهبت إلى حوار مع مركز أبحاث الكونجرس حيث مجموعة من الخبراء والباحثين الذين يشكلون القاعدة الأساسية لأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب فهم الذين يكتبون التقارير ويعدون الوثائق ويقومون بالأعمال التحضيرية للموضوعات الهامة، كما قبلت أيضًا دعوة لزيارة مقر الجمعية الدولية للبرلمانات وهى ذات علاقة وثيقة بالبرلمان المصرى وشاركت معه فى ندوة ناجحة فى العام الماضى، وكان أهم ما قمت به فى العاصمة الأمريكية هو المشاركة بمحاضرة فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوى لمعهد الشرق الأوسط الذى يترأسه السيد «نيد ووكر» السفير السابق فى القاهرة ووكيل الخارجية الأمريكية الأسبق لشئون الشرق الأوسط، كما تحدثت أمام «ندوة الديمقراطية من أجل التغيير» والتى كانت هى السبب فى بداية التفكير فى الزيارة، ولقد تركز حديثى فيها حول العلاقة بين الديمقراطية والإسلام مؤكداً أن التحديث لا يعنى التغريب، وقد حضرها عدد من سفراء شرق أوروبا والدول العربية ونخبة من الباحثين وقيادات المجتمع المدنى، وقد اختتمت زيارتى «لواشنطن» بلقاء موسع مع الجالية المصرية والعربية دار فيه حوار صريح للغاية حول أوضاعنا الداخلية والخارجية، كما تفضل سفيرنا المتميز بإقامة حفل غذاء دعا إليه عدداً من السفراء العرب والأساتذة الأمريكيين يتقدمهم البروفسور «مايكل هدسون» مدير مركز الدراسات العربية بجامعة «جورج تاون»، وكانت فرصة لحوار ممتد حول السياسة الإسرائيلية و«خارطة الطريق» والدور المصرى فى المنطقة.

ترحيب «مونتريال»

لست أحسب الاهتمام بالجاليات المصرية والعربية فى الخارج أمرًا هامشيًا بل أراه مسألة جوهرية يجب العناية بها، وفى رأيى أن المغتربين المصريين يحتاجون إلى اهتمام أكبر بكثير

مما هو عليه الآن، وقد يكون التفكير فى وزارة متخصصة أو هيئة منفصلة أمرًا واردًا فى المرحلة القادمة، ولقد كان لقائى بالجالية المصرية والعربية فى إقليم «كيبيك» على حفل إفطار دعا إليها رئيس اتحاد المصريين فى الخارج بأحد الفنادق الكبرى فى «مونتريال» للاستماع لمحاضرة لى، وحوار بعدها تعرفت خلاله على وجوه مشرقة ترتبط بالوطن الأم وتعيش معه يومًا بيوم، حيث مثلت شواغل المغتربين ببلدهم صورة رائعة للوطنية الصادقة والحس القومى الدافئ، ولقد عبر مندوب حكومة الإقليم عن رغبة بلاده فى توثيق العلاقة مع مصر لأنهم يشعرون أن «كندا» تستطيع أن تلعب دورًا أكبر لصالح قضايا التنمية فى المنطقة، ولكن الدور الأمريكى الطاغى يغطى على جهودهم ويدفعهم أحيانًا إلى دائرة الظل رغم أن برامج المعونة الكندية نشطة فى عدد من الأقطار العربية وفى مقدمتها مصر.

.. خلاصة ما أريد أن أذهب إليه من هذا العرض السريع لرؤية مباشرة بعد زيارة غير قصيرة للولايات المتحدة الأمريكية هو الخروج بالنتائج الأربع التالية:

أولاً: إن مصر تشغل حيزًا كبيرًا فى العقل الأمريكى باعتبارها شريكًا إستراتيجيًا فى المنطقة العربية، حتى أن الإنجازات الكبيرة والاختراقات الحقيقية قد تمت بالتعاون المصرى الأمريكى، بدءًا من مرحلة فك الاشتباك مرورًا بمسيرة السلام ثم التحالف من أجل تحرير الكويت وصولاً إلى الحرب المفتوحة ضد الإرهاب.

ثانيًا: إن سقف توقعاتهم من مصر أعلى بكثير مما هو ممكن، كما أن فيه تجاهلاً لعنصر الزمن وقفزًا فوق كثير من المشكلات القائمة والظروف المحيطة، وهم يرددون - عن اقتناع حقيقى أو محاولة إغواء طارئة - أن مصر التى قادت المسيرة نحو السلام هى المنوط بها تلقائيًا أن تقود المسيرة نحو الإصلاح الشامل والديمقراطية الحقيقية فى الشرق الأوسط.

ثالثًا: إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل قضية معقدة للغاية، تتداخل فيها دوافع المصلحة مع عوامل دينية وثقافية ليس أخطر ما فيها التفسير التوراتى للعهد الجديد أو ما نطلق عليه أحيانًا «المسيحية الصهيونية»، فالأمر يتجاوز ذلك إلى الإحساس بأن الدولة العبرية هى الحارس الموثوق به للمصالح الأمريكية والضامن الوحيد لسلامة الوجود الأمريكى فى المنطقة، فضلاً عن ظهور من نطلق عليهم «المحافظون الجدد» بفكرهم اليمينى وانحيازهم المطلق للدولة اليهودية.

رابعًا : إن الغياب العربي عمومًا عن الساحة الأمريكية الواسعة هو خطيئة كبرى ، ولا أعنى بذلك غياب التواجد السياسى والدبلوماسى ولكن أعنى ضرورة التواصل مع الشعب الأمريكى ومراكز صنع القرار فيه من مختلف القنوات الثقافية والأكاديمية والفكرية والعلمية والفنية ، فضلاً عن اللقاءات البرلمانية وعلاقات مؤسسات المجتمع المدنى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وفى ظنى أن لديهم قبولاً عامًا لذلك خلافًا لما يردده البعض فى السنوات الأخيرة .

. . هذه رؤية موجزة تحتاج إلى قراءة متأنية وفحص موضوعى يخلو من الشطط فى اتجاه معين أو المغالاة فى اتجاه آخر ، إذ إنه لابد من وضوح الرؤية والابتعاد عن تكرار الأفكار الضبابية أو المقولات المكررة . . إننا نحتاج إلى تبادل معرفى متواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية يقدم الصورة الحقيقية عنا ويتعامل فى ذكاء مع رؤيتهم لنا .

الصراع القومى بين العاطفة والعقل

دعتنى إحدى القنوات التليفزيونية الشهيرة إلى حوار مفتوح كنت فيه طرفًا من القاهرة أمام مجموعتين من الأشقاء الفلسطينيين الأولى من موقع مقبرة «صبرا وشاتيلا» فى «لبنان» والثانى من «المقاطعة» فى «رام الله»، وكانت هموم الواقع العربى عمومًا والمواجهة الدامية على الأرض الفلسطينية خصوصًا هى محور الحديث وقضية المناقشة، ولقد احتدم الحوار تحت المظلة القومية الواحدة وأصبحنا نمضى فى اتجاهين متوازيين عقل يرى وقلب يخفق والحقيقة ضائعة بينهما، فأوضاع الفلسطينيين أليمة للغاية ولا أظن أن شعبًا قد كتب عليه أن يواصل المقاومة على مر السنين مثلما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطينى، حيث هدم المنازل روتين يومى، واغتيال القيادات عدوان متكرر، وقتل الأطفال عمل شائع، ولا يستطيع أحد أن يزايد على الشعب الفلسطينى الذى يدفع واحدة من أغلى فواتير الدم فى العالم المعاصر، فلقد تتابعت مواكب الشهداء الفلسطينيين بشكل غير مسبوق فى تاريخ حركات التحرر الوطنى والنضال القومى بصورة تكاد تتساوى فيها الحياة بالموت، حيث لم يعد لدى الفلسطينيين ما يبخلون به أو يتوقفون عنده، وأضحى الاستشهاد شرفًا يتسابق نحوه شباب ذلك الشعب الصامد، لذلك فإننى عندما أتحدث من فوق أرضية تتابع ما يجرى وترصد ما يحدث فإننى لا أوجه انتقادًا لذلك الشعب أو لومًا، بل إننى - مثل الملايين فى هذا العالم - أشعر بغصة كلما رأيت النعوش تتحرك والدموع تنساب والأحزان تتجدد، لذلك كله أثار ذلك اللقاء مع الأشقاء شجونًا دفينة وأوجاعًا عميقة دعتنى كلها إلى تأمل ما جرى وما يجرى واستكشاف الهوة الكبيرة بين المشاعر وهى صادقة و الأفكار وهى أيضًا أمينة، ولا شك أن الذى يتابع ذلك النوع من الحوارات يشعر بالهوة بين نمطين من ردود الفعل، فهناك من تكتوى أيديهم بالنار ويعيشون المأساة كل يوم تهدر أمامه الدماء وترتفع صرخات الألم وتتوالى كتائب الاستشهاد، لذلك فإنه من الصعب المساواة فى التفكير بين هؤلاء وبين من يعيشون خارج دائرة النيران يتابعون الأخبار وهم يمصمصون الشفاة وينظرون فى حزن حولهم ثم يعودون سيرتهم الأولى فى

حياتهم المعتادة، وهذا يعكس إلى حد كبير طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والعرب، ولقد قالوا قديمًا «من يده في المياه ليس كمن يده في النار»، ولقد طافت بي هذه الأفكار وأنا أتابع الحوار الذي يدور بيني وبين الأشقاء الفلسطينيين، ورغم ذلك فلقد بقيت لي عليه الملاحظات التالية:

أولاً: إن بسالة الفلسطينيين وبطولتهم قد أصبحت تدفعهم دفعًا نحو مواصلة المقاومة ضد محتل لا تتوقف جرائمه ولا تنتهي تجاوزاته، فلم يعد الخوف يعرف طريقًا إلى قلوبهم، كما أن المسافة بين الحياة والموت لم تعد كبيرة، ولم يعودوا مستعدين للمساومة أو المقايضة أو حتى المضي وراء سياسات التسوية، ولا ينسحب الأمر بالطبيعة على كل الفلسطينيين و لكنه يعبر عن الأغلب الأعم منهم، لذلك فان إقناعهم بالمتغيرات الدولية والتحولات الإقليمية هي أمور لا تجد صداً لديهم، من هنا يتفاوت خطابهم الوطني عن خطابنا السياسي، بل ربما تشكلت نظرتهم للنخبة العربية المثقفة التي تتحدث عن ظروف مختلفة وعالم جديد باعتبارهم استسلاميون انهزاميون وربما عملاء أيضًا.

ثانيًا: لقد كان حديث الفلسطينيين معي على الهواء لا يخلو من نبرة عتاب حتى أن واحداً منهم قال «إن قلبك معنا ولكن عقلك ليس معنا»، ولقد حمدت الله أنه قد اعترف بأن قلبي ما زال وسوف يظل معه يقطر دمًا كل صباح ويطفح أسى كل مساء عندما يتساقط الأبرياء وتجري الدماء ويبتعد السلام ويختفي الأمن وتغيب العدالة الإقليمية، فإننا نشعر بحجم المعاناة الفلسطينية التي جعلت الانتحار على الأرض لتحريرها روتينًا منتظمًا، وبرغم أنني ضد هذا النوع من العمليات الاستشهادية لأن عائده السياسي سلبي للغاية على القضية وصورة الفلسطينيين في الخارج، إلا أنني اعتبر تلك العمليات مؤشراً لحالة اليأس الكامل التي وصل إليها الفلسطينيون حتى تساوت لديهم الحياة بالموت واختفى الخيط الرفيع الذي كان يفصل بينهما، ويجب أن أقرر هنا أن إسرائيل لم تتلق ضربات موجعة عبر تاريخها مثل تلك التي تعرضت لها في العامين الأخيرين، حتى أن نسبة الخسائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين أصبحت ثلاثة إلى واحد وهي نسبة عالية للغاية من خسائر دولة تستخدم آلاتها العسكرية ضد شعب أعزل احتلت أرضه، فلقد كان الفيتناميون يتيهون فخراً عندما كان حجم الخسائر في الحرب ضد الأمريكيين هو سبعة وأربعين إلى واحد، ولذلك فإنني لا أقلل أبداً من قيمة النضال الفلسطيني الذي لا يمكن المزايدة عليه أو توجيه انتقاد إليه.

ثالثًا: قد يشعر شخصان بالألم والحزن تجاه حادث معين فيستسلم أحدهم لمشاعره يترك لها العنان ويمضى فى استماتة وراءها، بينما يكون الشخص الآخر - ولديه نفس القدر من الألم والمعاناة - أكثر قدرة على تحويل مشاعر الحزن والغضب إلى طاقة عملية تحمل سلاح المقاومة بقدر ما تحمل من أفكار التسوية دون تفريط فى المبادئ أو عبث بالثوابت، وتلك هى دائمًا الاستجابة اللازمة لصوت العقل الذى لا يتناقض مع خفقات القلب الجريح بل يتكامل معه ليصنعا معًا وجدان الأمة.

رابعًا: إن حركات التحرير الوطنى عبر التاريخ السياسى المعروف قد فاوضت وحاربت وقدمت وأخرت وراجعت أساليبها فى مراحل معينة، وطورت برامج نضالها حتى لاتسقط فى قبضة الجمود بغير وعى والتشدد دون عائد، وحركة تحرير فلسطين ليست استثناءً من ذلك، فمن الطبيعى أن تراجع سياساتها وأن تقف فى شجاعة لاتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت الملائم مهما كانت درجة الألم وحجم المعاناة، فالشعوب العظيمة تصنعها الآلام القاسية، مثلما أن المقاومة المسلحة لا تمضى فى طريقها إلى الأبد ولكنها تحاول القيام بعملية اختراق للطرف الآخر وتعظيم مكانتها على مائدة المفاوضات، فحروب التحرير وإن طالت ومقاومة الشعوب وإن امتدت إلا أن مائدة المفاوضات هى نهاية المطاف.

خامسًا: إنه رغم إحساسى بالألم وأنا أتابع على شاشة الحوار ما تقوله أمهات وزوجات وشقيقات شهداء مذبحة «صبرا» و«شاتيلا» بعد مضى عشرين عامًا على وقوعها، إلا أننى أرى فى الوقت ذاته أن الاستسلام للغضب المطلق دون اعتبار للسوابق أو فهم للمتغيرات هى أمور تحيل النضال الوطنى إلى تراكم كمى وتسلبه تأثيره الكيفى وآثاره النوعية، ويكفى أن أقرر فى مرارة شديدة أن حجم الدعم الدولى للقضية الفلسطينية قد تراجع برغم انتهاك إسرائيل للمقدسات ومواصلة بنائها للمستوطنات واغتيالها للقيادات وهدمها للمنازل وقتلها للأطفال، والسبب فى ذلك ببساطة أن الجهاز الوطنى الفلسطينى لم يتمكن من توجيه الخطاب المناسب فى الوقت المناسب للرأى العام الدولى ودوائر صنع القرار السياسى.

.. هذه ملاحظات رأيت أن أسوقها من وحى ذلك الحوار الذى جمعنى بالأشقاء الفلسطينيين على الهواء، وهم يتحدثون من قلب معركة التحرير، ويعبرون عن ضمير

وطن أضنته المعارك وأرهقته الآلة العسكرية الإسرائيلية التى لا تعرف الضوابط أو الحدود الأخلاقية فهى تحاول إنهاء الكيان الفلسطينى وتصفية وجوده الفاعل فوق الأرض المقدسة، ولقد لفت نظرى من حوارى مع الأشقاء الفلسطينيين ثلاثة توجهات:

الأول: توجه غاضب تجاه الدول العربية التى يعتبرونها مسئولة عن تردى الأوضاع فى المنطقة على نحو أغرى إسرائيل بأن تفعل ما فعلته فى السنوات الأخيرة، كما أن الفلسطينيين متألمون لأن الدعم العربى لهم ماديًا ومعنويًا ما زال دون توقعات ذلك الشعب الباسل وأسر شهدائه.

الثانى: إن حجم المعلومات عن الأوضاع الدولية والإقليمية ليس كاملاً لدى الكثير من الفلسطينيين، لذلك فإنهم يتصرفون بروح نضالية كاملة فى غيبة الإدراك الحقيقى للمفاهيم الجديدة التى جعلتنا بحق أمام عالم مختلف.

الثالث: إن الارتكان بشدة إلى الاتهامات الموجهة حول مسئولية «كامب ديفيد» التاريخية عن تفاقم المشكلات فى الشرق الأوسط، إنما تمثل مخرجًا متاحًا أمام كثير من الفلسطينيين عندما يتحدثون عن التردى الذى شهدته القضية، بدءًا من اجتياح «لبنان» مرورًا «بصبرا وشاتيلا» وصولاً إلى المأزق الحالى، وأنا هنا لا أريد أن أنكأ جراحًا أو أفتح ملفات، ولكننى أظن أن ذلك الطرح لم يعد كافيًا لتفسير ما جرى فى العقدين الأخيرين.

.. لقد كان الحوار مع أسر شهداء «صبرا وشاتيلا» من «لبنان» وفلسطينى المقاطعة من «رام الله» مصدرًا مزدوجًا للسعادة والحزن معًا، السعادة بشعب باسل تستحيل المزايدة عليه، والحزن لدماء بريئة لم يتوقف نزيفها حتى الآن.

الحصار السياسى والاستهداف القومى

يرى العرب - ومعهم حق - أنهم مستهدفون فى السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق، ويخالط هذا الشعور لديهم إحساس بعملية تطويق المنطقة من خلال تخويف «إيران» بشكل منتظم فى شرقها، وتحريك «تركيا» عند اللزوم فى شمالها، وخلق صدام عربى إفريقى أحيانًا فى منطقة القرن ومدخل باب المندب، مع تفجير الموقف فى جنوب السودان دائمًا، كل ذلك بالطبع إضافة إلى الخطر الداهم والعدوان المستمر من جانب إسرائيل التى تمضى فى طريقها وفقًا لمخططات طويلة المدى لا تعبأ كثيرًا بردود الفعل الدولية والإقليمية، ولا تعطى المبادرات الإيجابية اهتمامًا يذكر حتى الآن، وأبادر فأقرر إننى لست ممن يعتنقون نظرية التفسير التآمرى للتاريخ ويعيشون فى أجواء المؤامرة الدائمة والشعور بالاستهداف المتعمد والحصار المحكم، فأنا ممن يعتقدون أن المؤامرة موجودة فى كل زمان ومكان، ولكن الاستسلام لها والمبالغة فى تصويرها يمثلان خطأً كبيرًا له نتائجه السلبية وتبعاته التى يمكن أن تؤدى إلى قبول الأمر الواقع والتباكى على الفرص الضائعة والشعور العميق بالعزلة والاضطهاد والإحباط أيضًا، وبرغم ذلك كله فإننى أشعر - فى ذات الوقت - أن هذه المنطقة من العالم مستهدفة بسبب ثرواتها الطبيعية وموقعها الإستراتيجى وتراثها الثقافى والدينى فى مواجهة حادة مع الغرب خصوصًا بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، ولست ألوم المواطن العربى المسلم لو أنه تساءل بينه وبين نفسه لماذا أفغانستان والعراق وفلسطين وقبلهم كانت الصومال وربما السودان؟ أليست هذه كلها شعوب إسلامية كانت ولا تزال أهدافًا لعمليات عسكرية وحملات سياسية؟ وهل من قبيل الصدفة مثلاً أن قرابة ثمانين بالمائة من اللاجئين فى عالم اليوم مسلمون؟! وهنا أبادر مرة أخرى فأقرر أننى لا أتحمس كثيرًا لتفسير المواجهات والسياسات تفسيرًا دينيًا، بل إننى أزعم أن الفيصل فى الأمر كله هو أين تقع مصلحة الأقوياء وتتحقق أهدافهم؟ بغض النظر عن الديانات والثقافات، ولعلى أعود بالذاكرة سنوات قليلة عندما ضربت الولايات

المتحدة الأمريكية ـ تحت مظلة الأطلنطي ـ الدولة الصربية المسيحية الأرثوذكسية بسبب ممارساتها العدوانية الدموية فى إقليم «كوسوفا» ذى الأغلبية المسلمة، فالدين يستخدم أحيانًا ولكن من خلال توظيفه لخدمة أغراض سياسية، لذلك فنحن عندما نتحدث عن الإحساس العربى العام بحالة الحصار السياسى والاستهداف القومى، فإننا نشير فى الحقيقة إلى عدد من الملاحظات التى برزت فى السنوات الأخيرة وأهمها:

أولاً: إن انفتاح شهية السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وعلى امتداد سنوات الحرب الباردة، قد أحالت وراثة الولايات المتحدة للاستعمار التقليدى البريطانى أو الفرنسى إلى هيمنة بديلة يلعب فيها وجود إسرائيل دوراً مؤثراً وفاعلاً، وهو ما جعل الدول العربية فى حالة من الارتباك السياسى الدائم، فالمعتدلون منهم يخطبون ود الولايات المتحدة الأمريكية والمتشددون يبتعدون عنها، وبذلك أصبحنا أمام حالة غياب حقيقى لأجندة موحدة فى ملف العلاقات العربية ـ الأمريكية.

ثانيًا: إن انتهاء الحرب الباردة ودخول عصر القطبية الأحادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية قد أضر ضرراً بليغًا بقضايا الدول النامية عمومًا والمنطقة العربية خصوصًا، لأن الموقف أصبح واضحًا وهو إما أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإما أن تسعى هى لعزلك وإبعادك وتشويه صورتك دوليًا وإقليميًا، إنه وضع صعب بلغ فيه الحد أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ يصنف الدول ويقسم التحالفات بعد أن أعلن أن كل من ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية فهو ضدها فى عملية تعميم لا معنى لها، وهكذا دفع العرب ومعهم المسلمون أيضًا ضريبة فادحة نتيجة سقوط القطبية الثنائية وتفرد «قوة أعظم» واحدة تقوم بإعادة ترتيب الأوضاع فى العالم عمومًا وأقاليمه المختلفة تفصيلاً.

ثالثًا: لقد كانت «ثالثة الأثافى» كما يقولون تلك الجريمة الإرهابية ضد مدينتى «نيويورك» و«واشنطن» وهى التى تركت آثاراً واسعة ونتائج ضخمة على المسرح الدولى كله، والغريب أن العرب والمسلمين هم الذين دفعوا ضريبة باهظة الثمن هذه المرة، فالمقاومة أصبحت إرهابًا، وبينما كنا نواجه مشكلة كبرى فى فلسطين أضاف إليها احتلال «العراق» مشكلة أخرى لا تقل ضراوة وخطورة ولم نكن بحاجة إليها، إذ إن ما فينا

يكفينا! وبذلك أصبح العرب خصوصًا والمسلمون عمومًا مطالبين بدفع فاتورة جديدة تورطوا فيها ولم يعد أمامهم مفر من تحملها، والذى حدث هو أن الأمور قد تطورت بسرعة وجرت بشكل غير مسبوق، حيث تحولت تداعيات 11 سبتمبر إلى مبرر تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب مفتوحة ضد الإرهاب أينما تشاء ومتى تشاء وبالتبرير الذى تراه حتى أحكمت الحصار وشددت الاستهداف وأصبحت المنطقة كلها فى وضع لا تحسد عليه.

رابعًا: إن مشكلات العالم العربى لم تتوقف عند «فلسطين» و«العراق»، ولكنها تجاوزت ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة فى حدوده الجنوبية نتيجة الأوضاع غير المستقرة فى «السودان» و«القرن الإفريقى»، بحيث تبدو «إثيوبيا» وأيضا «إريتريا» قوى غير متحمسة للسياسات العربية وقابلة للاستخدام سلبيًا لإحداث قلاقل وافتعال مشكلات مع «السودان» وربما مع «مصر» أيضًا عند اللزوم، وهو ما يستوجب ضرورة الاهتمام بالمشكلات المحيطة بالمنطقة وليس مجرد التركيز على القضيتين الرئيستين فى الشرق الأوسط واللتين تستأثران بالجهد الكبير سواء فى «فلسطين» أو «العراق» وإن كان ذلك لا يجب أن يصرفنا عن عملية التطويق التى تحدث ومحاولات الاستهداف التى لا تتوقف.

خامسًا: إن الخطير فى كل ما جرى هو أن العرب أصبحوا مستعدين للخروج من حياة العصر و الاستسلام للواقع دون السعى لتغييره، مع أنه لكى يتواصلوا مع أحداث جسيمة مثل تلك التى شهدناها ونشهدها فإنه لابد من نظرة جديدة ورؤية مختلفة، ولكن الذى حدث كان هو ظهور أجندات قطرية عربية أصبحت تعكس درجة عالية من الحماس للولايات المتحدة الأمريكية بل والسباق المحموم أحيانًا تجاه إسرائيل، فالكل يبحث عن خلاصه وحده منفردًا ولا مانع من بعض التصريحات القومية من قبيل إبراء الذمة وغسيل الأيدى خشية الاتهام بالتقاعس أو التوقف عن المواجهة السياسية فى ظل هذه الظروف، حتى أن معظم العرب أصبحوا يتبنون فى أعماقهم سياسة مزدوجة، فهناك خطاب علنى لإرضاء الداخل وخطاب آخر مختلف لتسيير الأمور وإثبات الولاء وتحسين صورة النظم أمام الولايات المتحدة الأمريكية.

.. هذه بعض المظاهر التى وفدت على المسرح السياسى الإقليمى وجعلتنا بحق أمام عالم مختلف، نشعر فيه بأننا موضع اتهام ومشروعًا قائمًا لسيطرة طويلة المدى ومركزًا لأطماع بغير حدود، ونحن حين نتحدث عن محاولات التطويق التى تحيط بنا والحصار

السياسى الذى يستهدفنا فإننا لا نقوم بمحاولة لحقن العقل العربى بمزيد من الإحباط ولا ندعو إلى الانكفاء على الذات أو التقوقع الخائف من كل التطورات، ولكننا على العكس ندعو إلى التعامل مع الأمور بمسمياتها واقتحام المشكلات بغير تردد ومواجهة المواقف فى واقعية شجاعة وموضوعية واعية، لأننا لا يمكن أن نسمح بمحاولات إخراجنا من دائرة العصر ووصمنا بأقبح الصفات وظلم حضارتنا وتشويه أدياننا، ورغم ذلك كله، فإننى أنبه فى النهاية إلى أن الصورة ليست كلها قاتمة إذ إن لدينا عوامل قوة أخرى، ففى الغرب كثيرون يفهموننا، وفى تراث حضارتهم قنوات تواصل معنا يمكن أن تتحول بها المواقف السلبية الراهنة إلى قوة دفع أفضل تقودنا إلى أوضاع تقترب من تطلعاتنا ولا تبعد كثيراً عن ما نريده لنا ولأجيالنا القادمة.

.. هذه فى إيجاز بعض تصوراتنا ولا أقول بعض أوهامنا، وهى تعكس - شئنا أم أبينا - ما يدور فى أذهان الكثيرين وما يتردد فى أحاديثهم وكتاباتهم لأن قصف طائرات الآباتشى للفلسطينيين فى جانب والعبث بهوية العراق فى جانب آخر، كلها أمور تدعو إلى قلق العرب واستنفار مشاعرهم واستثارة مخاوفهم، كما أن تفاقم الأمور وتدهور الأوضاع وغيبة الأمل أصبحت تصب كلها فى خانة الشعور العربى بالأمان المفقود و السلام الضائع والاستقرار البعيد.

عروبة العراق.. إلى أين؟

ركزت كل الكتابات التى دارت حول المسألة العراقية قبل الحرب وأثناءها وبعدها على موضوعات بعينها، بدءًا من أسلحة الدمار الشامل مرورًا بالإطاحة بالنظام القائم وصولاً إلى عراق ما بعد صدام، ولكن تلك الكتابات أغفلت فى مجملها تأثير ما جرى على عروبة العراق وهو ما سوف نناقشه فى هذه الدراسة، فالعراق بلد عربى أصيل العروبة تشكلت قبائله وعشائره من هجرات عربية استقرت بين النهرين منذ الفتح الإسلامى، كما كان الوجود العربى قائمًا قبل ذلك على تخوم بلاد الفرس عندما كان يطلق عليهم «عرب المناذرة»، بل إن التأثير والتأثر بين شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين قد أدى إلى تلاحم سكانى وتواصل إنسانى لم يتوقف عبر التاريخ، فعروبة العراق إذًا هى عروبة مستقرة وليست عروبة وافدة، من هنا يثور التساؤل عن مستقبل تلك العروبة فى ظل عدد من الاعتبارات يحسن دراستها والاهتمام بها فى مواجهة ظروف صعبة عاشها الشعب العراقى فى السنوات الأخيرة، كما أن العلاقات العربية العراقية قد تأثرت هى الأخرى وأصبح من المتعين علينا أن نتعامل مع ردود الفعل الجديدة فى رحابة كاملة وتفهم موضوعى بعيدًا عن الشعارات والعواطف والانفعالات، ولذلك فإننا سوف نتناول الموضوع من خلال عدد من العناصر نجمل أبرزها فى النقاط التالية:

أولاً: إن هناك إحساسًا عامًا باحتمال وجود مرحلة مؤقتة وعابرة من الضيق العراقى العام بمفهوم العروبة، فالمواطن العادى فى بغداد أو البصرة أو الموصل وغيرها من مدن العراق وقراه وفى حواضره وبواديه يشعر أن أمته العربية لم تكن داعمة له بالشكل الكافى أثناء المحنة، بل إن هناك من يرى أن استمرار حكم صدام القائم على الديكتاتورية والقهر كان إفرازًا طبيعيًا لواقع عربى متخلف، وهم يعتبرون أن جزءًا كبيرًا من المسئولية يقع على العرب الذين سمحت أوضاعهم المتردية باستمرار النظام العراقى السابق فى الحكم خصوصًا بعد غزو الكويت عام 1990، ويرون أن النظام العربى قد فشل فى حماية الشعب

العراقى من حكامه، ومهد بمزيج من الخوف والسلبية لاستمرار واحد من أكثر نظم الحكم عنفًا وقسوة فى التاريخ المعاصر حتى دفع الشعب العراقى فاتورة الحرب مع إيران، ثم غزو بلاده للكويت ثم الحصار المفروض عليه لأكثر من اثنى عشر عامًا ولقد جسدت معاملة العراقيين للمتطوعين العرب الذين ذهبوا إلى العراق أثناء الحرب الأمريكية عليه ما يؤكد ذلك حيث وجد فيهم الشعب العراقى مجموعات وافدة ينفث فيها عن غضبه ويعبر فى عنف عن شعوره المحبط تجاه أمته التى خذلته من وجهة نظره حيث لم تكن كما كان يريدها فقامت مجموعات من الشعب العراقى بالاعتداء على المتطوعين العرب وطاردتهم وقتلت عددًا منهم وسلمت عددًا آخر لسلطات الاحتلال الأمريكى فى مشاهد مأساوية تجسد بحق مؤشرًا لبداية احتمال كفر بعض العراقيين بعروبتهم.

ثانيًا: إن إحساس المواطن العراقى بتراثه الحضارى السابق على دخول الإسلام والتالى له، يترك لديه إحساسًا قويًا بالذات ويعطيه شعورًا بالتميز، وهو أمر تشترك فيه كثير من الشعوب ذات الأصول الحضارية العريقة لذلك فإن الإحساس بالمرارة فى حلوق العراقيين ـ سواء كان لذلك مبرر من عدمه ـ قد أصبحت تفرز هى الأخرى مشاعر سلبية تجاه قضية العروبة فى العراق حتى بدأت النعرة الشعوبية فى الظهور، كما بدأت التوجهات الدينية والتقسيمات المذهبية تمارس هى الأخرى دورها الذى ينتقص من مفهوم العروبة، ويقف على أرضية مختلفة فى ظل دولة تمثل «فسيفساء» عرقية و«موزاييك» سياسية.

ثالثًا: إن غيبة المد القومى طوال فترة الحكم «الصدامى» عندما كان التركيز منصبًا على هيبة الزعيم الأوحد، مع نفور من أية شراكة سياسية يحتل فيها زعيم آخر مكانًا فى ميادين العراق أو شوارع مدنه، إن تلك الغيبة التى وصلت إلى حد الاستخفاف بالزعامات القومية عندما منع النظام العراقى السابق فى مستهل عهده بالحكم جماهير شعبه من التعبير عن حزنهم عندما فقدت الأمة العربية واحدًا من زعمائها البارزين وهو الرئيس المصرى الراحل «جمال عبد الناصر»، لقد تكرست خلال العقود الأخيرة توجهات نحو العزلة كانت تشد العراق بعيدًا عن أمته ليبدو كيانًا وحيدًا يعانى فيه شعبه من كل أسباب الضغط والبطش والقهر، وما زلت أذكر أن «صدام حسين» كان يتعامل مع رؤساء وملوك «مجلس التعاون العربى» وكأنه زعيم الأمة أو هو رئيس فوق الرؤساء، إنها نعرة استعلاء أحاطت الشعب العراقى بسياج من الوهم الذى عزله عن التيارات القومية الحقيقية ووضعه داخل ستار حديدى استمر لسنوات طويلة.

رابعًا: إن العلاقات العراقية ـ الكويتية تحتاج هى الأخرى إلى ترميم بل ربما إلى ما هو أكثر من ذلك، فالنظام العراقى السابق ارتكب جريمة غزو الكويت وحقن الأجيال الجديدة من شعبه بأفكار ليس لها صلة بالمشاعر القومية والتضامن العربى، بل إنه ضرب الفكرة القومية ذاتها فى مقتل حقيقى وأساء إلى العمل العربى المشترك إساءة بالغة، حتى كان الفلسطينيون هم أول من دفع جزءًا كبيرًا من قيمة «الفاتورة» باهظة التكاليف التى عانت منها القضية العربية الأولى فى السنوات الأخيرة، ونحن نتطلع إلى علاقات عراقية كويتية، بل وربما علاقات عراقية خليجية تبرأ من آثار الماضى ولا تعانى من عقده ولا تتحمل أوزاره، فالشعوب المتجاورة يجب أن تتعايش بروح حقيقية والتزام متبادل مع احترام للحدود الدولية والكيانات السياسية، وهنا أظن أنه يبقى على الأخوة الكويتيين عبء كبير من العمل السياسى والتواصل الأخوى مع الشعب العراقى، لأن الصورة المشوهة التى غرستها الأحداث الأخيرة قد جعلت الكويت ظلمًا وكأنه المتحمس المستمر للتدخلات السياسية والعسكرية فى العراق.

خامسًا: إن سقوط النظام العراقى قد أدى إلى سقوط حزب «البعث» الذى ظل يحكم فى بغداد لما يقرب من خمسة وثلاثين عامًا متصلة، وهو ما يعنى أيضًا سقوط بعض الشعارات القومية ولو من الناحية النظرية على الأقل، حيث كانوا يقولون للعراقيين إنهم ينتمون إلى «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، فسقوط الجناح العراقى لحزب «البعث» قد أدى إلى فراغ سياسى فى المشرق العربى رغم تسليمنا بالخلافات العميقة بين جناحى الحزب فى بغداد ودمشق عبر العقود الأخيرة.

.. ولقد أردت من هذه النقاط الخمس أن أوضح فى جلاء أن عروبة العراق مهددة، وأن هناك احتمالات لا تزال قائمة فى أن ينفرط عقد انتمائها القومى ولو إلى حين، لذلك قد لا يدهشنا مثلاً لو أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت حكومة عراقية موالية إلى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل بصورة قد تزيد من الضغوط على الشعب الفلسطينى الباسل وتضيف إلى خطايا النظم العربية ذنبًا جديدًا، فالعراق الذى خرج من سنوات حكم ديكتاتورى ثقيل أصبح مهيئًا لتغيرات كبيرة قد تبدو تكاليفها باهظة فى وقت يحتاج فيه العراقيون إلى الاستقرار الضائع والأمن المفقود والحياة السياسية السليمة، وإذا كان العراق يمثل لنا البوابة الشرقية لأمته العربية، فإنه يبدو الآن أشد ما يكون بحاجة إلى الدعم المادى والمعنوى من كل أشقائه والوقوف معه بصورة موضوعية ليس فيها مزايدة أو تقاعس،

ولكنها تعكس روح التعاطف الشديد الذى نشعر به جميعًا تجاه ذلك الشعب الذى انتقل من حرب إلى غزو إلى حصار.

.. إن عروبة العراق سوف تكون موضع اختبار حقيقى وهو ما يلزمنا بأن نعطيه بقدر ما أعطى لأمته العربية حضارة وتراثًا أو فكراً وثقافةً، فأرض الرافدين بوتقة انصهار «الآشوريين» و«البابليين»، ومستودع حضارة «حامورابى» ومسرح دور «جلجامش» هى أرض خصبة لم يتوقف عطاؤها الضخم منذ فجر التاريخ، فهى بلد الشعراء وموطن الأدباء ومزار العلماء، وإذا كنا نقلق دائمًا على عروبة السودان من المد الأفريقى القادم من جنوبها فإننا نقلق الآن على عروبة العراق من الوجود الأجنبى فى قلبها، وما قمنا به فى هذه السطور هو طواف سريع حول العراق بشيعته وسنته، بعربه وكرده، بمسلميه ومسيحييه، بل والتركمان أيضًا فيه، بحثًا عن مظلة واقية للهوية العراقية لا نكاد نجد لها أفضل من الاعتصام بالعروبة فى هذه الظروف الصعبة والقلقة وغير المسبوقة، لذلك لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن الاحتكاك الذى يحدث حاليًا بين الشعب العراقى والقوات الأمريكية إنما هو تعبير عن شعور برفض الاحتلال الأجنبى والتمسك بالهوية الوطنية والإحساس بالمأزق التاريخى الذى تعانى منه المنطقة كلها، من هنا فإن التعجيل بقيام حكومة وطنية عراقية سوف يكون ضمانًا سريعًا لصيانة الهوية العراقية وحماية دولة العباسيين التى ما سقطت إلا لتنهض، وما احتلت إلا لتقاوم حتى تغلبت على كل الصعاب والفتن والمحن منذ عصر «الحجاج» الذى قطف الرءوس، إلى حكم «عبد الكريم قاسم» الذى تجرى محاولات أخيرة لرد الاعتبار إليه، مروراً بالضربة الدامية التى وجهها «هارون الرشيد» للبرامكة، أو الاجتياح التترى الكاسح لبغداد عندما أحال الإسراف فى سفك الدماء مياه دجلة إلى اللون الأحمر القانى! .. إنها ضربات قدر، وآلام شعب، وعذابات أمة.

العراق والنفق الطويل

تميزت النظم المركزية ذات الطابع الشمولى بالقدرة على كبح جماح القوميات والأعراق والطوائف، فالاتحاد السوفيتى السابق غطى بالأيدلوجية الماركسية عدداً كبيراً من القوميات فى داخله حيث احتواها وكتم أصواتها لعدة عقود، فلم تبرز قضاياها ولم تظهر مشكلاتها إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الغطاء العقائدى، والأمر ذاته ينسحب على دول أخرى فى الكتلة الشرقية عندما غطت الأيدلوجية الحاكمة فى ظل غيبة الديمقراطية الحقيقية على كافة الخلافات العرقية والمذهبية، وفى عصر حكم الرئيس السابق «صدام حسين» كنا نسمع أحيانًا عن ثورة الشيعة أو انتفاضة الأكراد، ولكن الشكل العام للدولة كان يبدو موحيًا بالخضوع لسيطرة مركزية عامة لا تسمح بالتعبير عن الاتجاهات أو إظهار الخلافات، وها هو العراق الآن يواجه من جديد تحديًا من نوع آخر، إذ إن تلك الدولة الثرية بالمياه والنفط معًا وبالأرض والبشر أيضًا هى الآن فى مهب الريح تتقاذفها أمواج عاتية ورياح عاصفة، لعل آخرها ما انعكس مؤخراً من نتائج تشكيل مجلس الحكم الانتقالى الجديد على أسس طائفية وعرقية وهو أمر يفتح فى ظنى بابًا يصعب إغلاقه ويستحيل التحكم فيه، فالتوزيع الطائفى والتقسيم العرقى فى دولة «موزاييك» مثل العراق تتصف بصورة «الفسيفساء» المذهبية والعرقية يمكن أن يؤدى إلى انفجارات بغير حدود ويأخذ ذلك الشعب العربى الشقيق إلى نفق طويل لا يعرف أحد نهايته، فإذا كانت الطائفية قد كلفت «لبنان» فاتورة فادحة الثمن دفعتها على امتداد خمسة عشر عامًا على الأقل من حرب أهلية ضروس، فإن إيقاظ الطائفية فى العراق وتزكية فلسفة التقسيم السياسى بين أطراف اللعبة على المسرح العراقى هو أمر يدعو إلى القلق ويثير الدهشة فى ذات الوقت، فالمجلس المعين من الحاكم المدنى الأمريكى قد تشكل وفقًا لتقسيم طائفى وعرقى يثير انزعاج الجميع ويحرك مشاعر كافة من يعتبرون أنفسهم مقهورين سياسيًا أو من يعتقدون أنهم الأكثر عدداً، وبذلك فإن العراق ربما يواجه إلى

جانب الاحتلال الأجنبى نعرات جديدة ومشكلات لم يكن بحاجة إليها، وهنا نحاول أن نفصل ما أجملناه فى هذه المقدمة:

أولاً: نحن نسلم بحقيقة معروفة وهى أن نسبة الشيعة فى العراق تتفوق قليلاً على نسبة السنة، ولكن هل هناك من يقول أن الفروق بين الشيعة والسنة تستوجب تقسيمًا طائفيًا ينعكس بالتالى سياسيًا؟ لا أظن ذلك، ولكن عندما يستبد الغرام بالتقسيمات وتطفو على السطح عمليات التصنيف المذهبى والتوزيع الدينى فإن الأمر يأخذ أشكالاً مختلفة ويسمح بظهور حالة من المبالغة والتهويل الذى لا داعى لهما، إذ يجب تحكيم المعيار القائم على الانتماء السياسى قبل غيره، فنحن لم نعرف أن «طه ياسين رمضان» سنيًا وأن «الصحاف» شيعيًا إلا بعد سقوط النظام، فالشيعة فى العراق جزء من نسيجه الأصلى وليست تجمعًا سكانيًا وافدًا إليه أو دخيلاً عليه، لذلك فإن إبعاد اللعبة السياسية عن الأعراق والديانات والمذاهب هو أمر يتواكب مع طبيعة العصر ويتمشى مع ظروف الدولة الحديثة.

ثانيًا: إن الموقف السياسى للشيعة وأئمتهم تحديدًا أمر يبدو لافتًا للنظر، فهم جميعًا يدينون الاحتلال ظاهريًا، ولكن منهم من يدعون إلى نبذ العنف والتعامل معه بالطرق الدبلوماسية برغم أنهم كانوا تاريخيًا ثوار الإسلام عبر القرون، يقفون على يسار الأمة عندما يشتد البأس وتحدث المواجهة بين الأطراف المختلفة.

ثالثًا: إن تشكيل مجلس الحكم الانتقالى الجديد فى العراق قد أدخل الأكراد فى عداد السنة، مع أن الأمر فى نظرى يؤكد أن كرديتهم القومية تسبق سنتهم المذهبية، ولكن يبدو أن معايير التفرقة وأسباب التميز قد لعبت دورًا كبيرًا فى تأكيد سياسة التفتيت التى تقترب إلى حد كبير مما عرفناه فى تاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووادى النيل تحت شعار **«فرق تسد»**.

.. هذه ملاحظات ثلاث رأينا أن نبدأ بها قبل أن ندخل فى تفاصيل أوضح.

الكاظمية والأعظمية

تجسد هاتان المنطقتان فى العاصمة العراقية الفروق المذهبية داخل الأغلبية المسلمة فى بلاد الرافدين، فالكاظمية نسبة إلى الإمام «موسى الكاظم» (رضى الله عنه) والأعظمية

نسبة إلى الإمام الأعظم «أبو حنيفة النعمان» (رضى الله عنه)، ولقد رأيت فيهما الصورة الرمزية لتركيبة المسلمين فى العراق، وإن كنت لا أظن أن الفروق المذهبية بينهما تشكل فى حد ذاتها سببًا للخلاف، ولكن تغذية تلك الفروق واللعب عليها هى التى تدفع إلى ما نراه من حين لآخر، ولقد لاحظنا منذ بداية الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق وحتى الآن أن تماسك الجبهة الداخلية يدعو إلى الإعجاب، فعلماء السنة يخطبون فى المساجد الشيعية وأئمة الشيعة يتحدثون من فوق المنابر السنية، حيث رفض الجانبان أية محاولة أجنبية للتسلل بينهما أو دق إسفين يفرق وحدتهما، إلا أن محاولات أخيرة جرت فى «البصرة» حيث تزيد نسبة سكان الشيعة بشكل ملحوظ، فقد استولى بعضهم على إدارة الأوقاف الإسلامية وطلب السيطرة على عدد من المساجد السنية، وعندما تابعت مثل تلك الأخبار أيقنت أن مصر قد برأت من ذلك الداء مبكرًا، لأنها تحولت إلى مجتمع نقى خالص أو هى كما أقول دائمًا «سنية المذهب شيعية الهوى» بتأثير العصر الفاطمى واحتضانها لأهل بيت النبوة منذ القرن الأول الهجرى.

عـــــرب وأكـــــراد

الكرد يمثلون قومية عانت كثيرًا لا فى العراق وحده ولكن أيضًا فى إيران وتركيا وربما سوريا كذلك، وهى قومية ذات خصوصية تعايش معها العرب واندمجوا فيها بصورة غير مسبوقة بالنسبة لقوميات الأطراف وأعراق التخوم المحيطة بالوطن العربى، وهى قومية قدمت للمنطقة نماذج متألقة بدءًا من البطل القومى «صلاح الدين الأيوبى» وصولاً إلى أمير الشعراء «أحمد شوقى»، ولقد عانى الأكراد اضطهادًا بغير حدود وتعرضوا لمواقف بالغة الصعوبة ومارس النظام العراقى السابق ضدهم ألوانًا بشعة من الإبادة التى استخدم فيها سلاحه الكيماوى، حتى أصبحت «حلبجة» عنوانًا تاريخيًا للعذاب الكردى على يد «صدام حسين»، لذلك تحمس الأكراد كثيرًا لسقوط نظامه بعد أن اندفعوا ـ خصوصًا حزب جلال الطلبانى ـ منذ سنوات صوب «واشنطن» يطلبون الدعم وينادون بالحكم الذاتى، لا سيما وأنهم يتركزون فى الشمال حيث تتركز ثروات العراق أيضًا، ولقد حظى الأكراد بحملات ضخمة من التأييد الإنسانى داخل المجتمعات الغربية، حتى أن زوجة الرئيس الفرنسى الراحل «ميتران» ما زالت تعتبر أحد الرموز المساندة بشدة للقضية

الكردية، ولقد ترددت أقوال كثيرة عن اتصالات كردية بكل العواصم العربية تقريبًا وبإسرائيل أيضًا، فالعلاقات الكردية بالدولة العبرية ليست أمرًا مجهولاً لكثير من الدوائر المعنية بشئون الشرق الأوسط، لذلك كان طبيعيًا أن يبدأ أول حاكم عسكرى أمريكى وهو «جارنر» مهامه من الشمال حيث الأغلبية الكردية كمدخل لمحاولة الإدارة الأمريكية السيطرة على الشارع العراقى، ورغم ذلك كله فإن الأكراد لا يخفون حاليًا شعورهم بالإحباط على اعتبار أنهم كانوا يتوقعون ميزات أكبر ومعاملة تفضيلية أشد فى ظل الحكم الأمريكى للعراق.

الضوء فى نهاية النفق

برغم الصورة القاتمة إلا أننا نرى الضوء فى نهاية النفق المظلم ونتفق مع الذين يقولون إن قيام مجلس الحكم الانتقالى الجديد فى العراق برغم كل ما يعتريه من نقائص وما يحيط به من مخاوف إلا أنه يعتبر خطوة - ولو محدودة - على طريق حكم العراقيين للعراق بعد سقوط النظام السابق، فلقد طلب العرب من عواصمهم المختلفة بأن يكون حكم العراق للعراقيين، وعلى الرغم من أن المجلس الجديد يفتقد إلى حد كبير الشرعية والشعبية معًا، إلا أننا نراه علامة أولى على طريق طويل قد يخرج به الشعب العراقى الباسل من النفق المظلم بعد سنوات من الحرب والحصار والغزو العسكرى، الذى انتهى باحتلال قد يستمر لسنوات قادمة.

. . إننا أرادنا أن نقول أن عدم استقرار الأوضاع فى العراق واستمرار العنف الذى يقاوم الوجود الأجنبى بشكل يومى هو تجسيد لإرادة شعب لا يقبل أن يخرج من قبضة الديكتاتور إلى سطوة الاحتلال، لذلك فإننا ندعى أن معاناته قد تطول وأن الاستقرار السريع لا يلوح فى الأفق القريب، وإذا كانت الإدارة الأمريكية مقبلة على انتخابات رئاسية فإننا نتوقع للعراق شهوراً ثقيلة وربما أعوامًا صعبة لأنه قد دخل إلى النفق الطويل منذ سنوات، وما زال الضوء بعيداً عن ذلك البلد العريق والشعب الشقيق.

العراق.. وحدته الإقليمية وهويته القومية

تطورت أمور العراق مع مضى أكثر من سنة على الوجود الأجنبى فيه بانتهاء حكم «صدام حسين» رسميًا بسقوط «بغداد» ـ عاصمة «العباسيين» ـ فى قبضة القوات الأمريكية، إيذانًا حقيقيًا ببدء مرحلة مختلفة من تاريخ الشعب العراقى الذى يمتد لآلاف السنين من حضارة الرافدين التى تعرفها أرض ما بين النهرين، وقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية ـ كما نعلم ـ حجتها فى شن الحرب ضد العراق على البحث عن أسلحة الدمار الشامل الذى كان مفترضًا أن النظام العراقى السابق يحوزها، فضلاً عن الرغبة العلنية فى إسقاط حكم ديكتاتورى يهدد أمن وسلام جيرانه واستقرار منطقة الخليج بل والشرق الأوسط كله، وسوف تظل مسألة وجود أسلحة دمار شامل فى العراق أبرز نقطة ضعف فى تبرير الحملة العسكرية التى أدت إلى الوجود الأمريكى فى تلك الدولة العربية الهامة، لذلك يكون من الأفضل أن نرصد المسألة العراقية بعد عام من سقوط عاصمة «الرشيد» من خلال عدد من الملاحظات أهمها:

أولاً: إن نظام «صدام حسين» سوف يبقى فى الذاكرة الإنسانية نموذجًا للدكتاتورية وسطوة حكم الفرد، وسيظل مرتبطًا بجرائم التعذيب والإعدامات الفورية والمقابر الجماعية، وهو نظام أضر بالعمل العربى المشترك وأصاب الفكر القومى فى مقتل، ولكن ذلك كله لا يبدو مبرراً كافيًا لما حدث للعراق شعبًا وأرضًا وحضارة.

ثانيًا: إن الدوافع والأسباب والذرائع التى مهدت لحرب خارج إطار الشرعية الدولية لا تزال مثار جدل كبير بين أطراف كثيرة فى المجتمع الدولى، وسوف تظل سابقة الحرب على العراق حدثًا يؤرق ملفات القانون الدولى المعاصر، كما ستبقى محوراً لنقاش ممتد فى المستقبل خصوصًا إذا جاءت نتائج الانتخابية الرئاسية الأمريكية فى غير صالح الإدارة الجمهورية الحالية للرئيس «جورج بوش».

ثالثًا: لعل ما جرى فى العراق هو جزء من تصور أمريكى غربى جديد لمنطقة الشرق الأوسط ككل، وامتداد للحملة ضد ما يسمونه بالتطرف الإسلامى الذى أدى إلى العنف تحت مظلة الإرهاب الدولى، لذلك فإن ضرب العراق يرتبط بأحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، حتى أن هناك تسريبات أمريكية أخيرة تؤكد أن وزير الدفاع «رامسفيلد» كان قد اقترح ضرب العراق غداة حادث «نيويورك» و«واشنطن»، وفى ظنى أن سقوط بغداد فى التاسع من أبريل (نيسان) 2003 كان هو الثأر - فى العقل الأمريكى - لأحداث سبتمبر (أيلول) 2001.

رابعًا: إن الأسلوب الأمريكى فى إدارة شئون القطر العراقى يعكس هو الآخر جزءًا من مخطط طويل المدى يقوم على منطق التجزئة والتفرقة، تجزئة الأرض وتفرقة السكان من خلال الفيدرالية أولاً ثم زرع الحساسيات الطائفية ثانيًا، ولست مع القول المطلق بأن مقاومة الاحتلال تتركز فى المثلث السنى وحده، بل إننى أزعم أن من الشيعة من لا يقلون رفضًا للوجود الأمريكى وضيقًا به، وتعتبر حركة «مقتدى الصدر» وأحداث «الفالوجة» مؤشرات لتأكيد ذلك، وإن كانت رواسب الماضى خصوصًا معاناة حكم «صدام» قد تركت آثارها على أسلوب البعض فى استقبال الوافد الأجنبى باعتباره القادم لخلاص العراقيين من سنوات القهر والهوان.

خامسًا: لعل الأكراد قد بدأوا يدركون أنهم جزء لا يتجزأ من النسيج العراقى وأن كرديتهم وسنيتهم لا تبعدهم عن عروبة الوطن الذى يجب أن يتسع للجميع فى ديمقراطية كاملة ومساواة عادلة، كما أن الاعتماد على «واشنطن» فى تحقيق الأهداف القومية تنتقص منه أمور كثيرة، منها مواقف دول الجوار التى توجد بها أقليات كردية وفى مقدمتها «تركيا»، ولقد عرف العراق العربى المتحد عبر تاريخه رؤساء حكومات ووزراء من الأكراد، فالعبرة ليست بالحكم الذاتى بقدر ما هى بالشراكة الحقيقية فى الوطن سياسةً وثقافةً واقتصادًا.

سادسًا: تبدو التعددية فى تكوين شخصية العراق القومية نعمة وميزة وليست نقمة على الوطن أو ضررًا للشعب، فالمهم هو أن يكون هناك دستور واضح يحدد السلطات ويضمن الحقوق ويكفل المساواة بين المواطنين، كما أن وجود طوائف دينية أو أصول عرقية لا يمنع حدوث التجانس، فكثير من الدول الأوروبية تشكلت من تركيبة لغوية

متعددة ورغم أن اللغة هى القاموس الثقافى المشترك، إلا أن تلك الاختلافات لم تحل دون الانصهار السكانى وتبلور الشخصية الوطنية الواحدة.

سابعًا: لقد كان دور الأمم المتحدة فى العراق سلبيًا بدرجة كبيرة منذ كانت الحرب مشروعًا كبيراً إلى أن وقعت الواقعة، وتلك سمة عصرية لا نجادل فيها، ومؤداها أن دور الدبلوماسية متعددة الأطراف فى تناقص مستمر، وأن محنة التنظيم الدولى تتجسد فى ضعف دور الأمم المتحدة قبل غيرها، بل إن الأمم المتحدة قد أسهمت بدرجة ما فى إضفاء الشرعية على الحرب ونتائجها وعلى التواجد الأمريكى فى العراق.

ثامنًا: لا نستطيع أن نشكك فى وطنية معظم أعضاء مجلس الحكم أو الوزراء الحاليين فى العراق، فهناك عناصر منها معروفة بتاريخها الوطنى ودورها السياسى، ولكن تظل التركيبة مؤقتة والقيادات غير شعبية، لأن وجودها يقترن بوجود الاحتلال ويبقى تمهيداً لدستور دائم وحكومة وطنية تختارها سلطة منتخبة.

تاسعًا: لا يجب أن نندهش كثيراً إذا جرى فتح الستار بعد سنوات قليلة على مشهد جديد لعراق مختلف فى وحدته بل ربما فى عروبته أيضًا، فالعرب لم يقوموا بدورهم القومى كاملاً تجاه العراق، بينما هناك وجود أمريكى عسكرى مسيطر نسبيًا ووجود دينى طائفى لإيران امتداده واضح لدى بعض شيعة العراق، مع نشاط كردى ذاتى يطلب فى هذه الظروف الاستثنائية ما لم يتحقق له فى الظروف الطبيعية.

عاشراً: لا يخفى على كل من يراقب مستقبل العراق - الذين يتحدثون عن ديمقراطيته وحداثته - أن تكون العلاقات العراقية الإسرائيلية هى واحدة من سمات ذلك المستقبل وشروطه المطلوبة، ولست أشك فى أن للدولة العبرية وجوداً ما فى العراق الحالى تحت مظلة الوجود الأمريكى خصوصًا وأن إسرائيل لم تكن بعيدة عن قرار الحرب على العراق كتأمين كامل لظهيرها وتفريغ لمحصلة القوى العربية من أحد أركانها، بغض النظر عن خطايا النظام العراقى السابق وطريقة توظيفه للقوة العراقية فى العقود الثلاث الأخيرة.

.. هذه ملاحظات عشر تدور حول أوضاع العراق بعد عام من الاحتلال، وهى تعكس العناصر المكونة لمستقبل ذلك القطر العربى الكبير، وسوف تظل معاناة الشعب العراقى علامة بارزة فى مسار التاريخ العربى الحديث، فالمقاومة العراقية ضد الوجود الأجنبى تكبد العراقيين خسائر فادحة، فمعظم الضحايا هم من العراقيين أكثر من

غيرهم، وإن كنا نرصد فى الوقت ذاته بعض الملامح الإيجابية لما يحدث فى العراق، لعل أبرزها هو الخلاص من الحكم السابق بسلبياته وأخطائه وسطوته، كذلك فإن الوحدة الوطنية العراقية ما زالت تبشر بالخير، فلم تنجح الظروف الصعبة والمعقدة فى العراق- حتى الآن على الأقل- فى دق إسفين بين السنة والشيعة، فالتماسك العراقى لا يزال أحد الإيجابيات القليلة للأوضاع الراهنة، حيث تتعانق مسيرات «الكاظمية» مع مظاهرات «الأعظمية» فى إحساس مشترك بضرورة الخلاص من سيطرة الوجود الأجنبى وضرورة تملك الشعب لقدراته السياسية والاقتصادية واستعادة هويته الثقافية والاجتماعية فى أقصر وقت.

.. والآن دعنا ننظر إلى المستقبل فى محاولة للتعرف على خريطة العراق الجديد فى إطار الشرق الأوسط الكبير الذى كثر الحديث عنه فى الآونة الأخيرة، حيث يبدو من الحسابات الأمريكية أن العراق كيان مضاف تلقائيًا لمسيرة الإصلاح والديمقراطية بحكم ما جرى له وما يجرى فيه وما ينتظره كأمل فى دولة عصرية حديثة تقدم نموذجًا لغيرها من دول المنطقة، ومثل هذا التصور لا ينبغى أخذه على علاته بل لابد من إثارة النقاط التالية:

(1) إن عراق العشائر والأعراق والطوائف ليس كيانًا سهلاً يمكن تحقيق كل شئ فيه كما هو مخطط له، بل إنه واحد من أكثر الشعوب قوة وخشونة، كما أن تاريخه يؤكد أنه شعب شديد المراس وليس ممكنًا تغيير هويته أو إنهاء مقاومته.

(2) العراق وطن ثرى فيه المياه والنفط معًا وفيه الأرض الخصبة والكوادر المدربة، وهو قادر على النهوض والبناء بشرط أن يسترد أموره فى يده وأن يمارس دوره كما يريد، فالكرامة لدى العراقى قيمة ضخمة برغم سنوات القهر الديكتاتورى والوجود الأجنبى.

(3) لا تزال عروبة العراق قضية حاكمة، إذ إن محاولة العبث بها أو النيل منها تمثل أمرًا شديد الحساسية، فالحداثة لا تتعارض مع العروبة كما أن الديمقراطية ليست نقيضًا للانتماء القومى، ومن يريدون للعراق أن يكون نموذجًا يحتذى به يجب أن يدركوا أهمية عروبته والابتعاد عن المساس بها.

.. هذه خواطر مواطن عربى يتذكر ما حل بالعراق من حكم ديكتاتورى إلى وصول القوات الأمريكية لاحتلال واحدة من أعرق العواصم العربية، والتى كانت عبر القرون مركزًا للإشعاع الحضارى والفكرى والثقافى ولست أشك فى أن معاناة العراقيين لن تطول حيث نكاد نلمح الضوء فى نهاية النفق المظلم الذى دخله العراق منذ سنوات طويلة.

المقاومة الشيعية ووحدة العراق

فى مرحلة من مراحل المواجهة العراقية مع قوات الاحتلال الأجنبى شاع حديث متكرر عن أن المقاومة محصورة فيما سمى «بالمثلث السنى» داخل خريطة الوطن العراقى، وتواترت ملاحظات خبيثة تدور حول مهادنة شيعية للوجود الأمريكى فى ظل وعود بإعطاء الشيعة العراقيين استحقاقهم السياسى فى مواقع الحكم ومراكز السلطة بدءًا من تشكيل المجلس المؤقت وصولاً إلى الوضع النهائى لشكل الدولة العراقية، وقد كان مثل هذا التصور مصدر تهديد حقيقى لمستقبل الوحدة الوطنية العراقية وطعنًا غير مباشر فى موقف الشيعة من الاحتلال الأجنبى، رغم أنهم كانوا تاريخيًا فى طليعة ثوار الإسلام على مر العصور حتى جاءت حركة «مقتدى الصدر» - بكل ما لها وما عليها - لكى تعيد الأمور إلى نصابها وتضع الشيعة فى مكانهم الطبيعى، وتؤكد أن العراق - بسنته وشيعته - يرفض الاحتلال ويقاومه دون تفرقة طائفية على نحو لا يستقيم معه الأسلوب التقليدى للوجود الأجنبى من التركيز على الفروق المذهبية أو الاختلافات العرقية، ونحن نرى المشهد العراقى الآن بصورة أكثر وضوحًا منذ تصاعد دخان القصف العنيف تجاه مرقد الإمام «على» - كرم الله وجهه - وهو الأمر الذى سوف يبقى فى ذاكرة المسلمين دائمًا، ليضاف إلى أحداث شبيهة مثل حرق الإسرائيليين لجزء من المسجد الأقصى عام 1969، ودخول قوات نابليون صحن الأزهر الشريف منذ أكثر من قرنين من الزمان، فالأماكن المقدسة ذات عمق روحى لدى أصحابها ومن الغباء دائمًا المساس بها أو التعرض لها، ولذلك نناقش فى هذه السطور تداعيات الموقف الشيعى عمومًا على مستقبل العراق من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن معاناة الشيعة فى ظل النظام السابق كانت تبدو للكثيرين مبررًا طبيعيًا للخلاص منه، وقد اختلطت الأمور لدى البعض بحيث تجاوز الأمر لديهم ليصل إلى إمكانية قبول الوجود الأجنبى المتمثل فى الاحتلال الأمريكى البريطانى، وساد انطباع عام أن شيعة العراق لا ينخرطون فى مقاومة ذلك الاحتلال، بل تصور عدد من المحللين

السياسيين أن الشيعة يتوقعون خيراً على يد القوات الغازية التى أطاحت بنظام ناصبهم العداء وقتل منهم الآلاف وأعدم رموزهم الدينية واعتدى على حرماتهم بل وحال بينهم وبين ممارسة بعض شعائرهم الدينية.

ثانيًا: إن الحكم فى العراق ذلك القطر الذى تزيد فيه نسبة سكانه الشيعة عن مواطنيهم من السنة كان دائمًا حكمًا سنيًا، فالعرش الهاشمى كان يمثل ملكية سنية ثم تعاقب حكام سنيون على رئاسة الدولة العراقية، إلى أن جاء «البعث» بآخر صوره تحت قيادة «صدام حسين» لكى يكون تكريسًا لنفس الاتجاه، وعلى الرغم من وجود بعض القيادات البعثية من الطائفة الشيعية إلا أن حركة «البعث» فى عمومه ظلت تعبيراً سنيًا فى السياسة والحكم.. نعم لم يكن هناك من يفرق فى منظومة البعث العراقى السابق بين «محمد سعيد الصحاف» الشيعى و«طه ياسين رمضان» السنى و«طارق عزيز» المسيحى، ولكن الأمر فى النهاية كان يقع تحت سيطرة قيادة مستبدة ومظلة حزب واحد.

ثالثًا: إن الحرب العراقية الإيرانية - غير المبررة والتى امتدت لعدة سنوات - قد أعطت انطباعًا خاطئًا للنظام العراقى السابق، مؤداه أن شيعة العراق غير موالين تمامًا لنظام صدام السابق وغير موافقين على حرب يقاتل فيها المسلم أخاه المسلم، كما أن النظام السابق بدوره قد بادلهم بعض الشكوك فى مناسبات مختلفة، على الرغم من وجود بعض القيادات الشيعية فى الجيش العراقى الذى كان يحارب إيران حربًا ضارية سقط فيها الآلاف من الجانبين دون أسباب واضحة أو دوافع معقولة.

رابعًا: اتخذت بعض المراجع الشيعية مواقف هادئة مع بداية الغزو فى غمار الارتياح لسقوط نظام مستبد، واتسمت لهجتهم بالرغبة فى الخلاص من الاحتلال بالطرق التفاوضية والسلمية دون اللجوء للمقاومة المسلحة، ثم جاء تشكيل مجلس الحكم ليعطى شيعة العراق - ولأول مرة - نسبتهم الحقيقية فى المكون السكانى العراقى، فكان ذلك عاملاً إضافيًا لمزيد من التهدئة رغم تسليمنا بأن الرموز الكبيرة لشيعة العراق ظلوا دائمًا على تحفظهم تجاه الوجود الأجنبى ولم يباركوه فى أى مرحلة من مراحله، ولنتخذ نموذج آية الله «السيستانى» دليلاً لذلك على الرغم من شعور عام بأن الأوضاع قد تتغير لصالحهم فى المستقبل الذى بدت بعض ملامحه تبدو فى الأفق تجاه استعادة حقوقهم الوطنية الطبيعية.

خامسًا: إن الشيعة يقفون فى مقدمة الحركة القومية تاريخيًا وعدائهم للغرب المستعمر

ليس محل جدل، ويكفى أن نتطلع إلى إيران على حدود العراق ونرى سجل المواجهة الطويلة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى العقود الثلاث الأخيرة، كما أن الموقف الشيعى عمومًا تجاه إسرائيل موقف واضح لا لبس فيه ولا غموض خصوصًا فى ظل صعوبة التفرقة بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية فى الشرق الأوسط.

.. بعد هذه الملاحظات العامة، فإننى أرى أن حركة «مقتدى الصدر» - رغم ما أحاط بها من بعض الغموض - تبقى تأكيدًا لوحدة العراق وإثباتًا أن الشارع العراقى واحد بسنته وشيعته، وأن دماء العراقيين من كل الطوائف قد اختلطت فى مقاومة الاحتلال الأجنبى كما أن المقدسات واحدة، بل إننى أزعم أن الفروق بين السنة والشيعة فروق لا يجب التعويل عليها تحت مظلة الإسلام الواحد، فالمقدسات مشتركة والشريعة واحدة والخلافات الفقهية هى اجتهاد مذهبى فى الرأى ولا تعنى أكثر من ذلك، ولقد رأيت المصريين - على سبيل المثال - وهم «سنيو المذهب شيعيو الهوى» ينتفضون غضبًا وألمًا عندما كانت القذائف تنهال على مدينة «النجف» وتقترب من مرقد الإمام «على» كرم الله وجهه والصخب والعنف يكاد يطاول «الصحن الحيدرى»، كما أننى أزعم أن حركة الإمام الشاب «مقتدى الصدر» - برغم ما لها وما عليها مرة أخرى - قد أعادت الأمور إلى نصابها وأحدثت التوازن الطبيعى فى جبهة المقاومة العراقية بحيث أصبح الشعب العراقى نسيجًا واحدًا بشيعته وسنته من (عرب وأكراد) أيضًا، وقد يعيب البعض على حركة «مقتدى الصدر» أنها قد عرضت المقدسات الإسلامية للتدخل الخارجى على نحو استفز المشاعر الإسلامية فى العالم كله، ولكن ذلك لا يرفع عنها غطاء المقاومة الوطنية من أجل استعادة العراقيين للحكم فى بلادهم وسياسة أمورهم دون وصاية عليهم أو احتلال لأرضهم المقدسة، فالعراق بلد كبير وثرى بموارده الطبيعية والبشرية ومتميز بتركيبته السكانية والأطماع تحيط به عبر تاريخه الطويل، وإسرائيل تتطلع إليه لكى يكون وجودها فيه - تجاريًا وثقافيًا ثم دبلوماسيًا أيضًا - بمثابة خطوة هامة فى مستقبل الصراع بالشرق الأوسط، وسوف يظل الأمل يراود الدولة العبرية فى السيطرة على المنطقة وإيجاد مواقع لها على امتداد خريطة العالمين العربى والإسلامى، وإذا جاز لنا أن نتحدث عن الوحدة الوطنية العراقية من منظور دينى، فإننا نجد أن حكمة الرموز الإسلامية من شيعة وسنة قد أحدثت التوازن الحقيقى والوحدة المطلوبة، فليس هناك فارق بين شوارع «الكاظمية» أو «شوارع الأعظمية» ولا خلاف بين جنوب العراق وبين ما يطلقون عليه «المثلث السنى»، فالكل

يتوحد أمام المعاناة التى عرفها العراق فى العقود الأخيرة من الحرب الدامية إلى المقابر الجماعية وصولاً إلى الحصار الطويل، كما أن المخاطر التى تتهدد بلاد الرافدين ذات التاريخ الحضارى البعيد لا تفرق بين عراقى وآخر، ولكنها تستهدف ذلك الوطن العريق وهو أمر يدعو العرب إلى ضرورة الوقوف إلى جانب ذلك الشعب الشقيق وقوفًا يتسم بالجدية والحكمة لمساعدته على استعادة بنيته الأساسية واستقلاله الوطنى وازدهاره الاقتصادى والثقافى، والحفاظ على وحدة المجتمع العراقى الذى يتميز بالتعددية الإيجابية والتنوع الذى يعتبر نعمة وليس نقمة، فالتعددية تمثل دائمًا دفعة إلى الأمام وليست أبدًا رجعة إلى الخلف.

.. إننى أريد أن أقول من كل ما ذكرناه أنه إذا كان لحركة الإمام الشاب «مقتدى الصدر» من فائدة فإن وحدة العراق تتصدر النتائج الناجمة عنها والمرتبطة بها بحيث يسجل التاريخ أن مقاومة الوجود الأجنبى فى العراق لم تقتصر على فئة ولم تقف عند حدود طائفة، بل كانت حركة شعبية حقيقية تسعى للخروج بالعراق من معاناة طويلة وخيارين أحلاهما مر، إذ إن أولهما ديكتاتورية مستبدة وثانيهما احتلال غاشم، ورغم ذلك سوف ينطلق النور فى المستقبل من ظلمات الماضى عندما نرى عراقًا حر الإرادة، مزدهر الكيان، عربى الهوية.

الفصل الرابع

شركاء لا متفرجون

«إننا ننظر إلى اللاعب الرئيسى وهو الولايات المتحدة الأمريكية فى انبهـار وجزع فى نفس الوقت، فلا نحن نشاركـها مساحـة من المسرح الإقليمى، ولا نحن نستطيع أيضًا أن نقف أمامها فى كل ما تفعل».

شركاء لا متفرجون

نشعر أحيانًا بأن إرادة المنطقة العربية معطلة وأن دورها محدود وليس أمامها إلا الاكتفاء بردود الأفعال برغم المقاومة الباسلة ضد الاحتلال، وهو أمر يدعونا إلى القلق من أن نتحول بعد سنوات قليلة إلى مقاعد المتفرجين دون أن نكون لاعبين أساسيين فى الشرق الأوسط فضلاً عن مناطق أخرى أيضًا، وأظن أن جزءًا كبيراً من هذا التصور فيه مبالغة وتشاؤم لأن فى استطاعتنا أن نكون شركاء فاعلين لا مجرد مراقبين هامشيين ولن يتحقق ذلك إلا بالفهم الصحيح لمفاتيح عالم اليوم، فلم يعد الشجب كافيًا ولم تعد الإدانة المتكررة أسلوبًا للمواجهة الصحيحة، بل أصبح من المحتم أن يكون لدى الطرف المؤثر رؤية شاملة وتصوراً متكاملاً يستطيع من خلالهما أن يستشرف المستقبل الذى يريده ثم يسعى إليه، وليس ذلك أمراً جديداً ولكن الجديد بحق هو أن الخطاب السياسى المعاصر أصبحت له مفردات مختلفة تقوم على الأفكار المتجددة والمبادرات السريعة التى تستخدم عنصر الزمن فى ذكاء حقيقى، ولست أظن أن العرب سوف يكونون قوة فاعلة ما لم تكن لديهم حركة مرنة على المستويين الإقليمى والدولى، لأن الحالة المتوترة فى الإقليم تلزمهم بارتياد طرق جديدة واستخدام أساليب غير تقليدية لاختراق الموقف المؤلم الذى يعانى منه الفلسطينيون تحت الاحتلال مثلما تتعرض له هوية العراق القومية وشخصيته العربية، ولعلى أتطرق إلى هذا الموضوع تفصيلاً من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن العرب لا يتابعون جيداً تطور التغيير فى صورتهم أمام الآخر، فهم يتعاملون مع العالم كما لو كان لهم وحدهم، يتسع فقط لعواطفهم الفورية ومشاعرهم العابرة، ولا يدركون أن استقرار الصورة الإيجابية أمر يحتاج إلى جهد كبير وصدق مع الذات قبل الصدق مع الآخر، وهم لا يدركون غالبًا الأبعاد الحقيقية لتطورات المواقف وتحولات السياسات، وأظن أن العلاقات العربية - الهندية هى أحدث مثال يؤكد ما نقول، فلقد تجاهلنا الهند عشرات السنين وتوهمنا أن مواقف الدول ثابتة لا تتغير وأن دعم قضيتنا حق

عليهم وواجب لنا، بينما هناك قوى أخرى تعبث فى الظلام وتجرى الاتصالات وراء الكواليس ونحن غافلون، فتحولت الهند - الداعم التاريخى للقضية الفلسطينية - إلى حليف إستراتيجى وعسكرى لدولة إسرائيل، بينما ما زال بعضنا يفكر بمنطق «باكستان المسلمة» فى مواجهة «الهند الهندوسية» حتى غاب عن هؤلاء أن الهند تضم ما يقرب من مائة وعشرين مليون من المسلمين، ومع ذلك رفضت منظمة المؤتمر الإسلامى قبول عضوية الهند إمعانًا فى دفعها نحو التقارب مع إسرائيل!

ثانيًا: إننا لم نتمكن حتى الآن من أن نكون قوة فاعلة فى المجتمع الدولى المعاصر واكتفينا بأن نكون قوة مستقبلة تخضع لنظرية الفعل ورد الفعل دون أن نملك روح المبادرة أو فاعلية القرار، ولم ينشأ ذلك عن فراغ ولكنه جاء نتاجًا لعوامل كثيرة ربما يقع فى مقدمتها أننا قد تعودنا على ذلك منذ زمن بعيد، حيث درجنا على الدوران حول المشكلات دون اقتحامها والمضى وراء ترديد مقولات مكررة دون أن نسمح لأنفسنا بالخروج على السياق التقليدى العام فى اتجاه فكر ابتكارى يسمح بخطاب سياسى عصرى مقبول ومؤثر فى ذات الوقت.

ثالثًا: لقد غابت عنا حقيقة سياسية مؤداها أن الضمان الوحيد لاستقرار الأوضاع وتجنب العدوان الخارجى أو محاولات التطويق الإقليمى، إنما يعتمد بالدرجة الأولى على إمكانية الدخول فى شبكة مصالح دولية متبادلة يستقر بها الأمن والسلم، وتزدهر معها اتفاقيات التجارة وارتباطات الشراكة ويتحقق معها توازن المصالح وليس مجرد توازن القوى، ولعلى لا أبالغ إذا قلت أن أوروبا عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية كانت معرضة لخلافات جديدة ومشكلات متعددة ولكن الأوروبيين نجحوا فى خلق شبكة المصالح اللازمة للاستقرار الأوروبى والتى شكلت فى النهاية قاعدة متينة للاتحاد الأوروبى ذاته.

رابعًا: إن الشراكة السياسية بمفهومها الدولى المعاصر أصبحت تعنى أن يكون للدولة آراء واضحة ومواقف محددة فى مختلف القضايا الدولية والإقليمية وليس فقط فى تلك التى تمسها مباشرة، إذ إن قضية الدور لا تقف عند حدود المصالح المباشرة ولكنها تتجاوز ذلك خصوصًا فى عالم يتسم بتشابك السياسات وتداخل المصالح، وهذه النقطة تذكرنى بمسألة المطالبة المستمرة من جانب بعض المثقفين العرب لإيجاد «لوبى» عربى فى الغرب

عمومًا وفى الولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا حتى يكون لنا قوة ضغط تمتص جزءًا من تأثير النفوذ اليهودى هناك، وهم لا يدركون أن ذلك «اللوبى» العربى المقترح لا يمكن أن يكون فعالاً أو مؤثرًا إلا إذا تورط فى القضايا العامة التى تهم المجتمع الأمريكى ابتداءً من شرائح الضرائب ومرورًا بقانون الإجهاض ووصولاً إلى مطالب الشواذ، ولا يمكن أن يستمع أحد «للوبى» عربى لا يصحو إلا بين حين وآخر ليخاطب المجتمع الأمريكى حول فلسطين والعراق دون أن يكون طرفًا فاعلاً على مسرح الحياة العامة أو معبرًا عن قوة تصويتية ذات تأثير فى تحديد التركيبة السياسية هناك.

خامسًا: إننا لن نمل من تكرار المطالبة بتغيير الخطاب السياسى العربى بحيث يصبح خطابًا مقتحمًا وقويًا وليس خطابًا إنسحابيًا إنكماشيًا مثلما تعودنا فى تاريخنا العربى الحديث، فلقد تغيرت مفردات المجتمع الدولى وظهرت أدبيات جديدة تدور حول قضايا تحظى باهتمام عصرى لم يكن متاحًا من قبل، حيث أصبحت المجتمعات المدنية هى التى تتصدر العلاقات بين القوى السياسية الدولية المختلفة خصوصًا، وأن الإعلام بكل توجهاته واتجاهاته قد أضحى قادرًا على اختراق كل بيت والوصول إلى كل أسرة ولم تعد الحياة الاجتماعية معزولة عن الواقع السياسى، حيث مكنت تكنولوجيا المعلومات من حمل المعلومة الصحيحة والخبر العاجل دون أن تتمكن أسوار الحماية السياسية أو موانع العزلة الأمنية التى تفرضها النظم من الحيلولة دون وصولها إلى أركان الدنيا الأربعة، فالولاء المعاصر يتجه إلى الشعوب لا إلى الحكام، وينصرف ذلك إلى المواطن العادى ولا يقف عند حدود النخبة مهما بلغ تأثيرها.

.. تلك هى فى مجملها العناصر التى تدعونا إلى رفض بقائنا فى مقاعد المتفرجين، بينما يجب أن يكون لنا دور بل دور فاعل على المسرح السياسى الدولى، وحتى نكون منصفين ونتسم بقدر معقول من الموضوعية، فإننا نقرر أن الصراع العربى الإسرائيلى يتحمل مسئولية أساسية فيما آلت إليه أوضاعنا فى هذا السياق لأن الصراع قد امتص جزءًا كبيرًا من فاعلية دورنا وجعلنا مستغرقين فى المواجهة بصورة تنال من حيادنا وتستهلك جهودنا، حتى أصبح إسهامنا فى مشكلات الآخرين محدودًا ولم يعد بالتالى دورنا فعالاً، لأنه انحصر فى دائرة ضيقة لا تسمح له بأن يرى المستقبل كما يجب أن يراه بل يظل محصورًا فى إطار محلى ومقيدًا بالاهتمامات المباشرة، بينما قد يكون من الصالح العربى العام إعطاء مزيد من الفرص لأفكار يمكن أن تكون مفيدة حتى وإن بدت فى وقتها خارج

الإطار المألوف، فالأفكار المحورية فى التاريخ لم تكن ذات شعبية فى بدايتها، بل إن معظمها قد جرت مهاجمته الاختراقات الفكرية، ولكن المستقبل ينصف أصحاب الفكر الرائد والمبادرات غير التقليدية ويضعهم فى المكان الذى يستحقونه، لأنهم لم يقبلوا الوقوف عاجزين أمام ما يدور حولهم ولكنهم اختاروا أن يتحركوا دون قيود تمنعهم أو حدود توقفهم.

وإذا تأملنا الواقع العربى الذى يحيط بنا لوجدنا أن ما نقوله ينطبق عليه بشكل يختلف كثيراً عن السوابق، فنحن ننظر إلى اللاعب الرئيسى وهو الولايات المتحدة الأمريكية فى انبهار وجزع فى نفس الوقت فلا نحن نشاركها مساحة من المسرح الإقليمى، ولا نحن نستطيع أيضًا أن نقف أمامها فى كل ما تفعل، إنه وضع مؤلم ذلك الذى نعتبره وضع المشاهدين المتفرجين، ولا نستطيع أن نعتبره أبداً وضع الشركاء الفاعلين فى ظل عالم يجرى ومصالح تتضارب وسياسات تتنافس، فنحن فى عالم لا قيمة فيه للمتفرجين عليه، ولكن القيمة كلها للشركاء الحقيقيين فيه الذين يملكون زمام الأمور، ويتعاملون مع كل السياسات فى شفافية مطلوبة، وحزم حكيم، وبصيرة واضحة، ورؤية شاملة.

نحـن وأوروبـــا

عدت من زيارة للعاصمتين «لندن» البريطانية و«دبلن» الأيرلندية، حيث كنت مدعواً فى الأولى لإلقاء المحاضرة السنوية للجمعية المصرية البريطانية بمشاركة واسعة من المسئولين فى الخارجية البريطانية والسفراء العرب وعيون الجالية المصرية، وكانت محاضرتى الثانية أمام معهد الشئون الأوروبية فى العاصمة الأيرلندية بحضور عدد من الإستراتيجيين والسياسيين والسفراء بعد محاضرة مثيلة فى نفس المعهد ألقاها السيد «خافير سولانا» منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى قبلها بساعات قليلة، وقد خرجت من المحاضرتين فى العاصمتين والحوار الذى تلاهما والأسئلة التى وجهها الحضور لى بحصيلة تسمح بأن أتحدث عن رؤية دولتين أوروبيتين، أولاهما وهى بريطانيا ذات وضع خاص فى القارة، بينما تتولى الثانية رئاسة الاتحاد الأوروبى مع مطلع عام 2004، ولقد كان شريكى فى الحديث فى المحاضرة الأولى هو السفير «شابلن» مدير الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية، بينما استقبلنى بعد المحاضرة الثانية وزير الخارجية الأيرلندى - بناء على دعوة كريمة منه - وبحضور سفيرنا اللامع فى العاصمة الأيرلندية، كذلك استقبلنى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمقر البرلمان الأيرلندى فى اجتماع موسع حضره أعضاء اللجنة، كما دعانى إلى عشاء معهم رغم أن زيارتى كانت خاصة وليست رسمية، ولعلى أضع القارئ الآن أمام موجز للانطباعات التى خرجت بها من زياراتى ولقاءاتى فى العاصمتين الأوروبيتين :

أولاً : لقد أدهشنى كثيراً أن وجهة نظر الأوروبيين شديدة القرب من وجهة نظرنا - نحن العرب - فهم يدركون طبيعتنا وعاشوا معنا، كما أن مصر خصوصاً باعتبارها أكبر دولة على الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط - بحيرة الحضارات الكبرى - تتمتع بتقدير خاص ومكانة متميزة لديهم، ويجب أن اعترف هنا أن فهمهم للمنطقة عميق ويتميز بالتأصيل والمتابعة معًا، إذ إن معظم قضايا الشرق الأوسط هى صناعة بريطانية، كما أن الأيرلنديين

يرون إمكانية الاستفادة من أساليب حل المشكلة الأيرلندية فى القضية الفلسطينية فضلاً عن التعاطف التاريخى بين الحركة الوطنية لديهم والحركة الوطنية المصرية، لذلك فإن رؤيتهم لمستقبل المنطقة العربية مرتبط برؤيتهم لمستقبل الاتحاد الأوروبى أيضًا، لأن العلاقة بين الأمن الإقليمى للشرق الأوسط والأمن القارى الأوروبى علاقة وثيقة تربط بين طرفيها ضفتا المتوسط.

ثانيًا: إننى ممن لا يزالون يعتقدون أن جزءًا كبيراً من المكون الأساسى لضمير العالم المعاصر لا يزال أوروبيًا، ويكفى هنا أن نتذكر الآن حجم المظاهرات العارمة التى اجتاحت المدن الأوروبية قبيل بدء الحرب الأمريكية على العراق، فالأوروبيون يذكرون جيداً معاناة الحروب بل وأيضًا آلام الاحتلال، فالحربان العالميتان فى القرن العشرين تركز مسرح العمليات فيهما فوق الأرض الأوروبية، كما أن الأوروبيين يدركون حجم «المسألة اليهودية» والعقد والمركبات التى تحكمها والتراكمات التاريخية التى تقف وراءها وتؤثر فيها.

ثالثًا: إن التواصل الحضارى بين العرب والمسلمين فى جانب والأوروبيين فى جانب آخر قد احتل مساحة زمنية واسعة بدءًا من الوجود العربى فى «الأندلس» مروراً بالتلاحم المشترك فى جزر البحر المتوسط خصوصًا «صقلية» وصولاً إلى الحرب المسماة «بالصليبية»، والتى نعتبرها أيضًا نقطة التقاء هامة امتدت قرابة قرنين من الزمان برغم أن اللقاء كان فى ساحات القتال وميادين المعارك، بل إن حركة «الاستشراق» الحديث والهوس الأوروبى بعلم «المصريات» والاهتمام التاريخى بهوية المنطقة العربية و«سيكولوجية» شعوبها، إنما تلخص فى مجموعها حجم الحضارة العربية الإسلامية فى العقلية الأوروبية المسيحية.

رابعًا: إن الأوروبيين يتطلعون إلى دور أكثر فاعلية وتأثيراً فى منطقة الشرق الأوسط وهم يدركون أيضًا أن الولايات المتحدة الأمريكية هى اللاعب الدولى الرئيسى فى صراعات المنطقة، كما أنهم يهمسون لنا دائمًا بأن إسرائيل لا ترحب بدور أوروبى قد يتحول عند اللزوم إلى شاهد عدل على جرائم إسرائيل المتعاقبة خصوصًا تلك التى مارسها «شارون» وحكومته، كما أنهم يتفهمون فى الوقت ذاته أن غيابهم عن الشرق الأوسط أمر غير مقبول بل وغير ممكن أيضًا، ورغم أننى أعترف هنا بقرب الموقف البريطانى من السياسة الأمريكية إلا أن درجة تعاطفه مع الفلسطينيين لا تزال تمضى فى إطار السياق الأوروبى عمومًا.

خامسًا: إن مشاركة الاتحاد الأوروبى فى «الرباعية» هى مشاركة إيجابية تدعو العرب والفلسطينيين إلى الاستئناس بهم إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الروسى حتى لا يستأثر لاعب واحد بالمسرح، وأعنى بذلك الدور المنفرد للولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فإننى ألمح قدراً من التوازن الأوروبى تجاه العلاقة بين «ياسر عرفات» و«محمود عباس»، فهم يشجعون رئيس الوزراء الجديد ولكنهم لا يلفظون رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، وما زلت أذكر أنهم قد استهجنوا رفض السيد «شارون» مقابلة السيد «خافير سولانا» لمجرد أنه قد التقى «عرفات» فى مقره «برام الله».

. . هذه انطباعات خرجت بها من زيارة امتدت لأكثر من أسبوعين فى عاصمتين لجزيرتين تشكل كلاهما دولة فى الطرف الشمالى الغربى من أوروبا، كانت أولاهما تقود إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، بينما تعرضت الثانية لمجاعة حقيقية فى منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر هاجر على أثرها مليونان من سكانها إلى الولايات المتحدة الأمريكية تتكون منهم حاليًا جالية أصبح قوامها أربعون مليون أمريكى من أصل أيرلندى كان من بينهم فى العقود الأخيرة وحدها رؤساء أربعة على الأقل هم «كينيدى» و«فورد» و«ريجان» و«كلينتون»، حتى أن البرلمان الأيرلندى يحتفظ بصور لزيارتهم الرسمية «لدبلن» فى اعتزاز يعكس خصوصية العلاقات الأيرلندية ـ الأمريكية، وعندما عدت إلى مصر دعيت متحدثًا أمام مجلس رجال الأعمال لجمعية الصداقة المصرية النمساوية التى أتشرف برئاستها وكان موضوع المحاضرة والحوار بعدها هو «مصر وأوروبا»، وحضر اللقاء جمع غفير من السياسيين والاقتصاديين وخبراء التجارة والمال والمعنيين بالشئون الأوروبية وعدد من السفراء الأجانب، وكان فى مقدمة الحضور وزير الصناعة ووزيرة الدولة للشئون الخارجية فى الحكومة المصرية، وتحدثت يومها عن تيار الإصلاح الذى يجب أن تتشكل من نتائجه ملامح شرق أوسط جديد، يعرف الديمقراطية ويحترم الحريات ويحمى حقوق الإنسان، وقلت ـ من بين أمور كثيرة تعرضت لها فى المحاضرة والحوار بعدها ـ أن تصديق البرلمان المصرى على اتفاقية الشراكة مع أوروبا يجب أن يكون دافعًا حقيقيًا نحو تحديث الصناعة الوطنية وتحسين الإدارة المصرية ووضع اقتصادنا فى مكانه اللائق على خريطة الاقتصاديات المعاصرة. . إن خلاصة ما أريد أن أقوله هو أنه يتعين علينا أن نستثمر علاقتنا التاريخية وروابطنا الحضارية بالقارة الأوروبية لأن الاستقرار غاية واحدة والتأثير متبادل بيننا والأمن مشترك لنا.

هل تستمر هذه الأوضاع دون تغيير؟

إن التساؤل الذى يطرح نفسه بإلحاح على المستويين القومى والقطرى يدور حول المأزق الذى نواجهه و المحنة التى نتعرض لها، سواء فيما يتصل بالقضية العربية المركزية الأولى فى فلسطين أو الساحة الجديدة التى لم نكن أبدًا بحاجة إليها فى العراق حتى أصبحت حياتنا مرتهنة بالأوضاع القائمة، وبدت المنطقة وكأنما جرى اختطافها بواسطة المتشددين من كل الأطراف وضاعت فى زحام ذلك المصالح العربية وتاهت السياسات الإقليمية وأصبح الأمل الباقى هو ألا تضيع الحقوق الباقية أو تغيب الأهداف التاريخية، وفى ظنى أننا أصبحنا نحتاج إلى عملية اختراق ضرورية للخروج من المأزق والتغلب على المحنة، إذ إن حالة الركود التى تشهدها أقطار المنطقة لا يمكن أن تستمر طويلاً ولابد من حلول غير تقليدية لمشكلة مزمنة فى فلسطين وأزمة جديدة فى العراق وصراع طويل فى الشرق الأوسط، خصوصًا إذا وضعنا فى الاعتبار أن عنصر الزمن فى مجمله لا يصب بالضرورة فى خانة أصحاب الحقوق وذوى المبادىء، فالتقدم حقيقة قانونية و سياسية لها آثار اجتماعية بغير حدود، من هنا فإن إحياء المواقف وتحريك السياسات يصبح التزامًا قوميًا يجب المضى نحوه. . والآن دعنا نجيب على التساؤل المطروح هل هذه الصورة المؤلمة مفروضة علينا أم أن هناك مبادرات وأفكار يمكن أن تخرج بنا من هذه الدائرة الضيقة؟ خصوصًا وأننى ألمح فى الأفق البعيد بصيص أمل يبدو نتيجة طبيعية لعنصر الزمن دون سواه، ونحن نرصد الآن بعض المؤشرات التى تعزز من وجهة نظرنا، فالمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية بدأت تدخل فى مرحلة الاحتمالات المفتوحة والبوادر المشجعة. .

نعم، إن إسرائيل لا تزال تمضى فى سياستها العدوانية بدءًا من اغتيال القيادات وصولاً إلى قتل الأطفال مرورًا بهدم المنازل وإرهاب المدنيين إلا أن ما جرى فى «جنيف» - وإن لم يكن اتفاقًا رسميًا - إلا أنه قد تحول إلى مصدر أمل ومبعث تفاؤل لأنه قد أصبح واضحًا أن الاتفاق ممكن وأن الوصول إلى تسوية بين الطرفين لا يبدو أمرًا مستحيلاً، كما أن الجهود

المبذولة للتقريب بين الفصائل الفلسطينية وتوحيد توجهاتها وإن كانت لا تبدو ناجحة، ولكنها فى الوقت ذاته مؤثرة لأنها تفتح حواراً متصلاً يساعد على تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية، ويوضح أمام الجميع أن تماسك تلك الجبهة والثقة المتبادلة بين أطرافها هى أمور ضرورية للخروج من الوضع الحالى الذى نسميه بحالة «الجمود الدموى»، فلقد تجمدت الصورة على هذه الدرجة من العنف غير المسبوق الذى تمارسه الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطينى وهو يقاوم الاحتلال، بينما تساوى قوى دولية كثيرة عديدة بينهما!! وإذا كنا نفكر فى عملية اختراق للوضع الحالى فإن الأمر يقضى بأن تكون هناك مبادرات وأفكار ـ رسمية وغير رسمية ـ بحيث تعطى الأمل وتثبت أن الحلول ممكنة إذا خلصت النوايا وصدقت التوجهات، ولا شك أن ما قدمته «وثيقة جنيف» الجديدة هو أنها قد بلورت بعض الأفكار التى كانت محل تداول فى صيف عام 2000 ومع الأسابيع الأخيرة لإدارة الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون»، وهنا تبدو اختلافات وجهات النظر بين المتشددين على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، فالفلسطينيون يؤمنون ـ ومعهم السند القانونى الكامل ـ أن حق العودة هو جوهر القضية الرئيسة فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهم يظنون أيضًا أن تفريغ القضية من هذا الحق بالنسبة للاجئين عام 48 والنازحين عام 67 هو بداية تصفية للقضية، إذ إن حق العودة يمثل الركن الأساسى بين الحقوق الفلسطينية بينما يرى الإسرائيليون على الجانب الآخر ـ ومعهم القوة الغاشمة ـ أن قيام دولة فلسطينية ينهى مطلب العودة إلى إسرائيل داخل حدود 48 ويجعل العودة قاصرة على الدولة الفلسطينية المستقلة فقط بحدودها التى سوف تنتهى إليها، وتقف الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا شبه واضح فى هذا السياق، ولعلنا نعود إلى كلمة الرئيس الأمريكى «بوش» فى شرم الشيخ فى يونيو (حزيران) 2003 عندما أطلق على إسرائيل عبارة «الدولة اليهودية» وكأنه بذلك يريد أن يقول أن العودة لم تعد حقًا للفلسطينيين ولكنها أصبحت مجرد مطلب فقط، كما أنه يعنى أيضًا دعوة اليهود فى العالم للهجرة إلى دولتهم اليهودية مثلما يمكن أن يعود الفلسطينيون إلى دولتهم الفلسطينية!! وهذه فى رأيى هى المعادلة الصعبة المطروحة لمقايضة غير متكافئة يقدم فيها الجانب الفلسطينى تنازلات فى حق العودة، بينما يقدم الجانب الإسرائيلى ما يسميه تنازلات فى وضع «القدس» ونوعية السيادة على الأماكن المقدسة فيها، وهذه التنازلات هى التى أطلق عليها الإسرائيليون عبارة «القرارات الأليمة»، وأسماها الفلسطينيون من جانبهم «بالصفقة

المرفوضة»، هذا فيما يتصل بالقضية الأولى حيث غاب وجود الأمن وتوارى حلم السلام وتصاعدت حدة العنف، أما فيما يتصل بالمسألة العراقية فالحديث ذو شجون حيث تحول العراق من قوة مضافة - بغض النظر عن سطوة الحكم السابق - للكم العربى المتاح على الساحة العربية إلى ما تبدو عليه الآن، كيانًا قلقًا متوترًا، يبدو معرضًا لكل الاحتمالات بما فيها تزايد الاضطرابات الداخلية والمواجهات الطائفية بل وربما المشروعات المشبوهة للتقسيم أيضًا، وقد يرفع الستار بعد سنوات قليلة عن عراق مختلف فى عروبته ووحدته معًا وعندئذ تكون المنطقة قد تعرضت لعملية تشويه كامل، كما أن العبث بالخريطة القومية يكون قد تحقق هو الآخر، لذلك فإننا نلفت النظر إلى مخاطر ترك العراق على ما هو عليه وأنا أعلم مسبقًا أن الرد الجاهز عربيًا هو أننا لا نستطيع أن نتقدم نحو أشقائنا العراقيين فى ظل الاحتلال لأن ذلك يصبح تكريسًا له ودعمًا للوجود الأمريكى، وهذا الطرح يبدو لى كحق يراد به باطل، فالفاتورة المدفوعة فى النهاية سوف تكون عربية، ندفع قيمتها جميعًا من رصيدنا القومى وأمننا الإقليمى ومكانتنا الدولية، فإذا كانت الصورة مؤلمة على هذا النحو فى فلسطين والعراق فإننا نتقدم ببعض التصورات التى يمكن أن تخرج بنا من النفق المظلم وتساعد على تحسين الصورة وتوقف استمرار الجمود الحالى، لذلك طرحت أمام المؤتمر الثانى لمؤسسة الفكر العربى فى «بيروت» مع مطلع ديسمبر (كانون أول) 2003 بعض التصورات حول المستقبل العربى والملاحظات التى ترتبط بعملية الاختراق، وقد بلورتها فى إيجاز شديد من خلال نقاط عشر تبدو ذات أهمية فى هذه المرحلة:

(1) مراجعة النظم القائمة لسياساتها بتجرد وموضوعية فى إطار عملية إصلاح سياسى ودستورى تتسم بالمصداقية والشفافية.

(2) التوقف عن خطف شعارات الحداثة وإجهاضها باستغلال عنصر الزمن تحت دعوى ضرورة دعم الاستقرار الداخلى أو مواجهة المخاطر الخارجية.

(3) صياغة الثوابت القومية فى خطاب سياسى جديد وبنبرة إعلامية مختلفة تضعنا فى إطار العصر ومتغيراته وتطوراته.

(4) السعى الواقعى نحو توحيد الخطوط الأساسية للأجندات القطرية فى إطار أجندة قومية واحدة، خصوصًا فيما يتصل بالقضايا الكبرى مثل الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية والمسألة العراقية والسوق العربية المشتركة.

(5) توحيد الفكر العربى تجاه مستقبل التعامل مع إسرائيل وتسمية الأمور بمسمياتها الحقيقية والتخلى عن النظرة المزدوجة والرؤية الضبابية وملاحقة التطورات بشكل يحترم عالم الزمن، كما يسلم أيضًا بالخصوصية القطرية فى إطارها القومى.

(6) البحث فى نظام إقليمى يضم الإطار القومى، كما يحدد لكل من تركيا وإيران موقعًا خاصًا يجعل من شخصية المنطقة وحدة سياسية أكثر منها ساحة قومية.

(7) توظيف الموارد العربية لخدمة أهداف الأمة والتوقف عن تبديدها من خلال نظرة اقتصادية جماعية تسعى إلى التكامل وتتجه نحو التكتل.

(8) إعادة النظر فى لهجة الإعلام العربى والخروج من دائرة تمجيد السلطة وتقديس الفرد والتعبير الصحيح عن حركة الجماهير وتبنى قضاياها والدخول فى مشكلاتها.

(9) فتح الأبواب أمام حركة المجتمع المدنى وتوقف الدولة العربية عن عملية الوصاية الدائمة على النشاط الأهلى بما فى ذلك حركة النقابات والجامعات والمؤسسات ذات الطابع الدينى أو الفكرى أو الثقافى.

(10) التركيز على قضايا حقوق الإنسان العربى والتوقف عن الممارسات التى تبدو خارجة عن إطار القانون ومجافية لروح العصر، مع ضرورة الإيمان بمبدأ تداول السلطة ودوران النخبة والتعبير المباشر عن مفهوم أن الأمة وحدها هى مصدر السلطات وأن الديمقراطية تعنى «دولة القانون State of Law».

.. تلك رؤى نطرحها فى هذه الظروف الصعبة ولا نزعم أنها «وصايا موسى العشر»، ولكننا ندعى أنها محاولة للخروج من المأزق الذى آلت إليه أوضاعنا وبلغته ظروفنا فى ظل تداعيات غير مسبوقة لوضع دولى وإقليمى ينذر بكل المخاطر ويحمل أخطر العواقب، إن الأمر فى ظنى يبدأ من إرادة سياسية حقيقية تضع المصلحة القومية العليا والحسابات الوطنية الصحيحة فوق كل اعتبار، علمًا بأن إعادة ترتيب «البيت العربى» كانت ولا تزال قضية القضايا والمقدمة الحقيقية كى لا تستمر الأوضاع الحالية دون تغيير، فالمياه الآسنة والبحيرة الراكدة تحتاج إلى تدفق دماء جديدة فى شرايين العمل العربى المشترك خصوصًا عندما يتعلق الأمر بصياغة مستقبل الأمة كلها.

حزب البعث بين السياسة والحكم

إن تاريخ البعث ـ حزبًا أو حكومة ـ يمثل حلقة هامة من التاريخ السياسي العربي الحديث، وبدون الدخول في متاهات لا مبرر لها ودهاليز قد يكون فيها من الغمز واللمز ما لا أتحمس له، فإنني أشير هنا بتحفظ شديد إلى ما ردده بعض أعداء البعث عن تداخل نشأته مع تيارات فكرية وظروف دولية أوحت لهم بأن حركة البعث قد ارتبطت عند بدايتها بمباركة دولة أجنبية وحماس من أجهزتها، فالبعض يشير في خبث إلى المخابرات البريطانية والبعض الآخر يرى نوعًا من التوازي بين نشأة البعث وبين بعض الإرهاصات المبكرة لفكر الحزب القومي السوري، ودون الخوض في أدبيات «زكي الأرسوزي» أو كتابات «ميشيل عفلق» و«صلاح البيطار» فإننا نجد أنفسنا أمام قراءة مختلفة لذلك الحزب الذي أثر كثيراً وطويلاً في الحياة السياسية العربية خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين، فنحن نرى أن البعث حركة قومية سياسية لخصت إلى حد كبير في تطورها محنة الأمة التي ننتمي إليها وحجم المعاناة التي كابدتها شعوبها من أجل الوصول إلى أهداف وغايات يصعب تجاوزها أو تجاهل أهميتها، فحزب البعث العربي الاشتراكي بنشأته السورية في أحضان الشام الكبير بدا مخاصمًا أو على الأقل ملتزمًا الحذر في التعامل مع مصر ما قبل «عبد الناصر»، وعندما اندمج البعث مع الحزب الاشتراكي الذي كان يتزعمه «أكرم الحوراني» في الخمسينيات ـ وهو شخصية سياسية سورية تستحق التقدير ـ لوجدنا أن أولى خطايا البعث، أنه مثل القوميين السوريين، ظل حبيس إطاره في المشرق ولم يتجاوز ذلك ليعبر على الجانب الآخر ليصل إلى «مصر» قلب الوطن العربي وإلى شمال إفريقيا جناحه الأيسر، ولذلك فإننا نرى أنه من الأفضل أن نحدد ما نقول في نقاط واضحة ليس فيها لبس أو غموض:

أولاً: إن أولئك الذين لا يرون في إيجابيات البعث ما يستحق التكريم لا يجدون أيضًا في سجله ما يستحق التجريم، فالبعث كالناصرية والقوميين العرب والوحدويين

الاشتراكيين تيارات تقع هى وغيرها تحت المظلة القومية ولا يمكن أن نختزل تاريخها بالحكم عليها فقط بالمشهد الأخير، فالتاسع من أبريل 2003 يوم سقوط بغداد لا يعنى بالضرورة سقوط فكر البعث ولكنه يعنى فقط نهاية نظام بعثى حكم الشعب العراقى الأبى بالحديد والنار، وعندما نجح الزعيم السورى الراحل «حافظ الأسد» فى قيادة الحركة التصحيحية عام 1970 وأنهى فترة من الريبة فى حكم الحزب الذى كان قد ارتبط بأسماء لا تخلو من الغموض من نوعية «صلاح جديد» و«يوسف زعين» و«إبراهيم ماخوس»، فإن حجم الإدانة لتلك المجموعة لم يطاول البعث كحركة قومية ولكنه وقف عند شخوصهم كتصرفات فردية.

ثانيًا: إن البعث حركة وحدوية تضع الوحدة فى صدر شعاراتها، إلا أن دور البعث فى قيام الوحدة المصرية السورية فى فبراير (شباط) 1958 وانهيار دولتها فى سبتمبر (أيلول) 1961 يثير تساؤلات مشروعة حول تقييم درجة مصداقية الحركات القومية ومدى التزامها الحقيقى بشعاراتها المرفوعة، والواقع أن الكثير من العرب ينظر إلى قضية الوحدة باعتبارها غاية ووسيلة فى ذات الوقت، وهو أمر يدعو للتساؤل عندما نرى أن كثيرًا من الحركات العربية قد انقلبت على مبادئها ومضت فى «براجماتية» سياسية وراء شهوة السلطة أحيانًا ومواقع الحكم غالبًا.

ثالثًا: إن علاقة البعث كحركة قومية مع «عبد الناصر» سوف تظل محل جدل فى إطار الفكر السياسى العربى الحديث، فعلى الرغم من أن أرضية مشتركة كانت تجمع بين البعث والناصرية إلا أنهما لم يتمكنا من توظيف ذلك لخدمة العمل العربى المشترك، بل على العكس دخلا فى علاقة تنافسية دفعت فيها القضايا العربية وفى مقدمتها قضية الوحدة ثمنًا باهظًا، وما زلت أظن أن الفرصة الضائعة كانت تكمن فى احتمال التزاوج الذى كان متوقعًا بين قيادة «عبد الناصر» التاريخية وحركة البعث القومية.

رابعًا: إن العودة إلى محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية عام 1963 تعكس هى الأخرى ذروة الأزمة بين البعث و«عبد الناصر» والثقة المفقودة بينهما، ونحن لا نبكى الآن على اللبن المسكوب، ولكننا نشير فقط إلى أن العلاقات العربية التنافسية على مستوى الفكر والحركة كانت خصمًا سلبيًا دائمًا من محصلة الجهد العربى المشترك.

خامسًا: إن حركة البعث لم تعط مصر اهتمامها الكافى، ربما لوجود الحكم الناصرى

القوى فيها إلا أن حركة البعث لم تصل إلى ضمير المثقفين المصريين، ولا نكاد نرصد من كبار الشخصيات المصرية من تأثر بها غير الكاتب الراحل الكبير «أحمد بهاء الدين» ولفترة قصيرة فقط لأن طوفان الناصرية كان يكتسح أمامه كثيراً من الأطروحات القومية والتنظيمات العربية.

سادسًا: إن جناحى البعث فى دمشق وبغداد وقيادته القطرية فى عدد من الدول العربية قد نظروا فى ريبة وتوجس للمد الناصرى فى بعض مراحله، ولا نكاد نستثنى زعامة بعثية وفقت أوضاعها تاريخيًا مع قيادة «عبد الناصر» إلا زعامة الرئيس السورى «حافظ الأسد» الذى جاءت حركته التصحيحية بعد قرابة شهرين فقط من رحيل «عبد الناصر» وكأنها رد اعتبار تاريخى من جانب البعث للزعامة الناصرية الغائبة، ولعلى أظن أن البعث السورى كان فى مجمله أكثر تفهمًا من غيره لدور القاهرة والآثار السياسية للناصرية قبل وبعد رحيل زعيمها.

سابعًا: لقد أخذ البعث العراقى منذ نهاية حكم «آل عارف» فى بغداد دوراً معاديًا فى الخفاء للمد القومى الذى كانت تمثله قيادة «عبد الناصر»، حتى أن سلطات البعث فى بغداد منعت المظاهرات الحزينة التى خرجت بها فئات وطوائف من الشعب العراقى غداة الثامن والعشرين من سبتمبر (أيلول) عام 1970 عندما غاب «عبد الناصر» إلى الأبد عن هذا العالم.

ثامنًا: إن صراعات البعث لم تقف عند حدود علاقته التنافسية مع الحركات العربية الأخرى وفى مقدمتها الحركة الناصرية بل تجاوزت ذلك إلى الصراع الداخلى أيضًا، حيث شهدت العلاقات السورية العراقية مرحلة تدهور كبير استمرت لأكثر من عقدين من الزمان، رغم أن الحكم فى دمشق وبغداد كان - على الأقل من الناحية النظرية - حكمًا بعثيًا لحزب واحد.

تاسعًا: إن موجات الصعود والهبوط فى حركة البعث سياسيًا وعسكرة كوادره ووصولها إلى الحكم بانقلابات عسكرية غالبًا قد جعلت لغز البعث أكثر غموضًا وأضافت إلى مساره هيبة مبهمة تعرفها الجماهير العربية، فالحزب تأرجح بين الحماس للوحدة وتأييد الانفصال، وكان شعاره الذى ينادى بأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة مبعث تساؤل أمام بعض مواقف الحزب فى الحكم أو خارجه.

عاشراً: يجب أن نعطى هذا الحزب فى موضوعية حقه الكامل من حيث متانة الهيكل التنظيمى وقوة الانضباط الحزبى، فهو الحزب العربى الوحيد الذى تجاوز حدود القطرية وامتلك إطاراً محدداً للعمل السياسى لعب به دوراً فاعلاً على الساحة العربية خصوصًا فى دول المشرق على امتداد نصف قرن على الأقل، وهو بذلك يعتبر أكثر الأحزاب العربية طولاً فى العمر وتأثيراً فى الساحة القومية.

.. إن الأمة العربية تتحدث عن الإصلاح وتضيف إلى همها القومى التاريخى فى فلسطين همًا إضافيًا جديداً فى العراق بحيث يصبح الحديث عن الوحدة العربية ترفًا لا معنى له فى ظل ظروف الاحتلال الأجنبى والهيمنة الخارجية، فالأمر يحتاج إلى نظرة تأمل لما مضى وما هو قادم وأحسب أن دراسة قومية عادلة وموضوعية لحزب البعث العربى الاشتراكى فى السياسة والحكم.. فى الفكر والحركة.. هى مسألة ضرورية نحتاجها فى هذه الظروف، فقد سقط جناحه فى بغداد، وبرغم أن العلاقات لم تكن ودية بينه وبين الجناح السورى للحزب إلا أن ما جرى يمثل بالضرورة خصمًا تلقائيًا من قوة البعث ككل ويعبر عن ضربة قوية له، وأنا أدرك تمامًا أن ممارسات النظام العراقى السابق كانت قد خرجت عن إطار البعث وأفكاره، وطغت قيادة «صدام حسين» على مبادئ الحزب وتعاليمه برغم محاولات التجميل التى كان أحد مظاهرها استقدام فيلسوف الحزب «ميشيل عفلق» ليقضى سنواته الأخيرة فى بغداد ويعلن النظام هناك أنه قد مات مسلمًا! وهو أمر يتنافى مع روح العلمانية التى لم يكن الحزب بعيداً عنها، وها هو الرئيس السورى «بشار الأسد» يخرج ببلده - صاحب الدورين القومى والإقليمى - من شرنقة الحزب ويدخل على مهل فى إطار التعددية التى تمضى مع تيار العصر وتتوافق مع رياح التغيير.

.. إننى أقول إن دراسة حزب البعث فى السياسة وفى الحكم سوف تكون مفيدة فى فهم الماضى وتحسين الحاضر وتصور المستقبل، فالحزب لعب دوراً هامًا فى العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين ولا يمكن تجاهل آثاره السياسية وبصماته القومية، برغم كل التجاوزات والسقطات والأخطاء إلا أنه يبقى ذلك الحزب الذى ملأ السمع والبصر فى المشرق العربى على الأقل لسنوات طويلة شارك خلالها فى الوحدة والانفصال والهزيمة والانتصار، وضم كوادر وصلت إلى الحكم فى قطرين عربيين كبيرين لعشرات السنين، ورغم ذلك فإننى ما زلت أظن أنه أضاع فرصة ذهبية عندما لم يتمكن من احتواء نظام «عبد الناصر» والانصهار فيه، بدلاً من التنافس معه والانقلاب عليه.

ديمقراطية لبنان وخصوصية العلاقة مع سوريا

عندما زار رئيس الوزراء الهندى الراحل «راجيف غاندى» دول المشرق العربى فى نهاية الثمانينات من القرن الماضى عبر عن دهشته الشديدة عندما اكتشف أن المسافة بين «دمشق» و«بيروت» لا تزيد على مائة كيلومتر، واعتبر أن التداخل السكانى بين دول سوريا الكبرى هو واحد من مزايا المنطقة ومشكلاتها فى ذات الوقت، ذلك ما ذكره لى سفير هندى سابق كان قريبًا من تلك الزيارة حينذاك، ونحن ندرك دائمًا أن هناك دولاً عربية بينها خصوصية فى العلاقة تنفرد بها وتتميز بنتائجها، فمصر والسودان بينهما علاقة خاصة، والعراق والكويت بينهما علاقة خاصة، وينسحب نفس الأمر على العلاقة بين سوريا ولبنان، ولكن المهم فى الأمر كله أن تستمد تلك العلاقات من عبرة التاريخ درسًا يؤكد لها أن الندية شرط أساسى للحديث عن الخصوصية، ولا يمكن أبدًا تصور علاقات سوية إذا غاب عنها التكافؤ والرضاء الطوعى، ولبنان فى العالم العربى يبدو بقعة مضيئة ومركز إشعاع حضارى وثقافى لا يمكن الإقلال من قيمته، لذلك فإن الحفاظ على وضعه التاريخى ومكانته فى الشرق الأوسط هى أمر تستحق من كل العرب العناية والاهتمام، ولعلى أسوق هنا بعض الملاحظات المتصلة بذلك:

أولاً: إن لبنان كيان له مذاق خاص حيث انطلقت منه قوافل المثقفين العرب فى القرنين التاسع عشر والعشرين لتنتشر فى بقاع مختلفة من خريطة ذلك الوطن العربى الكبير، وعندما سعى شعراؤه وفلاسفته وكتابه إلى مصر طلبًا للحرية وهربًا من المناخ الخانق للاضطهاد العثمانى فإنهم قد أسهموا بدرجة كبيرة فى حركة الصحافة والمسرح والسينما وغيرها من آداب العصر وفنونه، وظلت لبنان دائمًا واحة للفكر الحر والكلمة المستقلة وموئلاً لكافة التيارات السياسية فى المنطقة العربية.

ثانيًا: إن الحرب الأهلية الأخيرة فى لبنان والتى امتدت لأكثر من خمسة عشر عامًا كانت هى الأخرى محصلة لكافة التناقضات السياسية على الساحة العربية وتصفية

لحسابات قد لا يكون لبنان طرفًا فيها، كما أنها كانت تعبيراً عن رغبة إسرائيل فى إيجاد الفرصة لاجتياح ذلك البلد العربى المتميز الذى تشعر الدولة العبرية بالغيرة من تحضره المتألق وديمقراطيته النسبية.

ثالثًا: عندما كنا طلابًا ندرس العلوم السياسية فى جامعة القاهرة كان أستاذنا فى ذلك الحين الدكتور «بطرس بطرس غالى» أمين عام الأمم المتحدة السابق يدرس لنا ـ فى «قاعة بحث» مادة التنظيم الدولى ـ موضوعًا عن أهمية جامعة الدول العربية وإنجازاتها، وذكر يومًا أنه يكفى أن من مزايا وجود تلك الجامعة هى أنها قد حالت دون قيام صلح منفرد بين دولة عربية وإسرائيل، وكانت الإشارات والهمسات يومها تتجه نحو لبنان بحكم خصوصيته وطبيعته وتركيبته وموقعه وعلاقته الوثيقة بالغرب حينذاك، إلى أن جعلت سخريات القدر أكبر دولة عربية هى التى توقع أول «اتفاقية سلام» مع إسرائيل، وليست لبنان الصغير صاحب التوليفة الطائفية المعقدة.

رابعًا: عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة نتيجة الوحدة السورية المصرية ازداد نفوذ «عبد الناصر» فى لبنان عندما ساند الزعيم القومى وصول الجنرال «فؤاد شهاب» إلى سدة الرئاسة فى «بعبدا»، ووقف ضد التيار الغربى المساند للرئيس اللبنانى الراحل «كميل شمعون»، وقد تزايد نفوذ مصر على الساحة اللبنانية لعدة سنوات كان السفير المصرى فيها الضابط السابق «عبد الحميد غالب» صاحب نفوذ واضح على نحو جعل لمصر كلمة مسموعة فى اختيار الرئيس اللبنانى الراحل «شارل حلو» مع نهاية العهد «الشهابى»، وبقيت مصر ظهيراً «للسنة» فى لبنان حتى بداية الحرب الأهلية، ومضت على سياسة ثابتة منذ أن دافع «عبد الناصر» عن خصوصية لبنان حتى قال «السادات» من بعده قولته الشهيرة «ارفعوا أيديكم عن لبنان».

خامسًا: إننى أتفهم جيداً متطلبات الأمن القومى المشترك الذى يربط بين الدولة السورية والدولة اللبنانية، ولا أنكر أن سوريا قد قامت بدور فاعل فى إنهاء الحرب الأهلية والإسهام فى استقرار القطر اللبنانى، ولكننى أرى فى الوقت ذاته أن للبنان شخصية مستقلة وهوية متميزة فى إطاره العربى المسيحى الإسلامى، الذى يرتبط بالسبيكة السياسية التى قامت على ميثاق 1943 مروراً باتفاق الطائف وصولاً إلى الوضع الراهن.

سادسًا: إن العلاقات السورية اللبنانية تحمل إرث التاريخ المشترك والمزاج الثقافى

الواحد، ولكن ظروف القطرين تبدو مختلفة، فسوريا تقف على أعتاب انفتاح اقتصادى وانفراج سياسى بينما تجاوزت لبنان تلك المرحلة بسنوات طويلة، إذ يكفيها مناخ الحرية فى الإعلام خصوصًا الصحافة، فضلاً عن التاريخ الديمقراطى الحديث لذلك البلد العربى الأنيق، وهو ما يستدعى التعاون المتوازن والمتكافىء بين الشقيقتين الجارتين على نحو لا يمنع من وجود بعثتين دبلوماسيتين إحداهما لبنانية فى دمشق والثانية سورية فى بيروت.

سابعًا: إن مخاطر الأطماع الإسرائيلية فى الأرض والمياه تجعل الارتباط بين السياستين السورية واللبنانية ارتباطًا عضويًا ومصيريًا، فى وقت لا تزال فيه «الجولان» و«مزارع شبعا» محتلتين بعد أن تحرر الجنوب بمقاومة لبنانية باسلة، كما أن مخاطر التوطين الفلسطينى فى لبنان هى الأخرى واحدة من الأهداف الخبيثة للسياسة الإسرائيلية الحالية.

ثامنًا: مثل الوضع السياسى اللبنانى فى الأسابيع الأخيرة إشكالية من نوع متكرر تتمثل فى فكرة التمديد للرئيس الحالى العماد «إميل لحود» بحيث تضاربت المواقف واختلفت الآراء واتخذت بعض الزعامات السياسية الكبيرة ـ مسيحية ومسلمة ـ موقفًا لا يتمشى تمامًا مع إرادة دمشق، كما أن البطريرك المارونى قد عبر عن حساسيته تجاه التدخلات من خارج الحدود وهو ما كان يمكن أن يدفع السياسة السورية إلى استيعاب هذه المواقف وتقديم السياسة السورية فى لبنان من خلال منظور مختلف يتمشى مع الآمال المعقودة على الزعامة السورية الجديدة.

تاسعًا: إن القضية ليست فى استمرار الرئيس «لحود» من عدمه، فالرجل فى مجمله لا غبار عليه، ولكن القضية تبقى فى النهاية هى احترام الدستور اللبنانى و قدسيته والحفاظ على ثباته ورسوخ بنوده، ولعلى أظن هنا أن جزءًا كبيرًا من معارضة اللبنانيين لمبدأ التمديد أو التجديد كان ينطلق من هذا المفهوم الدستورى بالدرجة الأولى، كما أن قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى التى تسعى لإضعاف سوريا والضغط عليها هو أمر كان يجب أن يكون فى الحسبان خصوصًا وأن إسرائيل تقف وراء كل الضغوط الأمريكية على سوريا، وقد كان قرار مجلس الأمن فى هذا الشأن تدخلاً سافرًا فى خصوصية العلاقة بين القطرين الشقيقين.

عاشرًا: إن لبنان واحة ديمقراطية ينبغى أن نعتز بها وأن نحرص عليها وأن ندافع عنها خصوصًا وأنها كيان متكامل فى الإطار العربى وليست كيانًا متنافسًا فيه، ولعلى أذكر

باعتزاز أن سنوات الحرب الأهلية قد انعكست سلبًا على الازدهار الثقافى فى مصر ولم تكن إضافة له أو خصمًا من الرصيد اللبنانى، فعلاقات لبنان مع أشقائه العرب كانت ولا تزال ويجب أن تبقى إضافة إيجابية وليست انتقاصًا منهم.

.. هذه ملاحظات عشر استعرضناها ـ بحذر وحيدة ـ فنحن ندرك المخاطر التى تستهدف سوريا باعتبارها قلعة للصمود القومى، ولكننا فى الوقت ذاته نتعاطف مع إرادة لبنان واستقلاله السياسى فى ظل تراثه الثقافى وبنائه الحضارى ونريد له قدرًا من حرية الحركة يتناسب مع ما لديه من مقومات وما يحتويه من كفاءات، ولا ننكر فى الوقت ذاته خصوصية العلاقة بين دمشق وبيروت وهى علاقة تنطلق من نضالهما المشترك ضد الاحتلالين العثمانى والفرنسى، كما أن مسيحيى الشام وإن تركزوا فى لبنان إلا أن جزءًا كبيرًا من كيانهم التاريخى هو سورى النشأة والهوى، وإننى كمصرى أعتز بالشعب اللبنانى وأتعلق أيضًا بطبيعة الشعب السورى وأتفهم أكثر متطلباته الأمنية وظروفه السياسية، ولكننى أدعو إلى مساحة من الحرية فى الخيارات السياسية اللبنانية بشرط ألا تمس الأمن القومى السورى اللبنانى المشترك ولا تكون على حساب مستقبل تسوية الصراع الطويل فى هذه المنطقة من العالم، ولحسن الحظ فإن اختلافات الآراء داخل لبنان تجاه مسألة الاستحقاق الرئاسى لا تنطلق من دوافع دينية أو أسباب طائفية، إذ إن هناك مسيحيين ومسلمين ضد التمديد ومسيحيين ومسلمين معه، فليس فى الأمر ما يدعو إلى القلق على وحدة لبنان الوطنية، ولكن القلق ينبع من المخاوف المرتبطة بالاستغلال الخارجى لهذا الموضوع الذى يجب أن تتم تسويته فى إطار احترام الشرعية وقدسية الدستور، والحفاظ على خصوصية العلاقة بين بيروت ودمشق فى ظل تاريخ مشترك وغايات واحدة ومخاطر تتهدد البلدين بنفس الدرجة التى تتهدد به دولاً عربية أخرى من جراء السياسات الإسرائيلية الخرقاء، التى جاوزت كل الحدود وأصبحت خطرًا داهمًا على مستقبل المنطقة كلها، بحيث يتعين على السوريين واللبنانيين معًا أن يتذكروا أنهم وغيرهم من شعوب المشرق العربى جزء لا يتجزأ من الشام الكبير بتاريخه الزاهر فى الحضارة العربية الإسلامية وإسهامه الضخم فى المد القومى خلال القرنين الماضيين.

نحو سياسات عربية جديدة

يواجه العرب فى هذه المرحلة تحولات تحيط بهم، ومبادرات تتجه إليهم، ولن يستقيم أمرهم إلا بالخروج من الدائرة المغلقة والتوجه نحو سياسات جديدة مع قوى عديدة تعاملت معهم لعدة قرون مضت، وقد حان الوقت لتصحيح المسار وإعادة ترتيب الأوراق وفتح أبواب جديدة للعلاقات مع تلك القوى، وسوف نختار ـ بشكل تحكمى ـ دولتين آسيويتين ودولتين إفريقيتين كنموذج للاختراق المنتظر والتعديل المطلوب فى العلاقات العربية مع تلك الدول، وهذه الدول الأربع التى نتخذها مثالاً هى «الصين» و«الهند» فى جانب و«أثيوبيا» و«جنوب افريقيا» فى جانب آخر.

العرب والصين

الصين أكبر دول العالم من حيث الحجم السكانى ويرشحها الكثيرون لأن تكون قوة عظمى بعد عقدين أو ثلاث إذا بقيت فيها معدلات التضخم منخفضة وظلت معدلات النمو متزايدة بالصورة التى نشهدها الآن بالإضافة إلى غزوها للصناعات الخفيفة والصغيرة فى دول العالم المختلفة، وإن كان الصينيون أنفسهم يرفضون بشدة قبول مقولة أنهم يمكن أن يصبحوا قوة عظمى أو أن يتزعموا العالم فى مرحلة لاحقة، فهم يرون أن ذلك تفكير «إمبريالى» من وجهة نظرهم ولا يعبر عن شخصية الصين التى تريد أن تكون قوة اقتصادية هائلة، ولكن دون انفتاح كبير على العالم الخارجى مكتفية بدور آسيوى مؤثر وتحقيق معدلات مقبولة من الرفاهية لما هو أكثر من مليار ونصف نسمة، ولدينا نحن العرب بنداً سنوياً على جدول أعمال القمم العربية من خلال الأعمال التحضيرية لوزراء الخارجية يتحدث عن دعم العلاقات العربية ـ الصينية وتقويتها، وهو بند هامشى يجرى ترحيله من عام إلى عام، ولقد كانت الصين فى عصر «ماو تسى تونج» و«شو إن لاى»

وخلفائهما داعمة للقضية الفلسطينية بشكل مطلق ومعادية للعلاقة الوثيقة بين الحركة الصهيونية و«الإمبريالية العالمية»، ولكن الأمور تحولت والدنيا تغيرت، فإذا برئيس وزراء الصين يقضى أكثر من خمسة أيام فى زيارة للدولة العبرية يسبح خلالها فى البحر الميت ويخطب ود إسرائيل طلبًا للتكنولوجيا الأمريكية، لأنه قد وقر فى ذهن الكثيرين أن الطريق إلى قلب «واشنطن» يمر بالدولة اليهودية، ولا شك أن الموقف الصينى الحالى من الصراع العربى الإسرائيلى يختلف عما كان عليه منذ عقدين وأكثر، ولم نبذل نحن العرب جهدًا سياسيًا أو إعلاميًا يحافظ على الدعم التاريخى الصينى للموقف العربى، ولا أستطيع أن أقول أن الصين منحازة لإسرائيل، ولكننى أزعم أنها لم تعد منحازة للفلسطينيين على النحو الذى كانت عليه فى الماضى لذلك فإن العرب محتاجون لسياسة جديدة تجاه أكبر دول العالم حجمًا وأكثرها احتمالاً للتأثير فى مستقبل العلاقات الدولية.

العرب والهند

خدمت فى الهند مستشارًا للسفارة المصرية منذ أكثر من ربع قرن وشهدت مباشرة درجة التعاطف الهندى مع الشعب الفلسطينى، حتى أن الراحل «فيصل عويضة» سفير فلسطين فى «نيودلهى» كان يمكنه - ومن قبله سلفه المفكر المعروف الدكتور «كلوفيس مقصود» - مقابلة رئيس الوزراء الهندى فور إبداء الرغبة فى ذلك، وها هى الهند الآن تقف على حافة أخرى من النهر فى علاقات إستراتيجية وعسكرية مع إسرائيل نتيجة تقصيرنا وتعاملنا مع الصراع الهندى الباكستانى من زاوية إسلامية، الأمر الذى دفع بالهند إلى أحضان الدولة العبرية بمنطق أن «عدو عدوى صديقى»، ولعلنا نتذكر الآن أن الهند التى تضم قرابة مائة وخمسين مليون مسلم لم تجد استجابة لطلبها فى الانضمام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، وكأنما رفضنا احتواءها وفضلنا عداءها، وأنا أزعم - ومن خلال شواهد كثيرة آخرها الزيارة التى قمت بها للعاصمة الهندية فى عام 2003 - أن تلك الدولة مرشحة لأن تكون قوة كبرى لا فى جنوب آسيا وغربها فقط ولكن فى الشرق الأوسط الكبير الذى يتحدثون عنه الآن، حيث تستعد الهند لكى تكون شرطى نشطًا فى المحيط الهندى وبحر العرب ومنطقة الخليج، كما أن دورها وأجهزة استخباراتها البارعة فى مطاردة التطرف الإسلامى وتنظيماته أمر لا يخفى على أحد، ويكفى أنها حصدت من أجندة الحادى عشر

من سبتمبر 2001 تسمية جديدة للانفصاليين فى «كشمير»، حيث أصبحت تسميتهم الحالية تندرج تحت مظلة الإرهاب الدولى فى قاموس معدل دخلت فيه أيضًا حركة المقاومة «الشيشانية» فى «روسيا الاتحادية»، وبذلك اختلط الحابل بالنابل وأصبحت كل مقاومة وطنية هى إرهاب دولى، ونحن محتاجون الآن إلى مراجعة سياساتنا تجاه الهند واستعادة رصيد العلاقات السابق معها وتطويق العلاقات المتنامية بينها وبين إسرائيل، فأنا لا أرى سببًا لكسب عداء الهند أو فقدان صداقتها، خصوصًا وأنها كانت مع «مصر العربية» و«يوغوسلافيا الأوروبية» ركائز ثلاث لحركة عدم الانحياز فى مطلع النصف الثانى من القرن الماضى. . وبدلاً من أن تستقبل العاصمة الهندية «شارون» بالحفاوة وحده، فليذهب إليها زعماء العرب الكبار دعمًا للصلات وتوثيقًا للروابط.

العرب وأثيوبيا

لا نقصد بأثيوبيا الدولة وحدها ولكن ربما يكون قصدنا هو منطقة القرن الأفريقى كلها وهى منطقة بالغة الأهمية لأسباب عديدة يقع فى مقدمتها أنها تمثل نقطة التقاء عربية ـ أفريقية بالغة الحساسية، والأمر الثانى أنها ترتبط بأمن البحر الأحمر الذى يظل بحيرة عربية إلى أن نخرج من «باب المندب»، ذلك الممر الإستراتيجى الذى يربط العرب بالهجرات المتعاقبة فى اتجاه الساحل الشرقى لأفريقيا، كل ذلك فضلاً عن ارتباط دولتين عربيتين كبيرتين بمياه النيل التى ينبع معظمها من الهضبة الحبشية ونعنى بالدولتين مصر والسودان، كذلك فإننا ندرك أن بعض دول تلك المنطقة قد انضمت لجامعة الدول العربية مثلما هو الحال بالنسبة «للصومال» و«جيبوتى»، فضلاً عن الاحتمالات القائمة لانضمام دولة أخرى هى «إريتريا» التى راهن العرب على عروبتها وإسلامها طويلاً أثناء دعمهم لحركة تحريرها ثم جاءت النتيجة مختلفة عن التوقعات، ونظراً لحساسية تلك المنطقة وأهميتها فإننا نتطلع إلى سياسة عربية جديدة معها، بحيث تأسس تلك السياسة لحسن الجوار وتقيم علاقات سوية ليس فيها من رواسب الماضى وشوائبه ولكن فيها من آمال المستقبل وطموحاته، ولا يجب أن يغيب عن الوعى العربى أن تلك المنطقة من شرق أفريقيا قد خضعت تاريخيًا لعمليات تسلل إسرائيلى منذ مطلع الستينيات، ويجب أن نعترف بأن إسرائيل قد حققت بعض الاختراقات فى هذا الشأن وأحرزت نجاحًا ملحوظًا

خصوصًا لدى «أثيوبيا هيلاسيلاسى» ، حيث كانت هناك دعاوى دينية مشتركة تشير إلى علاقات تاريخية بين «اليهودية» كديانة و«الأمهرية» كسلالة ، ولقد جاء الوقت الذى يجب أن نسمى فيه الأمور بمسمياتها ونتعامل مع الحقائق كما هى ، بحيث نعترف بأن منطقة القرن الأفريقى هى أحد مصادر التحكم الإستراتيجى فى البوابة الجنوبية الشرقية للعرب .

العرب وجنوب أفريقيا

وهنا نصل إلى تلك العلاقة المركبة بين دولة جنوب أفريقيا ودول الشرق الأوسط خصوصًا تلك التى تشاركها وحدة القارة ، فهذه الدولة ظلت غائبة عن المسرح السياسى الدولى والقارى لمدة تصل إلى عشرين عامًا بسبب سياستها العنصرية وعملية التمييز التى انتهجتها سنوات طويلة للتفرقة بين السكان البيض والمواطنين السود فيها ، وظل أمرها كذلك لعدة سنوات حتى انفتحت شهيتها على العالم بأفكار تجسد روح الغرب وتعكس تفوقها الاقتصادى والتكنولوجى ، ودخلت فى حزام لقيادة دول الجنوب أطرافه هى البرازيل فى أمريكا اللاتينية والهند فى القارة الآسيوية وبينهما جنوب أفريقيا التى تطارد الوجود المنافس لها فى القارة وتستعيد مكانتها بقوة بعد طول غياب ، ولقد كانت جنوب أفريقيا بنظامها العنصرى محسوبة على إسرائيل بتوجهها العنصرى أيضًا ، وحسبنا لسنوات طويلة أن بينهما تعاملاً نوويًا قبل أن تتخلى جنوب أفريقيا طواعية عن برنامجها النووى ويتم إعلان القارة الإفريقية منطقة خالية من السلاح النووى فى أبريل 1996 ، ومع ذلك فإن جنوب أفريقيا لم تكن خالصة النية فى علاقاتها بالعرب ، فباستثناء «كاريزما» شخصية «مانديلا» لا نكاد نرى من جانبها ما يدعو إلى الحماس للقضية الفلسطينية أو للسياسات العربية ، وذلك يدفعنا أيضًا إلى المطالبة باتباع العرب لسياسة مختلفة مع الجنوب الإفريقى فيها من التعاون أكثر مما فيها من التحفظ ، خصوصًا وأن «مصر» وبعض دول الشمال الإفريقى تدفع حاليًا فاتورة لا بأس بها من حمى المنافسة مع الوافد الإفريقى الضخم على الساحة السمراء ، والذى لا يترك مقعدًا سياسيًا ولا فوزًا رياضيًا إلا وكانت له مزاحمة عليه وطلب له وسعى إليه .

. . هذه نماذج لدول أربع أردنا أن نرى من خلال العلاقة معها الأساليب الجديدة من الجانب العربى لتصحيح المسار وتعزيز العلاقات وتقوية الروابط ، خصوصًا وأن القضايا

العربية ـ لأسباب كثيرة ـ لم تعد لها نفس الجاذبية التى كانت لها منذ عقدين أو أكثر فى ظل أجواء الحرب الباردة، كما أن حجم الدعم الدولى للقضية الفلسطينية يتراجع بشكل ملحوظ.

.. إن ما نقوله فى هذه السطور هو محاولة للتقليب فى ملفات قد لا تبدو شديدة الأهمية، ولكنها بالتأكيد تعبر عن أنماط التصرف العربى تجاه الغير سواء بالإقدام عليه أو بالابتعاد عنه.

جامعة الدول العربية.. طريق الإصلاح وإرادة التغيير

دعا أمين جامعة الدول العربية مجموعة محدودة من المثقفين العرب والمفكرين القوميين الذين يمثلون معظم الاتجاهات السياسية، حيث عكفت تلك المجموعة فى لقاء مغلق وبعيداً عن ضجيج الإعلام الصاخب لتنخرط فى حوار طويل حول دراسة مستقبل جامعة الدول العربية والأفكار المطروحة فى هذا الشأن آخذين فى الاعتبار أن هناك أكثر من مشروع عربى لتحديث جامعة الدول العربية تقدمت به العواصم العربية المختلفة فى محاولة لإخراج الجامعة من محنتها والسعى لتجديد شبابها، بل وربما أيضًا لتعديل ميثاقها، ولأن الحوار كان مغلقًا فإننى لا أسمح لنفسى بالتطرق إلى تفاصيله، ولكن اكتفى فقط بإبداء بعض الملاحظات العامة حوله، وأوجز منها ما يلى:

أولاً: إن الحديث عن إصلاح جامعة الدول العربية حديث يبدو غريبًا لأننا لا يمكن أن ننتزع الجامعة من سياق الوضع العربى العام بسوءاته وخطاياه لكى نتحدث عنها وحدها، فالجامعة انعكاس للوضع العربى العام ومحصلة طبيعية لمراكز القوى فيه والضغوط الأجنبية عليه، ولا يمكن أن نتصور أن يكون الوضع العربى العام منهاراً بينما الجامعة العربية فى أفضل أوضاعها، كما أن إضفاء اللوم عليها وحدها هو تصرف ظالم، ويمثل حالة هروب عربية من الواقع، وتحويل الجامعة إلى مشجب تعلق عليه النظم خطاياها ونكساتها.

ثانيًا: إن الجامعة - فى أسوأ تقييم لها - قد قدمت الكثير لأمتها، إذ يكفى أن وزراء خارجية الدول العربية يجتمعون مرتين فى السنة على الأقل وفقًا للميثاق، كما أن الجامعة ظلت هى التعبير الرمزى عن وحدة الصف العربى حتى فى ظل أسوأ الظروف، ويكفى هنا أن نتذكر أنه عندما انقسم العالم العربى إلى تقدميين ورجعيين، جمهوريين وملكيين فى نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات فإن الجامعة العربية بقيت كيانًا محترمًا، حتى أن «عبد الناصر» بقيادته ومكانته لم يتجاوزها ودعا إلى القمة العربية عام 1964 من خلالها، فى وقت فيه كانت الخلافات العربية بالغة التعقيد والتأثير.

ثالثًا: إن الجامعة التى يعود ميثاقها إلى أكثر من خمسة وخمسين عامًا تحتاج إلى تجديد فى الروح وتغيير فى السياسات ومراجعة للإجراءات، وهى عملية حيوية مارستها بعض النظم ونجحت فيها بعض الحكومات، إذ لا يكفى تعديل جزئى للميثاق بإضافة بند جديد، بينما واقع الأمر يحتاج إلى رؤية كاملة.

رابعًا: إن هناك مستجدات ضخمة وتحولات كبرى بل وأحداث طارئة وهى تستلزم فى مجملها تناولاً جديداً وتعاملاً مختلفًا، فالجامعة فى ظنى معزولة بصورة تحكمية عن كثير من حقائق العصر وظروفه وهى فى حاجة إلى عملية تحرير تسمح لها بأن تمارس دوراً حيويًا نشطًا بدلاً من أن تكون كيانًا مكبلاً عاجزًا، وهنا أشير إلى مقال للصديق العزيز الأستاذ «جميل مطر» حاول فيه بموضوعيته المعروفة كمفكر قومى ودبلوماسى سابق أن يوضح المصاعب التى تكتنف مثل هذا التوجه على اعتبار أنه يحمل الجامعة ما لا تطيق وربما يخرج بها عن إطارها المرسوم.

خامسًا: ما زلت أشعر - برغم الجهود التى بذلها الأمين العام الحالى - أن الجامعة بعيدة عن المفردات الجديدة للسياسة والحكم، فهى تضم دولا لا تعرف الديمقراطية الحقيقية ولا تحترم سيادة القانون ولا ترعى حقوق الإنسان، ومع ذلك فالجامعة غير قادرة على إيجاد الضوابط اللازمة للعضوية فيها، وأنا اعترف هنا أن ذلك مطلب صعب، ولكنه وفى الوقت ذاته سوف يضع الجامعة إذا تحقق أو حتى جزء منه فى مكان رفيع وقيمة عالية تجعل منها آلية للرقابة القومية Quality Control على النظم العربية، وعندئذ سوف يتأكد العالم أن الجامعة لا تتجه فقط إلى إصلاح شئونها، ولكنها تسهم أيضًا فى حركة الإصلاح الشامل للمنطقة العربية كلها، وهو مطلب ملح لا ندعى أننا نستورده من غيرنا دون أن تكون لنا حاجة به.

سادسًا: نحن نعلم جميعًا أن تعبير شرق أوسطية تعبير كريه قوميًا لأنه يمثل مرجعية لمحاولات إسرائيلية وغربية مشبوهة، ومع ذلك فإن مستقبل المنطقة يلزم الجامعة بإعادة حساباتها ومراجعة أوراقها، إذ إن هناك دولا غير عربية سواء كانت «تركيا» أو «إيران» أو بعض دول القرن الإفريقى، فضلاً عن إسرائيل بدورها الخطير فى التأثير على السياسة الأمريكية بل واستعدادها للقيام بمهام استثنائية فى ظروف معينة، ورغم ذلك كله فإننى أطالب مرة أخرى بأن يكون للجامعة منهج مؤثر على جماعات الضغط اليهودية ومراكز

صنع القرار فى الولايات المتحدة والغرب عمومًا، فضلاً عن تأثيرها المطلوب على الرأى العام داخل إسرائيل فتلك أدوات لازمة لمنظمة إقليمية ذات هدف قومى لا يمكن أن تستمر مكبلة اليدين تحت أغلال ميثاق عفا عليه الزمن.

سابعًا: إن إصلاح الجامعة - مثلما هو إصلاح نظم المنطقة أيضًا - يحتاج إلى إرادة سياسية بالدرجة الأولى وهو أمر يعكس أزمة الوضع العربى القائم، فالكل يدرك حجم المخاطر المحيطة بنا ويفضل أن يسلك ثنائيًا مواقف انفصالية ليس فيها شئ من الحياء القومى أو احترام كافة الأطراف.

ثامنًا: إن الحديث عن سرعتين للجامعة بحيث تتقدم دولتين أو ثلاث لقيادة العمل العربى المشترك بغض النظر عن تخلف البعض الآخر أو غيبته هو قول مردود عليه، إذ إن أوضاع الدول العربية متشابهة تقريبًا ولا نستطيع القول بأن هناك دول «سوبر ستار»، فالمشكلات واحدة والظروف متقاربة والتحديات مشتركة، ومع ذلك فلا بأس من أن يتقدم من يستطيع على أن يكون عائد نجاحه متاحًا للجميع.

تاسعًا: إن إصلاح الجامعة لا يقف عند حدود إجراء تغيرات فى أمانتها العامة أو حتى استحداث مفوضيات لقضايا ملحة مثل الإعلام وحوار الحضارات والمجتمع المدنى وعرب المهجر، وعلى كل حال فتلك بوادر طيبة إلا أنه يبقى أن ندرك أن الشغل الشاغل لجامعة الدول العربية يجب أن يكون هو البحث عن خطاب سياسى عربى جديد يخرج من اللغة التقليدية والقوالب المكررة، ويتبنى أطروحات جديدة مثل الانفراد الإسرائيلى بالحيازة النووية أو مسألة الترتيبات الأمنية المتبادلة بين الأطراف، بل لعلى أتجاوز ذلك كله لكى أكون اكثر طمعًا وجشعًا بأننا نطلع إلى يوم لا تكون فيه الرباعية Quartet هى واضعة برنامج الحل النهائى للقضية الفلسطينية، بل تكون خماسية تشارك فيها جامعة الدول العربية وهو أمر دونه محاذير وعقبات، ولكن الذى يغرينى بذلك هو أن الجامعة قد لعبت دورًا ناجحًا فى التعاون مع الأمم المتحدة خلال فترة زمنية محدودة انتهت بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق، ولكن القرار الأمريكى كان قد تحدد وسبق السيف العزل.

عاشرًا: لابد للجامعة فى شكلها الجديد من مجلس وزراء وبرلمان عربى موحد ومحكمة عدل عربية ومفوضية تقود العمل اليومى مع علاقات قوية بالاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى وتركيز أكثر على العوامل الاقتصادية والثقافية ذات التأثير فى سياسات

المنطقة، بل إن وجود قوات حفظ سلام عربية تبدو هى الأخرى ضرورة للمستقبل خصوصًا عندما يتعدل الميثاق ويخرج أسر قاعدة الإجماع وينتهى الجدل العقيم بين القرارات الإجرائية ذات التدابير والقرارات العادية معدومة التأثير.

.. هذه ليست الوصايا العشر، إذ لا توجد «روشتة» لحل مشكلات الجامعة والأخذ بيديها دفعة واحدة، ولكننا نؤكد فى النهاية أن العبرة ليست بقرارات الإصلاح أو توصيات التغيير أو إجراءات إعادة التنظيم أو مشروعات الدول العربية المختلفة فى هذا الشأن، ولكن العبرة هى بالإرادة العربية الغائبة والرغبة القومية المفقودة رغم المخاطر التى تحيط بنا والمشكلات التى نواجهها، لذلك فإننى ممن يعتقدون بأن الإصلاح لابد أن يأتى معتمداً على إرادة طواعية للدول الأعضاء وليس نتيجة تأثير مرحلى لرأى عام ضاغط أو تحديات عابرة.. ولتكن لنا فى نماذج أخرى عبرة فالاتحاد الأوروبى أقام كل مؤسساته على الاستفتاء الطوعى ولم يفرض على دولة قراراً ولم يتهم دولة أخرى بالتقاعس لأن إرادة الشعوب هى التى تحدد درجة التزام الدول وليس العكس هو الصحيح.. وسوف نتطلع جميعًا إلى يوم تطل فيه على نيل القاهرة جامعة عربية يسعى إليها الجميع ويتحمس لها الكل لأنها تعيش روح العصر وتتفاعل مع تطوراته ولا تستغرق فى شعور قومى عاطفى لا يعطيها شرعية الوجود أو استمرار البقاء.

الدولة اليهودية

استرعى انتباه المشاهدين والمستمعين والقراء ما تضمنته كلمة الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» فى قمة «شرم الشيخ» فى يونيو 2003، عندما أشار إلى دولة إسرائيل بتعبير «الدولة اليهودية»، إذ لم يكن ذلك أمراً عفويًا، فالخطاب مكتوب والمعنى لا يحتاج إلى كثير من الجهد لتفسيره وإدراك الهدف من استخدامه خصوصًا فى هذه الظروف، فإسرائيل التى قبلت شكليًا خريطة الطريق رغم تحفظاتها الأربعة عشر عليها والتى أرجأت مناقشتها إلى مراحل التفاوض القادمة لأنها ترى أن خريطة الطريق هى مجرد ورقة للتفاوض تمثل مرجعية له وليست صفقة متكاملة للحل النهائى كما تراها «الرباعية» Quartet ويفهمها الفلسطينيون والعرب، إنها إسرائيل التى تطلب دائمًا مقابلاً كبيراً للقليل الذى تقدمه أحيانًا وتتراجع عنه غالبًا، ولقد عكف المعنيون بتطورات القضية الفلسطينية على البحث فى مغزى استخدام الرئيس الأمريكى لتلك التسمية بشكل رسمى ومن خطاب مكتوب وفى مناسبة دولية كبيرة، إذ كان استخدام تعبير «الدولة اليهودية» قاصراً من قبل على الساسة الإسرائيليين والدوائر اليهودية فى الغرب خصوصًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن هذا التحول يشير من وجهة نظرنا إلى نتيجتين رئيستين ينطوى عليهما استخدام تعبير «الدولة اليهودية» هما المساس بحق عودة الشعب الفلسطينى إلى دياره وتشجيع الهجرة اليهودية إلى الدولة العبرية.

حق العودة

يمثل حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم جوهر قضية اللاجئين بعد عام 1948 Palestinian Refugees وقضية النازحين بعد عام1967 Palestinian Displaced ولقد اصطدمت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية دائمًا بمسألتين رئيستين هما «القدس» و«حق

العودة»، وإذا كنا نرى أن للقدس مكانة خاصة لدى أصحاب الديانات وموقعًا فريدًا لدى الشعب الفلسطينى إلا أننا نرى أن حل مشكلتها يبدو الآن أيسر من التعامل مع مسألة «حق العودة»، فالأخير يبدو شديد التعقيد بالغ الحساسية رغم أنه لا يمثل من الناحية الواقعية ما يجسده من الناحية النظرية، فلو أخذنا مفهومه بشكل نظرى لوجدنا أنه يعنى عودة الملايين الفلسطينيين إلى أراضيهم ما قبل 48 وما قبل 67، بينما تشير المتابعة العملية أن عدد الراغبين من الفلسطينيين فى العودة والاستقرار فى وطنهم تبدو أقل من ذلك بكثير، فما أكثر الفلسطينيين الذين استوطنوا دول الخليج العربى والأردن وسوريا ولبنان ومصر، بل لقد أصبحت نسبة لا بأس بها منهم تحمل جينات أوروبية متعددة فضلاً عمن استقر منهم فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا، فإذا كان التاريخ قد تحدث من قبل عن اليهود فى الشتات فإن الأولى به أن يتحدث الآن عن الفلسطينيين فى الشتات بعد نكبة 1948 ونكسة 1967، وإذا ترجمنا ذلك إلى لغة الأرقام فإن العدد الحقيقى من الفلسطينيين الذين يستفيدون عمليًا من حق العودة المستند إلى قرار مجلس الأمن 194 لن يتجاوز مئات الألوف ولن يكون بالملايين كما يبدو نظريًا، فالفلسطينى الذى استقر بعيدًا عن وطنه وارتبط بأسباب جديدة للرزق وممتلكات خاصة فى الدول التى انتقل إليها تجعله يطلب «حق العودة» كسند تاريخى ودعم نفسى، يريد أن يشعر معهما أنه يمكن أن يزور وطنه الأول عندما يريد، ويفتش عن بيت العائلة إذا كان لا يزال موجودًا ولم تدمره آلة الحرب الإسرائيلية، ويريد أن يكون له قبر فوق تراب وطنه يحتويه إذا حانت ساعة الأجل، «فحق العودة» مطلب يستحيل التفريط فيه ويصعب التنازل عنه، ولذلك فإن تعبير «الدولة اليهودية» الذى استخدمه الرئيس الأمريكى مؤخرًا فى قمة البحر الأحمر فى شرم الشيخ ليس تعبيرًا عفويًا، ولكنه استخدام متعمد يمثل محاولة للانتقال من مرحلة «حق العودة» إلى مرحلة «مطلب العودة» وهى عملية إجهاض حقيقية لجوهر القضية الفلسطينية، بل إننا لا نزال نتذكر أن مفاوضات «كامب ديفيد» الثانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 2000، ثم اجتماعات شرم الشيخ وطابا بعدهما فى عهد الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون» قد تحطمت كلها فوق صخرة «حق العودة»، بل إننى أزعم - وأرجو ألا أكون مخطئًا - أن الإسرائيليين كانوا مستعدين لبعض المرونة فى مسألة «القدس» فى مقابل العبث «بحق العودة»، بل إن هناك طرحًا إسرائيليًا خبيثًا دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها فى مرحلة معينة ومؤداه أنه إذا كانت هناك دولتان إحداهما إسرائيلية والثانية

فلسطينية فإن حق العودة يكتسب لديهم مفهومًا جديدًا وهو عودة الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية وحدها، بينما تكون هناك هجرة يهودية إلى الدولة الإسرائيلية، فالفلسطيني واليهودى يعود أحدهما ويأتى الثانى كل إلى دولته! وهذا تفكير مغلوط وتصور خطير لمستقبل الدولتين معًا فهو يحيل ببساطة حق العودة للفلسطينيين إلى مجرد فتح باب جديد لهجرة اليهود إلى الدولة العبرية فى إسرائيل.

الهجرة اليهودية

لقد كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولا تزال تمثل أكبر المخاطر على مستقبل المنطقة لأنها تعنى التهام مزيد من الأراضى الفلسطينية وإزاحة المزيد من الفلسطينيين من ديارهم، فضلاً عن بناء مستوطنات جديدة وتعديل للتركيبة السكانية بحيث لا تجعل من اليهود فى المستقبل أقلية عددية أمام عرب 1948، مضافًا إليهم بقية الفلسطينيين فى تداخل جغرافى يصعب معه إلى حد كبير فض الاشتباك البشرى فيه، وإذا أخذنا عبارة «الدولة اليهودية» التى استخدمها الرئيس الأمريكى فى يونيو «حزيران» 2003 فسوف نشتم منها مباشرة رائحة الدعوة إلى مزيد من هجرة اليهود إلى الدولة الإسرائيلية فى ظل أجواء تتحدث عن السلام وتتبنى خارطة التاريخ وتفكر فى المستقبل الجديد! ونحن نعلم من تاريخ النزاع الفلسطينى الإسرائيلى بل والصراع العربى الإسرائيلى كله أن موجات الهجرة اليهودية التى وفدت إلى إسرائيل منذ قيامها كانت هى التكريس الحقيقى لكيان تلك الدولة، سواء جاءت تلك الهجرة من شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى أو من اليهود العرب أو يهود أثيوبيا «الفلاشا»، ولقد توسعت إسرائيل فى احتواء تلك الهجرات بل لقد اكتشف الفلسطينيون أن آلاف من القادمين خصوصًا من الاتحاد السوفيتى لم يكونوا بالضرورة من اليهود، ولكنهم قد جاءوا تحت بريق الهجرة إلى دولة جديدة خلاصًا من ظروف حياتية صعبة قبل سقوط النظام الشيوعى فى «موسكو»، فإسرائيل - فى الواقع - لا يعنيها الدين بمعناه الروحى ولكنها تستخدمه فقط للحصول على ميزات سياسية بدءًا من مسألة القدس مرورًا بحق العودة وصولاً إلى التكوين الحقيقى للهجرة اليهودية إليها، كذلك فإننا نضيف إلى مخاطر تشجيع الهجرة فى هذه المرحلة ما يمكن أن تؤدى إليه من نتائج وتعقيدات على أية محاولة جادة لتسوية عادلة للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى، فالمزيد من الهجرة يعنى مباشرة

مزيداً من الاحتلال ومزيداً من الممارسات العدوانية التوسعية التى برعت فيها إسرائيل خصوصًا فى السنوات الأخيرة، لذلك فإننا ننظر إلى احتمال وفود موجات جديدة من الهجرة اليهودية إلى الأراضى الفلسطينية بكثير من الريبة والحذر خصوصًا وأننا نعلم أن الهجرة المتقطعة مستمرة لم تتوقف، ولكن ما نتخوف منه هو محاولة استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد خلال السنوات القليلة القادمة.

. . إن الذى دعانا إلى الحديث عن الدولة اليهودية فى هذه الظروف هو الاستخدام الأمريكى الرسمى على أعلى مستوى لتعبير «الدولة اليهودية» عند الإشارة إلى إسرائيل فى ظل إدارة أمريكية تتبنى رسميًا ـ وفى ذات الوقت ـ الدعوة إلى التعايش بين دولتين مستقلتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، وهنا يجب أن نشير إلى غرابة وصف دولة بالنقاء الدينى كأن نجعل من إسرائيل دولة يهودية، بينما هى تحتوى فى سكانها مسلمين ومسيحيين أيضًا، وهو ما يعنى العودة إلى الوراء لنعيد إلى الذاكرة مفهوم الدولة الدينية الذى تجاوزته البشرية عندما بلغت مرحلة النضج ووصلت إلى مفهوم الدولة القومية التى تحتوى على الأعراق المتعددة والأصول المتباينة والديانات المختلفة، ولكن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تعيد إلى الأذهان أن فلسفة قيام الدولة العبرية قد نشأت منذ البداية على أسس دينية وما زالت مستمرة فى استخدام الدين لأهداف سياسية . . وخلاصة القول أننا نريد أن نقول بإيجاز أن تعبير «الدولة اليهودية» يعنى إشارة مزدوجة إلى أمرين لا يمكن تجاهلهما، الأول منهما يحاول أن يهبط «بحق العودة» للفلسطينيين بحيث يتحول إلى مجرد «مطلب للعودة» ويشير الثانى إلى احتمالات القيام بعملية تشجيع واسعة للهجرة اليهودية تجاه الدولة الإسرائيلية، والإشارتان معًا تمهدان لمرحلة قادمة من المفاوضات الشاقة مع الفلسطينيين، التى قد يحصلون بها على الحد الأدنى من حقوقهم، ولكن إسرائيل تريد ـ كما أرادت دائمًا ـ أن تحصل على الحد الأعلى من ممتلكات غيرها . . إنه صراع طويل وكفاح مرير ضد الاحتلال المستمر ومعاناته اليومية وآلامه القاسية وأحزانه العميقة.

الأمن والسلام فى الشرق الأوسط

يرتبط مفهوم الأمن بروح السلام، فالأمن لا تصنعه الجدران العازلة ولا القنابل الذرية إنما يصنعه السلام المتوازن الذى يقوم على صفقة متكافئة ترضى الحد الأدنى لكل طرف وتلبى الاحتياجات الأساسية للجميع، فألمانيا التى خرجت مقهورة من الحرب العالمية الأولى اختلقت الأسباب بعد أقل من عقدين لتبدأ حربا عالمية ثانية لأنها شعرت أن السلام هش ولا يقوم على أسس متكافئة أو متعادلة، وذات الأمر ينسحب على كافة المشكلات الدولية والصراعات الإقليمية حيث يستوجب البحث عن الأمن ضرورة السعى نحو السلام، ولتفصيل ذلك فإننا نوضح الأبعاد المختلفة والرؤى المتداخلة للعلاقة بين الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط بمعناه الجغرافى ومدلوله السياسى، خصوصًا وأن أمامنا على المسرح السياسى مشروعات ثلاث مطروحة، أولها هو المشروع الأمريكى حول الشرق الأوسط الكبير، وثانيها المشروع الأوروبى أو ما نطلق عليه «مبادرة فيشر» نسبة إلى وزير خارجية ألمانيا وثالثها المشروع العربى الذى سوف يكون مطروحًا على القمة العربية القادمة ولا نشير فى هذه الحالة إلى مشروع إسرائيلى منفصل لأن إسرائيل تجد فى المشروع الأول جزءًا كبيرًا من رغباتها كما أنها لا تعارض المشروع الثانى أيضًا.

ويهمنا هنا أن نوضح أن المشروعين الأول والثانى يتشابهان إلى حد كبير، فالحديث عن خلاف بين ضفتى الأطلنطى فى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول الشرق الأوسط الكبير هو حديث يحتاج إلى مراجعة ولا يجب أخذه على إطلاقه، خصوصًا وأن الدول الأوروبية قد اكتشفت مؤخرًا أن دورها محدود نسبيًا وأن قدرتها محكومة بالإرادة الأمريكية، كما أن درس الأزمة العراقية قد خلق فى اليقين الأوروبى إحساسًا بأن دوره مكمل للدور الأمريكى وليس منافسًا له أو بديلاً عنه، كما أن الخلافات داخل المعسكر الأوروبى ذاته لا يمكن أن تحقق سياسة مشتركة واحدة تناوئ «واشنطن»، إذ إن درجات التبعية الأوروبية لـ «واشنطن» تتفاوت وفقًا لألوان الطيف السياسى داخل

الاتحاد الأوروبى، كما أن مبادرة «فيشر» وزير الخارجية الألمانى حول السلام والاستقرار والديمقراطية فى الشرق الأوسط تنطوى أساسًا على مفهوم إدماج مؤسسات الشراكة الأوروبية المتوسطية ـ سياسية وأمنية وثقافية ـ مع حلف «الناتو» الأطلنطى فى إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، كذلك فإن مبادرة وزير خارجية ألمانيا تطرح تصوراً للأمن والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط بما يجعله قريبًا من الطرح الأمريكى للمشروع الأول مع «بهارات» أوروبية تطالب بأن يأتى التغيير والإصلاح من الداخل الشرق أوسطى، على اعتبار أن دور مؤسسات أوروبا والأطلنطى هو أن تساعد فى انتشال المنطقة من مشكلاتها دون وصاية عليها أو تدخل فى شئونها، ولا شك فى أن مبادرة «فيشر» الأوروبية فيها ترشيد لا بأس به لمشروع الشرق الأوسط الكبير كما تطرحه «واشنطن»، كما أنها محاولة ذكية لتحجيم الدور الأمريكى والالتفاف حوله خصوصًا وأن لأوروبا خبرات حضارية وتجارب تاريخية مع المنطقة بسبب القرب الجغرافى والتعامل المتواصل، كما أن للأوروبيين خبرات خاصة فى مراحل من الحوار مع دول إسلامية مثل العراق وإيران وليبيا فضلاً عن خبرة التاريخ الاستعمارى فى غرب آسيا وشمال أفريقيا، ولكن النقطة الجديرة بالذكر والتى تمثل عنصر التفوق للمشروع الأوروبى على الأمريكى هى أن مبادرة «فيشر» لا تتجاهل تأثير الصراع العربى الإسرائيلى ولكنها لا تقف عنده أيضًا بل تتجاوزه، وإن كانت ترى أن انفراج الصراع سوف يكون من شأنه دفع مسارات الأمن والسلام فى الشرق الأوسط وتعزيز برامج الإصلاح والتحول الديمقراطى والتغيير الثقافى الذى يتحدثون عنه، وهنا نلاحظ أن الطرح الذى تقدم به «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكى فى ديسمبر 2002 والمحاضرة الشهيرة للسفير الأمريكى «ريتشارد هاس» فى ذات التوقيت كانت هى نقطة البداية لانطلاق هذه الدعوة كجزء من الحملة ضد الإرهاب فى جانب وتهيئة المسرح السياسى الشرق أوسطى للتعاون الإقليمى فى جانب آخر.

ويهمنى هنا أن أنبه القارئ إلى أن الدعوة الأمريكية أو الغربية عمومًا للإصلاح والتغيير نحو الديمقراطية ليست وليدة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001 بل إنها تسبق ذلك بعدة سنوات، ولكن الذى كان يحمل لواءها ويكرر ترديدها كانوا هم بعض الساسة الإسرائيليين وأذكر منهم «شيمون بيريز» فى محاضرة شهيرة بمنتدى «دافوس» عام 1995 وكنت أحد شهودها، إذ قال يومها إن السلام بين العرب وإسرائيل يقتضى أولاً تحريك البحيرة الراكدة فى الشرق الأوسط وانتهاء النظم الديكتاتورية وتعزيز التقارب الثقافى والتعليمى وتوسيع هامش الديمقراطية، على اعتبار أن إسرائيل هى الواحة فى صحراء

الشرق الأوسط، وهو قول أقرب إلى الحق الذى يراد به باطل فهى شروط تحكمية كانت إسرائيل تضعها على طريق التسوية للصراع فى الشرق الأوسط فى محاولة لإحراج الطرف العربى وإضعاف مركزه التفاوضى، ولكن هل معنى أن البداية كانت إسرائيلية والدعوة أمريكية وتكملتها أوروبية أن أوضاعنا على ما يرام وأننا لسنا بحاجة إلى تغيير وإصلاح وتحول فكرى ونقلة نوعية فى أسلوب الحياة وأنماط السلوك؟ أقول إن الرد سلبى تمامًا فنحن أحوج ما نكون إلى هذه الأطروحات ولكن من منطلق ذاتى وبإرادة قومية تنبع من هويتنا وتجد صداها فى تاريخنا الحضارى وبنائنا الثقافى، وإذا كانت إسرائيل تبحث عن سلام حقيقى فإنه يتعين عليها أن تتوقف عن جرائمها اليومية وأن تبدأ فصلاً جديداً من الحوار مع العرب، وأن لا تتصور أن مفهوم الشرق الأوسط الكبير سوف يؤدى إلى ذوبان الشخصية العربية فى ذلك الفضاء الضخم الذى يمتد من تخوم الهند إلى شاطئ الأطلنطى، لأن فيصل الأمر فى النهاية هو قبول التعايش المشترك وفهم منطق التعاون الإقليمى الصحيح، وهى أمور لا يؤدى إليها جدار عنصرى عازل أو سياسة أحادية الجانب، فالحوار هو اللغة المطلوبة وليس قتل الأطفال وهدم المنازل واغتيال القيادات، لذلك فإنه من الطبيعى أن يرتبط الحديث عن الشرق الأوسط الكبير بمراحل التسوية الجادة فى الشرق الأوسط، لأن الذين يتصورون أن الإرهاب قد ولد فى بيئة حاضنة صنعتها نظم متخلفة ينتشر فيها الفساد السياسى وتغيب منها الديمقراطية ويشيع معها الفقر، يجب أن يدركوا أيضًا أن سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين هى مجموعة أخرى من الأسباب أدت إلى الإرهاب ودعمت استمراره، فالشعور بالظلم وغياب العدالة هو الذى جعل القضية الفلسطينية تتحول إلى «قميص عثمان» الذى ارتداه «بن لادن» و«صدام» وسوف يرتديه كل من يحاول أن يجد مبرراً للخلاص من المأزق الراهن، لذلك فإننا نزعم أن الأمن والسلام فى الشرق الأوسط مرتبطان ولن يتحقق أحدهما دون الآخر، إذ ليس أى منهما بديلاً لسواه، وفى ظنى أن هناك ملاحظات ثلاث يجب أن تسيطر على القمة العربية مؤداها ما يلى:

أولاً: إن مشروع الشرق الأوسط الجديد ومعه المبادرة الأوروبية يسعيان إلى توسيع المفهوم الجغرافى للشرق الأوسط ليصبح مفهومًا سياسيًا يحتوى خريطة العالم الإسلامى تقريبًا ولا يقف عند حدود العروبة ولذلك مغزاه ومعناه.

ثانيًا: إن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يجب أن يقبل برمته أو يرفض بالكامل بل

العبرة فى الأمر كله تنطلق من مدى حاجاتنا للإصلاح ورغبتنا فيه وقدرتنا على تحقيقه، فليس فى العالم النامى الذى تنتمى إليه معظم شعوب الشرق الأوسط ما يدعو إلى نبذ الإصلاح والاستمرار فى التخلف، ولكن هناك خصوصية ثقافية وحضارية يجب احترامها والاعتزاز بها، فالاختلاف لا يعنى المفاضلة ولا يدل على تفوق بعض المجتمعات الإنسانية على غيرها.

ثالثًا: إن المريض لا يكابر أمام العلاج ولكنه أيضًا أدرى بمعاناته وأعرف بآلامه لا يشخصها له سواه ولا يبعث إليه الغير «بروشتة» صماء، بل لابد من الحوار والأخذ والرد والقبول والرفض، فتلك هى سمات الحضارة وخصائص الحداثة وروح المعاصرة.

.. هذه ملامح بعض الإطار الفكرى لمشروعات الأمن والسلام بل والتغيير والإصلاح فى الشرق الأوسط كما يجب أن نراها ونشعر بها ونتعامل معها.

مصالحات وصراعات أيضًا

غريبة هى العلاقات الدولية المعاصرة، وعجيبة هى الخريطة السياسية بما فيها من مصالحات وصراعات ومواءمات وصدامات إلى الحد الذى اختلطت فيه الأمور وغابت معه الرؤية، وأصبحنا أمام وضع لا نكاد نعرف له مثيلاً من قبل، فالحديث عن شرق أوسط كبير يضم «باكستان» ويحتوى «أفغانستان» و«إيران» و«تركيا»، ويمتد جنوبًا حتى القرن الأفريقى وغربًا حتى سواحل الأطلنطى، هو أمر لابد أن يثير التساؤل ويدفع إلى ضرورة التدقيق فيما جرى وما هو قادم، لأن توسيع دائرة الشرق الأوسط ليشمل غرب آسيا وشمال إفريقيا ويمتد من التخوم الجنوبية لأوروبا إلى منابع نهر النيل، إن ذلك أمر يدعو إلى البحث فى مغزى الخروج من دائرة المفهوم الإستراتيجى لما كان يسمى بالشرق الأدنى ثم الشرق الأوسط، والانتقال من ذلك المفهوم إلى مدلول جغرافى واسع يحتوى العالم العربى كله مع رقعة أكبر من العالم الإسلامى على أن يضم - بالطبع - فى قلبه الدولة العبرية، لقد كنا نتعامل منذ سنوات مع مصطلح الشرق الأوسط بكثير من الشك والريبة ولم يعد هذا الأمر بنفس الحدة، لأن ما جرى بعد 11 سبتمبر 2001 قد رفع الحظر قسراً عن هذا المصطلح وجعل تداوله أمراً شائعًا، خصوصًا عندما تم ربطه مرة بالإرهاب ومرة أخرى بأسلحة الدمار الشامل، ولعل أغرب ما فى الأمر هو أنه فى الوقت الذى يدور فيه مؤخراً حديث عن المصالحات الثنائية فى «الهند» و«باكستان» وكذلك «تركيا» و«سوريا» وأيضًا «مصر» و«إيران» إلى جانب انفراج المواجهة بين شمال السودان وجنوبه، والتحول فى العلاقات الليبية الأمريكية، وهى تطورات تبدو فى مجموعها ذات دلالة إيجابية، ولكن زحفت عليها من الجانب الآخر عداوات مستمرة ومواجهات دامية فى الأرض الفلسطينية المحتلة، وعنف يصل إلى حد الحرب الأهلية فى «العراق»، وافتقاد للاستقرار فى «أفغانستان»، مع ثقة مفقودة بين عدد من الأمم وود غائب بين بعض الشعوب، لذلك فإننا نفصل هنا ما أجملناه من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن توسيع رقعة الشرق الأوسط تعنى تذويب الكيان العربى المحدد فى إطار شرق أوسطى كبير، حتى أن أى حديث عن نظام إقليمى عربى أصبح الآن مضطراً إلى تجاوز الإطار القومى والخروج إلى فضاء الشرق الأوسط كله بما فى ذلك إيران وتركيا وربما إسرائيل أيضاً، بحيث لم تعد القومية العربية هى القومية المسيطرة فى الشرق الأوسط، بل بدأت تقبل المزاحمة والتفاعل الحتمى مع قوميات أخرى من «فارسية» و«تركمانية» و«كردية» وغيرها.

ثانياً: إن الحديث الأخير عن مشروع شرق أوسط جديد، هو أمر له دلالته فى هذا التوقيت، حيث يراجع العرب سياساتهم، ويتهيأ العراق نظرياً للدخول فى مرحلة الحكم الانتقالى الوطنى، كما تبدو أيضاً مؤشرات لتطور النزاع الفلسطينى الإسرائيلى ليس أولها مسألة تفكيك بعض مستوطنات «غزة»، وليس آخرها أيضاً تلويح الجانبين بحل منفرد أحادى القرار يفرضه أحد الطرفين على خريطة الأرض المحتلة، كذلك فإننا نرقب الجهود المصرية والتركية لتقريب وجهات النظر بين سوريا وإسرائيل وتمكينهما من الجلوس على مائدة المفاوضات من جديد، وفى ظل كل هذه التطورات الجديدة تطرح الإدارة الأمريكية مشروع «الشرق الأوسط الكبير».

ثالثاً: إن تشكيل الرؤية الأمريكية لمستقبل الشرق الأوسط دون التشاور مع الحلفاء الأوروبيين، بل ودون موافقة أصحاب الشأن فى المنطقة العربية التى تضم اثنتين وعشرين دولة يمكن اعتبارها شرق أوسطية كلها فى إطار المفهوم الموسع للإقليم، إن مثل هذا التجاهل يسىء إلى السياسة الأمريكية أكثر من أى شىء آخر، إذ إن المتصور أن تكون هناك مؤتمرات دولية واتصالات ثنائية لبلورة رؤية مشتركة تستشرف مستقبل الشرق الأوسط وتتفق على حدوده الجغرافية ومفاهيمه السياسية، بدلاً من أن تظل تائهة بين الشكوك والأوهام.

رابعاً: إن السعى نحو تعميم «النموذج التركى» فى الشرق الأوسط الكبير هو أمر يستحق الاهتمام، فالإسلام فى تركيا إسلام ذو خصائص علمانية قد يصعب الترويج لها أو التبشير بها فى ظل تنامى الأصولية الإسلامية، حتى ولو كانت الأصولية كامنة وتبدو وكأنها فى حالة بيات شتوى، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى نشر ثقافة جديدة تقوم على إسلام معتدل من وجهة نظرها، بالإضافة إلى القيام بعملية ترويض كاملة لكل

القوى المناوئة فى الشرق الأوسط الكبير تحت مظلة الحرب المفتوحة ضد الإرهاب وإخلاء المنطقة - ما عدا إسرائيل بالطبع - من أسلحة الدمار الشامل، إنه تجديد لحلم قديم بدأ مع إدارة الرئيس الأمريكى الراحل «إيزنهاور» عندما نادى بالمبدأ المسمى باسمه، والذى كان يدور حول «نظرية الفراغ فى الشرق الأوسط»، ولكن المنطقة تغيرت وشعوبها تحولت وأصبحنا أمام شرق أوسط مختلف.

خامسًا: إن الإقلال من تأثير القوى الإقليمية فى مواجهة القوى الدولية هو انتقاص لدور الأولى وقدرتها على التغيير وعنصر الإرادة المتوفر لديها، إذ لا يمكن أن نتصور أن دولاً بحجم «باكستان» و«إيران» و«تركيا» و«مصر» ومعهم «السعودية» و«سوريا» و«العراق الجديد» بالإضافة إلى دول الشمال الإفريقى، سوف تكون دولاً طيعة سهلة القياد ممكنة التوجيه، فمثل هذا التحليل الذى تقوم عليه فلسفة الشرق الأوسط الكبير هو تحليل مجرد ولا يخلو من تفاؤل، لكنه يتعامل بتفكير مطلق ولا ينسب الأمور إلى أصولها.

سادسًا: إننى ممن يتوقعون أن روح المصالحة سوف تسود فى ظل أجواء السياسات الأمريكية الجديدة، لأن الدول سوف تكتشف أن من صالحها الاستقرار الإقليمى بديلاً للتدخل الأجنبى، فدرس العراق قائم لمن يريد أن يتعلم، لذلك جاءت الانفراجة الهندية الباكستانية، وتقوية العلاقات السورية التركية، والاتجاه نحو عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، لكى تصب كلها فى خانة الإجراءات الاستباقية التى تتجه إليها السياسة الخارجية لعدد من الدول الشرق أوسطية.

سابعًا: إن التصور الأمريكى لشرق أوسط كبير لا يجب أن يمضى منفردًا ولابد أن تكون هناك رؤية عربية فى مقابل الرؤية الأمريكية، ولا أفترض بذلك أن تكون رؤيتنا رافضة تمامًا للطرح الأمريكى ولكنها بالضرورة مختلفة، إذ يجب أن تستوعب المخزون الحضارى والواقع السياسى والثقافى والاقتصادى للمجتمعات التى تعيش فى المنطقة، كما أن إصلاح «جامعة الدول العربية» بطريقة واقعية ومدروسة سوف يسهم هو الآخر فى تشكيل تلك الرؤية العربية ويحتوى دول الجوار الجغرافى كأعضاء مراقبين لخلق جسور قوية بين الرؤى القومية والسياسات الإقليمية، ولا يمكن أن نتصور العرب وهم يقفون مكتوفى الأيدى يتطلعون إلى المشروعات التى تدور حول منطقتهم مكتفين بمتابعة المشاهد والتصفيق عند اللزوم والصفير أحيانًا، إن أصحاب الشأن هم أولى من غيرهم بتحديد مستقبلهم وتشكيل ملامح غدهم.

. . إن الحديث عن المشروعات التى تطرحها الإدارة الأمريكية تدعونا إلى المتابعة بل والمراقبة، لأن الأفكار الجديدة خصوصًا ما اتصل منها بشرق أوسط جديد أصبحت تعبر عن الرؤية الأمريكية لمستقبل شعوب الشرق الأوسط، وهو أمر يفرض علينا ضرورة الوصول إلى صيغة مقبولة بين الحكام والنظم من ناحية والشعوب والمجتمعات من ناحية أخرى، بحيث تحسم تلك الصيغة ذلك الخلاف بينهم حول مفهوم الإصلاح ومعنى التغيير، لأن «روشتة» الطبيب الأمريكى ليست بالضرورة هى الكافية، كما أننا نلفت النظر بشدة إلى ضرورة وجود حسابات متوازنة بين اتجاه السياسة الأمريكية الإقليمية نحو العدالة وبين مسارات الإصلاح الثقافى والسياسى والاجتماعى فى المنطقة، لأن العلاقة بين المؤثرات الخارجية والعوامل الداخلية لا تحتاج إلى إيضاح، فالصراع العربى الإسرائيلى يجثم على صدر الشرق الأوسط ويسمح للنظم المستبدة بالاستمرار ويعطل مسيرة الديمقراطية ويوقف برامج الإصلاح، والتغيير والديمقراطية فى الشرق الأوسط مرتبطان باعتدال الموقف الأمريكى وتوازنه تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، وتوقف «واشنطن» عن دعمها المطلق للدولة العبرية والتغطية المستمرة على جرائمها اليومية فى الأرض الفلسطينية المحتلة، ويجب ألا يغيب عن وعينا أن السياسة الإقليمية متحركة ديناميكية فيها الصراعات والمصالحات، وفيها أيضًا برامج الإصلاح وعمليات التغيير، إنه ـ على ما يبدو ـ الاتجاه نحو الشرق الأوسط الكبير.

الغموض البناء والتفاؤل الحذر

عبارتان لهما رنين خاص في قاموس الدبلوماسية المعاصرة، فالغموض البناء تعبير جرى استخدامه بواسطة بعض الدبلوماسيين الأمريكيين Constructive Ambiguity في مطلع السبعينيات، والقصد منه أن يكون النص مقبولاً في عمومه مبهمًا في بعض تفاصيله، ولعل أكبر مثال تاريخي لذلك القرار البريطاني 242 الذى أصدره مجلس الأمن بخصوص مشكلة الشرق الأوسط عام 1967، فلقد جرى فيه قصداً حذف أداة التعريف من الأراضي المحتلة حتى يتحقق له قبول لدى كل الأطراف بغض النظر عن دقة المضمون، وإذا كان الشيطان يكمن في التفاصيل فإن العموميات تفتح الطريق أمام حالة أمل يمكن أن تمتص حدة الصراع وأن تستهلك قدراً من التصعيد المحتمل، ولقد برعت دبلوماسية «هنري كيسنجر» في استخدام مفهوم الغموض البناء، ويكفي أنه صاحب نظرية إدخال البعد الزمني كعنصر فعال في حل المشكلات على اعتبار أن ما لا يرتضيه الأطراف جميعهم أو بعضهم في مرحلة معينة قد يقبلون به في مرحلة لاحقة، وقد يكون الحل الأمثل في مشكلة دولية ـ من وجهة النظر الكيسنجرية ـ أن يغلق ملفها لسنوات تحدث فيها تغيرات وتتطور فيها أمور بصورة تجعل ما كان مستحيلاً ممكنًا وما كان صعبًا ميسوراً، أما تعبير التفاؤل الحذرReserved Optimism فالقصد به الإشارة إلى بدايات التحرك نحو حل مشكلة معينة أو الاتجاه بها على طريق إيجابي دون أن تكون موافقات الأطراف قد تمت ربما لأن الصورة غير واضحة أو لأن الغموض يكتنف بعض بنود الاتفاق الذى يجرى الإعداد له، ولقد وردت العبارتان الدبلوماسيتان على خاطري واستعادتهما ذاكرتي لمناسبة ما يجري في الشرق الأوسط حاليًا، ودون أن أستغرق في التفاؤل حذراً أو غير حذر ودون أن أقع فريسة الغموض البناء أو غير البناء فإنني أرى أن القضيتين الأساسيتين في عالمنا العربي تستحوذ كل منهما على واحد من هذه التعبيرات الدبلوماسية الشهيرة.

الغموض البناء والقضية الفلسطينية

إن المتابعة الدقيقة لمجريات الأمور فى الصراع العربى الإسرائيلى والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية تحديداً توحى بأن شيئًا ما يجرى طبخه على نار إسرائيلية داخلية غير واضحة المعالم أو محددة الأبعاد، إلا أن أمراً ما يحدث ونشعر به وإن كانت تفاصيله غير واضحة وملامحه مبهمة، وأعنى بذلك مسألة الانسحاب الإسرائيلى من «غزة» مع الإعلان عن تفكيك المستوطنات فيها أحيانًا والرجوع فى ذلك أحيانًا أخرى، ولكن الأمر المؤكد هو أن إسرائيل قد شعرت بأن «غزة» المكتظة سكانًا والمعقل التاريخى لحركة «حماس» لم تعد مصدر تأمين لإسرائيل وجبهتها الجنوبية، وأنه قد يكون من الأفضل لها الانسحاب منها وترك أمر حفظ الأمن فيها لترتيبات مصرية إسرائيلية وربما أردنية إسرائيلية أيضًا فى ظل حوار متصل بين الأطراف المصرية والفلسطينية فى جانب والمصرية الإسرائيلية فى جانب آخر، و«الغموض البناء» هو واحد من أدق التعبيرات التى تنسحب على ذلك الظرف الذى تمر به القضية الفلسطينية، فهناك إحساس بأن شيئًا ما يجرى الإعداد له والتصريحات تتوالى دون أن تجد قبولاً إسرائيليًا كاملاً لما يدور أو رفضًا فلسطينيا قاطعًا لما يجرى، ولكن كل الأطراف تراهن على صيغة مبهمة بعد أن توارت «خارطة الطريق» ولم يعد لها وجود فاعل على ساحة النزاع، وقيمة الغموض البناء كتعبير هى أنه يعطى كل طرف قدراً من الأمل الذى يتسم بدرجة عالية من الضبابية وغيبة الشفافية، وترك كل طرف يفسر الأمر وفقًا لرؤيته ومصالحه على اعتبار أن الشيطان قادم بعد ذلك فى التفاصيل والفرعيات كما يقال دائمًا ولقد رأينا كيف فشل استفتاء «شارون» على خطته ثم عاد وعدل فيها وطرحها على مجلس وزرائه بعد إعفاء اثنين من المعارضين لها، وهو يفعل ذلك كله دون أن يعبأ بالطرف الفلسطينى مكتفيًا بإطلاق بالونات اختبار يحاول أن يحصل بها على تصور معين لما هو قادم وما يمكن قبوله، والطرف الأمريكى يعطى هو الآخر تطمينات فضفاضة وأكثر إبهامًا للطرف الفلسطينى مثلما حدث فى لقاء رئيس الوزراء الفلسطينى «أحمد قريع» مع «كوندليزا رايس» مستشارة الأمن القومى الأمريكى أثناء لقائهما فى أوروبا. . لذلك كله فإننى أتصور أن قبول مصر ثم الأردن بالمشاركة فى الترتيبات الأمنية لمراحل ما بعد الانسحاب من «غزة» وأجزاء من الضفة هى مؤشرات للجانب البناء من الصفقة الغامضة التى لم يرفضها طرف بشدة ولم يقبلها طرف بحماس، إنه الغموض البناء فى أدق معانيه.

التفاؤل الحذر والمسألة العراقية

لاشك أن تشكيل الرئاسة العراقية الجديدة ومجلس وزرائها يعد خطوة تثير التفاؤل برغم استمرار تدهور الأحوال الأمنية والمواجهات الدامية فوق الأرض العراقية، إلا أن تعبير التفاؤل الحذر ينطبق هو الآخر على الوضع المستمر الذى تتقلص فيه أو تختفى منه تمامًا صلاحيات الحاكم الأمريكى «بريمر» مثلما حدث فى النهاية، وحتى يصبح للإرادة العراقية القدر الأكبر ثم الأوحد فى تقرير مصير بلدهم الكبير، فإننا نكون قد قطعنا شوطًا كبيراً على طريق خلاص العراق من الوجود الأجنبى وتحرير إرادته مع الحفاظ على هويته والتمسك بعروبته واستمرار وحدته الإقليمية دون عبث بها أو مساس لها، وحسنًا فعلت كثير من الدول العربية فى أن أقبلت على التشكيلة العراقية الجديدة باهتمام لا يخلو من الحماس وتواصل لا تنقصه الإيجابية، فالعراق بلد له وزنه الثقيل فى الشرق الأوسط عمومًا والمنطقة العربية خصوصًا، واستقراره هو مسألة حاكمة فى تحقيق التوازن بمنطقة الخليج والمشرق العربى، وفى ظنى أن ذلك «التفاؤل الحذر» يجب أن يستوعب التطورات المحتملة والتغييرات المنتظرة فسوف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على أكبر عائد من نتائج مغامرتها الكبيرة منذ إسقاط النظام السابق والتواجد الكثيف فى أرض الرافدين، ولن نندهش كثيراً لو شعرنا بسعى أمريكى حثيث لتوقيع اتفاقية سلام بين العراق الجديد وإسرائيل، لأن ذلك جزء من سيناريو الشرق الأوسط واحتمالاته القادمة، فالتفاؤل الحذر الذى نتحدث عنه فى العراق هو تفاؤل يرتبط باحتمالات الاستقرار والانضباط الأمنى وتوقف حالة التسيب التى يعانى منها ذلك الشعب صاحب الحضارة القديمة، ونحن ندرك أن العراق سوف يدخل فى سلسلة من المحاكمات لرموز العهد السابق ونأمل أن تمر مرحلة الثأر بأقل الخسائر على وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية، أما الحذر فيأتى من علمنا بأن الشعب العراقى شعب شديد المراس غير سهل القياد تحكمه تركيبة «موزاييك» خاصة تجعل له خصوصية ينفرد بها ويتميز بوجودها فى ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة للغاية، ويوم يتعافى العراق من محنته ويصبح عنصراً فاعلاً فى أسرته العربية سوف يكون أيضًا عنصراً فاعلاً فى مسيرة الإصلاح التى تسعى إليها شعوب المنطقة وتطالب بها ولا تنتظر من يوحى لها أو يفرض عليها.

.. إن هذين التعبيرين «الغموض البناء» و«التفاؤل الحذر» يرتبطان بظروف المنطقة العربية حاليًا وما يجرى على الساحة الفلسطينية وبلاد النهرين وكلها تطورات مفزعة،

ومع ذلك فإن الإفراط فى التشاؤم والاستغراق فى الإحباط يؤديان إلى مزيد منهما، بينما يتعين علينا أن نفتح الأبواب والنوافذ أمام قنوات سياسية جديدة للخلاص من المأزق والخروج من النفق المظلم حتى لو كان ذلك بمفهوم الغموض البناء أو التفاؤل الحذر، ولا ينتظر أن يكون هناك تحرك إيجابى فاعل من جانب الإدارة الحالية فى «واشنطن»، ويبقى على الأطراف الإقليمية أن تدبر أمرها وأن تسعى لإقلال التدهور فيها وهو تدهور مستمر، حتى أننا لا نستطيع أن نميز أحيانًا بين عمليات القتل والإبادة التى تجرى فى فلسطين المحتلة أو العراق المضطربة، إنه قدر هذه الأمة أن تواجه التحديات الصعبة وأن تتعامل مع معطيات معقدة بكل سعة أفق وحكمة تاريخية ونضال صبور.

الاقتراب والمعرفة

دعانى سفير أيرلندا بالقاهرة ـ الذى كانت تترأس بلاده الاتحاد الأوروبى ـ لكى أكون متحدثًا على غذاء عمل فى منزله أمام سفراء دول الاتحاد الخمس والعشرين بالقاهرة، ودار بينى وبينهم حوار ممتد حول الأوضاع الجارية فى المنطقة، والنزاع الإسرائيلى الفلسطينى، وتطورات الوضع فى العراق بالإضافة إلى قضية الإصلاح فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، ولقد أجبت على أسئلتهم بكل موضوعية وشفافية، وخرجت بانطباع إيجابى للغاية عن الفهم الأوروبى لمشكلاتنا وإدراكهم لظروف المنطقة والمخاطر المحيطة بها والتحديات التى تواجهها، كما استقر لدى إحساس بأن الأوروبيين عمومًا ـ وبدرجات متفاوتة ـ ليسوا بعيدين عن واقعنا لأنهم جغرافيًا وتاريخيًا قريبون منا والاقتراب هو الذى يؤدى إلى المعرفة الصحيحة والتذوق الحضارى المتبادل والإحساس بما يمكن أن يتعرض له طرف فى مرحلة تاريخية معينة أو ظرف سياسى بذاته، ولقد كان ذلك اللقاء فى منزل السفير الأيرلندى الذى حققت بلاده طفرة هائلة فى التصدير بالاعتماد على ركائز جديدة فى مقدمتها صناعة الدواء والبرمجيات، حتى أصبحت تلك الجزيرة الصغيرة فى شمال غرب القارة الأوروبية واحدة من مراكز التقدم السريع مع علاقة متوازنة بدول القارة، يعادلها على الجانب الآخر خصوصية فى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى أن الأيرلنديين يفاخرون بالنسبة العالية من الرؤساء الأمريكيين المنحدرين من أصول أيرلندية، ولقد سعدت فى عام 2003 بلقاء مطول مع وزير خارجية أيرلندا أثناء زيارتى لمدينة «دبلن»، وراعنى يومها فهمه الكامل لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى، كما أن حديثه لم يكن يخلو من تعاطف مع الشعب الفلسطينى ولا عجب فقد عانى الأيرلنديون فى تاريخهم طويلاً، وعندما تحدثت أمام المعهد الأوروبى أثناء تلك الزيارة لأيرلندا عرفت عن تلك المجاعة الشهيرة التى تعرضت لها حول منتصف القرن التاسع عشر عندما أصيب محصول البطاطس ومات الآلاف جوعًا وهاجر الملايين عبر

المحيط إلى العالم الجديد فاستقرت جالياتهم فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الأمريكتين، لذلك فإن الأصول الأيرلندية كانت و لا تزال مؤثرة فى الحياة السياسية الأمريكية . . ونعود مرة أخرى إلى علاقات الأوروبيين بنا ودرجة وعيهم بمشكلاتنا بحثًا عن مظاهر الاقتراب وأسباب المعرفة ونوجزها فى النقاط التالية :

أولاً: إن الجغرافيا قد ربطت الشرق الأوسط بأوروبا ارتباطًا وثيقًا للغاية، فالمسافة بيننا فى مصر وبين اليونان لا تزيد على الساعتين ومع إيطاليا تقل عن ثلاث ساعات ولا تزيد عن ذلك مع النمسا ولا تتجاوز أربع ساعات مع فرنسا وألمانيا وتزيد قليلاً للوصول إلى المملكة المتحدة، فإذا كانت المسافة بين الساحل الشرقى والساحل الغربى فى الولايات المتحدة الأمريكية هى ست ساعات طيران أو ما يزيد فإننا ندرك كم جعلتنا الجغرافيا قريبين من أوروبا خصوصًا تلك التى تطل على البحر المتوسط .

ثانيًا: إن التواصل الحضارى تاريخيًا بيننا وبين أوروبا خلال المعابر المعروفة من صقلية إلى مالطا مرورًا بالوجود العربى الذى امتد إلى عدة قرون فى إسبانيا وصولاً إلى حروب الفرنجة ـ المسماة ظلمًا بالحروب الصليبية ـ والتى تعد هى الأخرى نوعًا من التواصل البشرى، رغم أنها كانت مواجهة عسكرية وحروبًا طويلة حول «بيت المقدس»، كما أن البحر الأبيض المتوسط كان هو بحق بحيرة الحضارات بدءًا من الحضارة الفرعونية الملهمة والمعلمة مرورًا بحضارات الإغريق والرومان وصولاً إلى عصر النهضة الأوروبية التى تزودت بعلوم العرب فى عصر ازدهارهم، حتى أصبحت حضارات البحر المتوسط ميراثا مشتركًا لثقافات امتزجت وهويات تداخلت وعقليات انصهرت .

ثالثًا: إن حركة «الاستشراق» تمثل درجة الشغف الأوروبى بحضارات الشرق وفى مقدمتها الحضارة العربية الإسلامية، فلقد سعى المستشرقون إلى فهم شخصية الشرق وأساليب حياة شعوبه وعادات مجتمعاته، وحظى الإسلام بدرجة كبيرة من ذلك الاهتمام الذى انعكس فى كتاباتهم التى اتسم بعضها بالموضوعية والحياد واتصف بعضها الآخر بالظلم والتحامل .

رابعًا: إن عناية الأوروبيين بالعلماء الموسوعيين العرب المسلمين من أمثال «ابن رشد» و«ابن سينا» و«الفارابى» و«أبو بكر الرازى» وغيرهم هى عناية تفوق التصور، ولقد دعانى زميل دراستى الدكتور «أحمد زويل» لحضور محاضرة له فى جامعة «برلين» أثناء تواجدى

بالعاصمة الألمانية فى صيف عام 2003 وكان موضوع محاضرته عن «ابن الهيثم» وأدهشنى كثيراً تلك المعرفة العميقة لذلك الحشد من العلماء الألمان والأجانب الذين يعلمون عن ذلك العالم العربى الكبير أكثر عشرات المرات مما نعرف نحن عنه.

خامساً: إن الظاهرة الاستعمارية بكل شرورها قد فتحت شهية أوروبا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودفعت بالرواد منهم نحو منابع النيل والتوغل فى القارة الأفريقية، لذلك ظل البريطانيون حتى الآن هم أكثر الأوروبيين خبرة بالشرق الأوسط، بينما يملك الفرنسيون المعرفة الكاملة بدول شمال أفريقيا وظروفها السياسية وصبغتها الثقافية، لذلك فإننا نعتبر الوجود الأوروبى فى المنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بمثابة اقتراب آخر أدى إلى المعرفة المتبادلة بغض النظر عن درجة العداء ونوعية المقاومة ضد الوجود الأجنبى والنضال من أجل الاستقلال.

سادساً: لقد صحا الشرق الأوسط على مدافع «نابليون» ومنشوراته مع نهاية القرن الثامن عشر، وعندما تولى «محمد على» حكم مصر بعد ذلك بسنوات قليلة وبدأت نهضة عمرانية غير مسبوقة استيقظت أوروبا على مخاطر نزعته الاستقلالية عن السلطنة العثمانية وتكوينه إمبراطورية مصرية واسعة امتدت من جزر المتوسط إلى منابع النيل، ومن الشام إلى حدود مصر الغربية مروراً بالحجاز وموانئ البحر الأحمر حتى شرق إفريقيا، فكانت اتفاقية «لندن» 1840 بمثابة مظاهرة أوروبية ضد السياسة التوسعية التى انتهجها مؤسس مصر الحديثة، والتى بدأت شرارتها من الوصول الأوروبى إلى مصر والآثار الثقافية الضخمة التى خلفتها الحملة الفرنسية من كتاب «وصف مصر»، إلى اكتشاف «شامبليون» «حجر رشيد»، إلى الصدمة الحضارية التى شعر بها المصريون وجسدها المؤرخ الشهير «عبد الرحمن الجبرتى»، كما كتب عنها أيضاً «رفاعة الطهطاوى» فى كتابه عن باريس بعد عودته منها.

سابعاً: إن مصر هى أكبر الدول على الشاطئ الجنوبى من البحر الأبيض المتوسط، والأوروبيون يدركون ذلك ويتعاملون معها بهذا الوزن، وحتى عندما يتراجع دورها الإقليمى فإنهم يدركون أن تلك ظروف طارئة ومرحلة عابرة، لأن لدى مصر - بحكم الجغرافيا ومنطق التاريخ - كل مقومات الريادة لدولة مركزية محورية فى هذه المنطقة من العالم.

.. هذه نقاط رأيت من إثارتها أن أفتح ملف العلاقات العربية الأوروبية فى هذه الظروف الدقيقة التى يمر بها الشرق الأوسط سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو المسألة العراقية، ولا شك أن العرب مدينين لقيادات أوروبية تاريخية بشىء من التقدير والعرفان، فالزعيم الفرنسى الراحل «شارل ديجول» الذى قضى بالمنطقة العربية وفى مصر تحديداً فترة من النضال الفرنسى الذى كان يقوده ضد الغزو النازى لبلاده، هو نفسه الذى اتخذ موقفًا متوازنًا من نتائج الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، كما أنه هو أيضًا الذى أرسى التقاليد الفرنسية الباقية، التى تتمثل فى استقلالية القرار نسبيًا عن الولايات المتحدة الأمريكية والقدرة على كلمة «لا» عند اللزوم، وإذا كان البريطانيون هم أقرب شعوب أوروبا إلى السياسة الأمريكية إلا أن ذلك لا يلغى فهمهم الواسع للمنطقة، خصوصًا وأن معظم مشكلاتها هى تاريخيًا «صناعة بريطانية».

.. خلاصة القول إن صراعات الشرق الأوسط يجب أن تلقى اهتمامًا أوروبيًا يتناسب مع الخلفية التاريخية والجوار الجغرافى والترابط الأمنى، ولقد حان الوقت الذى يجب أن يلعب فيه الأوروبيون دوراً يكون امتداداً لمعايشتهم للإسلام عبر القرون، واحتكاكهم بالعرب على امتداد العصور، وفهمهم لطبيعة الشرق الأوسط، فالاقتراب هو الأب الشرعى للمعرفة.

الفصل الخامس

فرصة تاريخية للتيارات الإسلامية

«لا نكاد نجد فرصة تاريخية أفضل من تلك التى نمر بها، لكى تنتهزها بعض التيارات الإسلامية لتصحيح مسارها وتنقية شوائبها، لأن الضوء مسلط عليها وأصابع الاتهام تشير - ولو ظلمًا - إليها».

فرصة تاريخية للتيارات الإسلامية

لا نكاد نجد فرصة تاريخية أفضل من تلك التى نمر بها، لكى تنتهزها بعض التيارات الإسلامية لتصحيح مسارها وتنقية شوائبها، لأن الضوء مسلط عليها وأصابع الاتهام تشير - ولو ظلمًا - إليها، إنها محاولة للتفكير بصوت مرتفع فى مبادرة إسلامية شاملة تصدر عن مراكز الحركة الإسلامية الأم، لكى تسعى إلى مصالحة تاريخية وحقيقية مع الغرب فى إطار مشروع إصلاح دينى واجتماعى وثقافى يقف ندًا للطرح الأمريكى، وفى حسبانى أن ذلك يصب بالدرجة الأولى فى خانة المصلحة الإسلامية ويضرب قوة التطرف فى الجانبين ويضع نهاية لمواجهة لا تزال - على ما يبدو - فى بدايتها، ونحن هنا لا نروج لأفكار مستوردة ولا نكتب بالإنابة عن أحد ولكننا نعبر عن الضمير النقى للإسلام الصحيح حيث يواجه ذلك الدين حملات من الشك والريبة ينبغى التصدى لها وتجفيف منابعها ونزع فتيل المخاوف منها، ولكى أوضح ما أريد الوصول إليه فإننى أتقدم بالملاحظات التالية:

أولاً: إن القضية سياسية بالدرجة الأولى وليست دينية فى المقام الأول، لذلك فإن الحساسيات لا وجود لها فى هذه الحالة، فنحن لسنا أمام صراع ثقافات وحضارات بقدر ما نحن فى مواجهة صدام مصالح وسياسات، كما أن الإسلام السياسى قد وقف تاريخيًا على الطرف الآخر من اتجاهات التغريب ونظر بشك وريبة إلى جهود الاستشراق، بل أكثر من ذلك فإن الاتجاهات «السلفية» كانت نقيضًا للحركات «الصوفية»، لذلك فالقضية فى النهاية دنيوية ترتبط بالمصالح والأهداف، وليست روحية تقف عند حدود المشاعر والمعتقدات.

ثانيًا: إنه على الرغم من أن مصر ليست بلد الوحى ولا مهبط الرسالة إلا أنها تقع من العالم الإسلامى موقع القلب، لذلك فإن مسئوليتها تاريخية، فيها ولدت أول حركة جادة للإسلام السياسى، وعنها انتشرت الدعوة فى أرجاء الدنيا، لذلك فإن مصر هى المطالبة قبل غيرها بقيادة حركة تصحيحية تنزع فتيل المواجهة مع الغرب وتسعى نحو رأب الصدع

وإبعـاد محـاولات تشـويه الإسـلام نتيجـة أخطاء بعض المسلمين ولجوئهم إلى أساليب لا علاقة لها بصحيح الدين وخالص شريعته، فمصر بلد سنى مقبول ـ بأزهره الشريف ـ لدى جموع المسلمين على مختلف مذاهبهم، معروف بوسطيته واعتداله، محترم لدوره فى الحفاظ على التراث الإسلامى والثقافة العربية، ثم إنها بلد جماعة الإخوان المسلمين التى لا تتمتع بشرعية قانونية رغم وجودها فى الشارع السياسى.

ثالثًا: ليس يخفى على أحد أننا أمام مواجهة حادة يتعرض فيها الإسلام لهجمة شرسة، وعندما يحتدم الأمر ويشتد الصراع فإن أفضل السبل للخروج من المأزق هو العودة إلى الينابيع والنهل منها بإلهام الرؤية، والنبى ﷺ والمسلمون الأوائل فاوضوا وتعاقدوا وتعايشوا مع غيرهم، وليس منطقيًا أن نقف على أعتاب القرن الخامس عشر الهجرى وجبهتنا عارية وأعماقنا مكشوفة وقدرتنا على التأثير محدودة، وعندما تكون القضية هى «أن نكون أو لا نكون» فإن الاعتدال والتوازن هما طوق النجاة الوحيد.

رابعًا: إننى أدعو التيارات الإسلامية فى مشارق الدنيا ومغاربها أن تتقدم نحو صحيح الإسلام، وأن تنبذ بشدة ووضوح وعلانية كل أشكال التطرف وألوان التعصب وأن تعتصم بروح العقلانية وتنتصر لدينها العظيم، كى تفوت على غيرها فرصة النيل منها أو التطاول عليها، فالعالم يغلى والدنيا تفور وتمور وقد اختلط الحابل بالنابل، وأصبح لزامًا علينا أن نسعى للخروج من هذا النفق المظلم الذى جرتنا إليه جماعة منا خرجت علينا وأساءت إلينا.

خامسًا: إننا لا نطلب الاستسلام للآخر أو المضى على طريقه، ولكننا نطلب وقفة ندية وموضوعية، نقدم بها أفضل ما لدينا ونصحح الانطباع عنا لأن الغير يسعى لاستباحة قيمنا وتقاليدنا، فى وقت يعتبر فيه الإسلام مصدر جاذبية شديدة للأجيال الجديدة خصوصًا بعد حالة الفضول التى تملكت الملايين من البشر غداة الحادى عشر من سبتمبر 2001، ولعل مبيعات القرآن الكريم وترجماته للغات المختلفة قد ضربت رقمًا قياسيًا منذ ذلك اليوم.

.. إننى أقول ذلك وعينى على مبادرة جماعة الإخوان المسلمين ـ التى لا تتمتع بالشرعية القانونية ـ للإصلاح فى مصر، وفى ظنى أنها محاولة لاستثمار الظروف الراهنة حيث السماء تمطر مبادرات على حد تعبير سابق لأمين جامعة الدول العربية! ولكن الذى لفت نظرى فى مبادرة الإخوان المسلمين هو شعور بأن فيها لمسة من الغزل السياسى للولايات المتحدة

الأمريكية فى هذا التوقيت بالذات، ثم أننا نعلم جميعًا أن حركة الإخوان المسلمين أممية بطبيعتها فلماذا تنصرف مبادرتها للإصلاح للوطن الأم وحده، بينما كنا نتصورها محاولة لإصلاح حال المسلمين عامة دون أن تنصرف لدول بذاتها أو شعوب بعينها! فالمشكلة تكمن حاليًا فى حالة الثقة المفقودة بين الغرب والأمة الإسلامية، ولقد سمعت واحدًا من قيادات الإخوان يقول منذ أيام أن مبادرة جماعته هى مبادرة مجتمع وليست مبادرة دولة فالمبادرات الأخرى ذات طابع رسمى وبقى الدور على مبادرات المجتمع المدنى، وفى ظنى أن الغرب يحسن دائمًا استقبال الإشارات الصادرة عن الحركات الإسلامية غير الرسمية إذا كانت معتدلة، ثم إن هناك أحاديث ترددت كثيرًا فى الشهور الأخيرة عن اتصالات تجريها السفارات الأمريكية مع التيارات الإسلامية فى بعض الدول، أو على الأقل فإننى أزعم هنا أن ثمة عدم ممانعة من الاتصال الذى يصل إلى حد التفاوض بين بعض الأجهزة الغربية والتنظيمات الإسلامية غير الحكومية، وما زلت أظن أن علاقة جمهورية إيران الإسلامية بعدد من الدول الأوروبية قد نهضت على دعائم الحوار من خلال المجتمع المدنى . . إننى أرى أن الفرصة الحالية تاريخية ومفصلية من منظور وطنى وأخلاقى وتتسع الدعوة لتشمل الجميع بغير استثناء ولا تقف عند حدود جماعة بعينها مهما كان تاريخها وتأثيرها، وفى رأيى أن الحوار يرتكز فى إطاره العام على أسس ثلاث:

(1) أن تكون الدعوة للحوار وطنية المنبع أممية الانتشار لأن الإسلام دين لا يعرف الحواجز أو الجنسيات، كما أنه لا يعبر أيضًا عن الحكومات وهى لا تملك بدورها التحدث نيابة عنه، وكل المبادرات التى سوف تصدر ستتحدد درجة استقبالها من خلال مصدرها وتاريخه ودرجة وضوحها أيضًا.

(2) إن شمول الدعوة ورحابة صدرها ومدى تسامحها سوف تسهم كلها فى كيفية استقبالها والتعامل معها، فهى لا يجب أن تكون قاصرة على التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها، بل تتسع لتشمل دول العالم الأخرى غير الإسلامية، بل وتتجه كذلك إلى الجاليات المسلمة فى كل مكان.

(3) إن الأفكار الإنسانية مهما سمت وارتقت لا يكون لها فاعلية وتأثير إلا عبر آليات تتحدث من خلالها ومنابر تنطق عنها، فالأطروحات الهلامية والشعارات الغامضة لا تجدى ولابد من أفكار واعية ومحددة.

.. هذه دعوة خالصة ليس لها مأرب خفى أو هدف مستتر دفعنى إليها ما يعانيه القادمون إلى العواصم الغربية من منطقة الشرق الأوسط من نظرات الريبة أو إيماءات الشك سواء فى المطارات أو عند التقدم للحصول على التأشيرات، فضلاً عن مواجهة لا مبرر لها وخلق عداوات تبدو كل الأطراف فى غنى عنها، وقد يقول قائل إن الحياة قامت على الصراع وأنه لا يمكن إسكات شهوة التناحر بين البشر، كما أن العلاقات الدولية ترتكز على نظرية الصراع قبل غيره، ولكن إذا بادرنا من جانبنا كعرب ومسلمين بالتوجه نحو طرح غير تقليدى - لا يمس ثوابت الدين أو جوهره - ولكنه يفتح قنوات الاتصال ويتقدم بخطاب إعلامى إسلامى جديد يخلو من شبهة التعصب ونزعة التشدد ونعرة التطرف فإننا نكون قد قدمنا لأمتنا ولديننا ولتاريخنا الحضارى أفضل هدية فى هذه الظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد. أقول ذلك ويدى على قلبى خشية سوء التأويل، وخبث التفسير، وانحراف القصد.

الصمت الإسلامى.. مخاوف المستقبل

تزايدت وتيرة عمليات خطف الرهائن فى العراق واحتجاز المدنيين بشكل يدعو كل مسلم إلى القلق الحقيقى على صورة الإسلام ومستقبل علاقته مع الديانات الأخرى، حيث اختلطت المقاومة المشروعة ضد جيش الاحتلال الأجنبى بعمليات ذبح الرهائن ونحر المحتجزين ومعظمهم - إن لم يكن كلهم - لا علاقة لهم بما جرى أو يجرى، فهم ذهبوا إلى العراق إما عاملين فى شركات أجنبية أو عربية وإما بمبادرة فردية للبحث عن مصدر للعيش خصوصًا الذين قدموا من دول فقيرة طلبًا للرزق، مثلما حدث لاثنى عشر «نيباليًا» لا أتصور أن أعمالهم تجاوزت الخدمات البسيطة أو عمليات تنظيف المكاتب والمهام المتواضعة التى لا يقدم عليها إلا ذوو الحاجة، فإذا بهم صرعى رصاص أحمق برع فى صنع الأعداء واكتساب الخصوم، حتى خرج فقراء «نيبال» يحرقون المسجد رمز الإسلام الذى يبدو أمامهم وكأنه قاتل الأبرياء وذابح المستضعفين، ثم اتجهوا إلى السفارة المصرية بالعاصمة «كاتمندو» فى هجوم بالحجارة وتبادل لإطلاق النار لمجرد أن السفارة المصرية هى التى ترعى المصالح العراقية فى تلك الدولة الجبلية فقيرة الموارد وعرة المسالك، وبذلك نجحنا - والحمد لله - فى اكتساب عداوة شعب بأكمله تجاه الإسلام والعروبة فى وقت واحد، كما أن غيرهم من الرهائن الذين ذبحهم الخاطفون ذبح الخراف فى وحشية يرفضها الشعور الإنسانى العادى وترتجف لها أحاسيس البشر بدت هى الأخرى حلقة فى سلسلة تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

إننا لا نعترض على المقاومة ضد قوات الاحتلال بعد غزوها لأرض العراق ونرى أن المبررات القومية والقانونية والأخلاقية متوفرة تمامًا فى ذلك، لأن سيادة الشعوب لا تقبل الانتهاك، كما أن حرية العراقيين هى حق تاريخى وطنى لا جدال فيه ولكن الأمر الذى يؤرقنا جميعًا - مسلمين وعربًا - هو تلك الممارسات التى بدت وكأنها اختراق لصفوفنا ومؤامرة على مستقبلنا، ويدخل فى هذا الإطار أيضًا تلك المذبحة الدامية ضد الأطفال

الأبرياء ضحايا المدرسة فى «أوسيتيا الشمالية» والتى روعت كل أسرة فى أرجاء الدنيا وأظهرت المسلمين بمظهر القتلة الذين يمارسون أعمالاً بربرية ويمثلون خطراً على الإنسانية، ناهيك عن عشرات الأحداث الأخرى والتفجيرات العشوائية بدءًا من جزيرة بالى مروراً بأستراليا وإندونسيا وصولاً إلى إسبانيا وغيرها من دول العالم فى هجمة تبدو مخططة لإلصاق الإرهاب بالمسلمين، برغم أن لنا قضايا عادلة وحقوقًا مشروعة ولكن الدخان الكثيف الذى يتصاعد من تلك الجرائم يحجب الحقيقة ويطمس الحق ويشوه تمامًا صورة دين يدعو فى جوهره إلى التسامح والاعتدال واحترام الآخر . . وتحضرنى الآن سطور كتبها أديب مصرى معروف بعباراته التى تفيض عاطفة وتنطق إحساسًا لقد كتب «مصطفى لطفى المنفلوطى» منذ أكثر من تسعين عامًا فى كتابه الشهير «النظرات» تعليقًا على «المأساة الأرمنية» ومذابح الأتراك المسلمين التى مارسوها فى وحشية ضد تلك القومية المسيحية الضعيفة فى ذلك الوقت، يقول «المنفلوطى»: «أيها المسلمون إن كنتم تعتقدون أن الله سبحانه وتعالى لم يخلق غيركم فقد أسأتم بربكم ظنًا وأنكرتم عليه حكمته بأفعالكم وتدبيره فى شئونه وأعماله وأنزلتموه منزلة العابث اللاعب الذى يبنى البناء ليهدمه، ويزرع الزرع ليحرقه، ويخيط الثوب ليمزقه، وينظم العقد ليبدده . . . ولو جاز لكل إنسان أن يقتل كل من يخالفه فى رأيه ومذهبه لأقفرت البلاد من ساكنيها»، ثم يستطرد قائلاً «عذرتكم بعض العذر لو لم تقتلوا الأطفال الذين لا يسألهم الله عن دين ولا مذهب قبل أن يبلغوا سن الحلم، والنساء الضعيفات اللواتى لا يحسن فى الحياة أخذاً ولا رداً . . . أما وقد أخذتم البرىء بجريرة المذنب فأنتم مجرمون لا مجاهدون وسفاكون لا محاربون»، ثم يستكمل الأديب المصرى كتاباته فى مطلع القرن الماضى وكأنه يعيش بيننا الآن فيقول «أيها المسلمون اقتلوا ما شئتم وشاءت لكم شراستكم ووحشيتكم، ولكن حذارى أن تذكروا اسم الله على هذه الذبائح البشرية، فالله سبحانه وتعالى أجل من أن يأمر بقتل الأبرياء أو يرضى باستعطاف الضعفاء فهو أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين»، ثم يفرق الكاتب الراحل الكبير بين مقاومة الظالمين والحرب على الغزاة والطغاة فى جانب وبين الجرائم التى ترتكب ضد المدنيين الأبرياء فى جانب آخر، فيقول «عذرتكم لو أن هؤلاء الذين تريقون دماءهم كانوا ظالمين لكم فى شأن من شئون حياتكم . . من أية صخرة من الصخور أو هضبة من الهضبات نحتم هذه القلوب التى تنطوى عليها جوانحكم ولا تروعها أنات الثكالى ولا تحركها صرخات الضعفاء».

وأود هنا أن أطرح بعض الملاحظات المتصلة اتصالاً وثيقًا بالأحداث الأخيرة التى أقلقت المسلمين فى كل مكان وأشعرتهم بأن الجرائم التى تحدث من اختطاف رهائن وذبح أبرياء هى محاولة لوضع الإسلام والمسلمين فى موقع الإدانة، مع أنهم أصحاب للحق وأهل للإشادة، وتلك الملاحظات هى:

أولاً: إن الذى حدث فى الفترة الأخيرة يعطى مؤشراً لانحراف المقاومة عن مسارها الطبيعى واتجاهها إلى نوع من الجرائم السهلة فى شكلها الفظيعة فى نتائجها، والغريب فى الأمر أن الحابل قد اختلط بالنابل فمرة تكون الفدية المطلوبة هى قرار تعلنه إحدى الشركات العاملة فى العراق بإيقاف نشاطها، أو موقف مطلوب من دولة لها وجود عسكرى فى بلاد الرافدين، ولكن الغريب هو أن بعض تلك المنظمات المجهولة الهوية قد بدأت تطلب أيضًا فدية مالية فى ابتزاز واضح يخرج عن إطار الكرامة الوطنية ومشروعية المقاومة الشعبية ضد القوى الأجنبية.

ثانيًا: إننا فى الحقيقة لا نكاد نميز بين تلك الأعمال البربرية وبين أعمال شبيهة فى نتائجها تقوم بها قوى الاحتلال الغاشم سواء فى فلسطين أو العراق، ولا شك أن الذين يقومون بالاختطاف وحجز الرهائن هم إما ضعيفو الثقة بالله والوطن أو إنهم لا يدركون مغبة ما يفعلون، إننا نستمع كل يوم إلى أحاديث مستفيضة عن مشروعية المقاومة، ولكن الذى لا نقبله هو أن يجرى اختزال هذه المقاومة الباسلة فى تلك العمليات المشبوهة.

ثالثًا: إننا لا نعرف حتى الآن وبشكل محدد من الذى يقف وراء تلك العمليات التى تنال من صورة المسلمين وتترك بصمات سلبية على مستقبل علاقاته بالعالم الخارجى، هناك من يرى إنه «بن لادن» وتنظيم القاعدة أو «أبو مصعب الزرقاوى» وجماعته، ولا نعرف حتى الآن يقينًا أى هذه التنظيمات مسئول عن تلك الجرائم، أم أنها تنسق أدوارها بشكل خفى حتى تصبح ذات صوت مسموع ومواقف متطرفة، ومثل هذه الأفعال لا تستقيم مع تطلعنا جميعًا لاستقرار المنطقة وسلامة شعوبها.

رابعًا: إنه فى الوقت الذى يناقش الغرب فيه قضايا الاصلاح الشامل وحقوق الانسان المعاصر تبدو مثل هذه الجرائم كالبقعة السوداء فى الثوب الأبيض، وهنا تكمن الخطورة، إذ إن داعمى القضايا العربية والمتعاطفين مع الشعوب الإسلامية ومؤيدى برامج الإصلاح فى المنطقة لا يتفهمون تلك التصرفات الخرقاء، ويصبحون عاجزين عن مواصلة الدعم المعنوى والسياسى لقضايانا العادلة بسبب ما ينتج عن تلك الجرائم من آثار ونتائج تنعكس بالضرورة على حجم المساندة الدولية للقضية الفلسطينية والمسألة العراقية.

خامسًا: إن المؤسسة الدينية الإسلامية لم تقم بدورها المطلوب بل ظلت محدودة التأثير محلية المواقف مع أن الإسلام ليس كذلك أبدًا، وحسنًا فعل الداعية الإسلامى المعروف الشيخ «يوسف القرضاوى» عندما قام بنفى صدور تصريح عنه يدعو فيه إلى قتل المدنيين فى العراق، فالمؤسسة الدينية الرسمية فى العالمين العربى والإسلامى ضعيفة التأثير متهالكة البنيان يقودها موظفون أكثر منهم علماء دين، ولم يتخذوا من المواقف الدينية والقومية ما يدين تلك الجرائم ويبرأ ساحة المسلمين منها، كما وقفت حدود إدانتهم على التصريحات العابرة والبيانات المكررة، بينما يحتاج الأمر إلى عقد لقاء مشترك بين أئمة المسلمين - سنة وشيعة - لفك الارتباط كاملاً بين الإسلام الحنيف وتلك الجرائم الوحشية.

.. هذه ملاحظات قصدنا منها تصوير الواقع وتشخيص الحالة لكى نبدى قلقنا على صورة ديننا فى المستقبل ومخاوفنا من فاتورة باهظة الثمن يدفعها بسطاء المسلمين والعرب فى حياتهم اليومية لدى الدول الأجنبية، ونحن ندعو بهذه المناسبة إلى انعقاد جلسة طارئة لقمة منظمة المؤتمر الإسلامى يبحث فيها أصحاب الحل والعقد من زعماء المسلمين ما يتعرض له الإسلام والمسلمون من تصرفات سلبية وممارسات غبية وجرائم يقع فى مقدمتها اختطاف الرهائن وذبح الأبرياء ونحر العمال الفقراء وقتل الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة، وليعلن المؤتمر بصوت مرتفع أننا مع المقاومة المشروعة ضد قوات الاحتلال الأجنبى ولكننا ضد قتل المدنيين عمداً والتفاخر بذلك على شاشات التليفزيون ومواقع الإنترنت، فإذا لم تجتمع منظمة المؤتمر الإسلامى فى مثل هذه الظروف فمتى تجتمع إذًا؟ إن صمت المسلمين جريمة فى حقهم قبل غيرهم ولابد أن تكون الإدانة والرفض قاطعين، فالمقاومة ضد الاحتلال شىء والعبث بحياة الأبرياء شئ آخر، إنه صمت سوف يؤدى إلى آثار سلبية إذا استمر، وسوف يترسب فى ذاكرة الأمم وأعماق الشعوب ليصنع أزمة ثقة كبيرة بين المسلمين وغيرهم، ويزرع من المخاوف ما يجعلنا نقول بحق أننا إن لم نتدارك ما يحدث فإن الكراهية المتبادلة سوف تظل قائمة وموجات العنف العشوائى ستكون قادمة، وإذا كنا ندين إرهاب الدولة فى إسرائيل وبطش قوات الاحتلال فى العراق، فإننا يجب أن نعتصم بالمقاومة المشروعة والمواجهة الباسلة والنضال الصبور.

السلوك القويم فى الشهر الكريم

كلما أقبل شهر رمضان بفضائله العديدة وفوائده المشهودة شعرت أن المسلمين يعبثون بكل خير ينالهم، ويطيحون بكل فضل يرتبط بدينهم، فالفلسفة الأصلية للصيام تبدو بريئة من السلوك الحالى للصائمين، فإذا كان الله قد شرع الصيام حتى يتدرب الإنسان على أساليب الرقابة الذاتية، ويتمكن من تربية ضميره فى غيبة الرصد البشرى فضلاً عن القدرة على ضبط النفس وكبح جماح الشهوات والغرائز والشعور بمعاناة المحتاجين والمحرومين، إلا أن الأمر أصبح يختلف عن ذلك تمامًا، إذ إن رمضان ذلك الشهر الكريم الذى يرتبط بالصوم العظيم قد تحول إلى مهرجان سنوى للأطعمة والمشروبات، والسهر واللغو والمسلسلات! حتى غابت حكمته وضاعت غايته، وأضحى هو ذلك الشهر الذى يتضاعف معه الاستهلاك وينخفض فيه الإنتاج حيث تسطو الأفواه الشرهة على المخزون السلعى للمواد الغذائية بل وربما الاحتياطى الإستراتيجى منها أيضًا! ولو أخذنا سلعة «السكر» كمثال فإننى أزعم أن شهر رمضان وحده يستنزف قدرًا كبيرًا من رصيدها السنوى، أضف إلى ذلك كله ساعات النوم القليلة والأعصاب المتوترة والعصبية الزائدة والمرور المرتبك، حتى أننى بدأت أشك فى أن شهر رمضان - رغم فلسفته السامية وغاياته النبيلة - قد أصبح كمًا مخصومًا وفترة مطروحة من عمر الدول الإسلامية التى تعانى ما نعانيه وتعرف ذات النمط من السلوك ونفس النوعية من الطقوس والتقاليد والعادات. .

وقد يقول قائل ولماذا هذا الشطط فالغرب المسيحى يحيل شهر «ديسمبر» غالبًا إلى احتفالات دائمة «بالكريسماس» وقرب قدوم السنة الميلادية الجديدة، فلماذا لا نوجه نفس الانتقاد أيضًا إليهم بدلاً من تكرار عملية جلد الذات؟ والرد هنا جاهز وواضح، فالغربيون يجيدون صناعة تقسيم الوقت ويحسنون عملية تنويع الأنشطة ويفصلون فى جدية صارمة بين أعمالهم وعطلاتهم ويضعون ضوابط للاستهلاك المحسوب الذى لا يجور أبدًا على الرصيد الوطنى للسلع أو الخدمات.

. . والآن دعنى انتقل إلى المظاهر السلوكية التى وفدت على حياتنا وأصبحت جزءا لا يتجزأ من عاداتنا بدءاً من الإسراف فى عادة التقبيل المتبادل بين الرجال بمناسبة وبغير مناسبة اللهم إلا إذا كان الهدف هو نقل العدوى ونشر الأنفلونزا! ولقد لاحظت أن أى شخص يتردد قليلاً فى الهجوم على من يصافحه ويمطره بقبلتين أو ثلاث يكون قد قصر فى واجب السلام ولم يعبر جيداً عن حرارة الود وسعادة اللقاء، ولعلى أتطلع هنا إلى وزارة الصحة المصرية ووزيرها ـ وهو لحسن الحظ أستاذ مرموق فى تخصصه «الأمراض الصدرية وعوارض الجهاز التنفسى» ـ لكى يقود حملة توعية واسعة تفصل فى عقول الناس بين حرارة المشاعر وعدد القبلات، خصوصًا وأننى أزعم أننا كنا لا نعرف هذه العادة بذلك الحجم منذ عدة عقود فقط، حيث كان التقبيل قاصراً على عائد من سفر أو ذاهب إلى غياب طويل، أما اليوم فقد أصبح تقليداً يوميًا لا مبرر له ولا لزوم لتكراره، وأظن أنها إحدى الواردات التى وفدت إلينا ـ مع ما وفد إلينا ـ من دول شقيقة فى السنوات الأخيرة، أما «شيشة» رمضان وما أدراك ما «شيشة» رمضان فتلك قصة أخرى، وقد يقول قائل إن تدخين «النارجيلة» عادة ممتدة على مدار العام وليست مقترنة بالشهر الكريم وحده، ولكننا نرى أن معدل تدخينها يرتفع فى ليالى رمضان كثيراً عن باقى شهور السنة وكأنما هو قدرنا أن ترتبط العبادات السامية بالسلوكيات الضارة من طعام وتدخين وضوضاء وزحام وانفلات فى الخلق وتجاوزات فى المعاملة، وإذا تحدث الناس عن خيمة رمضانية «صديقة للبيئة» فإن روادها يتناقصون والساعين إليها أقل بكثير ممن يحملون «المباسم» ويحفظون الطقوس والمراسم! ويسعلون مع سحابات الدخان القاتل.

ويجب أن أعترف هنا أن سلوكياتنا الشائنة لا تقف عند حدود هذا الشهر الكريم ولكنها تبدو أكثر وضوحًا فيه لأن الناس يتجمعون فى مناسباته المختلفة كما تزداد الاجتماعيات المتعاقبة من مآدب الفطور إلى حفلات السحور حتى تزدحم الفنادق وتكتظ المطاعم، ويزداد القادرون شبعًا ولا يقل الفقراء جوعًا! وتتجه شرائح من القطاعات المحتاجة فى المجتمع إلى مهنة التسول يشاركهم فيها عمال النظافة فى الشوارع بشكل غير مسبوق، وتتردد عبارة «كل سنة وأنت طيب» بمناسبة وبغير مناسبة، بل لقد أدهشتنى ظاهرة أخرى أكثر وضوحًا فى شهر رمضان وهى تبدو عندما يرتاد شخص «دورة المياه» فى إحدى الفنادق أو المطاعم أو المنتديات، فإذا بعامل النظافة يتعقبه إلى الداخل ويعرض خدماته بفتح صنبور المياه وتقديم المناشف الورقية بشكل فج وجارح ينال من الكرامة

والحياء معًا، ويبدو وكأنه عملية استجداء رخيص لا تتناسب مع ذلك المكان الذى لا يجب أن يدور فيه حوار، وأشهد أننى لم أر نظيرًا لذلك فى أية دولة أخرى متقدمة - إسلامية أو غير إسلامية - فهذا التصرف القبيح هو تضييق آخر على الحرية الشخصية، وانتقاص من مساحة حركة الإنسان العادى، واعتداء على خصوصيته.

.. إن شهر رمضان الكريم وحكمة الصوم العظيم تحتاج منا إلى روح مختلفة، وسلوك يعكس عمق الإيمان وصدق اليقين وشفافية النفس وصفاء السريرة بدلاً من تلك الحزمة الكبيرة من العادات المظهرية والسلوكيات الاستعراضية، التى يبدو فيها البذخ بغير حدود جنبًا إلى جنب مع فقر بغير حدود أيضًا، حيث تضيع فلسفة التكافل والتراحم والتواصل الإنسانى الرفيع والانصهار الاجتماعى المطلوب، ولكن إحقاقًا للحق وتأكيدًا للموضوعية فإن كل جديد فى حياتنا ليس بالضرورة سلبيًا، كما أن كل سلبى فيها ليس بالضرورة جديدًا، ولعلى أرى فى «موائد الوحدة الوطنية» ظاهرة إيجابية تستحق الإشادة، كما أن «موائد الرحمن» لا تبدو هى الأخرى شيئًا مرفوضًا إذا لم يكن القصد منها المباهاة والتفاخر وتوهم أنها تغفر ذنوبًا لا تتوقف أو تكفر عن سيئات لا تنتهى.

.. هذه بعض سلوكياتنا وأنماط عاداتنا بينما يجب أن يكون هذا الشهر الفضيل مناسبة لمراجعة النفس يتصالح فيها المرء مع ذاته، ويعفو الناس عن مقدرة، ويصفح البشر احترامًا لفلسفة هذا الشهر العظيم حتى تذوب الأحقاد وتسقط الضغائن وتسود المحبة ويزدهر التسامح وتشيع الرحمة وتختفى الكراهية، فذلك هو السلوك السليم والتصرف القويم فى هذا الشهر الكريم.

تركيا بين الإسلام والغرب

إن دراسة الحالة التركية تحتاج إلى وعى عميق بالتاريخ وفهم شامل للشخصية التركية وإلمام بالعوامل المتداخلة فى تشكيل هويتها، وبالتالى فى تحديد سياساتها التى تتأرجح ما بين تركيا العثمانية التى صنعها التاريخ وتركيا الأوروبية التى تفرضها الجغرافيا، ويكفى أن نذكر هنا أن تركيا الدولة لا تجد غضاضة فى أن تكون فى مؤخرة أوروبا بدلاً من أن تكون فى مقدمة العالم الإسلامى، وهو أمر يدعونا إلى الغوص فى تلك المعادلة المركبة للسياسة التركية المعاصرة التى يمكن تقديمها من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن موقع تركيا على الخريطة كهمزة وصل بين آسيا وأوروبا وسيطرتها على المضايق قد أعطتها تاريخيًا سطوة وسلطانًا ما زالت آثارهما باقية حتى اليوم وجعلتها تتأرجح بين الانتماء الآسيوى والتطلع الأوروبى.

ثانيًا: إن الحلم الأوروبى الذى يدغدغ المشاعر التركية ويسيطر بشكل واضح على سياساتها هو الذى دفعها لأن تطلب رضا الاتحاد الأوروبى مروراً بالولايات المتحدة مما حدا بها إلى التماس رضاء إسرائيل، وذلك يفسر العلاقة الإستراتيجية التى ربطت تركيا بالدولة العبرية فى السنوات الأخيرة، ولا شك أن فكر «أتاتورك» قد أسهم إسهامًا كبيراً فى تحويل النظرة التركية من الشرق إلى الغرب وجعلها تلهث وراء عضوية الاتحاد الأوروبى بأى ثمن رغم المصاعب والمتاعب والشروط القاسية التى رضخت لها تركيا، بدءًا من إلغاء عقوبة الإعدام مرورا بتوسيع دائرة الديمقراطية ووصولاً إلى إعطاء تنازلات سياسية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ورغم ذلك فقد صرح «فاليرى جيسكار ديستان» رئيس فرنسا الأسبق ورئيس لجنة تطوير الاتحاد الأوروبى بأن عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى أمر شبه مستحيل، ولعل دولة مثل المغرب - من وجهة نظره - أولى منها بتلك العضوية.

ثالثًا: إن علمانية «أتاتورك» التى بشر بها «ابن سالونيك» - المنحدر من دماء يهودية على الأرجح - هى التى أبعدت تركيا عن المشرق العربى وقذفت بها فى الاتجاه الآخر، فلم يكن التخلص من «الطربوش» التركى مجرد تخلص من غطاء رمزى للرأس فقط ولكنه كان إيذانًا بانتهاء مرحلة كاملة من العصر العثمانى، مع استخدام الحروف اللاتينية والاتجاه غربًا نحو أوروبا، وتحويل الإسلام فى تركيا إلى نموذج خاص تنفرد به دولة التقاليد «الأتاتوركية» التى يقف الجيش حارسًا لها وحاميًا لاستمرارها.

رابعًا: يجب أن لا ننسى أن تركيا دولة هامة فى حلف الأطلنطى، ولعبت أدوارًا رئيسية فى حماية المصالح الغربية والأمريكية خلال النصف الثانى من القرن الماضى، لذلك فهى جزء لا يتجزأ من نظام الدفاع الغربى، وعندما تعرضت تركيا لمخاطر أمنية سواء بسبب المشكلة القبرصية أو المسألة الكردية أو غيرهما، فإن الولايات المتحدة والغرب عاملوها كدولة حليفة ولم ينظروا إليها من المنظور الشرقى الإسلامى، لذلك فإن تركيا التى تضع قدمًا فى آسيا والأخرى فى أوروبا تركز كثيرًا على الثانية، وترى أنها ركيزتها الثابتة والتى ترتبط بالمستقبل.

خامسًا: إن تزايد المد الإسلامى فى تركيا الحديثة يمثل ظاهرة استثنائية تستحق الدراسة، فالأجيال الجديدة من الشعب التركى تبدى حماسًا للعودة إلى شخصية تركيا الإسلامية، ولعلنا نتذكر «تورجت أوزال» رئيس وزراء تركيا ثم رئيس جمهوريتها الراحل وصاحب المعجزة الاقتصادية فى بلاده عندما حاول أن يتجه شرقًا وأن يستعيد بعض مظاهر دور تركيا فى دول الشرق الإسلامى فلقى اعتراضات شديدة، خصوصًا عندما جرى تصويره مرة عائدًا من أداء العمرة فى الأراضى المقدسة، مما جعله يسارع بعد ذلك بالاعتذار وفقًا للتقاليد العلمانية التى تجعل الدين مسألة قاصرة على علاقة الإنسان بخالقه، ويكفى أن نتأمل الآن زوجة رئيس الحكومة التركية وهى تضع الحجاب باعتبارها زوجة لسياسى ينتمى إلى حزب إسلامى ولكن من مفهوم تركى، لكى ندرك أن تركيا ما زالت تتأرجح بين العلمانية الغربية وبين الإسلام الذى قامت عليه الخلافة العثمانية لأكثر من خمسة قرون.

.. إن تركيا دولة فريدة الطابع متميزة الشخصية وقد لعبت عبر التاريخ أدوارًا رئيسية، ولا يمكن كتابة تاريخ بلد فى غرب آسيا أو شمال أفريقيا أو البلقان أو شرق أوروبا أو حتى غربها دون المرور بالدولة التركية عثمانية كانت أو علمانية، وفى ظنى أننا

كعرب لم نحسن جيداً استخدام «الكارت» التركى لا فى الصراع العربى الإسرائيلى ولا فى غيره، وقد حان الوقت الذى يجب أن يتعامل فيه العرب ربما من خلال جامعة الدول العربية أو بالعلاقات الثنائية مع تركيا من منظور جديد، لأن تعددية دورها السياسى تجعلها مرشحة أكثر من غيرها لأن تمارس تأثيراً على القوى الكبرى فى العالم، بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية مروراً بأوروبا وصولاً إلى القوى الآسيوية الكبرى مع خصوصية العلاقة بينها وبين إسرائيل، وأحسب أن الأتراك مستعدون لذلك الدور بل وربما متحمسون له، ولكننا نحن العرب قصرنا كالمعتاد فى توظيف ذلك الدور واستخدامه، ولا شك أن العلاقات التركية العربية تتفاوت من قطر إلى آخر، كما أنها تختلف صعوداً وهبوطاً وفقاً للظروف الدولية والإقليمية، ونحن لا ننسى مواجهة خريف 1998 عندما استنفرت تركيا قواتها للقيام بعمل عسكرى ضد سوريا بسبب اتهامها بدعم حزب العمال «الكردستانى» وزعيمه الحبيس «عبد الله أوجلان»، ويومها تمكنت حكمة الرئيس السورى الراحل مع جهد الرئيس المصرى الحالى من احتواء الأزمة وتطويق المشكلة، ونحن نرى أن للعلاقات بين العرب والأتراك محاور تاريخية لا نخوض فيها واحتمالات مستقبلية نتعرض لها من خلال النقاط التالية:

(1) إن طى صفحة الماضى بسلبياته والتركيز على الشراكة التى استمرت لعدة قرون هو أمر يدفع بالعلاقات إلى الأمام ويعطى حافزاً للأتراك يعيدون به النظر فى العلمانية المطلقة وتغيير الهوية الذى تم منذ أقل من تسعين عاما دون أن نجرح الكبرياء التركى أو نمس شخص ذات الغازى «مصطفى كمال» (أبو الأتراك) والذى يجسد لديهم شخصية أسطورية لا يجب المساس بها حتى أن عقارب الساعة ما زالت تقف على لحظة رحيله فى أحد قصور «إسطنبول».

(2) إن العلاقات الإسرائيلية التركية لا يجب أن تكون عقبة بل ينبغى توظيفها لتصبح بالنسبة لنا ميزة، فتركيا يمكن أن تكون عنصراً ضاغطاً على طريق التسوية وليست عبئاً عليها، من هنا فإن إعطاء تركيا صفة مراقب فى جامعة الدول العربية هو أمر يجب النظر إليه بجدية واهتمام لأنها ومعها إيران تمثلان التخوم المباشرة لحدود العروبة الشرقية والشمالية، بل إننا نرى أن يتسع الأمر ليضم بعض دول القرن الأفريقى وشرق القارة لأن توسيع دائرة الجامعة العربية بأعضاء أساسيين وآخرين مراقبين هو أمر له تأثيره الإيجابى على مستقبل المنطقة.

(3) إن تأرجح تركيا بين الإسلام والغرب يعتبر قضية محسومة تعايش معها الأتراك ونجحوا فى خلق توليفة جديدة جعلت هناك ما يسمى بالنموذج التركى فى الإسلام، وهو أمر لنا عليه ملاحظات كثيرة وتحفظات عدة ولكنه يبقى حقيقة لا تشكيك فى وجودها، فالحزب الإسلامى عندما يصل إلى الحكم يتعامل بنفس مفردات التوجه العلمانى ويحافظ على مبادئ «أتاتورك» ويحقق التزامًا واضحًا برغم قاعدته الدينية وشعبيته الإسلامية.

(4) إن الزيارة الأخيرة للرئيس السورى الحالى لتركيا قد خلقت مناخًا أفضل لأنها عززت العلاقات العربية التركية فى أضعف نقاطها، وربما فتحت بابًا للوساطة بين دمشق وحكومة إسرائيل لاستئناف المسارين السورى واللبنانى بعد طول انقطاع.

(5) إن ما يجرى فى العراق الذى يجاور تركيا مباشرة بل ويضم بعض سكانه فى الشمال نسبة من «التركمان» ينبغى أن يكون عاملاً إضافيًا لتعزيز العلاقات بين العرب والأتراك، خصوصًا وأن العراق مهدد فى عروبته ووحدته، ولا شك أن الدور التركى حاسم فى إحداث التوازن بين العرب والأكراد فى القطر العراقى.

.. هذه رؤيتنا لتلك الدولة التى تتوسط العالم وتحمل على كاهلها جزءًا من الإرث الإنسانى وتتميز بموقع إستراتيجى فريد وتشترك معنا فى تاريخ طويل وتجارب امتدت إلى عدة قرون اختلطت فيها لحظات القوة بفترات الضعف، خصوصًا عندما تسبب الجيش التركى فى مآس تاريخية تجسدت فى «مشانق دمشق» أحيانًا، مثلما كانت فى «مذابح أرمينيا» أحيانًا أخرى، ولكن التاريخ يغفر، والشعوب تعفو، وتبقى فى النهاية النظرة البعيدة إلى المستقبل الذى تنتظره العلاقات بين العرب وبين تلك الدولة الهامة التى تتأرجح بين الإسلام والغرب.

الأزهر والسياسة

للأزهر مكانة مرموقة لا تراجع فيها، ولشيخه مقام رفيع لا نزول عنه، ونحن ممن يؤمنون بقيمة المساحة التى يشغلها ذلك الرمز الإسلامى فى عقل الأمة والحيز الذى يحتله فى وجدان الوطن، فقد كان هو دائمًا الملاذ فى المحن والمرجع فى الأزمات، اعتلى منبره - فى سماحة وطنية رائعة - رجال الدين الأقباط أثناء ثورة 1919، وخطب من فوق منبره الرئيس الراحل «عبد الناصر» لتعبئة الشعور الوطنى ضد العدوان الثلاثى، حدث ذلك ليضيف إلى التاريخ الضخم لتلك المؤسسة الدينية صاحبة المواقف المشهودة على امتداد ما يزيد على ألف عام، فهو الأزهر الذى صمد أمام الغزاة وقاوم بطش الطغاة، حتى أن هناك من يرى أن كلمة «يا خراشى» فى العامية المصرية التى تعبر عن دهشة المفاجأة أو صعوبة الموقف مستمدة من اسم واحد من شيوخ الأزهر الأوائل الذى كان موئلاً لأصحاب المطالب وذوى الشكايات، والذى يقرأ «الجبرتى» سوف يكتشف أن الأزهر الشريف كان هو الحصن الذى اصطدم به «بونابرت» فى حملته الفرنسية رغم أنه حاول التستر بالدين الحنيف وممالأة الشعب المصرى عن طريق اللعب بعواطفه الدينية، وهو الأزهر الذى قام بالدعوة الإسلامية الصحيحة عبر القرون، وعنى بتدريس الفقه والشريعة وفقًا لمذاهب السنة الأربعة مضافًا إليها تدريسه الفقه «الجعفرى» للشيعة الأثنى عشرية، وهو ما يجعله المركز الإسلامى الوحيد فى العالم الذى يبحث فى فقه الدين من مصادره المختلفة دون الوقوع فريسة للخلافات المذهبية أو الصراعات بين الفرق الإسلامية، إنه الأزهر الشريف الذى استقبل رئيس جمهورية باكستان أحد شيوخه الراحلين فى مطار «إسلام أباد» استقبالاً رسميًا، وهو الأزهر الذى حرص الرئيس الجزائرى الراحل «هوارى بومدين» - وهو خريجه مثلما تخرج منه أيضًا الرئيس «عبد القيوم» رئيس دولة «جزر الملاديف» - على توديع إمامه الأكبر بنفسه فى إشارة واضحة إلى مكانة الأزهر الإسلامية وقيمته الدولية، وهو الأزهر الذى عرف رواد النهضة والمصلحين الكبار والأئمة العظام من «رفاعة

الطهطاوى» و«محمد عبده» إلى «المراغى» و«شلتوت» فكان دائمًا قلعة السماحة ومزار أهل الديانات الذين تعاملوا معه عبر تاريخه الطويل بكل التوقير والاحترام خصوصًا فى المراحل التى عنى فيها الأزهر الشريف بالتواصل مع أصحاب الديانات الأخرى ورواد الثقافات المختلفة، كما أن نهج الأزهر فى إيفاد خريجيه للدراسة فى الجامعات الأوربية والآسيوية بدءًا من فرنسا إلى الهند، هو نفسه الأزهر الذى عنى بابتعاث النابهين من رواده لكى يكونوا رموزًا لصحيح الإسلام فى مشارق الأرض ومغاربها، وهو الأزهر الذى لم يقع فريسة موجات التطرف الدينى فى العقود الأخيرة، إذ إن كل المؤشرات تؤكد أن غالبية من سقطوا فى براثن ذلك المرض اللعين كانوا فى معظمهم من خريجى الجامعات المدنية وكان منهم أقل القليل فقط ممن ينتسبون إلى الأزهر الشريف، لأن من يدرس الفقه والشريعة ويقوم على الدعوة يصبح معافى من نزعة التشدد ويبرأ من مرض التطرف ويدرك سماحة الإسلام ورحابة نظرته تجاه الديانات الأخرى، إنه الأزهر الذى قرر الرئيس «السادات» أن يكون ترتيب إمامه الأكبر فى برتوكول الدولة مناظرًا لنواب رئيس الوزراء مثلما الأمر فى تكريم قداسة بابا الأقباط أيضًا بالتميز فى المراسم العامة، لأن مصر هى وطن أبنائها جميعًا وموضع رموزها دون تفرقة بينهم أو إهدار لحقوقهم، وهو الأزهر الذى يحرص الرئيس مبارك على مكانته السامية وقيمته العالمية حتى أنه أعطى توجيهًا دائمًا - كنت ناقلاً له من خلال موقع سابق - بألا يقبل الإمام الأكبر الدعوة للخارج إلا إذا كانت موجهة إليه من ملك أو أمير أو رئيس جمهورية أو رئيس حكومة أو من مؤسسة إسلامية لها مكانتها التى ترتفع إلى مستوى توجيه الدعوة للإمام الأكبر لزيارتها.

ونحن لا نتحرك فى ذلك من «شيفونية» وطنية وإنما من أرضية إسلامية، فنحن لا نتجاهل قيمة المدرسة «المستنصرية» فى «بغداد» فى عصور ازدهارها ولا ننكر الأسبقية التاريخية لجامعة «القرويين» فى «المغرب»، كما نعطى جامع « الزيتونة» فى «تونس» قيمته العالية، ولعلى مازلت أتذكر أننى عندما كنت سفيرًا لبلادى فى «فيينا» طلبت السلطات النمساوية فى نهاية التسعينيات من القرن الماضى أن يشرف الأزهر الشريف على تعليم من يقومون بتدريس الديانة الإسلامية لأكثر من ثلاثمائة ألف مسلم نمساوى على نفقة دولتهم، اعترافًا بقيمة الأزهر وابتعاده عن الغلو والشطط، وتعبيره الصحيح عن جوهر الرسالة السمحاء، أقول ذلك كله ويدى على قلبى حبًا وقلقًا تجاه تلك المؤسسة التى نعتز بها ونفاخر بدورها والتى يقف على قمتها إمام أكبر يتميز بالسماحة الواضحة والتواضع

الزائد والبساطة المفرطة، ومع ذلك نلحظ عدداً من أسباب التوقف ومؤشرات التراجع نوجزها فى النقاط التالية:

أولاً: وكمثال لما نشير إليه أثارت فتوى من أحد أعضاء اللجنة المعنية بذلك فى الأزهر تجاه مجلس الحكم الانتقالى فى «العراق» لغطًا دوليًا وجدلاً إسلاميًا وتوتراً عربيًا لأن تلك الفتوى زجت بغير مبرر بتلك المؤسسة الدينية الرفيعة فى معترك السياسة اليومية على نحو قد ينال من هيبتها ويقتطع من مكانتها، إذ إن تلك المسألة كانت قضية خلافية تصطدم فيها المصالح وتتضارب الآراء ولا أظن أن التطوع بفتوى أزهرية كان أمراً مطلوبًا فى ذلك السياق خصوصًا فى ظل ظروف إقليمية صاخبة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فالفتوى منسوبة للأزهر والتراجع عنها منسوب للأزهر أيضًا! وفى ذلك مساس لا مبرر له بمصداقية تلك المؤسسة التى لا يدانيها فى القيمة غيرها فى العالم الإسلامى كله.

ثانيًا: ليست الفتوى الخاصة بمجلس الحكم الانتقالى فى «العراق» هى الحالة الأولى فى مسلسل ما يصدر عن الأزهر خلال السنوات الأخيرة، فهناك أيضًا تداخل الفتاوى حول النظام المصرفى وفوائد البنوك، فضلاً عما قيل صادراً عن الأزهر حول العمليات الاستشهادية بالدعوة لها أحيانًا و التحذير منها أحيانًا أخرى، بينما يدفع الأزهر فى النهاية فاتورة الآراء المختلفة والاجتهادات المتباينة، لذلك يجب أن يعبر عن الأزهر صوت واحد يكون مدعومًا من إمامه الأكبر فى مواجهة قوى أزهرية داخلية تمتطى جياد التطرف وتمسك بعصا التشدد تطارد بها أحيانًا كل فكر مستنير وتحارب دائمًا كل وسطية أو اعتدال.

ثالثًا: إننى صراحة لا أتفهم ما جاء فى سياق تبرير التراجع عن فتوى تحريم الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالى من أن ذلك شأن عراقى لا علاقة لغيره به، وهذا يخالف - بغض النظر عن وقوفنا مع تلك الفتوى أو الرجوع عنها - روح الإسلام الأممى، الذى يرى الأمة من منظور متكامل ولا يفرق بين شعوبها وفقًا للجنسيات أو الحكومات أو حتى الأوطان، فما يجرى فى العراق شأن دولى عام، ومشكلة إقليمية حادة، وهَم إسلامى يحمله الأزهر مثلما يحمله المسلمون فى كل مكان.

رابعًا: إننى أرى أنه ينبغى أن ينظم الأزهر باستعلاء وحذر أيضًا درجة تدخله فى الشئون السياسية والأحداث اليومية حتى لا يكون موضعًا للانتقاد أو محلاً للمساءلة، لأن

دوره دينى قومى وطنى، وقبل ذلك كله فإن دوره الإنسانى يسبق الجميع ولا يستقيم أبداً أن تتضارب مواقفه أو تطفو الخلافات على سطحه.

خامساً: إن مقام الإمام الأكبر عال يرتفع معه عن الخلافات، ويجعل كلمته هى «فصل الخطاب»، وينأى به عن أحاديث المنتديات وثرثرة الصالونات، خصوصاً إذا كان فى مثل روح الإمام الحالى التى تتصف بالوداعة وشخصيته التى تتسم بالطيبة والتواضع.

.. هذه بعض ملاحظات أردت منها وبها أن أنبه إلى المخاوف التى تجتاحنى والقلق الذى يستبد بى حرصاً على مكانة الأزهر الشريف وتاريخه الشامخ وحاضره المؤثر، يحدونى فى ذلك فهم عميق لرسالته وإيمان كبير بالمهمة الضخمة التى تنتظره فى ظل حملة شرسة وظالمة ضد الإسلام ديناً وحضارة بل وسلوكاً وثقافة، فالأزهر الشريف مدعو أن يتقدم الصفوف نحو الدعوة الإسلامية الصحيحة، وأن يقتحم المعاقل التى تروج للأراجيف والافتراءات ضد المسلمين، وأن يحارب التطرف والزندقة بكل ما أوتى من أسباب العلم ووسائل المعرفة، ولابد له - وهذه هى القضية الجوهرية - أن ينفتح على عالم اليوم وأن يعى جيداً ما جرى حول الأمة الإسلامية وداخلها، وأن يدرك خبث محاولات الإقصاء التى تستهدف وضع العرب والمسلمين تحت وهم المؤامرة المستمرة لدفعهم نحو العزلة الكاملة، وأنا لا أتصور أن يمضى الأزهر الشريف فى سياسة انسحابية، بدءاً من عودة بعثته التى كانت سنداً لأهل السنة فى لبنان مروراً بالمواقع التى يجب أن يسعى للتواجد فيها من خلال المراكز الإسلامية فى الغرب والشرق على السواء، وصولاً إلى ضرورة إيفاد المئات من علمائه لاستكمال الدراسة فى الجامعات الأجنبية والتعرف على الثقافات الأخرى والانفتاح على المجتمعات المختلفة وحيازة اللغات الحية، حتى يصدر عن الأزهر الشريف خطاب دينى صحيح تعودنا عليه ونطالب به، ونرى أن الحاجة إليه لم تكن عبر تاريخ الأزهر الطويل مثلما هى الآن حيث العواصف تقتلع الجذور، والسحب تمطر المفاجآت، والضباب يحجب الرؤية.

إسلام مصر.. وسطية واعتدال

نحن ندرك جيداً أن الإسلام دين أممى يتجه إلى الناس كافة دون تفرقة تتصل بالعرق أو الموقع أو الثقافة ودون استثناء لقومية معينة أو استبعاد لشعب بذاته، فالنبى العربى جاء مبعوثًا للعالمين ومخاطبًا للناس بلا تمييز، لا تقف دعوته عند حدود قومه وإن كانت قد بدأت منها، ولا تنحصر فى قبيلته وإن كانت قد انطلقت عنها، وذلك خلافًا لسابقيه من المرسلين الذين توجهت دعوتهم لأقوامهم من مثل «عاد» و«ثمود» و«لوط» وأنبياء «بنى إسرائيل» وغيرهم ممن توجهت رسالتهم لدائرة تحيط بهم، لذلك فإنه لا يوجد «إسلام مصرى» وآخر إيرانى وثالث تركى، كما أن تعبير «الإسلام الآسيوى» الذى بدأ يتردد فى بعض الكتابات الغربية هو استخدام مغلوط أيضًا لأن الإسلام دين واحد جوهره معروف ومخبره واضح، ولكن الذى يعنينا الآن هو «إسلام مصر» الذى اكتسب دائمًا مكانة رفيعة لدى أتباع الديانة المحمدية وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى فى العالم لأنه يتصف بالنقاء والبعد عن الصراعات المذهبية، كما أن الفرق الإسلامية لم تقسم مصر أو تمزق أوصالها، كذلك فإن الاعتدال النسبى الذى اتصف به الصوت الإسلامى الصادر من شمال وادى النيل كان له صداه دائمًا، حتى اقترن اسم «الأزهر الشريف» بروح الاعتدال والوسطية وشمول النظرة والتوازن الموضوعى بين المذاهب والفرق الإسلامية المعترف بها حتى أصبح ملاذًا لكل من يريد أن يعرف صحيح الإسلام أو يتعامل معه، ولنا أن نرصد فى هذا الشأن عدداً من النقاط الجوهرية التى يدور محورها حول المعانى التالية: -

أولاً: إن الإسلام فى مصر مكون أساسى فى حياة أتباعه لأن الدين عمومًا يحتل مكانة ضخمة فى حياة المصريين منذ ما قبل ظهور الديانات السماوية حتى أن الحضارة الفرعونية دارت حول «الحياة الأخرى» واكتشفت التوحيد مبكراً بينما لعب الكهنة دوراً فاعلاً، وما زلنا نتذكر زيارة «الإسكندر الأكبر» لمعبد الإله آمون فى «سيوة» تقربًا إلى آلهة المصريين وسعيًا نحو الوصول إلى مشاعرهم الداخلية، وهو ذات الأمر الذى كرره «نابليون بونابرت» بعد

ذلك بعشرات القرون عندما جاء إلى مصر على رأس حملته الفرنسية منافقًا الإسلام ومحاولاً التقرب إلى الشعب المصرى من خلال الوازع الدينى المتغلغل فى أعماقه، لذلك فإننى أزعم أن المصريين هم من أكثر الشعوب الإسلامية تدينًا وقربًا من صحيح الإسلام، فالفلاح المصرى يتوضأ من مياه النهر ويصلى على ضفافه فى بساطة وخشوع بالغين.

ثانيًا: نحن لا ننكر أن الإسلام السياسى قد ولد على الأرض المصرية فحركة «الإخوان المسلمين» التى انطلقت من مدينة «الإسماعيلية» على يد الإمام «حسن البنا» عام 1928 هى حجر الزاوية فى التوجه الأصولى الذى بدأ حينذاك ثم انتشر فى بقاع الدنيا، حيث نعبر عنه بمسميات مختلفة ولكنها تلتقى حول ذات المضمون وهو الاحتكام إلى كتاب الله وسنة رسوله والالتزام بالشريعة نهجًا وتطبيقًا، وعن حركة «الإخوان المسلمين» نقلت التيارات «السلفية» فى العالم الإسلامى خصوصًا على يد الإمام الباكستانى «أبو الأعلى المودودى» الذى أعطى تركيزًا خاصًا لمفهوم «الحاكمية» فى الإسلام، ونقل عنه الأستاذ «سيد قطب» فى مصر وغيرهما من منظرى الحركة الإسلامية ومفكريها ممن قامت على أكتافهم عناصر الدعوة الإسلامية فى القرن العشرين، وفى ظنى أن هذه النقطة لا تنتقص من وسطية واعتدال مصر المسلمة، ذلك أن مؤسسى حركة «الإخوان المسلمين» لم يكونوا على إدراك كامل بأهمية دور الحركة فى تصحيح المسار عند اللزوم، كما أن بداياتها لم تكن تعتمد العنف أسلوبًا للتغيير.

ثالثًا: إن المزاج المصرى يبدو فريدًا تجاه المذاهب الإسلامية، فمصر - كما أقول دائمًا - «سنية المذهب شيعية الهوى» لاذ بها «أهل البيت» فى القرن الأول الهجرى، حيث كانت ملجأهم فى حياتهم ومستقرًا لمماتهم ومزارًا بعد رحيلهم، وهذه النقطة بالذات هامة فى تبيان الأسباب وراء درجة القبول الإسلامى وغير الإسلامى للصيغة المصرية فى فهم ذلك الدين العظيم وتطبيق شعائره والمضى على طريقه، لأن مصر صاخبة فى عقيدتها ولكنها هادئة فى شعائرها، تلتقى على أرضها النقائض ففيها «الأصولية» و«السلفية»، وفيها الاعتدال والتطرف، وفيها التعايش بين شعائر أهل السنة وطقوس أهل الشيعة، فالقاهرة - على سبيل المثال - مدينة تحتوى التراث الضخم، وتضم رقائق الحضارات المتعاقبة التى كان آخرها غطاء الحضارة العربية الإسلامية الذى تتدثر به مصر فى نقاء وصفاء وبساطة.

رابعًا: إن فرادة مصر تأتى أيضًا من أن الإسلام يمثل لها ركيزة ثقافية واضحة تبدو

منفتحة على الغير متفاعلة مع الآخر، حتى أن أعياد المسلمين والمسيحيين تبدو فى مصر نسيجًا متكاملاً يتبادل فيها الجميع مظاهر البهجة ومشاعر الود منذ عشرات القرون، كما أننى أزعم أن علاقة التيار الإسلامى المعتدل بالأقباط فى مصر علاقة صحية فى جوهرها، أما الصدامات الطائفية بين حين وآخر فمردها إلى جهل أصحابها وضغوط الحياة على أطرافها، ولكنها لا تتأسس على منطلق نظرى تاريخى متأصل مثلما هو الحال بين المسلمين والهندوس في الهند أو حتى بين الكاثوليك والبروتستانت فى أيرلندة الشمالية! وهو أمر يحمد فى النهاية لعمق مصرية شعب الكنانة الذى عرف التسامح مبكرًا وارتبط بالأديان منذ عصور سحيقة.

خامسًا: إن شخصية المصرى البعيدة عن العنف والتى ترفض التعصب كان لها أثرها الكبير فى الوعى الدينى لدى ذلك الشعب الذى يتهافت أفراده على ارتياد المزارات الدينية والموالد السنوية الموزعة بين المساجد والأديرة، ولعلى أعترف هنا أن دور الأزهر تاريخيًا إلى جانب تفرد الكنيسة الأرثوذكسية المصرية بمكانتها قد شكلا فى النهاية سبيكة ثقافية واحدة للتعايش المشترك وصيغة للتوازن بين الدينين الأساسيين فى مصر، كما أن زوال جزء كبير من أسباب القلق المسيحى فى مصر مع تحقيق الإصلاحات الجديدة وصدور القرارات العادلة التى كان أهمها وليس آخرها اعتبار «الكريسماس القبطى» فى السابع من يناير كل عام عطلة رسمية للبلاد، أقول أن ذلك كله قد خلق مناخًا صحيًا يسمح لغير المسلمين بالإشادة بإسلام مصر كما عبرت عنه شخصيتها عبر التاريخ.

.. هذه هى المعانى التى ننطلق منها كى نتحدث عن دور مطلوب من «إسلام مصر» المعروف بالوسطية الموصوف بالاعتدال، لا سيما بعد أن اندلع صراع غير مفهوم الأبعاد وغير واضح المعالم بين الإسلام كحضارة وثقافة وبين الغرب عمومًا خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، وهو أمر محزن أولاً وظالم ثانيًا وضار بالجميع ثالثًا، ولعلى هنا أسجل قلقى لعدم قدرتنا - أزهرًا ودولة - على استخدام الفرصة السانحة لقيادة تيار إسلامى معتدل يدين العنف ويجرم الإرهاب ويدعو إلى صحيح الإسلام، وهو دور منتظر من مصر قبل غيرها، فكلمة الأزهر مسموعة فى العالم، والفتاوى منه تهز أركان النظم وتحظى باهتمام الحكومات، والذى أريده تحديداً من «إسلام مصر» يتلخص فى محاور ثلاث هى:

(أ) أن ينشط الأزهر الشريف وعلى قمته شيخ جليل ووزارة الأوقاف المصرية وعلى رأسها عالم مستنير بالسعى الحثيث لإيفاد علماء الدين الشباب لاستكمال الدراسة فى الخارج وتعلم لغة أجنبية حيوية حتى نشكل قاعدة ثابتة ومستمرة لتكوين الدعاة العصريين، وأحسب أن شيئًا من ذلك قد بدأ بالفعل لأن العودة إلى سياسة «ابتعاث» الأزهريين إلى الخارج هى الضمان الوحيد لظهور أمثال «رفاعة الطهطاوى» و«محمد عبده»، واستعادة أمجاد الدور الإسلامى لمصر فى هذه الفترة القاتمة من المواجهة غير المتكافئة بين أصحاب الديانات الكبرى.

(ب) تجديد الخطاب الدينى ـ وذلك شاغل واضح للمؤسسة الأزهرية ووزارة الأوقاف ـ سعيًا نحو تغيير مفردات ذلك الخطاب وأساليبه بما لا يمس جوهر الرسالة أو ثوابت العقيدة، ولكنه يتحرر من الشكليات المكررة التى تبدو كالقوالب الموروثة من عصور التخلف وقرون القهر، إذ يتعين أن يكون الخطاب عصريًا وموضوعيًا يتسم بسماحة الإسلام ويعكس صفاءه ونقاءه بعيدًا عن رواسب الجمود وصياغات التعصب.

(ج) إن «خطبة الجمعة» هى رسالة أسبوعية لمؤتمر إسلامى صغير فى كل مسجد أو زاوية من أطراف الدلتا أو أعماق الصعيد، لذلك يجب أن يكون مضمونها إيجابيًا يعتمد على الترغيب أكثر مما يحتوى من ترهيب؛ لأن المسلم العادى ـ خصوصًا ذا الحظ المحدود من الثقافة ـ يتناول فهم دينه بل ودنياه من خلال أدبيات نص الخطبة ومحتواها، وهو أمر يلقى مسئولية كبيرة علينا فى تطوير تلك الخطبة والنهوض بالأئمة حتى يواكب موضوعها ظروف العصر ومقتضيات الحال.

.. هذه خواطر مسلم مصرى يؤمن بفضيلة التسامح ويدرك عمقها فى صميم روح الإسلام، وينتظر من دولته أن تمارس دوراً مطلوبًا منها ومنتظراً من أزهرها، وأنا على يقين من أن ممارسة مثل هذا الدور سوف تعزز مكانة مصر فى ظروف دولية معقدة وملابسات إقليمية متشابكة، حيث تجرى مباراة فى «الاعتدال الطارئ» بين النظم العربية والإسلامية فى وقت واحد ولأسباب مختلفة لدى كل منها، ولكن يظل الدور الإسلامى الذى نطلبه من مصر دورًا لا يقدر عليه غيرها!

العـــرب ومصـــــر

أمضيت أيامًا فى «بيروت»، تلك المدينة الجميلة التى تختلط فيها روح المشرق العربى برياح المتوسط مع مسحة من دول جنوب أوروبا وشرقها، ذهبت إليها بدعوة من الأمير المستنير الذى يترأس مؤسسة الفكر العربى لحضور مؤتمرها الثانى، وقد سيطرت على طوال جلسات المؤتمر وأحاديث أروقته الجانبية هواجس من نوع مقلق تدور حول الصورة الحالية لمصر لدى أمتها العربية، وها أنا ذا أستأذن القارئ فى طرحها بكل موضوعية وشفافية:

أولاً: إن دول المشرق العربى بدأت تشعر بنوع من التحوصل الإقليمى والابتعاد النسبى عن ما كان يسمى تاريخيًا بالشقيقة الكبرى، فخصوصية العلاقة السورية اللبنانية - وأنا لا أخوض فى أبعادها لا سيما فى هذا الظرف القومى الحرج والتحامل الأمريكى على سوريا ركيزة الحركة القومية فى القرنين الماضيين - ولكننى أتصور أن هناك حالة من حالات التشرذم القومى بدأت تتشكل على الساحة العربية، مؤداها أن التشابك الثقافى فى الأقاليم العربية المختلفة قد بدأ يبلور تجمعات «تحت قومية» تمارس تأثيرًا سلبيًا على روح الانصهار العربى الكامل، فقد لاحظت مثلاً تحاشى الإشارة إلى دور مصر قدر الإمكان فى كتابات ومداخلات عرب المشرق أثناء المؤتمر، ومحاولة تحييدها فكريًا وثقافيًا كما لو أنها لم تعد جزءًا متجانسًا فى سياق الوضع العربى الراهن، وأعترف هنا أن التحاشى قد ينطلق من حرص عرب المشرق على عدم المساس بمشاعر الشقيقة الكبرى فى ظل إحساس عام لديهم بتراجع دورها وانحسار تأثيرها، كما أن كثيرًا من الكتاب العرب يؤثرون الابتعاد عن الإشارة إلى مصر سلبًا أو إيجابًا حتى لا يقعوا فريسة لهجوم إعلامى مباغت يتبارى فيه الصحفيون المصريون فى إثبات الوطنية والولاء المطلق «لأم الدنيا».

ثانيًا: إننى لا أزعم أن كل كتاب المشرق لديهم نفس الحساسية أو ذات المحاذير، فكاتب عربى بحجم «جهاد الخازن» فى جريدة «الحياة» لا يترك مناسبة دون أن يشير فيها إلى مصر بموضوعية وتجرد مع فهم عميق للداخل المصرى، كما أن كاتبًا آخر مثل «سمير

عطا الله» فى جريدة «الشرق الأوسط» يستغرق كثيراً فى تقديم أطروحات واعية للواقع المصرى من موقع الحرص عليه والفهم له بل والتعلق به، لذلك فإننى أوضح بجلاء أنه لا توجد حملة منظمة لتجاهل مصر، ولكن هناك إحساساً عاماً يسعى إلى إيثار السلامة والابتعاد عن الخوض فى الشأن المصرى لأسباب معقدة ومتداخلة فيها من تراكمات العقود الأخيرة من القرن الماضى، بدءاً من المد القومى الناصرى مروراً «بكامب ديفيد» وصولاً إلى تنامى العلاقات المصرية الأمريكية فى السنوات الأخيرة.

ثالثًا: لقد أسهمت الفضائيات العربية فى السنوات الأخيرة فى خلق مناخ جديد فيه إيجابية التواصل القومى والاندماج العربى وتقديم مسرح الأحداث كاملاً أمام المشاهد فى كل مكان، ولكن تلك الفضائيات قد عكفت - بوعى أو بغير وعى - على درجة من درجات الاهتمام بالخصوصية القطرية فى لهجة الحديث أحيانًا وفى الاختيار التحكمى للأخبار وترتيب أولوياتها أحيانًا أخرى، حتى أصبحنا أمام فلكلور عربى موجه لا يخلو من خصائص الحقن الإعلامى والتعبئة الشعوبية، فى وقت تحتاج فيه أمتنا إلى ما يوحد ولا يفرق، إلى ما يجمع ولا يخصم.

رابعًا: إننى أدعى - وأنا هنا أتجرد من مصريتى وألوذ بعروبتى - أن لمصر، أرضًا وشعبًا، هوى كبيراً فى قلوب العرب بغير استثناء تقريبًا، بل إن جزءاً كبيراً من الحساسية تجاهها والحذر فى الحديث عنها هو ذلك الحب الدفين الذى شكلته قاعدة ثقافية مشتركة لعب فيها الفيلم السينمائى والمسلسل التليفزيونى، وقبلهما القصيدة والصحيفة والأغنية والمسرحية دوراً كبيراً، خصوصًا عندما كانت مصر هى المنتج الرئيس لتلك السلع الثقافية المطلوبة عربيًا المرغوبة شعبيًا، ولكننى أعود فأقول «إن من الحب ما قتل»، ولحسن الحظ فإن الأمر لا يصل إلى حد القتل، فأنا أعتقد مثلاً أن إيمان القائد الليبى «معمر القذافى» بدور «مصر» وحبه لها وحرصه عليها كانت من الأسباب التى صنعت المشكلات فى العلاقات الليبية المصرية فى عقود سبقت وعهود مضت، كما أن الانتقاد العربى لمصر عمومًا يصدر فى أغلبه من ارتفاع سقف التوقعات منها والتطلع بحماس لدورها والحرص الشديد على وجودها والقلق عند غيابها، لذلك فإننى لا أرصد أزمة ولكننى أتحدث عن ظاهرة دعتنى إلى التفكير والتأمل أكثر من دعوتها إلى الضيق والتذمر.

خامسًا: إننا نعترف بوضوح أننا نعيش عصر الحساسيات القطرية، فمن قائل بأن

علاقات القاهرة - بغداد يجب النظر إليها فى إطار تاريخى تميز بالمنافسة منذ العصرين العباسى والفاطمى، حتى لم تكن سياسات «نورى السعيد» المناوئة لتوجهات «عبدالناصر» القومية هى الذروة الوحيدة لتجسيد تلك المواجهة التاريخية، والذين يقرون بذلك يتناسون عن عمد أو جهل تلك الأواصر الثقافية والروابط الحضارية التى ربطت قبل الإسلام وبعده أرض النيل ببلاد الرافدين، كما أن الأمر لا يخلو من محاولات دق إسفين آخر بين بلدين تربطهما علاقات وثيقة للغاية هما «مصر» و«السعودية»، خصوصًا عندما يتراشق كتاب غير مسئولين فى الدولتين وهم يبحثون فى أساس ظاهرة العنف الدينى فى المنطقة باعتباره الأب المزعوم للإرهاب الذى نعانى منه، فالكتاب السعوديون يتحدثون أحيانًا عن أن أصل البلاء هو حركة «الإخوان المسلمين» التى بدأت من مصر وترد عليهم أصوات مصرية تقول بل إن الظاهرة ترتبط «بالفكر الوهابى» وتأثيراته المتشددة التى طفت على السطح فى السنوات الأخيرة، وإذا جرى حديث عن «بن لادن السعودى» فإنه مرتبط مباشرة «بالظواهرى المصرى»، وفى ظنى إن هذا النمط من التفكير يعبر عن روح عقيمة وتصور مغلوط للتداخل التاريخى الوثيق بى الشعبين المصرى والسعودى، إذ إن هوى كل مصرى مرتبط بأرض الوحى ومبعث الرسالة ومنطلق الدعوة الإسلامية، كذلك فإن العلاقات المصرية السورية - على عمقها الشديد وارتباطها الوثيق - لم تبرأ هى الأخرى من محاولات التشويه، وأقول هنا أن الشعب السورى الذى قاد الحركة القومية تاريخيًا ووقف يومًا يشجع الفريق المصرى الزائر الذى كان يلعب مباراة ضد الفريق السورى فى دورة البحر المتوسط بمدينة «اللاذقية» أثناء سنوات القطيعة الدبلوماسية بين دمشق والقاهرة! إنه ذلك الشعب السورى الأبى الذى يضع عروبته فى المقام الأول.

سادسًا: إذا كنا نتحدث عن المشرق العربى، فإننا نتطلع أيضًا إلى الجناح الأيسر لهذه الأمة وأعنى به دول المغرب العربى التى تعيش القضايا العربية كاملة وترفض محاولات العزلة والإبعاد، وتقاوم تيارات الشد والجذب من منطلق قومى ودينى لا يخفى على ذى بصيرة، وهى تتعرض هى الأخرى لعملية زرع حساسية تجاه مصر، رغم أن الأخيرة محسوبة عضويًا فى كثير من دراسات الاستشراق وكتب الإستراتيجية على الشمال الأفريقى وليس على المشرق العربى وحده، وتطفو على السطح بين حين وآخر مظاهر تدعو إلى التساؤل، فإذا قتلت فنانة «تونسية» - كانت تحظى بتقدير وحب فى القاهرة - فإن ذلك يردف مباشرة بالقاتل «المصرى» وكأنها جريمة قومية أو ذات بعد يمس العلاقات بين

البلـدين الشقيقين، وإذا جرت منافسة على استضافة «مونديال» 2010 بين مصر والمغرب، فإن الأمر لا يخلو من انتقادات مستترة يتبادلها الطرفان دون تنسيق قومى أو رؤية عربية.

سابعًا: إن السؤال المطروح أية مصر يريد العرب.. مصر المحاربة المنهكة أم مصر المسالمة المستقرة؟! وأنا أدرك سلفًا أن السؤال تحكمى وأن المقابلة بين طرفى المعادلة ليست عادلة، فأنا أزعم أن العرب يريدون مصر القوية التى تتقدم الصف وتبادر فى الحرب والسلم وتقود مع شقيقاتها تيارًا يرفع الغمة ويزيل المحنة، ولكن الاختلاف فى الاجتهادات وتغير الظروف وانعدام الإدراك لنقطة التوازن التى تقف عليها مصر بين انتماءاتها القومية التى لا تفريط فيها والتزاماتها الدولية التى لا خروج عنها هى التى أدت إلى ذلك اللبس، خصوصًا وأننا نحن العرب ليس فينا من يشرح وجهة نظره للآخر فى شفافية ووضوح، حيث يطغى صخب الشعارات العالية وضجيج المشاعر السطحية على جوهر القضايا بصورة تنال كثيرًا من مصداقية العمل العربى المشترك.

.. هذه بعض هواجس استبدت بى وخواطر تملكتنى خلال أيام قضيتها فى عاصمة «لبنان» الرائع الذى يجسد واحدة من أرقى نماذج التعايش المشترك برغم آثار حرب أهلية لن تعود، وجراح سنوات دامية لن تتكرر.. إنها هواجس وخواطر طافت بعقل مصرى ينتمى إلى أمته العربية وهو يخالط نخبة مرموقة من مفكرى الأمة ومثقفيها فى ذلك المؤتمر المتميز.. إنها هواجس وخواطر أرجو أن تكون أقرب إلى أضغاث الأحلام فى الليل العربى، بدلاً من أن تكون حقائق فى الواقع القومى.

الحرب الباسلة والحرب المجيدة

عندما يتحدث العرب عن الحروب الشاملة فى المواجهة مع إسرائيل فإنهم يشيرون إلى حروب أربعة فى أعوام 48 و56 و67 والحرب الظافرة عام 73 من القرن العشرين، وهم يسقطون من حسابهم - بوعى أو بغير وعى - حربًا خامسة هى التى يجب أن نطلق عليها «الحرب الباسلة» وهى «حرب الاستنزاف»، التى بدأت منذ يونيو 1967 وتوقفت بقبول «مبادرة روجرز» الأمريكية عام 1970، وهذه الحرب لم تأخذ حقها من الاهتمام الكافى والدراسة الأمينة لأن «حرب أكتوبر» المجيدة قد غطت ببريقها اللامع ونتائجها الضخمة على تلك الحرب الباسلة التى سبقتها ومهدت لها، وأعنى بها ما نسميه بحرب الاستنزاف التى تحتفظ الذاكرة القومية برموزها من «رأس العش» إلى «شدوان» إلى إغراق «إيلات» إلى أسبوع تساقط الطائرات الإسرائيلية فى «سيناء»، والتضحيات الشعبية المصرية الجسيمة فى «بحر البقر» و«الزعفرانة» و«عمق الدلتا»، إنها فى ظنى واحدة من أشجع حروب تاريخنا وأعظم المواجهات الباسلة فى الصراع العربى الإسرائيلى كله، وإذا كان هناك من يزايدون على مصر شعبًا وحكمًا، فإن عليهم أن يذهبوا قليلاً إلى سجلات تلك الحرب الخالدة وأن يتذكروا تلك التضحيات الجسيمة، عندما كان فضاء «مصر» مفتوحًا بعد النكسة أمام عدو يضرب نظامًا أزعجه كثيرًا ويحاول أن يخيف شعبًا أقلقه دائمًا، ولعلى أقول هنا صراحة إن بعض الكتاب المصريين والمؤرخين العسكريين قد أغمطوا إلى حد كبير تلك الحرب حقها لأسباب ذكرنا أولها وهو الطغيان الكاسح لانتصار أكتوبر الشامخ الذى بدأت به الكرامة العربية مرحلة «العبور العظيم»، مثلما بدأت الإنسانية ميلادها بحدث «الانفجار العظيم»، أما السبب الثانى فى ظنى فهو أن كثيرًا من هؤلاء الخبراء فى شئون العسكرية والسياسة لا يستريح بعضهم إلى الربط بين زعامة «عبد الناصر» المهزوم فى 1967، وبين تلك الحرب الباسلة التى قادها فى السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، وهى بالمناسبة أكثر سنوات حكمه سلامةً ووعيًا وموضوعية، فيها ضرب مراكز القوى وأسقط دولة المخابرات ورفع الحراسات، وبدت لديه الدنيا مختلفة

يستعيد مع صدمة النكسة حيوية النضال ويبتعد عن أخطاء سنوات حكمه، حتى أننا لا نرصد له خطأً سياسيًا كبيرًا فى الفترة من النكسة إلى الرحيل إلا «مذبحة القضاء» - وهى خطيئة جسيمة سلبت جزءًا كبيرًا من مصداقية تلك السنوات الأخيرة من حكم ذلك الزعيم الراحل - ومع ذلك فإننى أنبه الذين يغمطون تلك الحرب الباسلة حقها ويبخسون قدرها ويتجاوزون تأثيرها المباشر فى التمهيد لحرب أكتوبر المجيدة، إننى أسوق إليهم الملاحظات التالية:

أولاً: إن حرب الاستنزاف لا تقف عند اسم الراحل «عبد الناصر» وحده والذى كان يتعامل مباشرة مع الوحدات العسكرية من أدناها إلى أعلاها بعد صدمة الهزيمة وهوان الرفيق، الذى قاد جيش مصر قبل 1967 بمنطق مؤسسة الرهبة التى تغلب عليها خصائص العشيرة أكثر من سمات الانضباط العسكرى والتدريب المطلوب، فى غمار ضجيج سياسى وإعلامى لم يتوقف لسنوات طويلة عن الحديث عن «أقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط»، ولكن «عبد الناصر» الذى كان قد تغير كثيرًا من هول زلزال يونيو 67، كان كمن يبدأ مع قواته المسلحة من نقطة البداية، يزور المواقع ويناقش القادة ويدرس الخطط المبدئية لإزالة الاحتلال واستعادة الكرامة، إلى جانب تحولات فكرية وسياسية جعلته يوجه خطابه السنوى العالمى فى عيد الثورة عام 1970 فى شكل رسالة إلى الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون»، يطالبه بعدالة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والحد من الانحياز لإسرائيل، فى لهجة نرصد فيها الرغبة القوية فى تحسين العلاقات العربية الأمريكية وتغيير المسار، خصوصًا فى ظل خيبة الأمل المصرية من بعض المواقف السوفيتية حينذاك، وعندما قبل «عبد الناصر» «مبادرة روجرز» - التى لم يكن نائبه «أنور السادات» متحمسًا لها - كانت تلك علامة كبيرة للرغبة فى الاتجاه نحو الحل السلمى والسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى بتدخل من القوى الكبرى، وفى مقدمتها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية حاضنة إسرائيل وداعمتها فى الحرب والسلام.

ثانيًا: إن الربط بين اسم «عبد الناصر» وحرب الاستنزاف يمثل مرة أخرى فهمًا متعجلاً لطبيعة تلك الحرب ونتائجها الكبيرة والمؤثرة فى التاريخ العربى عمومًا والوجدان المصرى خصوصًا، فهى حرب تعبر عن المشاركة الشعبية الكاملة عندما تساقط عشرات الشهداء من عمال مصر وهم يبنون «حائط الصواريخ»، وتسيل دماء أطفالها فى مدرسة «بحر البقر»، ويسقط رئيس الأركان شهيدًا فى ميدان المعركة ليسجل الفريق «عبد المنعم

رياض» أن التضحيات لم تقف عند الصغار ولكنها طاولت الكبار أيضًا، وأريد أن أذكّر الجميع بأن الرئيس «مبارك» كان واحدًا من ألمع القيادات العسكرية فى سنوات حرب الاستنزاف، حيث التقاه الرئيس «عبد الناصر» القائد الأعلى عدة مرات يناقشه ويستمع إليه فى حضور القائد العام للقوات المسلحة المصرية - وزير الحربية حينذاك - ويراجع معهما خطط الدفاع عن سماء مصر المكشوفة، ويستمع إلى نصيحة اللواء طيار «حسنى مبارك» بعد أن استدعاه من موقعه كمدير للكلية الجوية ليسند إليه مهمة رئاسة أركان القوات الجوية، وكان هو «مبارك» صاحب «نظرية المصيدة» فى استدراج الطائرات الإسرائيلية المغرورة وإسقاطها فى عمق سيناء والدلتا، حتى بدت خسائر إسرائيل - فى ظل انتصارها الواهم - محل جدل داخل القيادات العسكرية الإسرائيلية ذاتها. . ولذلك فإننى أزعم أن تلك الحرب كان لها جنود مجهولون وقيادات لم تأخذ حقها من التكريم، بل إن «مبارك» ذاته قد طغت قيادته للضربة الجوية الأولى فى حرب أكتوبر المجيدة على دوره الشجاع فى حرب الاستنزاف الباسلة.

ثالثًا: إن حرب الاستنزاف يومياتها الموثقة تضع وسامًا ضخمًا على صدر العسكرية المصرية والشعب المصرى معًا، لأنها الحرب التى اتسمت بالمشاركة الكاملة بينهما، ووصلت إلى كل بيت خرج منه ابن أو أكثر من حملة المؤهلات العليا أو ما دونها لقتال دولة الاحتلال، بل والقيام بعمليات استشهادية حقيقية بعبور قناة السويس ليلاً، حيث يضرب الفدائيون المصريون وراء خطوط العدو فى مواجهة انتحارية شجاعة تستهدف القوات العسكرية للمحتل الغاشم، بل إننى أريد أن أذكّر من لا يتذكرون أن معركة «رأس العش» قد جرت بعد أسبوعين فقط من هزيمة يونيو 67 وفى ظل أجواء النكسة القاتمة وظروف غير متكافئة بين القوات الإسرائيلية، التى يدفعها زهو النصر وغرور القوة وبين فلول الجيش المصرى المبعثرة، ولكنها تملك إيمان المحارب الحقيقى وصلابة المعدن المصرى الأصيل عندما تصدت فى تلك المعركة الصغيرة لقوات احتلال لم يمض على وجوده إلا أيام قليلة لتكبدها خسائر فادحة، ثم تتلوها بمعركة باسلة فى جزيرة «شدوان»، وتتجاسر القوات البحرية المصرية - فى شجاعة الأجداد وعناد الأبناء - لتغرق البارجة العسكرية الإسرائيلية «إيلات» التى كانت تعد مصدر اعتزاز لدى البحرية الإسرائيلية ومبعث فخر استعراضى مستمر، لذلك كله فإن المزايدة على شجاعة المصريين وبسالتهم المستميتة فى مقاومة الاحتلال عندما تطأ أقدامه أرضهم المقدسة، فويل لمن يستهين بمصر

وينكر تضحيات شعبها وشجاعة جندها، ألم يقل الرسول (ﷺ) «إنهم خير أجناد الأرض».

رابعًا: إن جيلنا ما زال يتذكر تلك الأيام الصعبة التى خاضت فيها مصر حرب الاستنزاف، وكيف كانت مشاعرنا التى تتأرجح بين الآلام العظيمة والمشاعر الأليمة والعناد الجسور؟! ولقد تخرجت شخصيًا من الجامعة قبل النكسة بعام واحد واستقبلت حياتى الوظيفية بدخول الخدمة العسكرية التى طالت لبعض زملائى حتى جاوزت الأعوام الثمانية، ضريبة وطن ورفض احتلال وبسالة تجرى فى العروق من عصر الفراعنة، فإلى أولئك الذين يتحدثون بالغمز واللمز افتراءً على دور مصر أطالبهم بالتقليب فى دفتر الأحوال الوطنية لذلك الشعب العريق الذى لم يتخل عن التزامه القومى وانتماءه العربى، ولم يفرط فى مبدأ ولم يقايض على حق، وأطالبهم جميعًا بأن يضعوا حرب الاستنزاف المصرية التى امتدت إلى سنوات ثلاث ووصلت إلى أعماق الريف المصرى والتجمعات السكانية المحتشدة، فى ظل تهجير محافظات قناة السويس الثلاث إلى مدن الدلتا والصعيد، عندما استضاف الأشقاء فى السودان الكلية الحربية المصرية، وعكفت الكلية الجوية على تخريج أعداد كبيرة من الطيارين العظام فى سباق محموم مع الزمن لتعويض ما فات والخروج من شرنقة الهزيمة ومواجهة التحدى بإرادة لا يعرفها إلا من عاش تلك السنوات العجاف من النضال الوطنى تحت مظلة قومية لم تخرج عنها مصر أبدًا.

.. هذه ملاحظات أسوقها لمن نسوا الحرب المظلومة رغم بسالتها، التائهة فى سجلات التاريخ رغم فرادتها، والتى لم تأخذ حقها باعتبارها المقدمة الطبيعية لحرب أكتوبر الظافرة التى لا يعلوها انتصار عربى آخر، ولعلى أردت التذكير فقط والذكرى تنفع المؤمنين.

تنظيم «القاعدة» بين التهويل والتهوين

لابد أن نعترف فى البداية أن معلوماتنا عن تنظيم القاعدة قبل الحادى عشر من سبتمبر 2001 كانت محدودة وربما معدومة، فأنا أزعم أننى لم أسمع بها قبل ذلك الحادث الإرهابى الضخم. . نعم كنا نسمع عن «بن لادن» و«الظواهرى» وكانت الاتهامات تشير إلى من يسمون بالعرب الأفغان وراء تفجيرات السفارة الأمريكية فى كل من «دار السلام» و«نيروبى»، كذلك كانت ممارسات حركة «طالبان» محل استهجان عام خصوصًا عندما شرعت فى تحطيم التماثيل البوذية واستَعْدت بذلك حضارة بكاملها ضد الإسلام والمسلمين، وكنا نقول إن حركة «طالبان» مثلها مثل جماعة «بن لادن» هما صناعة أمريكية فى الأساس، وإن وجودهما هو نتيجة للوجود السوفيتى السابق فى «أفغانستان» وحركة المقاومة الإسلامية ضده، وتفرغ عناصرها بعد الانسحاب السوفيتى من الأراضى الأفغانية للتركيز على ضرب المصالح الأمريكية ووجودها فى الشرق الأوسط وخارجه، لذلك فإنه يعترينا كثير من الدهشة عندما نكتشف أن تنظيم «القاعدة» حاليًا أصبح من ضخامة التأثير بحيث يغطى قارات الدنيا كلها، وتمتد عملياته من «أستراليا» و«إندونسيا» شرقًا إلى الأمريكتين غربًا مرورًا بدول الشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية، ويثور دائمًا التساؤل كيف تضخم هذا التنظيم بهذه الصورة وهل هناك مبالغة فى تصوير حجمه والتهويل من قوته وفعاليته كمبرر للقيام بعملية مطاردة دولية للإرهاب وعناصره فى كل مكان، أم أننا ما زلنا نستهين بقدرات ذلك التنظيم وإمكاناته؟ إن الأمر فى ظنى يحتاج إلى مناقشة الأبعاد التالية :

أولاً: إن صورة الإسلام أو لعلى أقول صورة المسلمين حاليًا قد جرى اختزالها فى شخصية تنظيم «القاعدة»، وأصبح غير المسلمين فى الشرق والغرب يرون الإسلام والمسلمين من خلال منظور يربطهم بالإرهاب ويتجسد بشكل مباشر فى تنظيم «القاعدة»، وذلك يوضح إلى أى حد تبدو جناية ذلك التنظيم على الصورة المعاصرة للإسلام والمسلمين.

ثانيًا : إننا ندهش لنجاح خطوط الاتصال بين عناصر ذلك التنظيم أفقية أو عمودية أو عنقودية، ومن خلال الخلايا النشطة أو النائمة رغم تكثيف جهود أجهزة الاستخبارات الغربية وفى مقدمتها الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية، وهو أمر يوحى بأن تنظيم «القاعدة» قد أصبح على ما يبدو خارج السيطرة رغم كل الجهود التى تحتشد ضده والإمكانات التى تواجهه .

ثالثًا : إن تنظيم «القاعدة» لم يعد يفرق فى أهدافه بين مسلم وغير مسلم، وبدت غايته الحقيقية هى ضرب المصالح الأمريكية وترويع الأنظمة فى عدد من الدول العربية والإسلامية وتخويف الوجود الأجنبى فى عدد آخر من مراكز تواجده وتأثيره، فضلاً عن استهدافه لمواقع معينة ترتبط بخططه القصيرة والبعيدة .

رابعًا : إن ما جرى فى العراق قد خلق مركز جاذبية شديدة لعناصر القاعدة وأتاح لها مسرحًا للعمليات وبؤرة لممارسة أعمالها بصورة لم تكن متاحة من قبل، ولذلك فنحن نعتقد أن التصعيد فى أعمال العنف الذى يمارسه تنظيم «القاعدة» قد ارتبط طرديًا مع وصول الوجود الأجنبى إلى العراق، حتى اختلط الحابل بالنابل ولم نعد نعرف إن كان «بن لادن» حيًا أو ميتًا وهل «الظواهرى» فى أفغانستان أم باكستان وكيف يظل «الزرقاوى» حاليًا داخل العراق فى ظل الوجود العسكرى والاستخبارات الأمريكية هناك؟! .

خامسًا : لقد عبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور «محمد البرادعى» عن مخاوفه من وصول «اليورانيوم المخصب» إلى أيدى المتطرفين، وهو ما يعنى حيازة تنظيم «القاعدة» وأشباهه لسلاح نووى ينقل الصراعات نقلة نوعية لم نكن نتوقعها من قبل، وقد يكون بداية لكوارث حقيقية .

سادسًا : إن الحديث عن عناصر ذلك التنظيم من نشأته ونموه واستفحال أمره هو أمر ما زال حتى هذه اللحظة غامضًا ومبهمًا، فنحن لا ندرى إن كان الميلاد الحقيقى له مرتبطًا فقط بالمقاومة ضد الوجود الشيوعى فى أفغانستان وبدعم قوى ومباركة كاملة من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإسلامية، أم أن الأمر يتجاوز ذلك؟ حيث يبدو تنظيم «القاعدة» أحيانًا وكأنه جزر منعزلة تربط بينها الأهداف والغايات، ولكن لا يوجد بينها تنسيق مستمر والمطلوب فقط هو توجيه الضربات فى كل مكان، مع إطلاق حرب نفسية تتمثل فى شرائط مسجلة تبعث بها قيادة التنظيم بين الحين والآخر وهى التى ما زالت مصداقيتها محل جدل حتى الآن .

سابعًا: إن محاولة إيجاد صلة فكرية بين الجماعات الإسلامية الأخرى مثل «الجهاد» و«التكفير والهجرة» و«حزب التحرير الإسلامى» بل وجماعة «الإخوان المسلمين» ذاتها باعتبارها التنظيم الأم وبين تنظيم «القاعدة» من الناحية النظرية على الأقل لا تبدو أمراً سهل الإثبات، بل إن القاعدة تنظيم ولد وترعرع فى ظل ظروف معينة تختلف من حيث النشأة والتطور عن غيره من التنظيمات الإسلامية الأخرى حتى وإن تشابه بعضها فى الغايات والأساليب، كذلك فإن إثبات علاقة بين تنظيم «القاعدة» والنظام العراقى السابق أمر لم يتأكد حتى هذه اللحظة رغم كل المحاولات لإثباتها، بسبب ما يحققه ذلك من أهداف سياسية تبرر الحرب على العراق، كما أن كل اللقاءات التى جرى رصدها بين عناصر من «القاعدة» والنظام العراقى السابق كانت أقرب إلى الاستنتاجات منها إلى المعلومات.

ثامنًا: إن تنظيم «القاعدة» يضم أشتاتًا من عرب وآسيويين وغيرهما من المناطق الإسلامية الأخرى، بل إننى أضيف إلى ذلك أن هناك عناصر مساعدة قد لا تكون منتمية إلى الإسلام بالضرورة لكنها تلتقى مع أفكار التنظيم فى عداء الولايات المتحدة الأمريكية وتعقب مصالحها كل لأسبابه ومبرراته، وقد تختلف الأساليب ولكن تتوحد الأهداف.

تاسعًا: إن مصير «بن لادن» نفسه لا يزال موضع شك، وليس هناك من يجزم بشكل قاطع أنه ما زال حيًا ويقود هذا التنظيم الضخم فى هذه الظروف المعقدة، بل إن الأمر يتجاوز ذلك بكثير برغم شرائط التسجيل التى أشرنا إليها والتى يجرى الدفع بها من وقت لآخر لأسباب قد يكون الهدف منها التمويه أو حتى التضليل.

عاشراً: إن أصابع الاتهام تشير تلقائيًا إلى تنظيم «القاعدة» عند وقوع حدث إرهابى فى أى مكان من العالم، وهو أمر يوحى بأن قدرات ذلك التنظيم ضخمة، وأن التهويل من شأنها هو رد فعل للتهوين من قدرها فى السنوات التى سبقت حادث «نيويورك وواشنطن» منذ سنوات قليلة.

.. خلاصة ما أريد أن أذهب إليه من هذه السطور هو أن أعبر عن الحيرة التى نشعر بها أحيانًا أمام تنظيم «القاعدة» من حيث الحجم والقدرات والفاعلية، فهو يبدو أحيانًا وكأنه يطول بذراعيه كل مكان فى العالم، ويبدو أحيانًا أخرى وكأنه عفريت جرى إطلاقه من القمقم ولم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة عليه، فأصبح حلفاء الأمس

أعداء اليوم، وفى ظنى أن المسلمين مطالبون بالتدقيق فى المعلومات المتاحة عن ذلك التنظيم؛ لأن تشويه صورة الإسلام وفتح ملفات للعداء وإيقاظ الفتن النائمة كلها أمور أضرت بالعالمين الإسلامى والعربى بشكل غير مسبوق، وتركت رواسب عنيفة فى العلاقة بيننا وبين الغرب، وأعطت مبرراً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للقيام بعمليات تمشيط فى كثير من دول العالم الإسلامى بحثًا عن الخلايا اليقظة أو النائمة، ولا شك أن الغموض الذى يحيط بتنظيم «القاعدة» والروايات التى تحاك حوله تحتاج هى الأخرى إلى عملية تمحيص تضع ذلك التنظيم فى حجمه الطبيعى وتدرس مستقبله على ضوء المصالح العليا للمجتمع الإنسانى وتحول دون تشويه صورة المسلمين بغير حق، وليس من شك فى أن السنوات القادمة سوف تكشف من الحقائق ما يثير الدهشة ويجيب على كثير من التساؤلات المطروحة ويضع تنظيم «القاعدة» فى إطاره الحقيقى دون تهويل له أو تهوين منه.

رحلة إلى المستقبل

التنبؤ عند دراسة الظواهر الاجتماعية عملية محفوفة بالمخاطر وتزداد صعوبة وتعقيداً إذا كان الأمر يتصل بالظاهرة السياسية لأنه من العسير أن نستشرف المستقبل بوضوح أو أن نحدد مسار الأحداث بدقة لأن كل الظواهر التى تتصل بالإنسان لا تبدو يسيرة الفهم مضمونة النتائج عند تحليلها، فالنفس البشرية معقدة وأصحاب القرار هم بشر فى النهاية يؤثرون ويتأثرون ويستجيبون ويرفضون، لذلك فإن محاولة ارتياد المستقبل لا تبدو أمراً سهلاً مثلما هو الحال فى العلوم التطبيقية التى يمكن أن تصل فيها دقة التنبؤات إلى ما يقارب 99%، ونحن ننتمى إلى أمة عريقة تحمل على كاهلها تراثًا ضخمًا وركامًا ثقيلاً من القيم والتقاليد والأفكار أيضًا، والأمم القديمة بهذا المعنى تعانى أكثر من غيرها لأنها لا تبدأ من فراغ، إذ لديها مخزون حضارى تستمد منه وعمق إنسانى ترتد إليه عند اللزوم، لذلك فإن عمليات التحول تكون صعبة، كما يبدو الإصلاح محاولة معقدة وعملية مركبة فى ذات الوقت.

ولقد عانى الشرق الأوسط فى العقود الأخيرة من الخلط المتعمد بين السياسة والدين، ففى منطقة هى مهبط الأديان وأرض الرسالات تلونت الصراعات بلون دينى فارتدت مسوح القديسين ورفعت الصلبان لإنقاذ الأماكن المقدسة فى العصور الوسطى، ثم ارتدت عمامة الإسلام وادثرت بعباءته فى العصور الحديثة، ولا عجب فهى المنطقة التى اكتشف فيها «الإسكندر الأكبر» أهمية الإله «آمون» عند المصريين فنصب نفسه ابنًا له، وعاود «نابليون» نفس الاهتمام مع مصر المسلمة فى حملته الفرنسية مع نهاية القرن الثامن عشر، وسوف نلاحظ أن تاريخ الشرق الأوسط ـ بمفهومه الذى نعرفه نحن ـ حافل بالفرص الضائعة والمخاوف الفكرية والثقافية التى عطلت التنمية وأخرت الديمقراطية.. وسوف نعالج فى السطور القادمة ما نراه مكملاً لملامح رؤيتنا المستقبلية على النحو التالى:

أولاً: يجب أن نعترف أن هذه واحدة من أصعب اللحظات فى تاريخ المنطقة كلها بل وربما العالم بأسره، حيث الفوضى السياسية هى القانون السائد، فقد تبدلت خريطة القوى وتداخلت بشكل ملحوظ، فلم يعد سهلاً اكتشاف الخطوط الفاصلة بين الاتجاهات والكتل مثلما كان الأمر فى سنوات الحرب الباردة، وإزاء هذه الصورة المضطربة لعالم لم يعد يعرف إلا لغة العنف ولا يتعامل إلا بالسلاح اتسعت الهوة بين الأطراف وبلغت الأحقاد درجة عالية وتمكنت الكراهية من الطرفين بشكل غير مسبوق، إزاء ذلك كله فإن الأمر يزداد صعوبة وتعقيداً.

ثانيًا: إن الإصلاح شعار نرفعه جميعًا وبغير استثناء وهناك من يبعثون بإشارات ملزمة تحاول جعل الإصلاح مطلبًا خارجيًا بينما هو فى الحقيقة ضرورة داخلية بالدرجة الأولى، وما زال الإصلاح شعاراً يردده الجميع ويصادر به كل طرف على وجهة نظر الطرف الآخر، كما أن الحرية لا تزال فى مهدها، أما الديمقراطية فالطريق أمامها طويل، فضلاً عن أن حقوق الإنسان التى كانت حلمًا قد أصبحت وهمًا بعد جرائم سجن «أبى غريب» والتى مارستها جنود القوة العظمى التى كان يفترض أن تكون هى منار الحريات وحصن حقوق الإنسان.

ثالثًا: سوف يظل المثلث الذهبى بزواياه الثلاث وهى التعليم والثقافة والتكنولوجيا هم عناصر التحكم فى المستقبل وتحديد ملامح الرؤية نحوه، فالتعليم أولاً هو بوابة المستقبل ولن ترتفع أمة بغير ارتفاع مستوى التعليم فيها، كما أن وجود آلية رسمية محايدة للحكم على درجة كفاءته وضمان مستواه سوف تظل هدفًا تسعى إليه النظم فى كل الظروف، أما الثقافة فهى سلوك الحياة اليومية ولغة الفكر السائد وروح المجتمع وتقاليده وقيمه، لذلك فالتبشير بها وترشيدها والقدرة على إعطائها جاذبية وقبولاً أمام الأجيال الجديدة هى أمر هام، أما التكنولوجيا الناتجة عن التزاوج بين العلم والصناعة فيجب أن تكون هدفًا لا حياد عنه ولا خروج عليه، إذ إن توطينها يحقق الاستقلال الصحيح للإرادة الوطنية.

رابعًا: إن المواجهة العادلة للعلاقة بين الدين والسياسة تبدو أمرًا لا محيص عنه، إذ إن المعادلة الصعبة والناجمة عن تسييس الدين أو تديين السياسة تبدو حتى الآن واحدة من المفاتيح الهامة للمستقبل، وكل محاولة للدوران حول المشكلة والالتفاف عليها لن تجدى فتيلاً، إذ لابد من الوصول إلى صيغة تجعل الحضارة العربية الإسلامية نموذجًا يتكيف مع

روح العصر وطبيعته، أما استمرار المواجهة المكتومة بينها وبين الغرب فإنها سوف تفتح بابًا للتطرف والعنف والاضطراب لا يمكن إغلاقه خصوصًا وأن الإسلام يملك شريعة ثرية وفكرًا مستنيرًا، كما أنه لا يعرف فى جوهره الحقيقى التعصب بل يعطى مساحة كافية للتسامح، كما يعرف التعايش المشترك والحس الإنسانى الواحد.

خامسًا: إن مشكلة المشكلات هى النظرة الجزئية التى ننظر بها إلى المستقبل ونتعامل من خلالها مع التفاصيل دون الإلمام بالصورة الكاملة، وهذا عيب نتصف به نحن العرب، إذ إننا لا نتناول الأمور من منظور شامل بل نكتفى بتجزئة المواقف والاستغراق فى الفرعيات مع غياب الرؤية وافتقاد الموضوعية، وليست هذه مسألة نظرية أو منهجية إنما هى تمثل صلب التفكير العربى وتقف وراء الكثير من أخطائه وعثراته، فالعقل العربى يحتاج إلى إعادة برمجة تجعله عربيًا وإنسانيًا فى نفس الوقت، وإسلاميًا وعصريًا فى آن واحد لأنه يتعين علينا أن نعترف بحالة الازدواج التى نعانى منها والنظرة الممزقة التى نتعامل بها.

.. هذه بعض ملاحظات سريعة لما نراه فى الأفق القريب وإن كنا نعتقد أن هناك عناصر أخرى حاكمة يتوقف عليها المضى بخطوات ثابتة نحو المستقبل، فنحن نعيش فى منطقة ملتهبة والعنف فيها صاحب اليد العليا وصوت العقل يبدو ضعيفًا وخافتًا، لذلك فإننا نرى أن كل محاولة لفهم المستقبل يجب أن تقوم على أسس موضوعية تستوعب طموحات الأجيال الجديدة وتلبى احتياجاتها، ولعل أخطر ما يمكن أن يواجهنا على طريق المستقبل هو واحد من ثلاث:

(1) أن نظل نردد شعارات الإصلاح حتى يتم تفريغها من مضمونها وتصبح بلا معنى وهذا ليس أمرًا جديدا علينا، فقد طرقنا كل الأبواب ورفعنا جميع الشعارات وكانت المشكلة دائمًا أننا لا نكمل المسيرة وإذا أكملناها فإننا نفعل ذلك بأداء سقيم وشطحات حمقاء، ولقد لاحظت أن شعار الإصلاح العربى قد بدأ يجرى إجهاضه نتيجة تداول مستمر دون مضمون واضح، بل لقد وقف العرب أمام الشعار رافضين لأنه يأتيهم من الخارج بينما الأدعى والأوفق هو أن ينخرطوا فى عملية الإصلاح ويواصلوا ما بدأته بعض الدول فى ذلك النهج حتى يثبتوا للآخر أن الإصلاح ابن شرعى للبيئة العربية والعقل المسلم ويحرقوا عليه كل أساليب الالتفاف وحملات التشويه.

(2) إن أخطر ما يتهدد المستقبل هو الانسياق وراء الطموحات العالية دون النظر إلى

الإمكانات الحقيقية، خصوصًا وأننا أمة أساءت توظيف مواردها واستخدام إمكاناتها وأصيبت بحالة من العجز والإحباط الذى يبدو سائدًا من المشرق إلى المغرب. . ليتنا نفعل ما يفعله اليابانيون فى آسيا عندما يلقنون الأجيال الجديدة أنهم لا يملكون شيئًا وأن بلادهم شحيحة الموارد ليس فيها إلا السمك واللؤلؤ، ولكن لديها العقل اليابانى الخارق الذى صنع معجزة القرن العشرين وخرج من دائرة التخلف والفقر بالاهتمام بالتصنيع وتطوير التكنولوجيا ومحاكاة التقدم، والسويسريون يفعلون نفس الشىء فى أوروبا عندما يزرعون فى ذهن الأجيال الجديدة أن بلادهم فقيرة الموارد، ولكنها تملك كفاءة العقل البشرى المتميز ومهارة اليد العاملة الدقيقة والمدربة، فأين نحن من تلك الأمم التى حزمت أمرها، وأحالت نقاط ضعفها إلى قوة، وأسباب النقص لديها إلى دفعة نحو الأمام؟

(3) يمكن أن يصيبنا على الجانب الآخر شعور عميق بالإحباط وتستبد بنا درجة عالية من اليأس نتيجة الاستغراق فى جلد الذات والإحساس بالتهميش وافتقاد البوصلة الصحيحة للتوجه السليم، فمثلما كانت الطموحات العالية مشكلة فإن الإحباطات الشديدة مشكلة أيضًا، ولا يوجد حل لذلك إلا بالخطوات الثابتة نحو الإصلاح وفقًا لإيقاع العصر دون تردد أو ارتباك، فالتغيير والإصلاح والحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان كلها مفردات يصعب الإقلال منها أو الاستغناء عن أحدها.

. . إننا نتطلع إلى مستقبل نريده مخرجًا من النفق المظلم، وطريقًا للأمل الحقيقى بدلاً من ترديد الصيحات الجوفاء والعبارات المكررة، التى لم تعد متوافقة مع الظروف التى تحيط بنا والتحديات التى تواجهنا والمخاطر التى تنتظرنا.

باريس وبرلين.. ندوة ومحاضرة

أمضيت وقتا متنقلاً بين العاصمة الفرنسية «باريس» منتهيًا بالعاصمة الألمانية «برلين» مرورًا بمدن «فرانكفورت» و«هايدنبرج» و«شتوتجارت» و«درسدن»، فقد ذهبت إلى فرنسا للمشاركة فى ندوة عن العلاقات الأوروبية العربية نظمها معهد العالم العربى فى «باريس» بمشاركة مع مؤسسة الفكر العربى، حيث كنت المتحدث الأول فى الجلسة الافتتاحية لندوة تتابعت أعمالها على مدار يومين كاملين مزدحمين بالأسماء الفرنسية والعربية المرموقة من أمثال السيدين «فيدرين» و«شليرت» وكلاهما وزير خارجية فرنسى سابق ود. «بطرس غالى» أمين عام الأمم المتحدة السابق وغيرهم من الأسماء اللامعة من المصريين والفرنسيين والعرب المقيمين فى «باريس»، أما زيارتى لألمانيا فقد كانت ضمن وفد برلمانى برئاسة رئيس مجلس الشعب، والذى يهمنى فى تلك الزيارة ليس هو فقط النشاط البرلمانى المكثف الذى قام به رئيس الوفد وأعضاؤه فليس هنا مجاله، ولكن الذى يعنينى هو تلك المحاضرة القيمة التى ألقاها العالم المصرى الأصل الأمريكى الجنسية والحائز على جائزة «نوبل» «أحمد زويل» تحت عنوان «المجتمع والعلم فى القرن الواحد العشرين»، حيث استضافته جامعة هيومبولد Humboldt العريقة ليكون ضيفها فى المحاضرة التذكارية السنوية وسط جمع حاشد من العلماء وأساتذة تلك الجامعة وطلابها، وقد اتصل بى الدكتور «زويل» هاتفيًا قبل وصوله إلى «ألمانيا» - وهو زميل دراسة بمدينة دمنهور فى نهاية الخمسينيات - ليزجى إلىّ التهنئة لحصولى على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية هذا العام، ولم يكن يعلم أننى موجود فى «برلين» فدعانى لمحاضرته التى ذهبت إليها برفقة سفير مصر فى «ألمانيا».

ويهمنى هنا أن أقدم للقارئ خلاصة هاتين المناسبتين الثقافيتين فى كل من ندوة «باريس» ومحاضرة «برلين» واللتين أعتبرتهما تعويضًا لغيابى عن المؤتمر الكبير الذى دعا إليه وزير الثقافة فى مصر ونظمته أمانة المجلس الأعلى للثقافة بعد أن شاركت فى لجنته التحضيرية، وبقدر ضيقى لحرمانى من حضور ذلك المؤتمر الهام كان ارتياحى للطابع الثقافى والسياسى الذى اقترنت به رحلتى الأوروبية الأخيرة.

نـدوة باريـــس

تركزت تلك الندوة الباريسية فى عاصمة النور حول العلاقات العربية الأوروبية واتسمت بقدر كبير من الصراحة والوضوح، ولقد تحدثت فى الجلسة الافتتاحية عن الجذور التاريخية والروابط الثقافية التى لعب فيها البحر المتوسط - بحيرة الحضارات القديمة - دوراً مؤثراً، حتى أن مدينة الإسكندرية المصرية تجسد وحدها رمزاً للتداخل القوى والتفاعل المستمر بين حضارات شمال المتوسط وجنوبه وتعكس درجة التقارب الثقافى بينها، بل إن ميلاد الدولة المصرية الحديثة قد ارتبط بحدث أوروبى كبير - بغض النظر عن تقييمنا له - وهو الحملة الفرنسية على مصر التى لم تكن حملة عسكرية فقط، ولكن كانت ذات أثر حضارى وتنويرى وثقافى على نحو أحدث صدمة كبرى فى الوجدان المصرى، فأيقظه من سبات العصر المملوكى، بل ودفعه نحو الاستقلال النسبى عن الحكم العثمانى بظهور «محمد على» مؤسس «مصر الحديثة»، ولقد أجبت أثناء الندوة على عدد من الأسئلة من بينها ما طرحه السفير الفرنسى - المصرى النشأة - «إيريك لولو» حول الخيار العربى بين أوروبا وأمريكا، حيث يشيع الأوروبيون أحياناً أن العرب القوا بكل أوراقهم فى الحوزة الأمريكية وقللوا دائماً من جدوى الدور الأوروبى، بينما الأمر فى ظنى غير ذلك فالأوروبيون أنفسهم هم الذين يكررون دائماً على الصعيد الرسمى - حكومياً وبرلمانياً - أنهم لا يستطيعون أن يكونوا بديلاً للدور الأمريكى، كما أنهم يدركون أيضاً أن إسرائيل لا ترحب بهم طرفاً فى التسوية السلمية وإن كان دورهم الأخير فى «الرباعية» يعطى بعض الأمل لدور أوروبى أكثر فاعلية، وعندما تحدثت السفيرة الفلسطينية لدى فرنسا السيدة «ليلى شهيد» عن المخاوف من محاولة بعض الدوائر الغربية أو الأمريكية تحديداً إحداث تصنيف دينى لأطراف الصراع فى الشرق الأوسط، علقت مؤكداً وجهة نظرها بأن المصالح وحدها هى التى تحكم توجهات القوى الكبرى، فالولايات المتحدة الأمريكية ضربت - تحت مظلة الأطلنطى - الدولة الصربية التى تنتمى للكنيسة المسيحية الأرثوذكسية دفاعاً عن أغلبية مسلمة فى إقليم «كوسوفا»، فالعبرة بالإجابة عن السؤال المقلق دائماً وهو أين ترى القوى الكبرى مصالحها؟ ثم جرى حديث مستفيض بعد ذلك عن الجاليات الإسلامية فى دول الاتحاد الأوروبى والمصاعب التى تكتنف عملية الاندماج الاجتماعى والانصهار السكانى فى إطار الثقافة الغربية الأوروبية، بدءاً من الأتراك فى ألمانيا إلى الباكستانيين والهنود المسلمين فى بريطانيا إلى عرب شمال

إفريقيا فى فرنسا، وقد تحدث الدكتور «بطرس غالى» فى الجلسة الختامية عن احتمالات التغيير فى السياسة الأمريكية والأمل المحفوف بالحذر فى الخروج من المأزق الحالى فى الشرق الأوسط، ولقد اتسمت الندوة فى مجملها بدرجة عالية من الصراحة والوضوح، حتى أن أستاذة مرموقة من كلية الاقتصاد فى جامعة القاهرة وجهت انتقاداً مباشراً للجانب الأوروبى الذى يريد أن يقصر الحوار مع دول جنوب المتوسط على قضية الهجرة والاستيعاب السكانى وحدهما، وكأنه يحاول أن يحل مشكلاته الأوروبية دون أن يعطى ذات الأهمية لقضايا الأمن والسلام فى الشرق الأوسط.

محاضرة برلين

إننى أظن مخلصًا أن مصر لم تستفد من عالم الفيزياء والكيمياء معًا «أحمد زويل» بالصورة الواجبة والمتوقعة، وبغض النظر عن تقييمنا للمشكلات التى اعترضته فى وطنه والانتقادات التى وجهت إليه أيضًا إلا أن «زويل» يبقى فى ضميرى منصة عالية يمكن أن يطل منها الوطن المصرى على العلم والتكنولوجيا المعاصرين، ولقد شهدت درجة الحفاوة التى استقبلته بها الجامعة الألمانية فى «برلين» وكنت قلقًا أن تكون المحاضرة علمية بحتة تحرمنى متعة المتابعة والحوار، ولكن المفاجأة هى أن محاضرة الدكتور «زويل» كانت مزيجًا رائعًا من الفكر والفلسفة وتوليفة فريدة من العلوم الاجتماعية والتطبيقية معًا، فلقد تطرق إلى تاريخ العلم وتطور الأفكار، وبدا مزهواً بوطنه الأصلى وهو يشير إلى دور المصريين القدماء بل والعرب بعدهم من حيث إسهامهم فى حضارة العصر حتى استأثر «ابن الهيثم» بقدر من التكريم فى محاضرة العالم المصرى، ولعلى أوجز فى السطور القادمة أهم ملامح المحاضرة القيمة التى ذكرتنى بما حدثنى به سفيرنا فى الهند أثناء زيارة أخيرة لنيودلهى عن روعة محاضرة أخرى ألقاها الدكتور «زويل» وسط ألفين من علماء الهند البارزين وباحثيها المرموقين، الأمر الذى أغرانى بأن أحاور د. «زويل» أثناء محاضرته الألمانية، مؤكداً أمام الحضور على أن البحث العلمى هو انعكاس لإرادة سياسية بالدرجة الأولى، كما أن عملية التقدم هى نتاج لعملية أخرى تسبقها وهى تعبئة الموارد البشرية والطبيعية وفقًا لرؤية مستقبلية واضحة، ويبقى الآن أن أشير إلى بعض الأفكار الرئيسية التى جاءت فى ثنايا محاضرة العالم المصرى:

(1) إن الإرادة السياسية هى بحق المفتاح الحقيقى لاجتياز بوابة العصر، فالكل ما زال يذكر صيحة الرئيس الأمريكى الراحل «جون كيندى» التاريخية عندما قال «فلنذهب إلى القمر» إيذانًا ببدء عصر الفضاء أمام الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تشكيل القاعدة العلمية تمثل البداية الطبيعية للتعبير عن تلك الإرادة، إذ إنه لا علم بدون علماء، ولا بحث بدون كوادر راغبة وقادرة فى ذات الوقت.

(2) إن مجالات البحث العلمى القادمة أوسع بكثير مما كنا نظن، فهى لا تقف عند حدود الطاقة المستمدة من البترول وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، ولكنها تتجاوز ذلك إلى التعامل السريع مع المشكلات القادمة أمام البشر، إذ تمثل ندرة المياه أزمة القرن الحادى والعشرين مثلما كان البترول هو أزمة القرن الذى سبقه، كما ركز المحاضر العالم على أهمية أبحاث «الكيمياء الحيوية» وإسهامها المنتظر فى توفير الغذاء للأجيال القادمة، كما أشار أيضًا إلى التحدى الذى يمثله تدنى مستوى المعيشة لكثير من الشعوب خصوصًا فى أفريقيا وما يجلبه ذلك من أمراض جديدة وكوارث مكررة.

(3) أشار د. «زويل» إلى مسئولية الدول المتقدمة تجاه الدول الأقل اهتمامًا بالبحث العلمى بسبب نقص الكوادر العلمية الناجم عن سوء النظم التعليمية أو فقر الموارد وندرة الإمكانيات، فأشار إلى ضرورة تصدير الأفكار الجديدة والاهتمام بالتدريب المهنى بدلاً من تصدير السلع وتقديم المعونات منطلقًا من المثل الصينى الشهير «بدلاً من أن تعطينى سمكة، علمنى الصيد».

. . إن محاضرة «برلين» العلمية لم تكن بعيدة عن ندوة «باريس» السياسية، فالفارق بينهما أن المحاضرة كانت ارتيادًا للمجهول واستشرافًا للمستقبل، إلا أنها كانت تمس بين حين وآخر بعض المقومات السياسية وفى مقدمتها عنصر الإرادة، كما أن ندوة «باريس» هى الأخرى قد تطرقت إلى موضوعات الدعم الاقتصادى والتعاون الإقليمى وأهمية رفع مستوى المعيشة والارتقاء بحياة شعوب المنطقة بغير استثناء، لأنه قد ثبت للجميع أن الفقر يمثل بؤرة ملتهبة تنطلق منها مشكلات التطرف والعنف والإرهاب، وهو يصنع أيضًا البيئة الحاضنة لكل أسباب الجهل والتخلف والعدوان.

ملكيات دستورية وجمهوريات رئاسية

إذا كان العالم العربى مشغولاً بإصلاح نظمه السياسية وإجراء تغييرات فى هياكل الحكم، فإن الأمر يقتضى مناقشة صريحة للتطورات التى طرأت فى النصف الثانى من القرن الماضى منذ قيام الثورة المصرية فى يوليو (تموز) 1952 عندما انقسم العالم العربى فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ما بين أنظمة تقليدية بحكم تكوينها القبلى وتاريخها السياسى، ونظم تقدمية بمنطق الانقلاب العسكرى وتبنى أفكار اشتراكية، كما لعب الصراع العربى الإسرائيلى دوراً واضحًا فى المزايدة القومية بين هذه النظم المختلفة، ولكن ظل التساؤل مطروحًا أى الأنظمة أوفق للدول العربية الملكية الدستورية أم الجمهورية الديمقراطية؟ والإجابة على هذا التساؤل الافتراضى الكبير تدعونا إلى التطرق للنقاط التالية:

أولاً: إن نشوء الدولة العربية جاء تاليًا للدولة الدينية التى تكونت فى ظل الخلافة الإسلامية، وبالتالى كان الإطار الوطنى الجديد للدولة مرحلة متقدمة لا يمكن الإقلال من قيمتها، وقد اختلفت مراحل التطور ودرجاته من قطر عربى إلى آخر وفقًا لطبيعة الوجود الأجنبى فيه ونوعية الاحتلال له، كما أن هناك ظروفًا تاريخية حكمت إلى حد كبير تركيبة الحكم وشخصية الدولة، فمصر الفرعونية مجتمع نهرى قديم والمملكة العربية السعودية هى حصاد جهود الموحد الكبير الملك «عبد العزيز» الذى قام بحركة وحدوية ناجحة جمعت أطراف الجزيرة العربية فى الدولة السعودية، ولكل دولة عربية خصوصية مماثلة فى نشأتها وتطورها حيث ينتهى بها المطاف إلى مملكة أو جمهورية أو إمارة أو سلطنة، والفارق بينها يتحدد أساسًا فى طبيعة الحكم من حيث وراثته ودرجة انفتاحه وأدوات التغيير فيه.

ثانيًا: إن المتأمل فى الأنظمة العربية يجد تشابهًا كبيراً بينها برغم اختلافاتها وتنوعها، فالجمهوريات العربية تنحو نحواً (آسيويًا) من حيث احتمالات التوارث العائلى، فعندما

لقى الرئيس العراقى الراحل «عبد السلام عارف» مصرعه فى حادث طائرة تولى أخوه «عبد الرحمن عارف» الرئاسة من بعده، وعندما رحل الرئيس «حافظ الأسد» تولى ابنه الدكتور «بشار» الرئاسة من بعده، وهناك مشروعات معلنة أو مكتومة لوراثة الحكم فى عدد من الجمهوريات العربية، وليس ذلك أمرًا جديدًا فعائلة «نهرو» حكمت فى الجمهورية الهندية، والسيدة «باندرانيكة» تولت الحكم بعد زوجها فى «سيريلانكا» و«بنظير» ابنة «ذو الفقار على بوتو» فى «باكستان»، وابنة الشيخ «مجيب الرحمن» فى «بنجلاديش»، وأرملة رئيس «الفلبين» حكمت بعد مصرعه، إلى جانب نماذج عديدة يتركز معظمها فى القارة الآسيوية حتى أن الجمهوريات لم تعد جمهوريات بالمعنى الكامل بل طرأت عليها عوامل الوراثة، وإن كنا نعترف أنها قد أخذت فى مجملها الآسيوى شكلاً ديمقراطيًا وإجماعًا شعبيًا لا يختلف عليه أحد، ولعل نموذج «سونيا غاندى» التى عزفت عن رئاسة الحكومة الهندية رغم الضغوط الشعبية من حزبها الفائز فى الانتخابات ما يعتبر تأكيدًا لتلك الحقيقة.

ثالثًا: إن هناك نظرية ترى أن النظام الملكى الدستورى يمثل نموذجًا أفضل من سواه بمنطق سهولة انتقال السلطة وإعداد الملك الجديد فى مرحلة ولاية العهد، على أن تكون الملكية على الطراز البريطانى الذى يملك فيه التاج ولا يحكم، ويتميز ذلك النظام بالتقاليد الثابتة والمراسم الواضحة، ولا نكاد نجد مثيلاً لذلك فى العالم العربى، وإن كنا نعترف أن بعض الملكيات الدستورية قد اقتربت منه إلى حد ما.

رابعًا: يظل النظام الجمهورى تعبيراً عن تيار عصرى يسمح بحكم الجماهير ويعطى فرصة الصعود من قاع المجتمع إلى أرفع موقع فى البلاد، وإن كان ذلك يبدو نظريًا فقط فى الأنظمة العسكرية أو شبه العسكرية، ولكن الجمهوريات فى النهاية هى تعبير ديمقراطى - أو هكذا يجب أن تكون - إلا أنها تسقط أحيانًا فى قبضة الديكتاتورية لظروف تاريخية وعوامل داخلية.

خامسًا: ليست العبرة بكون النظام ملكيًا أو جمهوريًا بقدر ما هى الإجابة عن التساؤل هل النظام ديمقراطى حقيقى يعطى مساحة واسعة للمشاركة السياسية ويحترم حقوق الإنسان ويسود فيه القانون أم لا؟ فبريطانيا وفرنسا دولتان متقاربتان فى درجة التقدم والنمو وإحداهما ملكية دستورية والثانية جمهورية رئاسية، كذلك فإن الفارق بين النظام

البرلمانى والنظام السياسى يضيف عاملاً هامًا يدور حول صلاحيات الرئيس أو الملك بغض النظر عن طبيعة النظام، فالهند - أكبر ديمقراطيات الدنيا - تتمتع بنظام برلمانى مستقر، تبدو فيه صلاحيات رئيس الجمهورية مراسمية رمزية، بينما يحوز رئيس الوزراء الذى يمثل الحزب الفائز فى الانتخابات البرلمانية الحرة السلطة الأولى فى البلاد، ونفس الأمر فى بريطانيا الملكية، حيث لا يتجاوز بلاط «سان جيمس» حدود «البروتوكول» العريق والجاذبية السياحية؛ لأن «صاحبة الجلالة» تملك اسميًا ولا تحكم فعليًا، فالنظام برلمانى بالدرجة الأولى، إذ يتمتع رئيس الوزراء بالصلاحيات التنفيذية الرئيسة فى الدولة.

.. إننى أريد أن أقول إن الحديث عن موجات الإصلاح المطروح فى الوطن العربى ومحنة الحكم فى عدد من الأنظمة فى المنطقة، إنما ترتبطان بالأخذ بأسباب الديمقراطية الحقيقية والإقلال من دور الفرد وتوسيع قاعدة المشاركة وتمثيل كافة القوى الموجودة فى الشارع السياسى، مع التركيز على مبدأ أن الأمة هى مصدر السلطات بصورة تؤدى إلى التداول المنتظم للحكم ودوران النخبة فى الساحة السياسية، ويجب أن نعترف أن ذلك أمر لا يبدو متاحًا فى كثير من الأقطار العربية، ولو أخذنا النموذج الإسرائيلى - برغم عنصريته وعدوانيته - إلا أنه من الناحية السياسية نظام برلمانى مستقر، يقوم على التعددية الحزبية ويتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات رمزية محدودة، بينما القرار التنفيذى الأول يبدو فى قبضة رئيس الوزراء، وعلى كل حال فإن إسرائيل ليست هى النموذج الذى يضرب به المثل لأن التركيبة هناك عقائدية أكثر منها سياسية، ولكن الذى يعنينا بالدرجة الأولى هو أن نوضح أن موجة الإصلاح الذاتى التى نتحدث عنها لابد وأن تطاول طبيعة النظم وشكل الحكم، وقد ترتفع إلى مستوى الدساتير ذاتها لتضع ضوابط جديدة لمجتمعات عصرية فى دول حديثة، ولا يمكن تأسيس ذلك إلا إذا أخذنا فى الاعتبار بثلاث ملاحظات رئيسية:

(1) إن تحديد شكل النظام السياسى ودرجة وضوحه وحيوية السلطات فيه هى أمور لازمة للدولة العصرية، ولا يمكن أن نتحدث عن نظم مختلطة تتميز بفردية القرار وغيبة الديمقراطية وضعف هيبة الدستور والخروج المستمر على القانون، كما أن ميوعة النظم بين النظامين الرئاسى والبرلمانى، فضلاً عن تكرار نسق «معاوية بن أبى سفيان» فى توريث السلطة هى كلها أمور تحتاج إلى مراجعة أمينة ونظرة موضوعية.

(2) إن الاختلاف فى درجة الانصهار الاجتماعى والاندماج الوطنى بين الأقطار العربية يمثل هو الآخر مبرراً لاختلاف النظام السياسى، فمجتمعات القبائل والعشائر تختلف عن مجتمعات الأسر والعائلات، والذين ظلموا العرب حين قالوا إن دولهم هى قبائل ترفع أعلامًا، إنما كانوا يلمحون من طرف خفى إلى تأثير القبيلة والعشيرة فى المجتمعات العربية حيث البادية والحضر والريف والمدن.

(3) تظل قضية الديمقراطية هى معيار الحكم الرشيد - ملكيًا كان أم جمهوريًا - فالعبرة دائمًا بالمناخ العام الذى تسوده الحريات وتتضاءل فيه خروقات حقوق الإنسان إلى حدها الأدنى، وليس سرًا أن المنطقة العربية هى من أكثر مناطق العالم حاجة إلى تغيير المناخ السياسى، فالقضية ليست المؤسسات فقط، ولكنها تحتاج إلى جانب الكيان المؤسسى إلى إطار فلسفى هو الذى يشكل الطقس الثقافى والاجتماعى الذى ينبع منه القرار السياسى.

. . وجدير بالذكر أن ما نقوله ليس بعيداً عن مجريات الأمور فى عالمنا العربى، فنحن نظن عن يقين أن بوابة التغيير للخروج من المأزق الراهن ترتبط أساسًا بالنقلة النوعية للأنظمة والشعوب معًا، فالنموذج العراقى الجديد - على سبيل المثال - قد يسعى إلى جمهورية برلمانية تقوم على التعددية شريطة أن يكون القرار عراقيًا بحتًا وأن يتوارى الوجود الأجنبى ليترك الشأن العراقى لأصحابه، وقد لا يكون ذلك اليوم بعيداً خصوصًا بعد ما تسلم العراقيون السلطة ولو شكليًا، وفى النهاية فإن الملكيات الدستورية والجمهوريات الرئاسية تستوى إذا حققت الحكم الرشيد، وقدمت الديمقراطية الحقيقية، وكفلت الحريات العامة.

جنوب أفريقيا.. منافس دائم

عندما وصلت إلى العاصمة النمساوية فى خريف 1995 سفيراً لبلادى، ومندوبًا مقيمًا لدى المنظمات الدولية فيها، وجدت بانتظارى مهمة عاجلة وهى ترشيح «مصر» لانتخابات مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للحصول على مقعد مؤقت لأول مرة بعد أكثر من عشرين عامًا، لاحتلالها المقعد الدائم لدولة جنوب أفريقيا، التى كانت قد خرجت من الساحة الدولية وهى ترزح تحت الحكم العنصرى وسياسة «ألابارتيد» المقيتة، فالذى حدث كان نتيجة للتحولات التى جرت فى «بريتوريا» حتى عام 1994، وعودتها مرة أخرى بعد سنوات طويلة من العزلة الإفريقية والعقاب الدولى بسبب جرائم الأقلية البيضاء الحاكمة ضد الأغلبية السوداء المقهورة.

وما زلت أذكر أن النظام الجديد فى جنوب أفريقيا قد أوفد لنا مجموعة من كوادره للتدريب فى معهد الدراسات الدبلوماسية فى القاهرة عندما كنت مديراً له (1993-1995)، ليعودوا دبلوماسيين فى خارجية جنوب أفريقيا وهى تطل على العالم بوجهها الجديد، أيامها استقبلنا جميعًا عودة «الابن الضال» إلى حضن القارة الأم، وغفرنا للنظام العنصرى خطاياه، فقد جسد «مانديلا» أسطورة رائعة جعلته بحق «غاندى أفريقيا»، ولكن الأمر فى النهاية لم يكن لصالح الدور الأفريقى لمصر على الإطلاق، وهو الدور الذى ارتكز على جهود مصرية نشطة فى الخمسينيات والستينيات وما بعدها، عندما ناصرت مصر حركات التحرر الوطنى الأفريقى حتى خرج من الفيلا رقم 5 شارع أحمد حشمت بالزمالك نصف دستة على الأقل من قادة حركات التحرير، الذين عادوا إلى بلادهم حكامًا وطنيين تحت رايات الاستقلال مع مطلع الستينيات بدعم متواصل من مصر، التى أسهمت بقدر كبير فى حركة تصفية الاستعمار التقليدى، ودعمت شقيقاتها فى شرق القارة وغربها وشمالها وجنوبها دعمًا يرتكز على محاور تحررية وتنويرية وتنموية، إلى الحد الذى أزعم معه أن رصيد مصر الأفريقى ما زال يساندها حتى الآن فى

المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية، وإذا كانت جنوب أفريقيا قد أطلت على القارة والعالم بثوبها الجديد إلا أنها تظل حبيسة تاريخها المعروف وارتباطها الوثيق بالغرب وانعدام إسهامها فى تحرير القارة وتطورها ورفع المعاناة عن شعوبها، ولا يشفع لها التقدم التكنولوجى والتفوق الاقتصادى لكى تصبح منافسًا دائمًا للدولة الرائدة فى إفريقيا وهى «مصر» التى تقف عند مدخل البوابة الشمالية الشرقية للقارة همزة وصل بينها وبين نظيرتيها من قارات العالم القديم فى آسيا وأوروبا، وإذا كانت جنوب أفريقيا قد اقتحمت كل المحافل والمنتديات وفرضت نفسها طرفًا فى سياسات القارة الإقليمية والدولية وزاحمت مصر فى كل المواقع بدءًا من المقاعد الدولية مروراً بالاتحاد الأفريقى وبرلمانه وصولاً إلى استضافة «مونديال» 2010، إلا أننى أزعم أننا لم نوظف بشكل جيد دورنا الأفريقى فى ظل التركيبة الجديدة التى وفدت على القارة، فى السنوات العشر الأخيرة، كما أننا لم نستحضر بقوة الدور المصرى فى الذاكرة الإفريقية وقبلنا درجة من درجات التراجع على صعيد القارة برغم أن رئيس مصر الحالى تولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية عدة مرات وحرص على حضور مؤتمراتها السنوية لأكثر من عقد ونصف من القرن الماضى وأسهم شخصيًا فى حل نزاعات معقدة مثل تلك التى قامت بين «الجزائر» و«المغرب» أو بين «السنغال» و«موريتانيا»، ونحن لا ننسى فضل الدكتور «بطرس بطرس غالى» فى هذا السياق عندما كان وزيراً للدولة للشئون الخارجية، كما ندرك بالمناسبة أن الأدوار الفاعلة فى القارة يجب أن تكون ذات طابع اقتصادى بالدرجة الأولى وليست تحت مظلة سياسية بالضرورة، فلقد تحررت شعوبها بل وأخذت دول كثيرة منها خصوصاً جنوب الصحراء بنظم ديمقراطية على الطراز الغربى حتى ترك عدد من رموزها مقاعد السلطة طواعية فى ظل تحول ديمقراطى من أمثال «نيريرى» و«سنجور» أو«كاوندا» و«عبده ضيوف» وغيرهم ممن سبقوا المنطقة العربية على طريق الديمقراطية، ولعلى أضع هنا بعض النقاط على مائدة البحث أمام القارئ العربى:

أولاً: إن دولة جنوب أفريقيا قد استثمرت «الكاريزما» التاريخية الهائلة لشخصية المناضل «نلسون مانديلا» ووظفتها لخدمة أهدافها وسياساتها، إذ يكفى أن يطل ذلك الزعيم الأفريقى العملاق على أى منتدى دولى أو محفل عالمى حتى تحقق دولته ما تريد رغم أنه خارج موقع السلطة، ولكن رنين اسمه العالى يظل جواز سفر للدولة العنصرية السابقة إلى كل موقع فى أى مكان.

ثانيًا: إن جنوب أفريقيا قد برعت فى اتباع سياسة إفريقية ناجحة فى منطقة الجنوب

الإفريقى وأقامت من المنظمات الإقليمية ما عزز دورها وأكد إفريقيتها حتى استطاعت منذ نهاية عصر الفصل العنصرى عام 1994 الاندماج الكامل فى القارة والتغلغل فى أعماق سياساتها والمسارعة بمواكبة النظام الدولى الجديد واحتلال مواقع هامة فيه، ولم تعد منافسًا لمصر فقط على المقعد الأفريقى الدائم فى وكالة الطاقة الذرية فى «فيينا» ولكنها سوف تكون منافسًا أقوى لها على المقعد الإفريقى الدائم فى مجلس الأمن «بنيويورك» لو تحقق ذلك الحلم.

ثالثًا: تعتمد دولة جنوب أفريقيا على قاعدة اقتصادية قوية وموارد طبيعية وبشرية ضخمة، حتى أن الإجمالى المحلى للناتج القومى لدولة جنوب أفريقيا يبلغ سنويًا 432 بليون دولار بينما يبلغ نظيره فى مصر 268 بليون دولار فقط وفقًا لإحصاءات 2002، وأنا هنا أشير إلى أرقام رسمية موثقة، ولا شك أن قدرة جنوب أفريقيا الاقتصادية قد مكنت لها من توسيع نطاق حركتها والتحول خلال سنوات قليلة لكى تصبح دولة محورية خصوصًا فى إطار التعاون الاقتصادى لبعض الجماعات الأفريقية مثل جماعة الجنوب الأفريقى للتنمية «سادك»، كذلك امتدت ذراعها لتقيم حواراً متصلاً مع الجماهيرية الليبية فى أقصى الشمال للتنسيق أو المنافسة على مقر برلمان الاتحاد الأفريقى الجديد.

رابعًا: إن أخطر ما تمارسه سياسة «بريتوريا» الجديدة هى ذلك المحور الجديد لحزام الجنوب الذى يشمل «البرازيل» و«جنوب إفريقيا» و«الهند» تمثيلاً للقارات الثلاث «أمريكا اللاتينية» و«أفريقيا» و«آسيا»، وإذا كان العرب قد عانوا أيضًا من خطايا النظام العنصرى السابق المتعاون بشدة مع إسرائيل فى المجالات الاقتصادية والعسكرية وربما النووية أيضًا قبل أن تقبل دولة جنوب أفريقيا تصفية ترسانتها النووية فى ظل إعلان القارة الإفريقية منطقة خالية من السلاح النووى، وهو ذلك الإعلان التاريخى الذى جرى توقيعه فى القاهرة برعاية من الرئيس «مبارك» فى أبريل 1996 والذى نتطلع الآن لأن يحذو الشرق الأوسط حذوها فى المستقبل القريب، وإن كانت إسرائيل هى العقبة الأولى والأخيرة على ذلك الطريق.

خامسًا: تنظر دبلوماسية جنوب أفريقيا نظرة دونية للدور المصرى فى القارة الإفريقية وتحاول أن تكون طرفًا فاعلاً ومدعومًا من الولايات المتحدة الأمريكية تدس أنفها فى مشكلات القارة وصراعاتها خصوصًا جنوب الصحراء مع تفاهم تمارسه مع كافة

التنظيمات الأخرى فى شرق القارة وغربها وجنوبها دون تفريط فى خصوصية العلاقات مع كل من «نيجيريا» و«ليبيا» التى دعمت مبادرة قائدها «القذافى» فى تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى.

. . إن ما أريد أن أصل إليه هو أن الفت النظر إلى أن الدور الأفريقى لمصر لم يعد بالسهولة واليسر الذى كان عليه منذ عقد مضى، فدولة جنوب أفريقيا تتحرك بشراهة كبيرة وطموح واسع لتطويق الدور المصرى ومحاصرته بل إنها تقوم بعملية مزايدة عليه عندما تتبنى مواقف تبدو فى ظاهرها مختلفة مع السياسة الأمريكية والغربية عمومًا، مثل إدانتها القوية للاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق ذلك لأنها تتطلع إلى دور قيادى يرث مصر على الصعيد السياسى دون الاكتفاء بالتميز الاقتصادى والتفوق التكنولوجى. . لقد انتهت تلك الأيام الخوالى التى كانت فيها مصر هى الدولة الوحيدة تقريبًا التى تملك حرية الحركة على امتداد دول القارة، فلقد تغيرت الأوضاع وشب الصغار على الطوق وظهرت كيانات إفريقية صغيرة ولكنها مؤثرة، ثم انضوت فى معظمها تحت لواء دولة جنوب أفريقيا بما تمثله من ثقل اقتصادى وتقنية عالية تبهر الأفارقة وتشد الأنظار عن مصر المتورطة فى مستنقع الشرق الأوسط بمشكلاته الضخمة وقضاياه الملحة، ولعلنا نتذكر اليوم فترة كان فيها التعاون المصرى الهندى اليوغوسلافى ركيزة تاريخية لحركة عدم الانحياز بديلاً أخلاقيًا لمحور جديد بين الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، فلكم تغيرت الدنيا وتبدلت السياسات واختلف العالم!!.

. . خلاصة القول أننا نحتاج إلى رؤية جديدة للدبلوماسية المصرية فى أفريقيا تعتمد على مقومات اقتصادية وتنموية دون الاكتفاء بدور سياسى لم يعد له تأثيره الذى كان، وعلينا أن ندرك أن جنوب أفريقيا قد أصبحت هى المنافس الدائم الذى يتعقبنا فى المحافل الدولية والمنظمات الإفريقية بل والمنتديات الرياضية.

الفصل السادس

الأمة العربية بين عصر بريجنيف وحكم سليمان

«تشيخ النظم السياسية بحكم عامل الزمن، وتترهل الحكومات وفقًا لقانون الطبيعة، ونتساءل هل ذلك هو سبب الحديث المتكرر عن دوران النخبة وتداول السلطة وتغيير القيادات؟»

الأمة العربية بين عصر بريجنيف وحكم سليمان

تشيخ النظم السياسية بحكم عامل الزمن، وتترهل الحكومات وفقًا لقانون الطبيعة، ويتساءل الناس هل ذلك هو سبب الحديث المتكرر عن دوران النخبة وتداول السلطة وتغيير القيادات؟ إن هذا التساؤل يذكرنا بعصر «ليونيد بريجنيف» فى الاتحاد السوفيتى السابق خصوصًا فى سنواته الأخيرة عندما كان يطل بجثمانه الضخم وتكوينه البشرى المرهق وابتسامته التائهة وهو يقف على قمة أحد قطبى المجتمع الدولى وقواه العظمى فى عصر الحرب الباردة، وكان الرجل فى ذلك الوقت يرصع صدره بالنياشين اللامعة ويبدو كالهيكل المحنط، بينما تجرى المياه تحت قدميه وتتدفق الأمواج حوله وتزخر بلاده بأسباب القلق وعوامل التغيير ودوافع الانتقال إلى مرحلة مختلفة تمامًا كانت تبدو بوادرها فى الأفق لمن يستشرفون المستقبل ويعرفون اتجاه الرياح القادمة، وعندما رحل «بريجنيف» بالموت الطبيعى ـ وهو أداة التغيير الوحيدة فى النظم الراكدة ـ خلفه رئيسان باهتان أمضى كل منهما سنة واحدة على قمة السلطة فى «موسكو» (تشرنينكو وأندروبوف)، ثم جاء «جورباتشوف» ليبدأ فى تنفيذ أجندة جديدة دعمها الغرب وباركها البابا «يوحنا بولس الثانى» حتى انتهى الأمر برمته بانهيار كامل للاتحاد السوفيتى كأيدلوجية ودولة فى آن واحد، وتفكك إمبراطورية «لينين» و«ستالين» فى شهور قليلة لتظهر من تحت الرماد قوى صاعدة تغير من مجرى حياة الروس بل وتغير الخريطة السياسية للعالم بأسره، ونحن العرب نتذكر أيضًا «سليمان» الملك عندما جلس مرتكزًا على عصاه وقد فارق الحياة، ولكنه ظل كذلك حتى نخر السوس العصا إذ لم يكن هناك حوله من يجرأ على إيقاظ من حسبوه نائمًا! لقد تذكرت هذه المعانى وأنا أستقبل فقيهًا دوليًا جليلاً شغل موقعًا دينيًا مرموقًا فى إحدى العواصم الأوروبية عندما التقانى مؤخرًا بالقاهرة، وأعترف أنه هو الذى أيقظ لدى هاتين الصورتين من التاريخ الحديث والتاريخ القديم، وقد كانتا قابعتين فى الذاكرة البشرية النائمة وهو الذى أغرانى بالتأمل فى مقارنتها بالوضع العربى

الراهن . لذلك فإنه يحسن أن أتجه الآن إلى تناول قضية تجديد النظم العربية ومسألة تغيير الأوضاع القومية من خلال محاور ثلاث، تبحث الأولى فى المؤسسات، وتدور الثانية حول السياسات، بينما تتطرق الثالثة إلى القيادات.

تجديد المؤسسات

لكل بلد كيانه الدستورى ونظامه السياسى وسلطاته الأساسية، ولكن تبقى هناك دائمًا قضية المؤسسات التى يعتمد عليها كل نظام فى تسيير حركته وتوجيه سياسته وتحديد رؤيته، والمؤسسات نوعان أولها حكومى وثانيها غير حكومى، ولا شك أن المجتمع المدنى المعاصر يستأثر بقدر كبير من المؤسسات العصرية بدءًا من الأحزاب السياسية ومرورًا بالنقابات المهنية ووصولاً إلى التجمعات العمالية، فضلاً عن الجمعيات الأهلية والتى تكمل فى مجموعها الدورة الطبيعية للنظم المعاصرة وهى قد تبدأ بالبرلمان والقضاء والشرطة، فضلاً عن الدور المحورى للقوات المسلحة واختلاطها بالقرار السياسى وإفراز المؤسسة العسكرية لنسبة لا بأس بها من رجال الحكم المعاصرين فى عدد من الدول العربية، كما تأتى الجامعات لتمثل هى الأخرى إضافة إيجابية لحداثة المجتمع ومستوى عصريته، والمقصود من التجديد هنا لا يعنى الخروج على القواعد القانونية أو التنكر للأعراف السياسية أو الانسلاخ عن التقاليد المهنية ولكنه يعنى تعزيز سيادة القانون وتوسيع دائرة المشاركة واستعادة الروح الأصيلة للمهن ذات التأثير فى المجتمع بحيث يصبح القاضى رفيع القيمة والمعلم مصدر ضوء والطبيب شعاع رحمة؛ لأن أسوأ ما نعانى منه فى كثير من أقطارنا العربية هو ذلك الانخفاض الواضح فى مستوى جودة الوحدة البشرية التى نسميها «إنسانًا»، فلقد قل إنتاجه وكثر حديثه وغابت رؤيته وأصبح عبئًا تاريخيًا على مجتمع يعول مواطنيه دون عطاء من أفراده أو انتماء لدى أبنائه.

مراجعة السياسات

التعليم سياسة والصحة سياسة والثقافة سياسة والتحول الاقتصادى سياسة، بل إن الإصلاح السياسى والدستورى أيضًا هما نوع من السياسة لأنها تعنى كلها أسلوبًا فى التعامل مع مفردات الحياة على المدى القصير والمدى الطويل فى المجتمعات العربية

المختلفة، بل إن السياسة التشريعية هى جزء لا ينفصل من روح التغيير وآلياته، فالسياسات هنا ذات معنى واسع يحتوى فى إطاره الاستراتيجيات بعيدة المدى والإجراءات محدودة التأثير، ولا يمكن الفصل بين تطوير المؤسسات وتحديث السياسات لأن الإطار المؤسسى يعتمد بالضرورة على أساس فلسفى، والأخير ينعكس فى صورة حزمة من القرارات تعكس الروح الجديدة والرؤى المتطورة وفقًا للمستجدات التى تحيط بنا والتحديات التى تواجهنا والمشكلات التى تنتظرنا، ونحن نظن عن يقين أن الذين اهتموا بإقامة المؤسسات الدستورية دون وجود سياسات رشيدة أحالوا الأمر فى النهاية إلى ديكور سياسى ونظام شكلى لا جدوى منه ولا طائل من ورائه، واتسمت شخصية الحكم عندهم بالمظهرية الكاملة والاستعراض «الديماجوجى» الذى تدفع الجماهير فاتورة نفقاته فى لحظات الصحوة بعد سنوات الحلم وغيبة الوعى والغوص فى مستنقع الشعارات الجوفاء.

تغيير القيادات

وهنا نأتى لأكثر مكونات المستقبل العربى حساسية وأشدها تعقيدًا، وأبادر فأسجل هنا بوضوح أن تغيير القيادات ليس هدفًا فى حد ذاته لأنه يمكن أن يتبدل الأفراد فى ظل ركود مؤسسى وجمود سياسى فيصبح الأمر أقرب إلى العبث منه إلى التغيير الحقيقى، كما أننى أقول بجلاء ووضوح أيضًا أن معظم النظم العربية قابلة للتغيير والإصلاح ذاتيًا والتجديد والتطوير داخليًا، فنحن لا نستهدف نظمًا بعينها ولا نعادى حكامًا بذاتهم ولكننا نتطلع فى مستقبل عالمنا العربى إلى ملكيات دستورية أو جمهوريات عصرية تحترم فيها إرادة الفرد وتعلو قيمته وتتعزز مكانته.. وعندما نتحدث عن تداول السلطة فإننا نعنى أن الأبدية لله وحده وأن الذين استأثروا بالمواقع لعشرات السنين واستمرءوا الحكم لعدة عقود لابد أن يفتر حماسهم وأن تشيخ عقولهم وأن تترهل أفكارهم إلا نفر قليل منهم، هم أولئك القادرون على مواكبة العصر والتعامل مع شفرته وفك رموزها واستشراف المستقبل، خصوصًا إذا استقر لديهم إيمان عميق بأن الأمة هى مصدر السلطات وأن الشعوب صاحبة القرار ولأن المستقبل فى النهاية هو للإنسان خليفة الله فى الأرض، وقد يكون من المناسب أن نلفت النظر إلى أن مسألة تغيير القيادات وتبادل السلطات هى من أخطر الأمور على عملية الإصلاح الشامل التى ترتطم بكم هائل من المخاوف والمحاذير، وركام ضخم من المعارضة

والتعطيل إلى حد محاولة إجهاض العملية بكاملها إما باحتواء شعاراتها وخطف أفكارها أو بمصادرة الحركة نحوها تحت ذرائع متعددة، ليس أولها التمسك بالهوية وليس آخرها الدفاع عن الخصوصية! ألم أقل إنها مسألة شائكة عندما يناط الإصلاح بمن يتجه مفهومه نحوهم وتنصرف آثارهم إليهم، إن الأمر يحتاج إلى رؤية شجاعة وموضوعية نادرة وقدرة على تغليب المصالح الوطنية على مصالح النظم وشهوة الحكم.

.. إننى لا أحسب أن حكم «بريجنيف» الرمادى فى أواخر عصره كان يمكن أن يستمر، ولا أظن أن رحيل «سليمان» الحكيم الذى خاطب الطير وأمر الجن كان يمكن أن يدوم، فالإنسان فى النهاية هو ابن ظروفه ونتاج عصره، ونحن العرب أصحاب حضارة معلمة ولغة ملهمة ولا ينقصنا إلا أن نؤمن بقدراتنا ونحسن توظيف مواردنا وندفع بالدماء الجديدة فى شرايين الحياة السياسية لدينا، لأن حيوية النظم هى الضمان الوحيد لكى لا نتذكر السنوات الكالحة من نهاية عصر «بريجنيف» كما عكستها مرآة الحياة الغربية، أو نشير إلى خاتمة «سليمان» الذى قضى جالسًا والدنيا حوله تدور، مثلما صورته روايتنا الشرقية.

مؤسسات وطنية.. وتقاليد مهنية

مصر بلد عرف التقاليد الثابتة مبكرًا وتشكلت لديه قاعدة متينة من المهارات فى الحرف والمهن على السواء، حتى أن الإمبراطورية العثمانية فى ازدهارها قد استعانت بخبرة العامل المصرى عندما استجلب السلطان «سليم الأول» غداة الفتح العثمانى لمصر المئات من أمهر الصناع والحرفيين ليكونوا نواة الفنون الجميلة والنقوش الرائعة فى المساجد الضخمة والقصور الفخمة فى «الآستانة»، وليست المسألة هى المهارة الفنية أو الدقة الحرفية فقط، ولكنها قبل ذلك كله ترتبط بالتقاليد المهنية التى عرفتها المؤسسات المصرية عبر التاريخ. . ولعلنا نشير فى إيجاز سريع لبعض منها، فالجيش المصرى مؤسسة وطنية من طراز خاص، حمت المنطقة تاريخيًا ودافعت عنها بدءًا من «حطين» و«مرج دابق» وصولاً إلى حروب المواجهة مع إسرائيل، فضلاً عن أسطول «محمد على» الذى كان يتجول فى البحر الأبيض المتوسط كأكبر قوة بحرية فى شرقه، كما يسيطر على منافذ البحر الأحمر حتى منطقة القرن الإفريقى، وتضرب سنابك خيل «إبراهيم» باشا فى هضبة الأناضول، وتصل قوات مصر فى عهد الخديوى «إسماعيل» إلى أعالى النيل وتتمركز فى «زيلع» و«سواكن»، بل ويستعين إمبراطور أوروبى بكتيبة مصرية ظافرة فى حرب مع «المكسيك»، وهو ما يعكس الدور البطولى للجيش المصرى عبر تاريخه الطويل، الذى لم يبدأ «بسليمان باشا الفرنساوى» ولم ينتهى بالفريق «عبد المنعم رياض»، والذى يعنينى من المؤسسة العسكرية المصرية بالدرجة الأولى هو أنها كانت دائمًا معقل الوطنية المصرية، خرج منها «عرابى» و«عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك»، كما أنها مدرسة كبرى فى الإدارة اعتمدت عليها الحكومة المصرية فى إنفاذ بعض مشروعاتها المتوقفة وتنظيم عدد من قطاعاتها المتعثرة، وفوق ذلك كله وقبله، فإن الجيش المصرى كان عاملا أساسيًا فى تحديث مصر، «فالجندية» هى التى ارتقت بالقرية المصرية عندما كان يعود أبناؤها من «الجهادية» وقد تعلموا الحرف وأتقنوا الوظائف وأصبحوا مصدر دعم للإدارة المصرية فى الريف والحضر على السواء.

. . والمؤسسة الثانية التى تستهوينى بعد المؤسسة العسكرية مباشرة هى مدرسة الرى المصرية، والتى تحفل بأسماء لامعة من أمثال «عثمان محرم» و«الشرباصى» و«قناوى» و«الشناوى» وغيرهم من أعلام مهندسى الرى المصريين، وتبدو قيمتهم فى أنهم لم يكونوا فنيين فقط فى تخصصاتهم ولكنهم تجاوزوا ذلك ليكونوا شخصيات مسيسة، فلديهم خبرة واسعة فى شئون «السودان» و«أعالى النيل» و«أواسط أفريقيا»، عاشوا فى استراحات الرى وعرفوا مدن مصر وقراها وعائلاتها وتعاملوا مع العمد والأعيان، وأصبحوا ذخيرة ضخمة لمعرفة خريطة الوطن السياسية والزراعية بل والتنموية عمومًا، وما زلت أذكر أن المفكر المصرى الراحل الأستاذ «العقاد» داعب يومًا أحد تلاميذه فسأله: هل والدك مهندس رى؟ فاندهش تلميذه المسئول كيف عرف «العقاد» ذلك؟! فأجابه عرفت لأن اسمك شائع فى منطقة «بحر الغزال» وهو أمر لا يدركه مصرى إلا إذا كان قد عمل فى هندسة الرى، ولقد أحسن مهندسو الرى عمومًا تربية أولادهم حتى تبوأ منهم عدد كبير مواقع مرموقة فى مجالات الحياة المختلفة، والسبب فى ذلك أن الآباء امتلكوا الرؤية الشاملة من خلال عملهم فى مدرسة الرى المصرية، فانعكس ذلك على أسلوب تنشئة أبنائهم ونوعية تعليمهم.

. . أما المدرسة الثالثة التى نفاخر بها دائمًا فهى مدرسة القضاء المصرى الشامخ التى كان من أعلامها رجل مثل «عبد العزيز باشا فهمى» رئيس محكمة النقض، الذى وجه يومًا إنذارًا لأمراء العائلة المالكة وهم فى أوج سلطة الحكم معلنًا أنه سوف يتوقف عن (اكترائهم) لأنهم يتقاضون مخصصاتهم من الفلاح المصرى ودافعى الضرائب فى هذا الوطن، وليسوا إلا أمراء يستأجرهم الشعب! وهى أيضًا مدرسة القضاء المصرى العظيم التى جامل فيه أحد القضاة الشباب وزير عدل سابق وكان أستاذًا جامعيًا مرموقًا وسياسيًا كبيرًا بأن أعطاه أولوية فى نظر قضية يترافع فيها أمام محكمة «دمنهور»، فعاد الوزير السابق بعد أن أنهى مرافعته ليخطر زميله وزير العدل فى الحكومة القائمة آنذاك بذلك التجاوز الذى يمثل فى نظره خروجًا على تقاليد المهنة حتى ولو كان فيه مجاملة له شخصيًا، وهو القضاء المصرى النزيه الذى خرج فيه أحد كبار القضاة من مكتب رئيس محكمة النقض ليترك استقالته عند مدير مكتبه، لمجرد أن رئيس المحكمة ألمح إليه من بعيد عن علاقة عائلية تربط ذلك القاضى المحترم بإحدى العائلات ذات الخصومة فى قضية منظورة فى غير دائرته!

.. فإذا انتقلنا إلى المؤسسة الدبلوماسية التى شرفت بالانتماء إليها لأكثر من خمسة وثلاثين عامًا، فسوف نجد أن لدينا واحدًا من أقوى الأجهزة الدبلوماسية فى الدول النامية على الإطلاق، ولست أنا الذى أقول ذلك كمصرى، ولكن ذلك أمر معترف به فى الدوائر الدبلوماسية والمنظمات الدولية، وعندما يتحدث الخبراء عن أنشط دبلوماسيات العالم الثالث فإن «الهند» و«مصر» تقفان فى المقدمة، والمدرسة الدبلوماسية المصرية لا تبدأ «بمحمود فوزى» كما لا تنتهى «بعمرو موسى»، بل هى امتداد طويل لشخصيات رصينة احتلت رموز منها مواقع دولية مؤثرة، فكان «إسماعيل فهمى» هو رئيس اللجنة الأولى فى الأمم المتحدة المعنية بالشئون السياسية فى فترة هامة من الحرب الباردة، كما تولى «عصمت عبد المجيد» أمانة جامعة الدول العربية وسبقه فى ذلك «محمود رياض» و«عبد الخالق حسونة» وتلاهم الأمين العام الحالى، وقد عمل الجميع فى السلك الدبلوماسى المصرى وتبوءوا منصب وزير الخارجية، كما أن «بطرس بطرس غالى» قد وصل إلى أرفع منصب دولى بتوليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة، كما تولى «محمد البرادعى» منصب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ظروف بالغة التعقيد وشديدة الحساسية، وكلهم رموز لمدرسة الدبلوماسية المصرية التى لا يغيب منها رجل مثل «إبراهيم حلمى عبد الرحمن» مؤسس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، الذى تتصدر صورته مدخل مبنى تلك المنظمة فى «فيينا» حتى الآن، كذلك فإن ابن مصر الراحل «إبراهيم شحاتة» - الذى ترك وصيته لبلاده - هو مؤسس صندوق الأوبك فى «فيينا» أيضًا، وقد كانت صورته الضخمة فى صدر البهو الرئيسى لتلك المنظمة مبعث فخار واعتزاز لى كلما ارتدت ذلك المبنى لأمر يخص بلادى عندما كنت سفيراً لها فى «النمسا» ومندوبًا لدى المنظمات الدولية فى «فيينا»، ولا يفوتنى هنا أن أذكر اسمين شغلا منصب قاض فى محكمة العدل الدولية وهما «عبد الله العريان» و«نبيل العربى»، بعد أن سبقهما إلى ذلك المنصب القضائى الدولى الرفيع «عبد الحليم باشا بدوى» المفاوض الرئيسى فى معاهدة «مونترو» لإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، ولا يفوتنى أن أتوج ذلك كله باسم «أحمد فتحى سرور» الذى تولى رئاسة اتحاد البرلمان الدولى واتحادات البرلمان الإفريقى والإسلامى والعربى فى فترات متعاقبة، فالمدرسة الدبلوماسية المصرية عريقة بكل المعايير، وهى تضيف رصيدًا إيجابيًا إلى المؤسسة العسكرية الوطنية ومدرسة الرى المصرية وجهاز القضاء الشامخ.

.. تلك لمحات عابرة لعينة من رموز المؤسسات الوطنية صاحبة التقاليد المهنية ولكنها لا تقف وحدها، فهناك المؤسسة البرلمانية التى بدأت دورها منذ نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر، كما أن تقاليد «البوليس» المصرى تمثل هى الأخرى مدرسة أمنية عريقة نقلت عنها كل دول المنطقة، أما الجامعات المصرية فحدث عنها ولا حرج بدءاً من الأزهر الشريف الذى نقلت عنه جامعات أوروبا الغربية فى العصور الوسطى فكرة «الرواق» لتصبح هى مفهوم «الكوليدج» ودور «شيخ العمود» ليصبح هو مرادف «أستاذ الكرسى»، أما مدرسة الطب المصرية فهى كمدرسة الهندسخانة علامتان مضيئتان فى تاريخ مصر الحديثة عبرت عنهما صحافة نشطة تميزت فيها رموز كبيرة، بدءاً من «عبد الله النديم» و«على يوسف» و«التابعى» و«أبو الفتح» و«الأخوين أمين» و«هيكل» وغيرهم من الأسماء اللامعة التى رصعت سماء الصحافة العربية فى القرنين الماضيين.

.. هذا طواف سريع ببعض مؤسساتنا الوطنية وتقاليدنا المهنية، أردت التذكير بها فالذكرى تنفع المؤمنين!

رموز وطن ورواد مجتمع

أتابع دائمًا ـ وفى إعجاب وإكبار شديدين ـ عددًا من الشخصيات التى تواصل عطاؤها وتراكم رصيدها لكى تكون تأكيدًا على أن هذا الوطن منجب دائمًا، وأن المجتمع المصرى يفرز كفاءات عالية وشخصيات مستنيرة تقود حركته وتوجه مسيرته وترشد تفكيره، والذى يلفت نظرى أكثر وأكثر هو أن تلك الشخصيات المتميزة تعمل غالبًا فى إنكار للذات يبلغ حد التصوف فى حب الوطن والاندماج الكامل فى قضاياه والتورط الشديد فى مواجهة مشكلاته، وكان يمكن أن أتحدث عن عدد كبير من الأسماء اللامعة فى فضاء الوطن والنجوم المضيئة فى سماء مصر سواء كان ذلك فى ميادين العلم أو الأدب أو الفن، وقد رأيت أن أكتفى بالإشارة إلى عدد منهم ممن لا يشغلون مناصب رسمية ولكنهم يحتلون مواقع فى قلوب الناس من كافة القوى والاتجاهات.

سوف أتحدث عن خالد محيى الدين وحسن رجب وصلاح طاهر وأحمد حمروش وميلاد حنا وأحمد كمال أبو المجد، ولقد اخترتهم كنماذج لأننى أتابع بإعجاب مسيرتهم الرائعة وجهودهم المضنية وإسهاماتهم الملموسة، وليس يعنى ذلك أن هؤلاء أكثر تميزًا من سواهم، فشيوخ المجتمع المصرى كثر يرصعون سماء الوطن ويضيئون ماضيه وحاضره ويسهمون أيضًا فى بناء مستقبله، سواء منهم أولئك الذين رحلوا عن عالمنا أو أولئك الذين ندعو لهم بطول البقاء، ومنهم علماء مثل القصاص وبدران ومستجير ومحمود حافظ، إلى جانب أسماء أخرى على الضفة المقابلة من نهر الحياة المصرية، من أمثال شوقى ضيف وهيكل وأنيس منصور وكامل زهيرى ومحمود أمين العالم وثروت عكاشة وإسماعيل صبرى عبد الله ومصطفى سويف ومراد وهبة وعزيزة حسين ويونان لبيب رزق وسمحة الخولى والفريد فرج والسعدنى وعبد الملك عودة ونعمات فؤاد، وعشرات وعشرات غيرهم ممن أضافوا إلى رصيد مصر ومكانتها الفكرية على الصعيدين الإقليمى والدولى وهم جميعًا لا يتبوءون مواقع أو يحتلون مناصب، بعضهم نال ما يستحق فى

حياته من تكريم ومعظمهم غاب عنه ذلك الحق، والآن دعنى أعود إلى نصف الدستة الذين تحدثت عنهم واضعًا كل شخصية منهم فى إطار منفصل يقدم لها ويشير إليها :

المناضل الصبور

إن خالد محيى الدين نموذج فريد فى حياتنا السياسية، فهو واحد من ثوار يوليو أبعدوه بعد أزمة مارس 54، وعندما بلغ الصراع ذروتـــه بعد ذلك تم نفيه إلى سويسرا بعد أن أعلن اسمه مرشحا لرئاسة الوزارة المصرية منذ قرابة نصف قرن، ولم يقف الرجل عند تلك الحدود ليلوك جراحه ويبكى على المجد الضائع والقلادة الغائبة ولكنه مضى فى طريقه مناضلا مصريا جسورا فى عهود الرؤساء عبد الناصر والسادات ومبارك، تتألق به الحياة الحزبية وتزدهر معه الساحة البرلمانية، يتواصل عطاءه فى بساطة وتواضع لا يعرف الميول الاستعراضيــة ولا الأهواء الشخصية، بل إن انحيازه التاريخى للفكر الاشتراكى لم يمنعه من تفهم أفكار غيره والالتقاء مع من يقفون على الجانب الآخر من ضفاف النهر حتى كرمه رئيس مصر فى العيد الخمسينى لثورة يوليو باعتباره واحدا من رموزه الباقية وعلاماتها المضيئة.

الشخصية المتعددة

إن د. حسن رجب يمثل ظاهرة تستحق التأمل فى حياتنا فهو الضابط المهندس الذى تحمل بعض الاختراعات اسمه حتى الآن، وهو أول سفير لمصر فى الصين الشعبية ورئيس أكبر هيئة تعاملت مع النهر والمياه الإقليمية، وفوق ذلك كله فهو رائد صناعة ورق البردى واستخداماتها الحديثة ومعهده المعروف باسمه، كذلك هو صاحب فكرة القرية الفرعونية ومؤسسها، يعزف عن الأضواء ويظل يعمل فى صمت متجدد الهمة قوى الروح شديد الوطنية.

عقاد الفن

لقد ارتبط الفنان التشكيلى صلاح طاهر بعلاقة وثيقة مع الأستاذ عباس محمود

العقاد، وبدا صلاح طاهر فى سنوات تألقه وكأنه الوجه الآخر للعملة العقّادية غالية الثمن رفيعة المستوى، إنه الفنان الذى لو رأى الناس لوحاته تعرفوا عليها بدون توقيع وهى حالة لم يصل إليه إلا تشكيلى آخر هو الفنان الكاريكاتير مصطفى حسين، بقى أن أضيف إن صلاح طاهر مثقف من طراز عال ولديه نظرة فلسفية راقية ورؤية إنسانية عميقة، تجعله متحدثا لبقا وفنانا متألقا وشخصية مميزة.

الطود الشامخ

إن أحمد حمروش فى يقينى ظاهرة تستحق الاحترام، فهو نموذج فريد للقدرة على تواصل المسيرة وطول النفس، فهو ضابط حر اشتغل بالصحافة ووصل إلى أعلى مناصبها، كما ترأس هيئة المسرح وظل قابضا على أفكاره واتجاهاته، أوفده عبد الناصر فى سنوات الثورة الأولى لحوار بعض قادة إسرائيل ثقة فيه وتقديرا لحكمته، وقاد حركة التضامن بنجاح منقطع النظير، أحال الإمكانات القليلة إلى قيمة كبيرة، وعندما فقد ابنه البكر - وكان شابا عزيزا على وطنه واعدا فى مستقبله قريبا من قلوبنا جميعا - لم يهزم الموت العاصف بفلذة الكبد أحمد حمروش، فاجترع أحزانه وحبس دموعه وابتلع آلامه.. ألم أقل إنه الطود الشامخ.

عاشق مصر

إن ميلاد حنا يجسد لى نموذجا يستهوينى مثل غيرى، فهو أستاذ الهندسة الخبير فى مشكلة الإسكان، وهو المناضل الذى طاف بساحات الفكر حتى وصل إلى قناعة هى جوهر فلسفة مصر فى التعامل مع الآخر، ودار حول أعمدة مصر فى انتماءاتها المتعددة، وخرج من إطار الطائفة - بأوجاعها أحيانا وآلامها دائما - يطل على وطنه من شرفة المفكر الذى يحترم عرق الكادحين وجموع الفقراء، استبد به هاجس السودان وحلم وادى النيل، وتحرك فى إيجابية تجاه كل الاتجاهات الفكرية والقوى السياسية بغير عقد أو حسابات لأنه عاشق والعاشق لا يعرف الكراهية.

المفكر المتحدث

إن أحمد كمال أبو المجد يعبر عن ضمير الحضارة العربية الإسلامية ويتحدث باسمها فى انفتاح رفيع واقتدرا واضح، يملك ناصية الحديث باللغتين العربية والإنجليزية ويمزج بين فقه القانون وفلسفة الشريعة، لا تستهويه المناصب ولكن يجذبه الفكر، تواضعه مشهود وبساطته محل تقدير، ويملك حالة من توجه العقل وتدفق العبارة، وهو صورة مشرقة للعربى المسلم على المستويات العالمية والمنتديات الدولية.

.. هذه مجرد عينة لمجموعة من أبناء مصر وكوكبة من شيوخها، وإن كانت توجد معهم قوافل أخرى من رموز العصر ورواد المجتمع، إنهم بعض الضوء الذى يشع من مصر لأنها شمس لا تغيب.

الجاليات الأجنبية فى مصر الحديثة

يستبد بى اهتمام دائم بمسألة التداخل الحضارى والتزاوج الثقافى، فعندما كنت أعمل بالهند منذ قرابة ربع قرن استحوذ على تفكيرى ذلك التجانس البشرى والانصهار السكانى بين الأصول الهندية والأصول الصينية فى المنطقة الواقعة بينهما والتى يطلق عليها الجغرافيون اسم «الهند الصينية»، وقد لاحظت أنه كلما اقتربنا فى القارة الآسيوية من الهند زاد بروز العنصر الهندى، وكلما توغلنا فى القارة شرقًا تجاه الصين زاد وضوح العنصر الصينى، ولقد عرفت مصر الحديثة منذ وصول الحملة الفرنسية ـ وربما قبلها ـ عناصر متعددة لجاليات أجنبية نشطة امتزجت بالثقافة المصرية وتعايشت إلى حد كبير معها برغم وجود «المحاكم المختلطة» و«الامتيازات الأجنبية»، كما أن بعضها وصل أعماق الريف وأقام علاقات قوية مع الفلاحين ومع سكان المدن الصغيرة فضلاً عن العاصمة ومدينة الإسكندرية تحديداً، ومازالت الذاكرة الوطنية المصرية تحتفظ بنماذج لأسماء مثل «سليمان الفرنساوى» و«نوبار باشا»، فضلاً عن نمط آخر بعيد عن الحياة العامة مثل «ينى» البقال اليونانى أو «أرتين» الجواهرجى الأرمنى، كذلك تلك المحلات ذات رءوس الأموال اليهودية فى وقتها مثل «شيكوريل» و«صيدناوى» و«عمر أفندى» و«داود عدس» وغيرها، لقد كان ذلك كله فى زمن مضى لم تعرف فيه مصر إلا التعايش المشترك وقبول الأجنبى تحت مظلة الوطنية المصرية لأن الشعب المصرى قادر دائمًا على استيعاب العناصر الوافدة، بدءاً من المماليك والأتراك مروراً بالشوام والأروام وصولاً إلى اليونانيين والإيطاليين والأرمن وغيرهم من القوميات الأخرى التى جذبها إلى مصر طيبة أرضها وسماحة شعبها، فضلاً عن اليهود الذين كانوا يشكلون جزءًا لا يتجزأ من نسيج الأمة المصرية، ونحن نسوق مدينة الإسكندرية ـ باعتبارها عروس البحر المتوسط فى ذلك الوقت ـ كمثال لتعايش كل هذه العناصر عمومًا مع الشعب المصرى فى توافق وانسجام؛ لأن المصريين ينظرون للأجنبى باحترام ويتعاملون معه بطريقة لا تخلو من إعجاب مكتوم وكرم زائد.

وسوف أفرد فى عجالة سطوراً حول الجاليات الكبرى فى مصر قبل عدوان 1956 قبل حركات التمصير والتأميم التى جرت فى مطلع الستينيات، وسوف أبدأ باليهود المصريين لأنهم لا يعتبرون جالية أجنبية، ثم أشير إلى الشوام واليونانيين والإيطاليين والأرمن كنماذج للتفاعل الذى تميزت به الشخصية المصرية الحديثة :

اليهـود

لم يشعر المصريون بعداء تجاه اليهود لأسباب دينية على الإطلاق، وتمتع اليهود بميزات اقتصادية واضحة فى مصر قبل عام 1952، وكانت محلاتهم مركزاً للنشاط التجارى فى العاصمة والإسكندرية وعواصم المديريات ومراكزها، كما كان لهم دور فى التجارة الرئيسية المتصلة بالمحصول الأساسى حينذاك «القطن» ولم يكن الأمر جديداً على مصر، فقد عرفت فى عصورها المختلفة الوجود اليهودى فى حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فكان منهم وزراء فى عصور الدولة الإسلامية، كذلك كان دورهم ملحوظًا فى بعض فترات حكم الدولة الفاطمية وهو أمر امتد كتقليد يعكس سماحة الثقافة المصرية، حتى عرفت حكوماتها وجود وزير يهودى فى بعض وزارات الربع الأول من القرن العشرين حيث تولى «قطاوى باشا» اليهودى وزارة المالية كامتداد لتقليد آخر من الإمبراطورية العثمانية التى شهدت أروقة الخلافة فيها وجود عناصر يهودية، كما شهد عصر «محمد على» الكبير الاستعانة بعناصر منهم فى جهود التشييد والإعمار كذلك فإن مؤسس الحركة الشيوعية المصرية هو اليهودى «هنرى كوريل»، كما تميز اليسار المصرى بوجود عناصر يهودية نشطة نذكر منها المحامى المصرى الوطنى «هارون شحاتة» الذى رحل مؤخراً ودفن فى وطنه مصر . . وهكذا لا يستطع اليهود أن يزعموا بأن الشعب المصرى معاد للسامية بأى حال من الأحوال، فالتاريخ يشهد بعكس ذلك تمامًا، ولكن خروجهم من مصر ارتبط بقيام الدولة العبرية - التى لم يؤيدها بعض اليهود المصريين - ونزوح معظمهم فى ظروف العدوان الثلاثى عام 1956 .

الشـوام

الشوام كالمغاربة وغيرهم من العرب تجمعهم بالمصريين روابط ثقافية وروحية لا تجعلهم

فى عداد الجاليات الأجنبية، ولعل «نجيب الريحانى العراقى» و«بيرم التونسى» نموذجان لاستيعاب مصر للعرب الوافدين إليها من المشرق والمغرب، وقد اختلط أبناء «الشام الكبير» خصوصًا السوريون واللبنانيون بالعنصر المصرى عبر التاريخ القديم والوسيط والحديث، ولكننا نشير هنا تحديدًا إلى دورهم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين خصوصًا فى ميادين الصحافة والمسرح والسينما فضلاً عن مجالات الأدب والشعر والفن عمومًا، حتى برزت منهم أسماء لامعة أسهمت بدور هام فى الحياة المصرية العامة، ومازالت مؤسسات «الأهرام» و«دار الهلال» و«روزاليوسف» وغيرها شواهد على النشأة الشامية بسبب رحابة مصر التى كانت ملاذًا للحرية من الاضطهاد العثمانى، إلى جانب تعامل شعبها مع الوافدين إليها بكل سماحة ورعاية وكرم، ولعل «خليل مطران» الذى حمل لقب «شاعر القطرين» و«مى زيادة» صاحبة أشهر صالون ثقافى فى عصرها هما أيضًا نموذجان لذلك التزاوج الثقافى الذى نشير إليه.

اليونانيــون

إن هناك نظرية تشير إلى الارتباط المتوحد بين الحضارة الإغريقية ومدينة «الإسكندرية» التى أسسها «الإسكندر الأكبر» كقاعدة لأحلامه الإمبراطورية يوم اتجه إلى «سيوة» ونصب نفسه ابنًا للإله المصرى (آمون)، ولقد جذبت تلك المدينة تاريخيًا أعدادًا كبيرة من اليونانيين الذين شكلوا جالية نشطة ومؤثرة امتدت فى وجودها إلى الريف المصرى، وتعايشت مع المصريين فى وئام وانسجام كاملين، وعرفت ببعض الأنشطة التجارية، كما خرج منهم شاعر يونانى كبير ينتمى إلى مدينة «الإسكندرية» حيث امتزجوا مع الشعب المصرى بدرجه كبيرة، وارتبط خروجهم بقوانين التأميم والروح الجديدة التى خلقتها فلسفة «يوليو الوطنية» والتى أشعرت الأجانب بأنهم غير مرغوب فيهم، ومازال اليونانيون الذين عاشوا فى مصر يحملون اسم (اليونانيين المصريين) فى بلادهم حتى الآن ويحتفظون بأجمل الذكريات عن وطنهم الثانى.

الإيطاليون

ارتبط تاريخ ملوك الأسرة العلوية فى مصر بتقريب بعض العناصر الإيطالية سواء فى

حاشية القصر أو بعض دوائر المال، وتركز وجودهم فى مدينة «الإسكندرية»، وشارك مهندسوهم فى حركة العمران بالعاصمة واختلطوا بالمصريين لسنوات طويلة، وجمعتهم بهم روح البحر المتوسط وشخصية «الإسكندرية»، كما شارك عدد منهم فى المجالات الصناعية، وكذلك فى ميدان الفن التشكيلى والمسرحى والسينمائى.

الأرمـــن

خرج الأرمن من بلادهم هربًا من قهر الحكم العثمانى، وتركزت هجرتهم الكبرى بعد مذابح 1915 على يد الأتراك وانتشروا فى بلاد المهجر والشرق الأوسط، واستأثر الشام بنسبه كبيرة منهم، كما وفد الآلاف منهم إلى مصر وعاشوا فيها وتحدثوا العربية مع محافظتهم على هويتهم الأصلية ولغتهم الأرمنية وكنيستهم الخاصة، وهم عنصر مقبول فى دول العالم المختلفة، وقد برزت منهم مواهب فى مجالات الفن المختلفة، كذلك عرفوا بالمهارة فى مجالات تجارة المجوهرات والدخان وبعض فروع الطب الحديث، وقد عاشوا فى القاهرة والإسكندرية وبعض عواصم المحافظات المصرية، ولكن نزحت منهم آلاف كثيرة إلى دول المهجر بسبب الأجواء السياسية والاقتصادية بعد يوليو 1952، ولم يبق منهم إلا أقل من عشرة آلاف موزعين بين القاهرة والإسكندرية.

* * *

لقد أردت من هذا العرض الموجز أن أقول إن مصر بلد مفتوح تاريخيًا، متسامح حضاريًا، مستقبل ثقافيًا، يعرف جيدًا تجربة التعايش المشترك مع غيره بحكم عنصرى الزمان والمكان، فما التقينا بأجنبى عاش فى مصر إلا وكان يحمل لها كل الود والعرفان.. وفى ظنى - دون مزايدة وطنية لا محل لها - أن خروج العناصر الأجنبية من مصر كان خطيئة نالت من بريق الشخصية المصرية فى ظل أفكار تجافى روح مصر وفلسفتها عبر التاريخ، وسوف تعود الكنانة إلى انفتاحها وتسامحها ورحابة صدرها فى ظل الوطنية المصرية الحقيقية دون تعصب أو انزواء، لأنها كنانة الله فى أرضه دائمًا.

بريق السلطة ومركزية النهر

لقد رسم نهر النيل جزءًا كبيراً من صورة مصر وملامح الحكم فيها، به ولدت الدولة وظهرت المركزية، فكان تنظيم مياه الرى وزارعة الأرض هما المدخل الطبيعى لازدهار ثانى حرفة فى التاريخ، لذلك كانت السلطة فى مصر تاريخيًا فرعونية المزاج فردية الأسلوب، وأزعم أننى لم أر مثلنا نحن المصريين حفاوة بمقاعد السلطة وجريًا وراء بريقها، فالمسئول فى السلطة يبتسم له الجميع ويقبل عليه الناس، إذا رأوه فى حفل زفاف تكالبوا عليه مصافحة وتقبيلاً، وإذا صادفوه فى مناسبة عزاء سعوا إليه بكل مظاهر الاقتراب وعبارات الاحترام، وقد تفتن السلطة بعض الناس فيتوهمون دوامها ويتصورون أنهم قد حازوا الدنيا وما بعدها، ولقد عايشت بعض مراكز السلطة سنوات من عمرى فأدركت أن المناصب تأتى بغير طلب وتذهب دون استئذان، لذلك عندما قذفت بى المقادير فى أتون الحياة العامة أدركت أنه لا يبقى للإنسان إلا رصيده الطيب لدى الناس، فدرجة المصداقية هى الباقية والشفافية هى مفتاح الحب الحقيقى، خصوصًا عندما تشحب الأضواء وتخفت الأصداء وتختفى الابتسامات ويتوقف رنين الهاتف، إن الذى يبقى هو ما يملكه الفرد من مقومات حقيقية وما يعتمد عليه لأسباب موضوعية، يبقى العقل إذا كان راجحًا، والفكر إذا كان رشيداً، والجهد إذا كان مخلصًا، إننى أتأمل دائمًا السلطة كظاهرة لكى أصوغ حولها الملاحظات التالية:

أولاً: إن غرام المصرى بالعمل الحكومى معروف عبر العصور، فهو الذى «إذا فاته الميرى تمرغ فى ترابه» لأنه يدرك أن فى كل مؤسسة حكومية أو إدارة رسمية «فرعون صغير» يعطى ويمنع، يمنح ويحرم، ويدفع المحيطين به إلى نوع من الأدب العثمانى المصطنع والإسراف فى التودد والتزلف.

ثانيًا: إن النفاق ظاهرة مخيفة تضلل الإنسان عند تقييمه لذاته لأنه يتصور أن كل مديح يكال له أو إطراء يوجه إليه هو تعبير عن حقيقة أو تصوير لواقع، حيث يتهافت الناس على

كل ذى سلطة بالثناء المبالغ فيه طلبًا للود وتسهيلاً للمصالح، ولقد رأيت من ينافقون شخصًا لا يحب النفاق، ويتملقون من يعلم أن ما يقال عنه هو كذب أو مبالغة.

ثالثًا: إن الحديث بانبهار عن أولئك الذين يحتلون المواقع ويتبوءون المراكز هو انعكاس لشعور دفين بغيبة الثقة فى النفس والإحساس بالنقص وافتقاد الأمان، ونحن نتطلع إلى يوم يقترب فيه الناس من المسئولين ببساطة واحترام وحب حقيقى وتقدير لا هدف من ورائه، بدلاً من لهفة النفاق وهرولة التزلف ونظرات الاستحسان الظاهرى وابتسامات الرضا الباهتة.

رابعًا: إن المسئول لا يتحمل وزر من يتملقونه ولا يجب أن يدفع فاتورة من ينافقونه، فهو يدرك فى النهاية أنه «لن يخرق الأرض ولن يبلغ الجبال طولا»، ولكنها خطيئة قيم بالية وسلوك مشين عرفته مصر عبر العصور، حتى أن كثيراً من التصرفات تبدو لى أحيانًا وكأنها امتداد للتقاليد «الفرعونية» أو الحياة «الفاطمية» أو الأساليب «العثمانية» أو المظاهر «المملوكية».

خامسًا: إن المسافة بين السلطة واللا سلطة تبدو واسعة أكثر مما يجب، إذ إن جانب التشريف يغلب كثيراً على جوهر التكليف!! فمظاهر السلطة من حراسة مطلوبة وأبهة مرغوبة تجعل بريقها لامعًا وجاذبيتها شديدة، ولو أن مسئولاً ذهب لقضاء مصلحة فى ديوان حكومى بغير أن يعلن عن نفسه ودون أن يتعرف عليه من حوله للقى العناء والعنت ورأى كيف يعانى الناس؟! أما إذا ذهب مسنوداً بالموقع مدعومًا بالسلطة فسوف يجد أن المعاملة قد اختلفت مائة وثمانين درجة، وعندئذ يبدو المستحيل ممكنًا والصعب سهلاً والمعقد يسيراً.

.. إننى أخرج من الملاحظات السابقة بصورة مختلفة للمسئول الذى نريده أن يكون «الأول بين متساويين» بدلاً من أن يكون شبحًا يطل على الناس من برج عال لا يحمل همومهم ولا يعرف واقعهم، إننى أعتز بتقاليد بعض دول الشمال الإفريقى عند استخدام تعبير «وزير أول» بدلاً من لقب «رئيس الوزراء»، لأن الأصل هو المساواة فى المسئولية حتى وإن اختلفت الدرجات، وسوف أظل أنظر باحترام شديد إلى رجال القضاء لأننى أشعر فيهم بشىء من الندية بين الصغير والكبير فى إطار الاحترام المطلوب، كما أن أساتذة الجامعات يمثلون أيضًا واحداً من الأنماط الرفيعة للمساواة المشوبة بالتقدير المتبادل

والإحساس بقيمة كل منهم أكاديميًا وعلميًا دون النظر إلى المواقع الإدارية أو المناصب الرسمية، ولقد لفت نظرى ذلك الجدل الذى احتدم فى الأسابيع الأخيرة حول موضوع «جوائز الدولة» وهو جدل يثور كل عام فى مثل هذه الأيام.

ولعلى أقول هنا إن الحديث عن حصول المسئولين وهم فى السلطة التنفيذية على جوائز الدولة هو أمر قد تحوطه شبهة التزلف وضغوط السلطة، ومع ذلك فإننى أقول أيضًا إن العبرة تكون أولاً وأخيرًا بالقيمة العلمية والإسهام الفكرى لهم ولا علاقة لها بالمناصب من قريب أو من بعيد، فالمسئول الكبير لا يجب أن يحصل على الجائزة بسبب منصبه، ولكنه لا يجب أن يضار أيضًا بسبب موقعه، والمسئولية هنا تقع أولاً وأخيرًا على لجان الاختيار ودرجة موضوعيتها وبعدها عن الشبهات ورفضها للضغوط، خصوصًا وأن الجامعات والهيئات التى ترشح المسئولين وغير المسئولين هى التى تتحمل تبعة ما فعلت أمام الرأى العام إذا اختارت بموضوعية أو جاملت بغير حق، وهى التى ترتفع بقيمة الجائزة إذا احترمتها أو تهبط بها لهثًا وراء أصحاب النفوذ وركضًا خلف ذوى السلطان، ونحن نعرف بعض المسئولين الذين رفعتهم مكانتهم الأكاديمية إلى مواقعهم الوظيفية، لذلك فإن الحيلولة بينهم وبين جوائز الدولة تصبح أمرًا لا مبرر له.

إن السلطة فى مصر تبدو لى وكأنها تمساح ضخم زحف إلينا من أعالى النيل ليؤكد لنا قيمة النهر فى حياتنا، ويذكرنا بأن الذين شيدوا الأهرام وشقوا قناة السويس وبنوا السد العالى كانوا يخضعون لسلطة زمانهم أو سخرة عصورهم، بغض النظر عن الأهداف النبيلة أو الغايات السامية أو الطموحات الكبيرة.

أزمة النظم ومعاناة الشعوب

إن محنة الأمة - أية أمة - تبدأ من نقص كفاءة النظم السياسية السائدة وضعف قدرتها على تفادي توريط شعوبها فى مأزق جديد بين حين وآخر حيث تكون النتيجة هى أن تدفع الشعوب الفاتورة الغالية، بينما تستمتع بعض النظم بميزات متزايدة وإمكانات ضخمة، وغالبًا ما يرتبط ذلك بديكتاتورية الحكم وغيبة الديمقراطية وسيطرة التخلف السياسى بل وشيوع الفساد أيضًا، والذى يعنينا من ذلك كله هو أن الشعوب تبدو فى تلك الحالة مغلوبة على أمرها مقهورة فى أرضها مسلوبة الإرادة وقد يقول قائل إن النظم انعكاس للشعوب لأن الحاكم فى أى دولة هو من يستحقه شعبها، وهذا القول مردود عليه لأنه يفترض وجود إرادة حرة تمارس الجماهير من خلالها حق التعبير السياسى عن من تريده وتملك أيضًا حق الاختيار الحر لمن توليه، ونستطيع أن نناقش هذا الموضوع الذى يرتبط بالظروف التى أحاطت بالأمة العربية فى العقود الأخيرة، فضلاً عن التوقيت الذى نكتب فيه وهو المرتبط بالتطورات الدرامية التى تمر بها المنطقة العربية خصوصًا فى فلسطين والعراق، لذلك نحدد تصورنا من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن التخلف السياسى هو جوهر القضية، منه بدأت مآسينا وعنه انطلقت مشكلاتنا كذلك ارتبطت به نكباتنا ونكساتنا بل وكوارثنا، وفى ظنى أن التخلف السياسى هو عقدة العقد كما أن الإصلاح الشامل يعنى بالضرورة كسب المعركة ضد التخلف السياسى بكل أشكاله، فإرادة الشعوب لابد أن تتجسد فى شخصية الحاكم خصوصًا فى منطقة يحتل فيها الفرد مساحة كبيرة ويشغل الحكم حيزاً مسيطراً عليها للغاية، لذلك فإن الإرادة السياسية هى العنصر الأساسى أو كما يسميها الفلاسفة فى علم المنطق هى «المتغير المستقل» الذى يقود وراءه مجموعة كبيرة من المتغيرات التابعة فى كافة جوانب الحياة، كذلك فإن التخلف السياسى يرتبط غالبًا بالفقر الفكرى والاضمحلال الثقافى وتدنى مستوى المعيشة وغياب العدالة فى المجتمع، كما يرتبط أيضًا بضعف الأداء الإدارى

ونقص الخدمات وقصور المشاركة السياسية وغيبة الديمقراطية الحقيقية، وهنا تكمن أزمة النظم وتتلخص مآسى الشعوب.

ثانيًا: إن محنة الأمة تأتى من مجموع الفرص الضائعة على مختلف الأصعدة بدءًا من غيبة التضامن القومى وضعف التنسيق السياسى واختفاء التكامل الاقتصادى وصولاً إلى تزايد الفاقد من قدرات الأمة، والذى يبدو أكبر كثيرا من المتاح منه فضلاً عن سوء استخدام الموارد أو توظيف القدرات، ويكفى هنا أن نتأمل بعض النظم العربية لنكتشف أن الإرادة معطلة وأن الموارد مهدرة وأن الإصلاح بعيد المنال، وهو ما يقتضى ضرورة المضى فى طريق طويل لابد أن نبدأه اليوم وليس غداً، لأن قطار الأحداث يجرى بسرعة مخترقًا واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وأشدها توتراً.

ثالثًا: إن غياب الديمقراطية ـ رغم أنها تبدو طرحًا مكرراً ـ إلا أنها تظل مسألة حيوية فى تحديد مسار الأمة وتقدم شعوبها ورفع المعاناة عنها، ونحن نظن هنا أن الديمقراطية ليست نموذجًا بعينه أو إجراءات بذاتها، ولكنها قبل ذلك كله مناخ سياسى وبيئة فكرية ومساحة من الليبرالية السياسية التى تسمح بالحوار الحر والنقد البناء والفكر المختلف، فالديمقراطية ليست فقط هى المؤسسات ولكنها أيضًا السياسات ضمن إطار عام يفسح المجال أمام الحريات ويحترم القانون ويعلى من قدر حقوق الإنسان، وهنا يجب أن نتذكر أن أحدث تعريف للدولة الديمقراطية هو أنها دولة القانون State Of Law.

رابعًا: إن الفساد ظاهرة إنسانية تعانى منها كل المجتمعات وتعرفها كل النظم ويدفع ثمنها المواطن العادى فى كل الشعوب، ولكن شيوع الفساد وتجاوز معدلاته للنسب المعتادة هو الأمر الذى يدعو إلى القلق ويحتاج إلى المراجعة، علمًا بأن الفساد كل لا يتجزأ ترتبط عناصره المختلفة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فى ظل مناخ عام تغلب عليه المعايير السطحية وتختلط فيه السلطة بالثروة وتغيب عنه ضوابط حماية المال العام ويضعف فيه الشعور بالانتماء للوطن، وعندئذ يتفشى الفساد وتشيع المحسوبية وتنتشر الرشوة وتختفى القيم الإيجابية وتسود السلوكيات المظهرية وتبدأ حالة من الغليان لدى الطبقات المطحونة والفئات الكادحة، وهى تشعر بالتناقض بين ما تعيش فيه وبين ما تراه حوله.

خامسًا: إن ارتباط النظم الفردية بالنكسات السياسية والنكبات القومية أمر لا يحتاج

إلى دليل، فإن ما عانته الأمة العربية فى يونيو 1967 كان مرتبطًا بغيبة نظام سياسى ديمقراطى، كما أن ما جرى للعراق هو تأكيد أشد لظلم الأنظمة الفردية وما تلحقه بشعوبها من آلام وعذاب، وليس هناك من مخرج إلا بترشيد القرار السياسى والخروج من دائرة الحكم الفردى وتعزيز مسيرة الديمقراطية، لأن المأزق الذى نواجهه فى هذه المرحلة الحرجة من حياة أمتنا يحتاج إلى عملية إصلاح جذرى تبدأ من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى أيضًا، علمًا بأن تأجيل ذلك سوف يجلب علينا مزيداً من المتاعب والمصاعب والآلام والنكسات.

هذه ملاحظات عابرة حول قضية مستقرة تمثل جوهر الشأن العام فى أقطار أمتنا العربية، وكلما تابعنا نزيف الدم على الأرض الفلسطينية أو المعاناة التى يشعر بها العراقيون، تأكد لنا أكثر من أى وقت مضى أن هناك طريقًا واحداً وسبيلاً واضحًا، وهو القيام بعملية مراجعة شاملة لجوانب حياتنا ومواجهة شجاعة مع مشكلاتنا ومصارحة أمينة لشعوبنا التى لا تقتات بالشعارات ولا تعيش بالأحلام ولا تقودها الأوهام، إذ لابد من وعى صادق ومكاشفة كاملة تطفو فيها الحقائق على السطح وتختفى منها الازدواجية التى نعيش فيها، وتتقدم الشفافية لتصنع مجتمعًا عربيًا جديداً له مصداقية واحترام فى عالم اليوم، يواجه أمراضه فى وضوح ويتعامل مع مشكلاته بشكل مباشر وينفتح على الغير وترتفع فيه قيمة الإنسان وتقل معه صلاحيات الحاكم الفرد، إننى لا أقول ذلك من منطلق نظرى فقط، ولكن أمامنا تجارب الشعوب وخبرات الأمم التى أكدت دائمًا أن الإنسان هو صانع قدره وهو المتحكم فى مستقبله لأن الله سبحانه وتعالى «لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، كما لا يجب أن يغيب عن الذهن أن تيار الإصلاح الذى نتحدث عنه، والمراجعة الشاملة التى نريدها هى أمور لن تتحقق بغير إرادة عامة، يلتقى حولها الجميع وتجمع عليها الأمة ويتحقق لها قبول قومى شامل، خصوصًا وأنها لا تتجه إلى الأنظمة وحدها ولكنها تنصرف أيضًا إلى المواطن العربى فى كل مكان، والذى أصبح مطالبًا بالتجديد فى العمل والكفاءة فى الإنتاج والتعامل بانتماء صادق لأمته ودولته.. ولعلى أشير هنا إلى ملاحظات ثلاث:

الملاحظة الأولى: إن الحديث عن الإصلاح قد تحول لدينا إلى ما يمكن تسميته «بموضة سياسية»، فأصبح يتحدث عنه الجميع ربما دون مضمون حقيقى أو اقتناع كامل، كذلك فإن الإصلاح أصبح أمراً تنظر إليه الأطراف المختلفة كل من زاويته، وجرت عملية تحميل

للمسئولية من كل طرف على عاتق الطرف الآخر، وكادت تتوه الحقيقة إلى حد كبير، كما تبنت الإصلاح ذاته قوى هى أبعد ما تكون عنه ولكنها تتاجر فقط به.

الملاحظة الثانية: إن هناك توجسًا من تعبير الإصلاح، فالنظم ترى فيه إشارة سلبية إليها بينما ترى فيه الشعوب احتمالاً للمساس بهويتها، خصوصًا عندما جرى حديث متكرر حول الإصلاح الثقافى بل ومراجعة الخطاب الدينى أيضًا، كذلك فإن الجميع يستبد بهم هاجس شديد مصدره أن الدعوة قد بدأت من طرف أجنبى وهو الولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت مبادرة «كولين باول» للشراكة الشرق أوسطية هى نقطة البداية فى تلك الحملة الغامضة.

الملاحظة الثالثة: إن فى ذاكرتنا القومية موجات إصلاح ونوبات تغيير، لذلك فإننا يمكن أن نتبنى تياراً إصلاحيًا ذاتيًا مصدره هو وجدان الأمة وتراثها، على نحو لا يتعارض مع هويتها أو يعبث بشخصيتها الفكرية.

.. هذه بعض الملاحظات المتصلة بذلك الموضوع الحيوى الذى يستحوذ على اهتمامنا ويسيطر على الدوائر الفكرية والأكاديمية والسياسية والثقافية فى بلادنا، ولا يجب إطلاقًا أن تكون لدينا حساسيات من مطالبة الغير بذلك الإصلاح، فالمعيار الذى نحتكم إليه يتلخص فى سؤال واحد، وهو هل نحن محتاجون إلى التغيير منتظرون للإصلاح أم أن الأمر لا يتطلب ذلك؟، إذ إن محنة الأمة التى نشأت عن خطايا النظم ومعاناة الشعوب هى اليوم الدافع الأساسى ومصدر الإلهام الحقيقى لكل الأفكار الإيجابية الجديدة، وكل التوجهات العصرية المطلوبة حتى نصبح يومًا بحق «خير أمة أخرجت للناس».

فك الاشتباك بين الثروة والسلطة

موضوع شائك فى ظاهره ولكنه حيوى فى جوهره، فنحن لا نفصل بين التجارة والإدارة ولا نبحث فى طغيان الثروة على السلطة، ولكننا ندرس العلاقة المتشابكة والتركيبية المعقدة للتأثير والتأثر المتبادلين بين طرفى الظاهرة، وأعنى بهما السلطة والثروة فى عالمنا العربى الذى لا يبدو استثناء عن غيره من المناطق الأخرى، ألا يتولى رئاسة الوزارة اللبنانية رجل أعمال واسع التجربة، فالاعتراض لا يقوم على اشتغال رجال الأعمال بالسياسة، فمنهم مفكرون ومثقفون يستحقون أن تستحوذ الحياة العامة جزءا كبيرا من اهتمامهم، خصوصًا عندما تستقر ثرواتهم وتصبح السياسة تتويجًا لمسار حياتهم، ولكن الذى يعنينا بالدرجة الأولى هو ما يمكن تلخيصه فى أمرين، أولهما: توظيف السلطة لجمع الثروة، وثانيهما: استخدام الثروة للتأثير على السلطة، ولكى نبحث الأمر من كل جوانبه فإننا نضعه فى النقاط الآتية:

أولاً: إن الملوك والأمراء يمثلون السلطة والثروة معًا بحكم تراكم الميراث وطول العهد بالحكم، والأمر يختلف فى ذلك بالنسبة للجمهوريات التى تنتخب رؤساءها وتعرف تداول السلطة ودوران النخبة، حيث يصبح الرئيس أمينًا على أموال الشعب وليس شريكًا فيها، ولكن الأمر لا يختلف فى الحالتين من الناحية الأخلاقية حيث الفصل بين المال العام والمال الخاص أمرًا لازمًا، سواء كان ذلك فى الملكيات الدستورية أو الجمهوريات الديمقراطية، وإن كنا نسجل هنا حقيقة مؤداها أننا لم نعرف كثيراً نموذج الحاكم الفقير؛ لأن للسلطة «مداخيل» تبدو فى ظاهرها شرعية وتتيح لمن يحوزها مصدراً للثروة يجب ألا يحتاج معها إلى مصادر أخرى.

ثانيًا: يعتبر تأثير المال فى الحياة السياسة أمراً ينعكس على العملية الديمقراطية، حيث لا تبرأ الانتخابات البرلمانية وحتى المحليات من سطوة المال فى شراء الأصوات، خصوصًا فى الأوساط الفقيرة غير المعنية بالمشاركة السياسية الحقيقية، وكثيراً ما وصل إلى عضوية

البرلمانات أثرياء بمنطق القدرة المالية، متجاوزين فى المنافسة أساطين فكرية أو نماذج مثقفة قادرة على العطاء السياسى المطلوب، ولكن قدراتهم المالية المحدودة حالت دون بلوغهم مقاعد التمثيل النيابى.

ثالثًا: لعل أخطر النقاط على الإطلاق هى تلك المتعلقة بمفهوم الفساد السياسى، عندما يتحالف أهل الثروة مع حائزى السلطة فى ثنائية مقلقة، تدعو إلى فتح ملفات للفساد لم يكن لها وجود من قبل، فالأصل فى الحكم الصالح هو اقترابه من أهل الفكر والمعرفة والثقافة، ولا بأس برجال المال أيضًا، ولكن دون تمييز لهم أو اعتماد عليهم بطريقة تؤدى إلى خلط الأوراق وتتداخل معها مصادر الثروة بمفاتيح السلطة، فتلك صورة مخيفة فى بعض النظم العربية وغير العربية.

رابعًا: هناك عدد من رجال الأعمال الكبار تفرغوا للعب دور سياسى بمنطق الهواية من خلال اصطناع الأدوار والاقتراب من مواقع الحكم والتمسح بدوائره، ومنهم فئة احترفت تجارة المعلومات التى تضعها فى خدمة بعض النظم تقربًا واستحواذًا، والوطن العربى عرف تلك الفئة فى فترات مختلفة، حيث برزت على السطح أسماء لعدد من رجال الأعمال الذين حازوا من الثروة ما يفيض، فاتجهوا إلى أروقة الحكم ووظفوا إمكاناتهم لخدمة أهداف نظام معين أو حاكم بذاته، مستخدمين فى ذلك آلة الإعلام العصرية الكاسحة، التى برعت فى صنع الصورة المطلوبة والخلط بين الإعلام والإعلان، وفقًا لأسلوب النموذج الأمريكى الحديث.

خامسًا: لا تزال الثروة قيدًا على الديمقراطية الكاملة، فيما يتصل بدعم مرشح رئاسى ضد آخر بمنطق تأثير المال وفرض شخصيته، مدعومة من أصحابه على حساب الأغلبية الصامتة غير القادرة على التأثير المطلوب، ولعل انتخابات الرئاسة الأمريكية هى نموذج لارتكاز من يملكون على نفقات باهظة ومطلوبة للحملات الانتخابية، بحيث لا يصل إلى سدة الرئاسة فى «واشنطن» إلا من أنفق فى حملته الانتخابية مبالغ طائلة جمعها حزبه من خلال تبرعات ضخمة، والأمر يختلف فى عالمنا العربى، ولكنه ما زال يشكل عائقًا أمام التعددية الكاملة نتيجة الخوف من وجود نموذج مشابه يسمح لتيار سياسى يملك من مقدرات المال ما يسمح له بالقفز إلى السلطة بحق أو بغير حق.

.. هذه نقاط أساسية حول العلاقة بين السلطة والثروة، وقد يقول قائل ولماذا الكتابة

فى هذا الموضوع الآن فى ظل زحام الانتهاكات الإسرائيلية فى الأرض الفلسطينية والعنف الدامى فى العراق والجرائم التى ارتكبها جنود التحالف ضد نزلاء سجن «أبو غريب»، الواقع أن الدافع للكتابة فى هذا الموضوع يبدو فى ذهنى مرتبطًا بكل ما يدور فى المنطقة وما يحيط بها من ظروف ولا ينفصل عنها ولا يبتعد عن همومها . . ويمكن هنا أن نرصد محاور الاتصال بين العلاقة بين السلطة والثروة فى جانب، والأحداث الجارية والأوضاع الراهنة فى جانب آخر، وتتمثل تلك المحاور فيما يلى :

(1) إن الحرب المفتوحة ضد الإرهاب منذ الحادى عشر من سبتمبر 2001، تعتمد من وجهة نظر العرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا على عجز بعض الأنظمة فى الدول العربية والإسلامية عن رفع مستوى معيشة شعوبها، ومكافحة الفقر الذى يمثل بيئة حاضنة لتفريخ العناصر الإرهابية، وتربط تلك النظرية فى تفسير الإرهاب بين الفساد السياسى وتنامى تلك الظاهرة، ويعتقد أصحابها أن التداخل بين السلطة والثروة قد قتل المثل الرفيعة وقضى على القيم النبيلة أمام الأجيال الجديدة من شباب دول المنطقة، وهو دافع فى حد ذاته يدعونا إلى التطرق إلى هذا الموضوع .

(2) الحديث عن الإصلاح السياسى والدستورى والتحول الاقتصادى والتغيير نحو الديمقراطية الحقيقية، كلها أمور ترتبط بالعلاقة بين السلطة والثروة فى ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير وغيره من مناطق العالم النامى، فالإصلاح الذاتى الذى ينبع من ضمير الأمة وهويتها يلزمنا بضرورة البحث فى أوجه القصور وجيوب التخلف ومظاهر العوار فى حياتنا، وسوف نكتشف أن التحالف بين السلطة والثروة يمثل ظاهرة تحتاج إلى الدراسة والتأمل وتدفع إلى البحث والتحليل، سواء من زحف نفوذ أهل الثروة تجاه السلطة أو سعى الحكام لحيازة الثروة والاندماج فى عالم الأموال المتدفقة وغياب القدوة الصحيحة فى الحكم تبعًا لذلك .

(3) يمثل الفساد السياسى أخطر أنواع الفساد لأنه يعشش عند القمة ويتحكم فى إرادة الحكم ويسيطر على جسد الأمة من رأسها، ولست أطالب بأنظمة ملائكية ولا أبحث عن حكام مثاليين، ولكننى أطالب بقدر معقول من النزاهة المادية والشفافية الحقيقية والابتعاد عن مواطن الشبهات وأسباب الظنون؛ لأن الشباب العربى لم يحبط فقط من سياسة ازدواج المعايير الأمريكية أو الانتهاكات اليومية الإسرائيلية، ولكن أيضًا

من شيوع الفساد وافتقاد المثل وضياع القيم وانتشار حالة الشك الذى أدى إلى انتزاع الثقة عبر المسافة الكبيرة بين الحاكم والمحكوم.

(4) إن الدولة العصرية الحديثة تقوم على سيادة القانون وتعتمد على مصداقية الحكم ووضح الرؤية، بينما يؤدى تسلل الثروة نحو مراكز السلطة إلى حدوث شرخ ينال من هيبة الحكم ويسمح للشائعات اليومية بأن تغتال الأمل لدى الأجيال الصاعدة وأن تمارس آثارها السلبية فى حياة السواد الأعظم من جماهير الشعب وقواعد المجتمع، فالدولة المتحضرة التى تعرف عناصر الديمقراطية وتحترم القانون لا تقع فى مستنقع الخلط بين من يملكون ومن يحكمون، ولكنها تضع من الضوابط والقيود ما يجعل العلاقة بينهما صحية وسوية، مع قيام أطر معاصرة للحدود الفاصلة بينهما.

(5) لعل ما يجرى على الساحة العربية يمثل إنذاراً أخيراً للأمة فى محنتها، وينبه بشدة إلى كل مظاهر النقص فى حياتنا والاضطراب فى سلوكنا السياسى والاجتماعى، ويحفز على احترام المال العام وإطلاق يد القطاع الخاص فى حدود القانون، وليس نتيجة للعلاقة بمراكز الحكم ودوائر صنع القرار فى مراحله المختلفة، إن الضغوط التى تحيط بالوطن العربى تدفع إلى ضرورة إعادة النظر فى ترتيب البيت من الداخل، والفصل بين السلطة والثروة فى فك اشتباكى طوعى ومتوازن.

.. هذه ملاحظات تدور حول الموضوع الذى نكتب فيه سعياً نحو المصداقية الحقيقية والشفافية الكاملة وتبشيراً بالدولة الحديثة، دولة الديمقراطية وسيادة القانون، دولة لا تعرف التداخل الغامض والكريه بين السلطة والثروة فى غير حدود المصلحة العليا للوطن.

تجربة ذاتية أم قضية قومية؟

التجربة الشخصية لا تكون مادة للنشر إلا إذا كانت تعالج قضية عامة تهم القراء ولا يستأثر بها الكاتب وحده، ولقد مررت بفترة صعبة من المتاعب الصحية والنفسية بسبب الصراع الذاتى الذى كان يعتمل فى داخلى تجاه زيارة كانت متوقعة لإسرائيل - التى من المفترض أن بينها وبين «مصر» اتفاقية سلام وعلاقات دبلوماسية مخفضة حاليًا - للمشاركة فى ذكرى مرور خمس وعشرين عامًا على توقيع تلك الاتفاقية من خلال احتفال يقيمه الكنيست الإسرائيلى ويدعو إليه من يمثلون الطرف الآخر فيها، والكل يدرك أن الشعب المصرى لا يزال رافضًا للتطبيع مع الدولة العبرية التى تبرهن بتصرفاتها كل يوم أنها لا تستحق أكثر من ذلك، والذى يهمنى هنا هو أن أناقش ذلك التداخل بين المشاعر الإنسانية الطبيعية والأحاسيس القومية والوطنية فى جانب ولغة السياسة والتعامل الواقعى مع المشكلات فى جانب آخر، فنحن جميعًا ممتلئون بشحنات من الغضب يغذيها الإعلام المرئى والمسموع والمقروء - الوطنى والقومى - صباح مساء بأخبار قوافل الشهداء وضجيج الجرافات وأزيز طائرات «الأباتشى» ونحن فى النهاية بشر نتألم مع الشقيق لأنها معاناة عرفناها فى «مصر» خلال سنوات «بحر البقر» و«الزعفرانة» قبل أن يتحقق لنا نصر أكتوبر «تشرين» ويتحرر التراب الوطنى، وقد يحسن أن نعرض فى موضوعية كاملة وتجرد صادق لوجهتى النظر المطروحتين حول التعامل مع إسرائيل فى ظل جرائمها اليومية وخروجها المستمر على مبادئ القانون وقواعد الأخلاق، فهناك من يرى أن الأدعى - والحال كذلك - هو المضى نحو اقتحام معاقل السياسة الإسرائيلية وفتح قنوات اتصال دائم معها من أجل صالح القضية العربية عمومًا والشعب الفلسطينى خصوصًا، ويسوق دعاة هذا الرأى النقاط التالية لتعزيز وجهة نظرهم:

(١) إن سياسة المقاطعة الدائمة والمواقف السلبية من جانب العرب لم تجر عليهم إلا المزيد من الإخفاقات والإحباطات على مر السنين، كما أن الدول العربية التى حققت نصراً

سياسيًا - بعد المعارك العسكرية - هى التى اخترقت الحاجز النفسى وتقدمت نحو إسرائيل تطلب حقها وتحرر أرضها فى مواجهة حاسمة وندية كاملة .

(2) إن الاتصالات هى نوع من التحرك الذى يفيد القضية وقد يخرج بها من جمودها ، أما الصمت الكامل فهو نوع من العجز السياسى والشلل القومى ، ولن يكون هناك تقدم نحو المفاوضات دون تمهيدات ولقاءات وحوارات .

(3) إن مصر تتحمل المسئولية العربية الأولى - بحكم قدرها ومكانتها - لذلك فإنها يجب أن تتحرك حتى لو توقف غيرها لأن العبء عليها أكبر ، كما أن غيرها يعول رغم صمته وسكونه على تحركها ، مع أنه قد يوجه لها الانتقادات العلنية والتجريحات القومية !

(4) إنه فى ظل الظروف الدولية الراهنة والحرب المفتوحة على الإرهاب وما يجرى فى العراق ، فإن ذلك كله يحتم ضرورة التحرك فى القضية العربية الإسلامية الأولى ، خصوصًا وأن الدعم الأمريكى - القادم من القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم - للدولة العبرية أمر أصبح يثير الدهشة ويدعو إلى الحزن ، حتى أن الطريق إلى قلب «واشنطن» يمر بالضرورة عبر إسرائيل .

(5) إن عامل الزمن ليس فى صالح الجانب العربى أو الفلسطينى ، ففى كل عام يظهر شبح جديد ، كان من قبل هو المستوطنات التى تلتهم الأرض الفلسطينية ، ثم أصبح الجدار العازل الذى يضرب مبدأ الدولة الفلسطينية فى مقتل ، فضلاً عن عنصر التقادم الذى يمارس آثاره السلبية مستفيدًا من الجمود العربى والوضع الدولى .

. . فإذا كانت تلك هى دفوع دعاة التحرك المطلوب والاتصالات الحتمية ، فما هى حجج الطرف الآخر الذى يكفر من يذهب إلى إسرائيل - فى غير مهمة رسمية أو تكليف وطنى - ويخون كل من يتصل بالإسرائيليين فى هذه الظروف؟ إن وجهة نظرهم تعتمد موضوعيًا على الأسباب التالية :

(أ) إن هذا التوقيت بالذات هو آخر ما يمكن التفكير فيه بحصول إسرائيل على جائزة تتمثل فى الذهاب إليها والسعى نحوها ، رغم تسليمنا بأنها لم تعد إسرائيل التى كانت محاصرة من قبل دوليًا وإقليميًا والتى كانت تتطلع إلى مجرد نظرة عربية .

(ب) إن ممارسات إسرائيل حاليًا تمثل نموذجًا حيًا لإرهاب الدولة، ونحن ضد الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، ولم يعد المزاج العام فى المنطقة متقبلاً للحوار مع من يقتلون الأطفال ويغتالون القيادات ويهدمون المنازل ويقيمون الجدار العازل ويعقدون مجلس الوزراء لبحث خطة اغتيال شيخ مقعد حتى ولو كانت على باب مسجد، إنه عبث بكل المقدسات، واستهانة بكافة القيم.

(ج) إن المضى فى التواصل مع إسرائيل ـ ولنا معها اتفاقية سلام وتبادل دبلوماسى مهما كان مستواه ـ لم يحقق تحولاً جذريًا فى السياسة الإسرائيلية التى تمضى فى طريقها ولا تتراجع عن جرائمها رغم مواقف الآخرين منها، إنها إسرائيل التى ضربت المفاعل الذرى العراقى غداة زيارة «بيجين» للرئيس الراحل «السادات»، وقتلت الزعيم الروحى لحركة «حماس» غداة زيارة العاهل الأردنى الملك «عبد الله» لإسرائيل.

(د) إن الورقة السياسية التى تحصل عليها إسرائيل تحرقها مباشرة ولا تضع اعتباراً للأعراف السياسية والمشاعر الإنسانية، إنها دولة تتصرف وفقًا لاستراتيجية طويلة المدى لا تتأثر كثيراً بالمبادرات أو المجاملات، والشعب المصرى أكثر الشعوب العربية إدراكًا بفطرته لكل ذلك، لهذا فهو لا يتحمس للتطبيع رغم أنه هو الذى بدأ بالتوقيع!

(هـ) إن التواصل قد يكون متاحًا ومقبولاً على المستوى الحكومى، ولكنه غير مبرر على المستوى الشعبى فى الوقت الراهن، حيث العالم العربى يغلى وهو يقف فوق بركان غضب عارم بسبب ما يراه وما يسمعه وما يقرأه، فالمبعوثون الرسميون يذهبون ويعودون فى مهام وطنية وبتكليفات سيادية من أجل تحريك الموقف ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى، أما الذهاب إلى الكنيست لمجرد المشاركة فى احتفال مهما كانت دلالته فهو أمر غير مطروح فى هذه الظروف.

.. إننى أود ـ بعد أن عرضت لوجهتى النظر المتعارضتين حول فلسفة قرار السفر إلى إسرائيل ـ أن أسجل من جانبى أن الأمر فى النهاية ليس مباراة فى الوطنية أو سباقًا فى القومية، فأصحاب وجهتى النظر كلاهما يفكر من منطق وطنى وقومى صادق، ولا احتكار لحزب معين أو تيار سياسى بذاته لمفهوم الوطنية، كما أن القومية ليست حكراً

على بعض الناس دون غيرهم، والمهم فى خاتمة الأمر أن الموضوع برمته محل جدل ومثار خلاف، ويمكن أن يفتح الباب لحوار وطنى وقومى على أسس موضوعية وركائز مجردة، تبتعد عن التراشق اللفظى بغير مبرر وتوزيع الاتهامات دون سند.

.. لقد تزاحمت كل هذه الأفكار والآراء فى مخيلتى لعدة أيام، وأصبحت فى حالة صراع مع النفس بشكل غير مسبوق، وذلك بسبب ذلك الحاجز الذى يمثل «تابو Taboo» من مجموعة المشاعر الأخلاقية والدينية والثقافية الذى يسيطر علينا ويصبح كالجدار العازل الذى يشيده الإسرائيليون! وقد خامرنى شعور خفى بأن تلك المهمة لن تتم، وكان هناك هاجس داخلى يهتف بذلك فى أعماقى طوال الوقت، حيث كانت أمامى سابقة إطاحة إسرائيل باجتماع كان مقرراً منذ عدة سنوات لرؤساء البرلمانات «الأورومتوسطية»، وفجأة وقبيل الاجتماع بأيام قليلة اجتاحت الدبابات الإسرائيلية مدينة «رام الله»، وحاصرت «عرفات» وقضت على المحاولة قبل أن تبدأ.. إنها إسرائيل التى لا تستر أبدًا!.

.. ولقد ظلت معاناتى الذاتية وآلامى النفسية تسحقان جسدى طوال أيام مهمة برلمانية كنت أقوم بها فى مدينة أوروبية، حتى سقطت فريسة مرض قديم وعاودتنى آلامه الشديدة فارتدت عيادات الأطباء طلبًا للعلاج والمرض يتزايد، إلى أن قطع خبر مؤلم جديد حبل أفكارى ذات صباح، إذ قتلت إسرائيل الشيخ «أحمد ياسين»، وألغى الرئيس «مبارك» بقرار مناسب وحكيم مشاركة مصر فى احتفال «الكنيست»، ولكن بقى لدينا جميعًا ذلك الغضب المكتوم والحزن الثقيل، من أجل أمة تتعامل مع المحن بالصبر دائمًا، والصمت غالبًا، والصياح أحيانًا.

لـو لم أكـن مصريًا!

مأثورة تاريخية رددها زعيم وطنى شاب منذ قرن من الزمان، عندما قال «مصطفى كامل» (لو لم أكن مصريًا لوددت أن أكون مصريًا)، ولا شك أن المصريين من أكثر الشعوب اعتزازًا بوطنهم وتمسكًا بهويتهم، قد يذوبون فى المجتمعات الأخرى ويندمجون خارج بلادهم فى حياة مختلفة وسلوكيات جديدة، ولكن يبقى فى داخل كل منهم ذلك الشعور العميق بالانتماء إلى أرض مصر الطيبة، بل إننا عندما تهبط بنا الطائرة على أرض الوطن بعد رحلة - طالت أو قصرت - نشعر بشعور غريب من التأقلم السريع مع الواقع ونعيش عيشة أهلنا بعد لحظات قليلة، رغم أننا قد نكون قادمين من أكثر الدول تقدمًا وتنظيمًا! ولكنه فى النهاية الوطن الذى لا يعلو عليه سواه أبدًا، بل إننى رأيت بعض المتمصرين من الأجانب الذين تركوا مصر لسبب أو لآخر وقد استبد بهم الحنين بشكل يفوق الخيال وما زلت أذكر من فترة عملى نائبًا للقنصل المصرى فى «لندن» فى مطلع حياتى الدبلوماسية، ذلك اليونانى المصرى العجوز الذى كان يملك فندقًا صغيرًا بجوار مبنى القنصلية العامة، ولا يمل الحديث عن سنوات عمره فى مصر وذكرياته فى مدينة «الزقازيق»، حيث كان يملك متجرًا فيها ويعدد أسماء من يعرف وعنوان مسكنه فيها وأصدقائه بها، ويحلم بيوم العودة إليها، وقد فوجئنا يوم وفاة ذلك اليونانى المصرى بأنه قد أوصى بأن يحرق جثمانه، وأن ينثر رماده من نافذة القطار المتجه إلى عاصمة محافظة الشرقية فى أرض الكنانة.. هذه مسلمات نعرفها جميعًا عن عشق مصر حضارة وتاريخًا وشعبًا.. ولكن السؤال الأهم هو هل ما زالت لمصر تلك المكانة الفريدة والهوى العميق الذى يشد البشر إليها ويجذب أبناءها وغيرهم نحوها؟ إننى أستطيع أن أوجز الإجابة عن هذا التساؤل فى الملاحظات التالية:

أولاً: إن الجغرافيا والتاريخ كانا معًا فى غاية السخاء على مصر، حضارة فرعونية ملهمة ومعلمة، ورقائق من ثقافات التقت على أرض مصر وانصهرت فوقها، من إغريقية

ورومانية ومسيحية قبطية وإسلامية عربية، واحتكاك مبكر بالغرب، وتفاعل لعدة قرون مع أوروبا عبر البحر المتوسط، وشواطئ ممتدة على بحرين مفتوحين كان يمكن أن يصبحا «ريفييرا» مصرية فريدة على البحر الأحمر والبحر الأبيض، وفيها مدن يطل منها التاريخ القديم والحديث، بدءًا من القاهرة والإسكندرية مروراً بالأقصر وأسوان وصولاً إلى الغردقة وشرم الشيخ، ثم إن مصر بلد نطلق عليه نقطة التقاء لهجرات آسيوية وإفريقية وأوروبية، ويقبع تحت ترابها ما يزيد على ربع التراث الإنسانى بشهادة المنظمات الثقافية الدولية.

ثانيًا: يتميز المصريون بدرجة عالية من الانصهار السكانى والتوافق الاجتماعى، ففيها الأزهر الشريف المركز الإسلامى الأول لأهل السنة فى العالم، وفيها الكنيسة المصرية الأرثوذكسية مركز الأقباط فى قارات الدنيا المختلفة، ثم إن مصر تترك بصمتها قوية على كل من يعيش فيها أو يمر بها، وهى بلد إما أن يقع فى غرامها الوافد إليها أو يشعر منذ البداية بشىء من الدهشة أمامها، إنه شعور يذكرنى بذلك الذى أحسست به عندما عملت فى «الهند» منذ أكثر من ربع قرن، فالدولتان مصر والهند بينهما تشابه كبير ولا يملك القادم إليهما أن يكون محايداً فى نظرته تجاه أى منهما، فإما حب من أول نظرة أو دهشة مع أول لقاء.

ثالثًا: دعونا نكن شجعان مع أنفسنا صرحاء مع الحقيقة، هل ما زالت مصر قوة جاذبة لأبنائها أم أصبحت دولة طاردة لبعض سكانها؟ يجب أن نعترف أن مصر ليست فى أفضل أوضاعها لظروف كثيرة ومعقدة، بعضها خارجى وبعضها داخلى، فالحروب التى استهلكتها والتغييرات التى طرأت عليها قد جعلت من هذا الوطن نموذجًا فريداً يصعب القياس عليه، فمصر ليست بلداً كبيراً كما أنها ليست بلداً صغيراً، وهى دولة مركزية محورية فى إقليمها، ولكنها مثقلة بأعباء تفوق طاقاتها وإمكاناتها، إنها دولة تملك رصيداً بشريًا متميزاً، وفيها من الكفاءات الدولية من يرصعون سماء العالم فى مجالات العلم والفن والسياسة، ولذلك فهى نسيج وحدها ووحيدة نوعها بكل المقاييس العصرية والمؤشرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

رابعًا: إن مصر مستهدفة تاريخيًا وتقع تحت ضغوط دولية طوال تاريخها، وإذا حاولت الانكفاء على ظروفها الداخلية لا تسمح لها بذلك أوضاعها الإقليمية، لذا فهى

فى حاجة إلى توازن دقيق بين الداخل والخارج، مع قدرة على مواجهة المعادلة الصعبة بين التزاماتها القومية ومصالحها الوطنية، فالحروب التى خاضتها لم تكن كلها دفاعًا عن الغير ولكنها كانت أيضًا دفاعًا مباشرًا عن الأمن القومى المصرى.

خامسًا: إن لدينا حساسية خاصة تجاه أى نقد يوجه لبلدنا، ويبدو تصورنا عن أنفسنا مختلفًا أحيانًا عن تصور الآخرين لها ونخلط بين العوامل والأسباب.. فتنظيم «المونديال» - على سبيل المثال - لا يشترط عراقة الحضارة أو عمق الثقافة أو الحماس الشعبى، بقدر اشتراطه للتسهيلات والخدمات والطرق والمواصلات، لذلك عندما نصطدم بالحقيقة فإننا لا نعرف بالضبط الفارق بين الأوهام والأحلام.

.. هذه ملاحظات قصدت منها وبها أن أدلل على فرادة الشخصية المصرية، ولكنى أضيف إلى ذلك أن الشعوب لا تقتات تاريخًا ولا تعيش على الماضى، ولكنها تتعامل مع الواقع وترتبط مع الوطن برباط المصلحة المتبادلة والقدر الذى يكفله ذلك الوطن من مظلة الإحساس بالأمان وتلبية الاحتياجات الأساسية والمستوى المعقول والمقبول للمعيشة، ولن يتحقق ذلك إلا بتعميق الشعور بالانتماء لدى الأجيال الجديدة، وهو شعور لا يتحقق أيضًا إلا بالإحساس العميق بما يقدمه الوطن لأبنائه، بشرط أن يتخلوا عن اللامبالاة والتسيب وتغليب النظرة الشخصية الضيقة على المصلحة العامة والأهداف العليا للوطن، عندئذ نردد بحق وعن قناعة كاملة وإحساس صادق مأثورة الزعيم الذى رحل شابًا فى مطلع القرن العشرين، ونقول معه عن وعى واقتناع كاملين ما يكمل الشطر الأول، لو لم أكن مصريًا - بقولنا - لوددت أن أكون مصريًا!

تقاليــد يوليــو

منذ اثنتين وخمسين سنة قامت ثورة يوليو عام اثنين وخمسين من القرن الماضى، وكلما أقبل شهر يوليو انشغل عدد من المثقفين المصريين والكتاب العرب بالتنظير لتلك الثورة والبحث فى إيجابياتها وسلبياتها، ولكننى أريد أن أخوض هذه المرة فيما خلفته «يوليو» من تقاليد سياسية ومظاهر للسلطة وطبيعة فى الحكم لم تكن مألوفة قبلها لا فى مصر وحدها ولكن فى المنطقة العربية، كلها، والملاحظ أن بصمات «يوليو» قد انطبعت على عدد كبير من النظم السياسية فى الدول العربية، بل إن عدداً من الانقلابات العسكرية التالية للثورة المصرية فى بعض أقطار العالم العربى قد تأثرت إلى حد كبير بها ونقلت عنها، حتى أن شهر يوليو - تموز فى المشرق العربى - قد استأثر بعدد من تلك الانقلابات التى نسميها دائمًا ثورات، إلى الحد الذى يسمح لنا الآن بالحديث حول تقاليد يوليو 52 وما جلبته إلى المنطقة العربية من مفاهيم جديدة وتقاليد مختلفة، وأنا هنا أبحث فى حياد كامل معترفًا أننى انتمى إلى جيل يوليو بكل ماله وما عليه، ولا يجوز أخذ السطور القادمة كمبرر للانتقاص من ذلك الحدث الضخم وزعاماته التاريخية المتوالية، ولعلنى أوضح ما أريد الوصول إليه من خلال محاور خمس تدور حول شرعية الحكم، ومركزية القرار السياسى، وخصوصية النمط الديمقراطى، ودور الفرد القائد، ثم أخيراً التوجيه السياسى والإعلامى، وكلها فى ظنى مظاهر اتسمت بها شخصية يوليو فى مختلف الأنظمة العربية، ولعلنا نفصل هنا ما أجملناه:

أولاً: إن مصدر شرعية الحكم مازال مستمداً من ذلك الحدث الذى جرى ليلة 23 يوليو عام 1952، وأظن أنه سوف يبقى كذلك لفترة غير قصيرة قادمة، فقد أصطبغت الحياة السياسية بأسلوب معين فى ممارسة السلطة إلى الحد الذى جعل الشرعية الثورية بديلاً للشرعية الدستورية لسنوات عدة، وأرسى قواعد فى الحكم لم تكن قائمه قبل ذلك، وعندما تقدم جيل أكتوبر - باعتبارها الحرب العربية الإسرائيلية التى لم ينتكس فيها

العرب عسكريًا ـ أصبحنا أمام مزيج جديد من مصادر الشرعية، يزاوج بين «عباءة يوليو» و«جلباب أكتوبر» وكلاهما رافد مؤثر فى طبيعة الحكم ومظهر لاستقراره، وبينهما قاسم مشترك هو التداخل بين الشعب ومؤسسته العسكرية.

ثانيًا: تتصف تقاليد يوليو ـ فى دولة معروفة تاريخيًا بأهمية السلطة ـ بمركزية القرار السياسى وهو ما أثر إلى حد كبير على تجربة الإدارة المحلية حتى الآن، ومصر دولة نهرية قديمة تستأثر العاصمة فيها بنصيب كبير من مظاهر السلطات الثلاث، كما أن القرار السياسى فى النهاية هو الحكم بين تلك السلطات، والرجوع إليه منتظم ومتكرر فى المسائل الكبيرة وربما الأقل أهمية أيضا، ولكى أكون منصفًا، فإن هذا المظهر من مظاهر يوليو ليس غريبًا على مصر منذ العصر الفرعونى حيث الدولة المركزية تضع القرار السياسى فى قمة السلطة عبر التاريخ.

ثالثًا: تميزت يوليو بخصوصية تنفرد بها على ساحة المشاركة السياسية، وهى فلسفة التنظيم السياسى الواحد الذى يضمن أغلبية مطلقة لسلطة الحكم فى كل الظروف، وعندما تطورت الأمور وظهرت المنابر السياسية ثم الأحزاب ظل طغيان حزب الأغلبية على المسرح السياسى ظاهراً وملموسًا، ويبدو أن تلك ظاهرة مصرية، فالحياة الحزبية تمحورت دائمًا حول شخصيات وليس برامج، كما أن التجربة المتميزة لحزب الوفد المصرى ما بين الثورتين (1952 - 1919) كانت هى الأخرى تعبيراً عن الحركة الوطنية وثوبًا فضفاضًا يحتوى مطالب الأمة المصرية فى الجلاء والدستور، فضلاً عن سمة ظاهرة من الفصل بين الدين والسياسة وتأكيد الوحدة الوطنية.

رابعًا: أعطت يوليو الزعامة السياسية مظهراً خاصًا نقلت عنه بعض الدول العربية منذ مطلع الستينيات، مع تسليمنا بأن الانقلابات السورية منذ نهاية الأربعينات قد شكلت بادرة لذلك النمط الفردى فى السلطة (حسنى الزعيم ـ سامى الحناوى ـ أديب الشيشكلى)، إلا أن نموذج يوليو قد نجح فى صناعة هالة القائد و«كاريزما» الزعامة فى ظل ظروف مختلفة لعب الصراع العربى ـ الإسرائيلى دوراً مؤثراً فيها، وليس من شك فى أن تزايد دور الفرد فى السلطة وفقًا لتقاليد يوليو ونتيجة لروحها وخصوصيتها، قد جاء انتقاصًا تلقائيًا من فلسفة تداول السلطة ودوران النخبة واتساع مساحة المشاركة السياسية.

خامساً : مثل كل التحولات الضخمة فى التاريخ حملت ثورة يوليو 1952 معها رياح التغيير فى التوجه السياسى والإعلامى، وأصبحت سيطرة الدولة على مراكز «الإرشاد القومى» بعد الثورة مباشرة ظاهرة اتسمت بها وارتبطت بوجودها، وإن كنا نعترف أن الأمور قد تغيرت كثيراً، وأصبحت مساحة الحرية المتاحة أكثر خصوصًا فى مجال الكلمة المكتوبة حيث تشهد «مصر يوليو وأكتوبر» حاليًا قدراً واسعًا من حرية الصحافة عمومًا.

.. هذه ملاحظات أوردناها للتدليل على أهمية الآثار الفكرية والسياسية التى جاءت بها الثورة المصرية ومضت عليها ثورات أخرى فى المنطقة، ولسنا بصدد تقويم ما جرى وانعكاساته، فما نكتبه الآن لا يعنى أن الثورة قد جاءت تحديًا لأوضاع معقولة أو مقبولة؛ لأن الواقع هو الذى يفرض التغيير سواء كان فجائيًا أو تدريجيًا، وكثيراً ما يحلو لى - ولغيرى - مناقشة جدوى قيام الثورة ومقارنتها بمنطق الإصلاح فى محاولة جدلية نظرية بحتة، بل إنه قد صدر لى كتاب - منذ سنوات قليلة - يبحث فى العلاقة بين نهج الثورة وفكر الإصلاح مع الإجابة عن التساؤل الذى يتردد أحيانًا حول طبيعة الحكم وشخصية مصر الحديثة لو لم تقم ثورة يوليو عام 1952، وهو افتراض جدلى لا يقدم ولا يؤخر، ولكنه يضع أيدينا على مزايا تقاليد يوليو وسوءاتها ويسمح بالتحليل الموضوعى لأطر الشرعية القائمة، خصوصًا وأننا نمر بمرحلة كثر فيها الحديث عن الإصلاح وجدواه، لا فى مصر وحدها ولكن فى الشرق الأوسط كله صغيراً أو كبيراً.

.. إن الحديث عن تقاليد يوليو فى هذه الظروف لا يبدو بعيداً عما تمر به المنطقة العربية حاليًا، فكل المفردات المطروحة تمت بصلة إلى آثار يوليو وانعكاساتها على الحياة العربية بدءاً من الصراع العربى الإسرائيلى مروراً بالدعوة الذاتية للإصلاح الداخلى وصولاً إلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التى باركت قيام تلك الثورة عام 1952، وظلت العلاقات معها ما بين صعود وهبوط لعدة سنوات، إلى أن سيطر عليها توتر شديد بلغ قمته فى نهاية الستينيات، عندما وجهت إسرائيل ضربة إجهازية للمد القومى الذى تبنته «القاهرة» بزعامة الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر»، ولذلك فنحن نزعم هنا أن تقاليد يوليو هى التى قادت التصعيد العربى ضد الخطر الإسرائيلى؛ لأن الثوار الشباب من الضباط الأحرار عادوا من حرب فلسطين الأولى بشحنات من الغضب الداخلى والإحساس العميق بروح التآمر وصدمة الهزيمة.. لذلك سوف تظل «يوليو» علامة فارقة فى التاريخ العربى الحديث وفصلاً أساسيًا فى تطور الشرق الأوسط لأنها حدث كبير

ما زالت آثاره قائمة فوق الأرض العربية كما أن الذاكرة القومية تضعه فى موقع هام، فضلاً عن أن تقاليده مازالت مرعية وقد تبقى كذلك حينًا من الدهر .

إن «يوليو» وتداعياته ما زال بحاجة إلى دراسات مستفيضة تقوم على قدر كبير من الموضوعية بعيدًا عن الانطباعات الذاتية والمذكرات الشخصية؛ لأنها غيرت الكثير فى شكل الحياة العربية عمومًا والمصرية خصوصًا، كما أنها غرست مفاهيم وصنعت أطر للنظم السياسية وصلاحيات الحكم، وأحدثت تغييراً فجائيًا فى مسيرة التطور الاجتماعى، ونالت من بعض المؤسسات الفكرية والثقافية، ودخلت فى صراعات طويلة مع قوى متعددة. . لذلك سوف تظل الدراسات حولها حافلة بالقضايا الخلافية ووجهات النظر المتباينة، بشرط الموضوعية الأكاديمية والنزاهة الوطنية لكل من يتصدى للبحث فى تقاليد ذلك الحدث الضخم من التاريخ الحديث للشرق الأوسط .

«ديالوج» سياسى

كتبت مقالاً فى مستهل شهر يوليو 2004 أتحدث فيه عن البصمات ـ الإيجابية والسلبية ـ التى تركتها الثورة المصرية فى حياتنا حتى أصبحت مصدراً رئيسيًا لشرعية الحكم لدينا، وتساءلت فى المقال تحت عنوان «تقاليد يوليو» عن توقيت الخروج من عباءة تلك التقاليد والدخول فى عملية إصلاح مدروس، ودللت على ذلك بكتابى «من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح»، وقد تلقيت رسالة مطولة موقعة من السيد منير محمد صلاح الدين ممثلاً لمن اسماهم «المصريون الجدد»، وقد جعل عنوانها «تقاليد مصر أكثر واقعية واستمرارية»، وقد استهل رسالته بقوله (إن يوليو لا تمثل لمصر أكثر من المدة التى حكمنا فيها أبطال ومناضلو يوليو والتى انتهت بهزيمة يونيو المروعة فى 67، وهذه التقاليد لم ترتكن إلا لبرامج سابقة التجهيز تم إعدادها فى أوروبا على يد «إنجلز» و«ماركس» فى أواخر القرن التاسع عشر ولم تنبع من داخلنا نتيجة لاعتلاء السلطة من هم دون الثقافة العامة وحديثوا العهد بالعلم والمعرفة، وذلك فى غياب دور المؤسسة الديمقراطية ومكتسباتها الاجتماعية والسياسية والثقافية التى أفرزتها ثورة 1919 وما بعدها حتى أوائل خمسينيات القرن العشرين)، وواقع الأمر أن هذا التعليق يجافى الحقيقة، فأنا وإن كنت من جيل يوليو إلا أننى لست من دراويش الناصرية بالمعنى العفوى للعبارة، فأنا أدرك أن «عبد الناصر» كان بحق قامة قومية عالية، ولكننى أدرك فى الوقت ذاته سلبيات ثورة يوليو وأخطاءها مثلما أدرك إيجابياتها وإنجازاتها كذلك فإننى ممن يرفضون مقولة «أن تاريخ مصر الحرة المؤثرة قد بدأ يوم 23 يوليو 1952»، بل إننى أعتقد أن فترة ما قبل الثورة حافلة هى الأخرى بعناصر التقدم، كما أن الجزء الأكبر من تقاليدنا الفكرية والثقافية قد نشأ وازدهر فى تلك الفترة، بدءاً من «محمد على» مؤسس مصر الحديثة، إلى الخديوى «إسماعيل» الذى سعى إلى تحديث مصر، وصولاً إلى الملك «فؤاد» الأول ـ الذى كان رغم جهامته وضعف شعبيته ـ راعيًا لكثير من مظاهر النهضة، بدءاً من إنشاء الجامعة مروراً بالجمعية الملكية الجغرافية ونظيرتها التاريخية، وغيرها من مؤسسات التنوير والجمعيات الأهلية التى عرفها المجتمع

المصرى خصوصًا فى الفترة الليبرالية ما بين الثورتين 1919 و1952، كما أننا ما زلنا نذكر بعض العناصر المستنيرة من أسرة «محمد على»، بدءًا من «عمر طوسون» الذى كان شريكًا فى الحركة الوطنية، مرورًا «بعباس حليم» راعى الحركة العمالية، وصولاً إلى «يوسف كمال» صاحب الاهتمامات المعروفة بالفنون الجميلة، كما أن أميرات الأسرة العلوية قد وضعن جهودهن فى خدمة العمل التطوعى خصوصًا المبرات والمستشفيات، ورغم ذلك كله تبقى 23 يوليو علامة فارقة ومحوراً مفصليًا فى تاريخ مصر الحديث، وأنا لا أشارك صاحب الرسالة فى أن ثورة يوليو أرتكنت إلى برامج سابقة التجهيز مشيراً بذلك إلى الفكر الماركسى، بل إننى أرى - ومعى جمهرة المؤرخين والمعنيين بالتاريخ السياسى لمصر الحديثة - أن ما جرى فى الأسبوع الأخير من يوليو عام 1952 كان أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية منه إلى غيرها، ولولا نفور الكيمياء الشخصية بين القائد المصرى الشاب «جمال عبد الناصر»، والسياسى الأمريكى المخضرم «جون فوستر دالاس» لكانت مجريات الأمور قد اتخذت طريقًا آخر واتجهت فى اتجاه مختلف، أما ما يشير إليه صاحب الرسالة من أن من اعتلوا مقاعد السلطة بعد عام 1952 كانوا دون الثقافة العامة وحديثى العهد بالعلم والمعرفة، فإننى أختلف معه فى ذلك، وأذكره بأن الجيش المصرى الحديث منذ عصر «محمد على» هو الذى قاد حركة التحرير والتنوير فى نفس الوقت، فقد كان من بين الضباط الأحرار مثقفون مرموقون، ويكفى أن أذكر منهم اسمًا مثل «ثروت عكاشة»، كذلك فإن تعليم العسكريين فى مصر فى تلك الفترة كان منفتحًا على المعارف الغربية والمدارس العسكرية الأجنبية مع إجادة اللغة الإنجليزية، وأضيف إلى ذلك أن ثوار يوليو قد استعانوا بخبرات مدنية مرموقة من أمثال «مصطفى خليل» و«عزيز صدقى» و«الجريتلى» وغيرهم، وإن كنت اتفق مع كاتب الرسالة فى حديثه عن غياب دور المؤسسة الديمقراطية، بل وأضيف إلى ذلك مخاصمة بعض أساليب يوليو للشرعية الدستورية وخروجها على سياق القانون، الأمر الذى بلغت ذروة الرمز فيه محاولة الاعتداء على الفقيه القانونى الكبير «عبد الرزاق السنهورى» رئيس مجلس الدولة بعد قيام الثورة بسنوات قليلة. . وينتقل صاحب الرسالة ليقول «لقد توهم القوميون والعروبيون أننا نمتلك أقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط مع تصغير لقوة العدو باستخدام الميكرفونات المصنوعة فى الغرب وبطريقة شعراء المدح والهجاء العربى، تاركين التقدم والحداثة والديمقراطية والحرية والثراء القائم على الانتاج وتحمل المسئولية وإعلاء المنتج الوطنى كمًا وكيفًا، منتجين بدلاً منه التخلف والإرهاب والهزيمة والفقر والعداء للعلم والتقدم، فقد

تخلفنا نحن فى مصر على يد زعامات يوليو، وبتنا ومعنا شعوب الشرق الأوسط أكثر الأمم تخلفًا بشهادة تقارير التنمية المتتالية كل عام، بعد أن كنا نحن ـ المصريين ـ أول من أعطى العالم الحضارة الإنسانية» . . وهنا أجد نفسى مرة أخرى فى خلاف حاد مع صاحب الرسالة، إذ لم يكن انتماء مصر العربى خيارًا ترفيًا ولكنه كان ولا يزال حقيقة سياسية وثقافية، وليس مجرد رداء نرتديه بعض الوقت ونخلعه حين نشاء، ثم أن خيار ثوار يوليو عربيًا كان محكومًا بالخطر الإسرائيلى وما يمثله بالنسبة للمنطقة ككل، وأنا لا أزعم مرة أخرى أن 23 يوليو كانت تحولاً مثاليًا لمصر والعرب، ولكننى أرفض التحامل عليها بالمنطق الذى ينتزعها من سياق الأحداث وطبيعة الظروف ويجرى لها محاكمة غير عادلة، خصوصًا وأننا ندرك جميعًا خطاياها وأوزارها ونعترف بما لها وما عليها، وقد كان يمكن ليوليو 52 أن تقدم على المستويين الفكرى والتطبيقى ما هو أفضل بكثير مما حدث وهو ما أشرنا إليه فى مقالنا موضوع التعليق، وتبقى مسألة استبدال الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية نقطة الضعف الرئيسية فى الثورة المصرية، فافتقاد الديمقراطية وأحادية التنظيم وفردية الحكم أمور يصعب الدفاع عنها وهى التى عانت منها مصر منذ ذلك الحين . . ثم يستطرد صاحب الرسالة فى ختامها قائلاً «إن تحنيط قدماء المصريين للموتى حفاظًا على الميت عند دخوله العالم الآخر قمين باستمرارية العطاء حتى بعد الممات فى الآخرة، إلا أنهم فى نفس الوقت أكملوا مشوار التقدم الحضارى ولم يحنطوا النصوص لتكبيل الأحياء ويصبح الحى ميتًا، لهذا لم ننتج نحن ـ المصريين ـ شيئًا ذا قيمة مضافة إلى المجتمع الإنسانى، فالمصريون المحدثون مهمومون بما يحمله لنا المستقبل من تحديات وليس البكاء على أطلال الماضى غير المضىء والمفلس فى توجهاته» . . وهنا لا نختلف كثيرًا مع صاحب الرسالة ونرى أن الأسلوب الماضوى فى التعامل مع الأشياء قد ربطنا بتاريخنا أكثر من دفعه لنا نحو مستقبلنا، وأؤيده فى أن قيمة الأمم ومكانة الشعوب إنما تتحدد بالقيمة المضافة إلى المجتمع الإنسانى، أما أولئك الذين يقبلون أن يكونوا عالة على الغير دون إسهام حضارى ملموس، فإننى أرى دورهم سلبيًا لأنهم لا يملكون من أمر غدهم شيئًا، والواقع أن تلك الإشكالية ليست وليدة 23 يوليو بقدر ما هى نتاج لتراكم طويل من أحقاب متعددة وتراث ثقيل يحمله المصريون على كواهلهم حتى الآن.

. . فإلى صاحب الرسالة أقول إننا نختلف معك فى الكثير ولكن المهم أن لك منهجًا فى التفكير نتفهمه ونقدره، وسوف تبقى «تقاليد يوليو» محل جدل ومثار نقاش إلى أن يحسم المصريون أمرهم ويؤمنوا أن الأمة مصدر السلطات وأن الديمقراطية هى مصدر الشرعية.

ظاهرة الشوق الوزارى

خاطب الملك الراحل حسين مواطنيه ذات مرة مازحًا فقال «معالى الشعب الأردنى»، ذلك أن معظم مثقفى الأردن إما وزراء سابقون أو حاليون، حيث يتجه المنصب الوزارى فى توزيع متوازن إلى العشائر والعائلات بشكل دورى، والأمر يهون فى ذلك البلد العربى الشقيق بالمقارنة بما يحدث فى مصر ،حيث السلطة لها بريق فرعونى متأصل وضياء متوهج ربما يختلف عنه فى الدول الأخرى، ومنصب الوزير ذو شأن فى الكنانة وله سلطات وصلاحيات وتحيط به طقوس وهالات ربما لا نجد لها نظيراً فى العالم كله، منذ أن دعا سيدنا «موسى» ربه أن يجعل له وزيراً من أهله أخاه «هارون»، حتى أصبح يوسف عليه السلام وزيراً على خزائن مصر، والتقاليد تمضى فيها بنفس الإيقاع لهذا المنصب المرموق، ولقد انشغل الرأى العام المصرى بمسألة «الاستوزار»، ورشح الشارع من يرى فيهم الصلاحية أو يلمح لديهم نار الشوق الملتهب للمنصب الرفيع، وترددت الشائعات وتبارت الصحف فى تحديد الأسماء وتوزيع الحقائب الوزارية، ويهمنى فى السطور التالية أن أعالج المعايير التى ينبغى أن تقوم عليها أسس الاختيار، وأجملها فى ثلاث: هى التأهيل السياسى، والخبرة المهنية والتجربة الإدارية. .

التأهيل السياسى

مازلت من أشد المتحمسين لضرورة التربية السياسية فى من يتولون المواقع الهامة للعمل، ونحن نعانى - بصراحة ووضوح - من نقص الكوادر السياسية بسبب عجز الأحزاب عن تفريخ عناصر واعية ومدربة سياسيًا، وقضية التأهيل السياسى ليست مسألة ترفيه أو مطلبًا تقليديًا بل على العكس، فالمجتمعات الحديثة فى الدول العصرية تلح على ضرورة توافر الرؤية السياسية فى من يتصدى للحياة العامة، لذلك فإن الحياة الحزبية

النشطة هى المناخ الطبيعى الذى يسمح بتداول السلطة ودوران النخب والتغيير المنتظم، ولقد شاعت فى بلادنا مقولة زائفة مؤداها أن من يتطلع إلى المنصب الوزارى لا يناله بمنطق أن «طالب الولاية لا يولى»، وهذه المقولة هى كالحق الذى يراد به باطل، فالمأثورة السابقة كانت تتردد فى الفكر السياسى العربى عند اختيار ولاة الأقاليم بعد الفتوحات الإسلامية حيث الاسترزاق من الجباية والإثراء من الولاية، والأمر فى المنصب الوزارى يختلف، فالذين يعدون أنفسهم للعمل السياسى وينخرطون فى الحياة العامة جديرون - بشرط حسن السيرة ونظافة اليد - بأن يشتاقوا للمنصب وأن يتطلعوا علنًا إليه، والذين تندروا بعبارة «عبده مشتاق» ظلموا الحقيقة وبالغوا فى الإساءة إلى حماس من تربوا سياسيًا أو تأهلوا حزبيًا أو استعدوا فكريًا، ولقد حضرت شخصيًا مؤتمر حزب المحافظين البريطانى فى مدينة (بلاكبول) عام 1975 وشهدت كيف أتى التصعيد الحزبى السوى بالسيدة «مارجريت تاتشر» ودفع بها للصف الأول كى تتولى زعامة حزب «ونستون تشرشل»؟! فمن الظلم البين مصادرة الطموح ومحاربة الكفاءات واستبعاد القدرات والبحث فى دائرة محدودة حتى يكاد المنصب الوزارى أن يكون مفاجأة لأصحابه ومن حولهم، والرؤية السياسية بالمناسبة ليست حكرًا على تخصص بذاته أو تعليم بعينه، كما يستوى فيها المدنى والعسكرى وحملة الدكتوراه ومن دونهم، فلا علاقة لها بالمؤهل الدراسى أو الدرجة العلمية، إنما العبرة بالاستعداد الفطرى والرغبة فى العطاء والقدرة على فهم مشاعر الناس وتعبئة جهودهم فى خدمة المصالح العليا للوطن.

الخبرة المهنية

لا يكفى التأهيل السياسى وحده ولا الرؤية الشاملة دون أن يكونا مصحوبين بخبرة فى مجال العمل، ولقد كنا نسمع قبل ثورة يوليو 1952 عن رجل القانون الذى يعين وزيراً للصحة، كما سمعنا أيضًا عن رجل مثل المهندس «عثمان محرم» الوزير الوفدى للأشغال العمومية المنتمى حزبيًا والمرموق سياسيًا، فالوزير المسيس لا تتعارض صفاته مع حيازة الخبرة الفنية والتجربة المهنية، كما أن اختيار الوزير من الجامعات أو القوات المسلحة أو العاملين فى الخدمة المدنية العامة أو رجال الأعمال لا يعتبر شرطًا أو قيدًا، فكل هذه القطاعات وغيرها تمثل نسيجًا متاحًا يجرى تفصيل المواقع منها وتحديد المناصب لها، فقد

عرفنا «روبرت مكنمارا» الذى كان وزيراً للدفاع الأمريكى ثم أصبح رئيسًا للبنك الدولى، ولقد شهدت أثناء سنوات خدمتى فى الهند احتفاظ السيدة «أنديرا غاندى» رئيسة الوزراء بمنصب وزير الدفاع، والقياس على ذلك تكرر فى كثير من دول العالم حيث تألقت المرأة، ففرنسا عرفت وزيرة للدفاع، كما أن الولايات المتحدة عرفت وزيرة للخارجية، فالمناصب الوزارية مفتوحة للتزاوج المطلق بين التأهيل السياسى والخبرة المهنية بغير تفرقة أو تحفظات أو استثناءات.

التجربة الإدارية

وظيفة الوزير تقوم على ستين بالمائة سياسة وأربعين بالمائة إدارة، فالوزير سياسى يخضع لمفهوم المسئولية التضامنية لمجلس الوزراء، وهو أيضًا خبير إدارى يقوم بتصريف دولاب العمل اليومى فى وزارته ويدير شئون القطاعات التى تقع فى اختصاصه، لذلك فالقدرات الإدارية مطلوبة فيه ولازمة له، ولا يستطيع الوزير أن يملأ مكانه بغير تدريب يسمح له باتخاذ القرار السياسى القابل للتطبيق إداريا والممكن ماليًا، ولقد عرفت مصر وغيرها وزراء يحملون أعلى الدرجات الجامعية وفيهم خصائص العلماء الكبار، ولكن تعوزهم الخبرة الإدارية وموهبة التنظيم وقيادة الأفراد، فكانت تجربتهم فى العمل الوزارى فاشلة، ولم يتركوا بصمات تذكر رغم علمهم الرفيع وأسمائهم اللامعة.

.. خلاصة ما أريد أن أصل إليه من هذه السطور هى أن ظاهرة الشوق الوزارى ظاهرة صنعناها تاريخيا بما يحيط بالسلطة من أبهة يغلب فيها التشريف على التكليف، فضلا عن الفارق الكبير بين البشر فى مواقع السلطة وخارجها، ولقد عنت لى فكرة أردت أن أعرف بها تأثير الموقع الوزارى على أصحابه فاتصلت بعدد من الوزراء الذين تركوا مجاملاً، وبعدد من الوزراء الجدد مهنئًا، وقد لاحظت أن نبرة الذين تركوا قد تغيرت وأصبح حديثهم أكثر استرسالاً ودفئًا، كما تغيرت نبرة الذين جاءوا فأصبحت أكثر اقتضابا وتحفظًا، عندئذ زاد يقينى أن المقاعد تغير الناس، بينما قيمة من يملكون المعرفة ويحوزون الفكر ويتعاطون الثقافة لا تتغير أبدًا، فالعبرة بالمنهج فى التفكير والفارق بين شخص وآخر يكمن فى «جدولة الذهن» وأسلوب التعامل مع المشكلات المزمنة أو الطارئة، ولست أنكر أن بريق المنصب الوزارى يستهوى القلوب ويخطف الأبصار، حتى أن هناك من قالوا

(إن الوزير يفقد نصف عقله عندما يتولى ويفقد النصف الآخر عندما يترك)، ولكننى لاحظت أن كثيراً من الوزراء السابقين يحظون باحترام الشارع وتقديره، كما أن غيرهم من القدامى أو الجدد قد لا ينالون شيئًا من ذلك.. أكتب هذه السطور وأنا أنتمى إلى «الجيل المسروق» الذى يشبه «الطابق المسحور» فى البنايات الكبيرة، حيث لا تقف عندها المصاعد، فقد ظلوا يقولون لنا طويلاً إنكم فى مقتبل العمر وأمامكم الفرص قادمة، وفجأة قالوا لنا لقد تجاوزتم ربيع العمر واقتربتم من خريفه فاتركوا الفرصة للأجيال الجديدة.. ولا بأس من ذلك كله، فالعبرة فى النهاية هى ببناء الإنسان لقدراته الذاتية، وعطائه فى الخدمة الوطنية، وتمسكه بقيم الحرية، والتزامه بقناعته الشخصية.

الزحف نحو الستين

إن مسيرة الحياة ودورة الزمن لا تتوقفان، ولكل مرحلة من مراحل العمر مزاج معين ومذاق خاص، ويظل المرء يحتفل بأعياد ميلاده ولكنه يبدأ في التردد عندما يأتي إلى ما يمكن تسميته بنقلة «عداد الزمن» مع كل عقد جديد من عمره، فالذي يبلغ التاسعة والخمسين يظل منتميًا إلى من يعيشون في الخمسينات من أعمارهم، أما عندما يزحف نحو الستين فإنه يدخل في فئة عمرية جديدة ذات خصائص متميزة، فالعام الستون من حياة البشر هو علامة فارقة ونقطة مفصلية خصوصًا في بلادنا لأنه السن الرسمي للتقاعد وبداية مرحلة مختلفة من الحياة طالت أو قصرت، وعندما يقترب الإنسان من عيد ميلاده الستين فإنه يراجع ماضي أيامه وسنوات عمره، ويتأمل الإنجازات والإخفاقات ويكتشف أن النجاح والفشل والصواب والخطأ كلها جزء لا يتجزأ من وحدة العمر المتكاملة بل إنه يتأكد أيضًا أن «تعادلية» توفيق الحكيم هي أقرب التفسيرات إلى الدقة عند تحليل مسار حياة الإنسان الفرد، وكأنما لكل منا مقدار ثابت من النقاط يحوزها في حياته ولكن تقسيمها الداخلي هو الذي يختلف من فرد إلى آخر، قد تكون مالاً أو سلطة، جاهًا أو ولدًا، صحة أو علمًا، وقد لا تكون شيئًا من ذلك كله، ولكنها شعور مفرط بالسعادة لدى بعض الناس يحتل حياتهم دون سبب ظاهر ولكنه تعويض إلهي عن معاناة خفية تريد بها السماء أن تسعد المعذبين في الأرض، ونحن هنا لا نحلق في آفاق الفلسفة ولا نغوص في أعماق الغيبيات، ولكننا نشير إلى صراع مكتوم بين الأجيال في بلادنا، إذ إن طبيعة الأوضاع فيها وتركيبة النظام الاجتماعي والإداري في العقود الأخيرة قد أحدثت فجوة كبيرة بين الشرائح العمرية المختلفة فضلاً عن استئثار جيل واحد أو جيلين على الأكثر بمقدرات أجيال تالية، وهي مشكلة لا ننفرد بها ولكن تشترك معنا فيها مجتمعات كثيرة في عالمنا المعاصر، ورغم أنني أعترف أن الارتفاع النسبي في مستويات الرعاية الصحية قد جعلت الذين يبلغون السبعين الآن في حيوية من كانوا في الستين منذ عقود قليلة، حتى أن

معظم دول العالم راجعت سن التقاعد وارتفعت به إلى ما يصل إلى السنوات العشر فى كثير منها، ولكن ذلك كله لا ينفى أن الدلالات الرقمية للعمر هى فى النهاية ذات تأثير واحد، ولعلى أضع هنا عدداً من الملاحظات الجديرة بالعناية:

أولاً: إن المشكلة السكانية بما أفرزته من غياب التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات المطلوبة قد أحدثت خللاً كبيراً فى العلاقة بين الكم والكيف، وأثرت تأثيراً واضحًا على نوعية الحياة بشكل عام خصوصًا فى قطاعى تطوير التعليم والرعاية الصحية.

ثانيًا: إن طموحات الناس قد تزايدت بشكل ملحوظ، بحيث أصبح اللهاث وراء مقتنيات التكنولوجيا الحديثة ووسائل الرفاهية فى الحياة أمرًا أدى إلى انتقال مئات السلع من لائحة الكماليات إلى جدول الضروريات، بل إن جيلى وحده قد عايش «الراديو» بالبطارية السائلة ثم بالبطارية الجافة، ثم عصر «الترانزستور»، فالتليفزيون الأبيض والأسود، والتليفزيون الملون، والفيديو، ثم عصر الأطباق الفضائية والمحطات بأعداد غير محدودة فضلاً عن ثورة الكمبيوتر وعالم الإنترنت، ناهيك عن الهاتف المحمول وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثًا: إن طغيان الأعداد الهائلة من المستويات العمرية الصغيرة قضية تستحق الدراسة، فثلثا الشعب المصرى لم ير «عبد الناصر» و«السادات»، بل إن معظمهم قد ولد بعد هزيمة يونيو 1967 وربما بعد نصر أكتوبر 1973 أيضًا، وهو ما يعنى أن السواد الأعظم من المصريين ينظرون إلى تلك العصور السابقة نفس نظرتهم إلى عصر «محمد على» أو الخديوى «إسماعيل».. نظرة من بعيد تعتمد على ما كتب عنهم ولا تملك صدقية المعاصرة وموضوعية الأحكام.

رابعًا: إن الحروب التى شهدتها المنطقة وموجات العنف المتتالية والمد الدينى المتطرف فضلاً عن مشكلات الحياة اليومية وضبابية صورة المستقبل، قد أثرت فى مجملها على حياة البشر، وجعلت الجهامة والعبوس والإحباط واليأس سمات عامة لم تكن معروفة بهذا الحجم من قبل، كما أن درجة الانفتاح الاجتماعى قد بدأت تنخفض ومساحة الحرية الشخصية تتجه إلى الزوال بحكم أجهزة الرصد وأدوات التنصت على نحو جعل للحياة الأسرية والمجتمعية مذاقًا مختلفًا.

خامسًا: إن الديكتاتورية والاستبداد ابنان شرعيان لظاهرة الأعداد الكبيرة و«نظرية

الزحام» هى التى تحيل صاحب القرار على كل المستويات إلى ما يشبه من يقود القطيع، فالحوار يصبح من طرف واحد، وإذا ما سمحت الظروف أن يكون من طرفين فإن لأحدهما أن يقول ما يريد وللثانى أن يفعل ما يريد!

سادسًا: إن حالة السكون التى تميزت بها العقود الأخيرة قد خلقت نوعًا من تمرد الناس على الحقيقة واستسلامهم للواقع، ودخول نسبة كبيرة منهم فى غيبوبة سياسية واضطراب أخلاقى انعكس على ضعف المشاركة فى الحياة العامة، واختفاء الليبرالية الاجتماعية وشيوع التزمت والتشدد فى كثير من القطاعات، بل إن نوعية الجرائم الجديدة تعكس هى الأخرى التحولات النفسية فى تكوين المواطن، فالمخدرات شائعة والإدمان خطر يتهدد الشباب، بينما النزوح عن العصر كله يمثل توجهًا آخر نحو أصولية مبهمة تدفع بالأجيال الجديدة نحو متاهات لا نهاية لها.

سابعًا: إن التعليم فى المدى الطويل والإعلام فى المدى القصير قد أثرا تأثيرات سلبية فى تكوين الشخصية المصرية الجديدة، وسحبا منها جزءًا كبيرًا من الرصانة بل والمصداقية وحتى الشفافية، وهو ما يستوجب مراجعة شاملة لجوانب حياتنا خصوصًا فى هذين القطاعين المؤثرين - سلبًا وإيجابًا - فى تشكيل صورة المستقبل برمته.

.. هذه خواطر أحد الزاحفين نحو الستين ممن تتأرجح مشاعرهم بين الرضا الكامل والإحباط الشديد، يندم بعضهم على الفرص الضائعة ويردد بعضهم الأخطاء الشائعة، ولكنهم يدركون أنهم يقفون على حافة الخريف حيث تتساقط الأوراق اليانعة وتهوى النجوم اللامعة، وقد «لا يبقى على الأوتاد فى النهاية إلا شر البقر»، فالجياد الأصيلة تنأى بنفسها عن حلبة الصراع وترتفع بذاتها عن ساحة المنافسة، مؤمنة أن لكل عصر رموزه ولكل أوان أذانه، ثم تبقى فى النهاية الأرض الطيبة التى تقدم أفضل ما لديها حيث يجرى النيل بغير توقف، وتثرثر أجيال بغير وعى عن سابقيها وتنتقد بغير حق لاحقيها، دورة زمان وحركة كون ومسار حياة.. إنها خواطر جيل لم يكن يتوقع أن يرى البشر يذبحون كالخراف، وأن يشهد اختطاف الرهائن الأبرياء الذين يدفعون فاتورة العصر، بينما ينعم الأوغاد الآثمون والمجرمون الحقيقيون بطيبات الحياة ونعيم الدنيا، كما لم نكن نتصور أن نرى فى عصرنا السطو المباشر على مقدرات الشعوب وآمالها والمصادرة الكاملة لأحلامها وتطلعاتها، إنه ذلك الجيل الذى يدور حول الستين، وقد تفتحت مداركه على انتصارات

وأحلام وانتهت بنكسات وأوهام، جيل عاش صراعات الحكم ومحنة الاحتلال الأجنبى وعربدة إسرائيل فى المنطقة بمخطط يبدو الآن أكبر بكثير من خيال أشد العرب تشاؤمًا منذ عدة عقود، إنه جيل لم تمكنه الظروف من أن يقدم أفضل ما لديه ولكنه قدم فقط أقصى ما استطاع، والفارق بينهما يكمن فى نوعية الفرصة وإمكانية الاختيار و طبيعة الظروف، إن الزحف نحو الستين يبدو كوقفة التأمل التى يراجع فيها البشر المسيرة كلها، طلبًا لسنوات آمنة إذا كان فى العمر بقية، وحصاداً لكل جهد العمر . . معرفة وفكراً وثقافة، وإذا كانت سن الستين تبدو بداية لحياة مريحة فى المجتمعات الراقية، إلا أنها قد تعنى تضاؤل القيمة وتراجع المكانة فى المجتمعات المتخلفة، ونحن نعلم فى أعماقنا إلى أى المجتمعات ننتمى، فليعش المرء سنوات عمره بحلوها ومرها، ويتكيف مع مراحله بخيرها وشرها، فالإنسان لم يحدد عمره، ولم يكتب مستقبله، ولكنه عاش معركة الحياة كى يواجه الأعاصير ويقف أمام الأنواء، ويصبر على خبطات الزمن، وتصاريف القدر وتقلبات الدنيا.

كتب أخرى للمؤلف

* حصاد قرن: هيئة الكتاب - القاهرة 2004 (بالإنجليزية).
* محنة أمة: دار الشروق - القاهرة 2003 (جائزة أحسن كتاب من معرض القاهرة الدولى للكتاب 2004).
* من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح: دار الشروق - القاهرة 2002.
* الرهان على الحصان: دار الشروق - القاهرة 2002.
* العرب.. الأصل والصورة: دار الشروق القاهرة 2002.
* ليالى الفكر فى فيينا: دار الشروق - القاهرة 1998 - عدة طبعات.
* مقدمة الطبعة العربية لكتاب (الرد) لكورت فالدهايم رئيس جمهورية النمسا وأمين عام الأمم المتحدة الأسبق - دار الشروق - القاهرة.
* الرؤية الغائبة: دار الشروق - القاهرة 1996 - عدة طبعات.
* فصل عن السياسة العربية فى كتاب «مصر فى القرن الحادى والعشرين» المحرر د. أسامة الباز - دار النشر الأهرام - القاهرة.
* تجديد الفكر القومى: دار الشروق - القاهرة 1994 - عدة طبعات (فائز بجائزة الدولة).
* حوار الأجيال: دار الشروق - القاهرة 1993 - عدة طبعات.
* لقاء الأفكار: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1993
* الإسلام فى عالم متغير: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1993 - الطبعة العربية - دار الشروق - القاهرة 1999 - الطبعة الإنجليزية.
* الأقباط فى السياسة المصرية - رسالة دكتوراه بالإنجليزية ومنشورة فى عدة طبعات باللغتين العربية والإنجليزية: دار الشروق - القاهرة 1985 - دار الهلال - القاهرة 1985 - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989.
* الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين) تقديم د. بطرس غالى: الأهرام - القاهرة 1981.
* التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط: مطبعة أكاديمية ناصر - القاهرة 1970.

فهـــرس

الفصل الأول:

الفصل الثانى:

:

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

رقم الإيداع ٢٠٢١٣ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1158 - 5

مطابع الشروق
القاهرة. ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس ٨١٧٧٦٥(٠١)



الدولة المصرية والرؤية العصرية

...إن الدولة العصرية الحديثة تقوم على سيادة القانون، وتعتمد على مصداقية الحكم ووضوح الرؤية. بينما يؤدى تسلل الثروة نحو مراكز السلطة إلى حدوث شرخ ينال من هيبة الحكم ويسمح للشائعات اليومية بأن تغتال الأمل لدى الأجيال الصاعدة وأن تمارس آثارها السلبية فى حياة السواد الأعظم من جماهير الشعب وقواعد المجتمع. فالدولة المتحضرة التى تعرف عناصر الديمقراطية وتحترم القانون لا تقع فى مستنقع الخلط بين من يملكون ومن يحكمون، ولكنها تضع من الضوابط والقيود ما يجعل العلاقة بينهما صحية وسوية مع قيام أطر معاصرة للحدود الفاصلة بينهما...

6 221102 014427

دار الشروق
www.shorouk.com

الغلاف : حلمي التوني